FRIEDRICH EBERT STIFTUNG

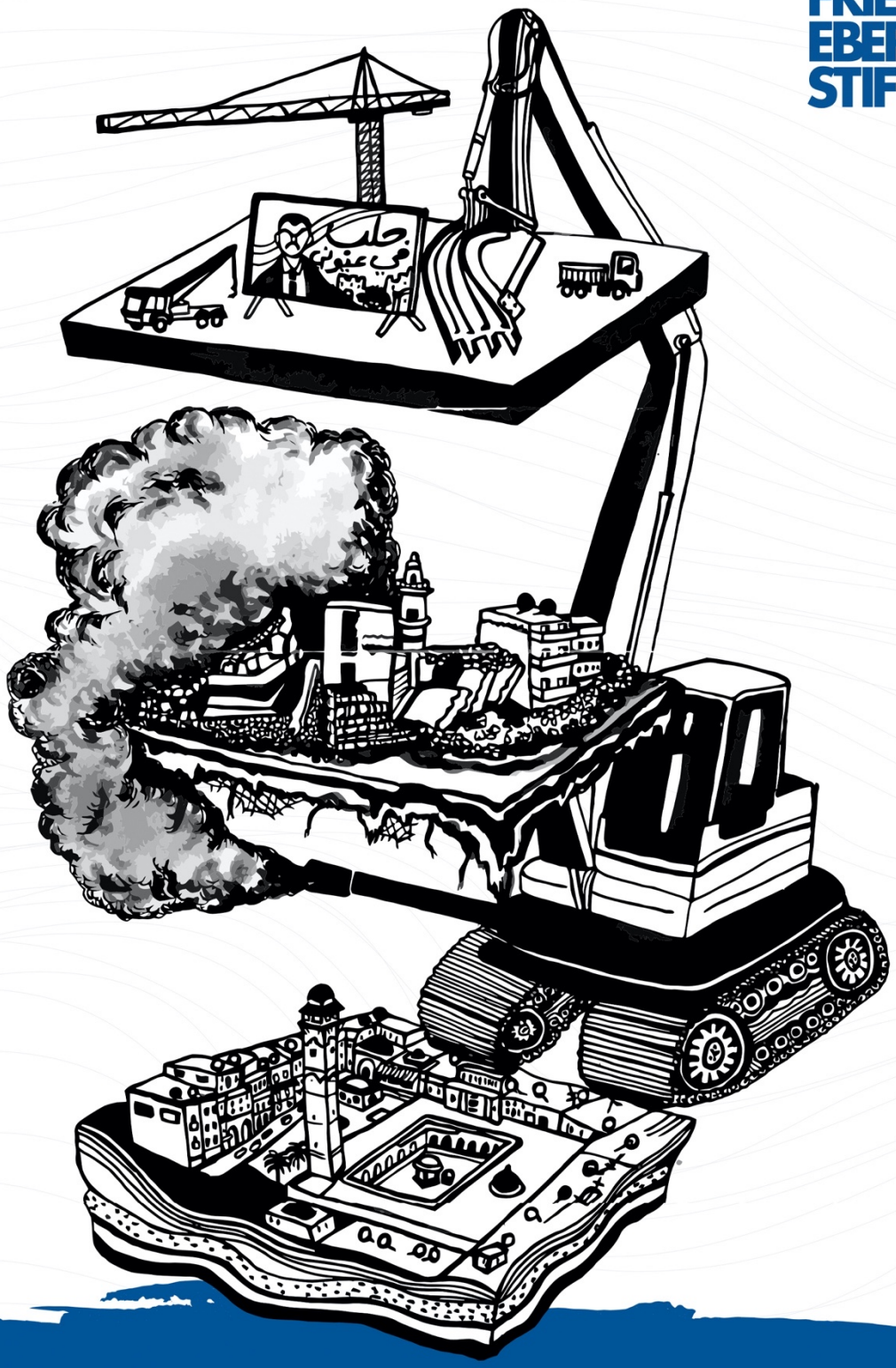

استعادة الديار

معركة العدالة في حقوق الإسكان والأرض والملكية في سوريا والعراق وليبيا

تحرير هانس باومان

استعادة الديار

معركة العدالة في حقوق الإسكان والأرض والملكية في سوريا والعراق وليبيا

تحرير هانس باومان

استعادة الديار

معركة العدالة في حقوق الإسكان والأرض والملكية في سوريا والعراق وليبيا

تحرير هانس باومان

المساهمون
ليلى فيغنال
نور حرستاني وإدوار حنا
سليمان إبراهيم
خافيير غونزالز
إينا رحمة يان وعمرو شنان
سنقر يوسف صالح وكيفي مغديد قادر
توماس ماكغي

غير مخصص للبيع © مؤسسة فريدريش إيبرت . جميع الحقوق محفوظة .

لا يجوز طباعة أي جزء من هذا المنشور أو إعادة إنتاجه أو استخدامه بأي وسيلة من الوسائل دون إذن كتابي مسبق من الناشر . الآراء ووجهات النظر الواردة في هذا المنشور تمثل المؤلفين فقط ولا تعبر بالضرورة عن الآراء الخاصة بمؤسسة فريدريش إيبرت .

تصميم الخرائط : تياغو سوفرال
رسم الغلاف : مشتري هلال
تصميم غرافيكي : مهدي جيليتي

من أجل تنمية أكثر عدالة
For Socially Just Development

تم النشر من قبل المشروع الإقليمي لمؤسسة فريدريش إيبرت

«من أجل تنمية أكثر عدالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»

جدول المحتويات

تمهيد
توماس كلاس 5

مقدمة
هانس باومان 7

السكن والأرض والملكية من زاوية استراتيجيات النزاع والعشوائيات والكفاح من أجل العدالة الاجتماعية

تحديد الأماكن التي تعرّض أهلها لنزع الملكية والتجريد من حقوق السكن والأرض والملكية خلال الحرب في سوريا
ليلى فيغنال 20

وثائق حقوق الملكية السورية وتحدي 'إعادة الإعمار'
نور حرستاني مع إدوار حنا 36

السعي للعدالة في مظالم الملكية في ليبيا ما بعد عام 2011
سليمان إبراهيم 56

تقييم انتهاكات وديناميات حكم السكن والأرض والملكية على المستوى المحلي

الأرض والسكن والاحتلال والتدمير في منطقة استراتيجية: حالة القصير في سوريا
خافيير غونزالز 70

'إذا غادرنا، فلن نعيش في هذا المنزل مرة أخرى أبداً': مشهد من أحياء حلب الشرقية حول إدارة المساكن والأراضي والممتلكات، وانتهاكات الحقوق المتعلقة بها خلال الحرب السورية
إينا رحمة يان مع عمرو شنان 96

كيف يؤدي الحرمان من ملكية الأرض إلى زيادة إضعاف الأقليات: دراسة حال اليزيديين في العراق
سنقر يوسف صالح مع كيفي مغديد قادر 116

'لا شيء ملكنا بعد الآن' – انتهاكات حقوق السكن والأرض والملكية في عفرين السورية
توماس ماكغي 135

نبذة عن المؤلفين 159

تمهيد

سببت الحروب والصراعات الدائرة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا معاناة ودماراً جسيمين. وأدت الحروب في سوريا والعراق وليبيا إلى تشريد الملايين من الناس، سواء داخل بلدانهم أو خارجها. وكان كثير من المشردين، لا سيما في سوريا، يسكنون في عشوائيات في مناطق حضرية، ولا يملكون في كثير من الأحيان أدلة قانونية توثق ملكيتهم للممتلكات التي بنوها وشغلوها. وأثناء الصراعات، كانت معظم العشوائيات تقع في المناطق التي يسيطر عليها المتمردون، مما زاد من احتمالات التدمير والأضرار بشكل كبير. وهذا التوزيع غير المتكافئ لعبء انتهاكات حقوق السكن والأرض والملكية وتدميرها، كما هو مبين في العديد من المساهمات الواردة في هذا الكتاب، يحوّل قضية السكن والأرض والملكية إلى مسألة عدالة اجتماعية مباشرة.

يمكن أن تتخذ انتهاكات حقوق السكن والأرض والملكية أشكالاً مختلفة في أوقات الصراع: قد تكون سبب نشوب الحرب وأداتها و/أو نتيجتها، وتبقى ذات أهمية كبيرة في إعادة الإعمار المادية والقانونية وإعادة إعمار البنية التحتية في فترة ما بعد الحرب. وفي حين ينطوي التغاضي عن هذه المسألة على خطر اندلاع صراع جديد، بيد أن التوصل إلى تسوية ناجحة وعادلة لقضايا السكن والأرض والملكية يمكن أن يسهم في تحقيق سلام مستدام. ولانتهاكات حقوق السكن والأرض والملكية مستويات تاريخية وقانونية واجتماعية، كما يرد لاحقاً في فصول الكتاب. إذ تسببت الانتهاكات الأولى والتهجير منذ فترة بناء الدولة في مرحلة ما بعد الاستقلال أو مرحلة الارتقاء للحكم النيوليبرالي بتوترات طويلة الأمد تسبق الصراع. وبالإضافة إلى ذلك، تتسبب الصراعات المسلحة الحالية وما ينجم عنها من عمليات تهجير ونزع للملكية بالمزيد من الانتهاكات.

وبالنظر إلى الحقائق السياسية والعسكرية الراهنة في البلدان الثلاثة جميعها التي يتناولها هذا الكتاب -وهي سوريا وليبيا والعراق- وتراكم مستويات الانتهاكات ونزع الملكية وشغل الملكية من طرف آخر، يبدو من المستحيل إيجاد حل يعالج جميع المظالم ويؤدي إلى استعادة كاملة للممتلكات أو التعويض عنها. ولذلك ينبغي أن ينصب التركيز على إيجاد حل عملي يحقق العدالة لأكبر عدد ممكن من الناس، والأهم من ذلك، دون إثارة صراعات جديدة.

وفي حين يهدف هذا الكتاب إلى تقديم رؤى لآليات السكن والأرض والملكية في ثلاثة بلدان في المنطقة، تُهمَل بلدان أخرى بسبب قيود عديدة. ويعد اليمن من أهم هذه البلدان، حيث تتفشى انتهاكات السكن والأرض والملكية ولكن البحوث لا تزال نادرة للأسف، بالإضافة إلى فلسطين، حيث تتجلى القضية بطريقة مختلفة تماماً عن بلدان المنطقة. لكل مشروع قيوده، ولأسباب تتعلق بجدوى المشروع وقابليته للمقارنة درسنا حالة سوريا والعراق وليبيا. ويحدونا أمل صادق في أن يساعد هذا الكتاب بزيادة الوعي بأهمية مظالم السكن والأرض والملكية لبناء السلام المستدام وتطوير فهم الجهات المانحة الدولية وصانعي القرار لآليات السكن والأرض والملكية في المنطقة.

استغرق المشروع، من بدايته إلى حين إتمامه، نحو سنة ونصف، وهو وقت قصير جداً لإنتاج عمل كهذا. ويرجع هذا إلى التزام وتحفيز الجهات الفاعلة الرئيسية في المشروع:

أولاً وقبل كل شيء، أود أن أعرب عن امتناني للسيد هانز بومان، المستشار العلمي للكتاب وأحد محرريه، وكذلك لمحرر آخر يتعين عليه عدم الكشف عن هويته للأسف. وكان المحرر المجهول هو الذي ساعد في تطوير التصور الأولي للمشروع وأبقاه مستمراً بتحفيزه. ولم يكن هذا المشروع ليرى النور يوماً لولا التزام كلا المحررين.

وبالمثل، أود شكر جميع المساهمين في هذا الكتاب على التزامهم ودقتهم العلمية وتفانيهم في المشروع، بالإضافة إلى جميع الذين شاركوا في حلقة عمل المشروع ومناقشاته في كانون الأول/ديسمبر 2018 في تونس. وبالإضافة إلى ذلك، أُعرب عن شكري للتعاون المثمر مع تياغو سوفيرال الذي صمم الخرائط التوضيحية في هذا الكتاب، والمصممة مشتاري هلال على صورة الغلاف المميزة، ومهدي جليطي على تنضيده وتصميمه الغرافيكي الموثوق بهما تحت ضغط الوقت.

وأخيراً، أود شكر المراجعين العشرة، الذين فضلوا عدم كشف أسمائهم، على ملاحظاتهم. إذ أدت تعليقات المراجعين وانتقاداتهم، بما في ذلك الفصول التي لم تصل إلى مرحلة الطبعة النهائية، إلى تطور كبير في نوعية المساهمات في الكتاب ودقتها.

وقد تسنى تنفيذ هذا المشروع بفضل صندوق خصصته الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية لصالح مؤسسة فريدريش ايبرت في الفترة 2016-2019، مما أتاح فرصة فريدة لتمويل البحوث المتميزة في الوقت المناسب.

توماس كلاس
مدير مشروع «من أجل تنمية أكثر عدالة»
تونس، أيلول/سبتمبر 2019

مقدمة

الكفاح لتحقيق عدالة اجتماعية بشأن حقوق السكن والأرض والملكية في الدول العربية

هانس بومان

بعد اندلاع الصراع العنيف في مختلف الدول العربية، أصبحت المنطقة محط كثير من الجدل حول النزوح وتأثيره على حقوق السكن والأرض والملكية، وتأتي هذه المناقشات في إطار *مبادئ بينهيرو* لعام 2005، التي تسعى إلى تقديم إرشادات عملية للحكومات والمنظمات الدولية وغير الحكومية لاستعادة حقوق السكن والأرض والملكية في مرحلة ما بعد النزاع العنيف.[1] وتكمن مساهمة هذه الأبحاث في وضع الانتهاكات المتعلقة بالسكن والأرض والملكية في سوريا والعراق وليبيا في سياقها السياسي والاجتماعي. يقدم المؤلفون رؤى من وجهة نظر محلية تحتاج الجهات الفاعلة المحلية والدولية إلى معرفتها لمعالجة الانتهاكات المتعلقة بحقوق السكن والأرض والملكية والعمل نحو تحقيق العدالة الاجتماعية.

يُقر الأكاديميون والممارسون بأنه لا يوجد نهج «واحد يناسب الجميع» للتعامل مع الانتهاكات المتعلقة بالسكن والأرض والملكية أثناء النزاع العنيف وبعده.[2] وكما قال بالارد: «تنطوي معالجة حالات الإخلاء القسري على فهم الأدلة المادية المحلية، والتعامل مع مشاكل الشاغلين الثانويين التي لها ملامح جغرافية واقتصادية استثنائية، وعلى بناء عملية تتوافق مع المعايير المحلية التي تحكم العلاقات البشرية فيما يتعلق بالملكية».[3] ويقدم المساهمون في هذا المنشور خمس دراسات إفرادية متعمقة من سوريا، إضافة إلى حالة واحدة لكل من شمال العراق وليبيا، وتُظهر المساهمات دور الصراعات التاريخية حول السكن والأرض والملكية في تشكيل الوضع الراهن، ودور أثرياء الحرب، ومعاناة المجتمع المدني في ظل حكم استبدادي أو حكم مليشيا، وأهمية الهوية العرقية والطائفية في بعض الأماكن دون غيرها، ودور أطراف خارجية مثل تركيا أو حزب الله،

(1) ميريام أندرسون (2011): مبادئ الأمم المتحدة بشأن رد السكن والممتلكات للاجئين والمشردين (مبادئ بينهيرو): مقترحات لتحسين قابلية التطبيق، مجلة دراسات اللاجئين، 24 (2)، ص304-322؛ المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة (2005): «رد المساكن والممتلكات في سياق عودة اللاجئين والمشردين داخلياً: التقرير الختامي للمقرر الخاص باولو سيرجيو بينهيرو»، متاح على: https://www.unhcr.org/uk/protection/idps/50f94d849/principles-housing-property-restitution-refugees-displaced-persons-pinheiro.html، (آخر وصول 18 تموز/يوليو 2019).

z? كريس هاغنز (2009): «الربط بين مجموعة واسعة من الأفكار: العدالة الانتقالية، وإصلاح حيازة الأراضي، والتنمية» من كتاب بابلو دي غريف، وروجر دوثي: **العدالة الانتقالية والتنمية: إقامة الروابط**، مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية، نيويورك، ص349.

(3) ميغان بالارد (2010): «رد الممتلكات بعد انتهاء الصراع: أسس قانونية ونظرية معيبة»، **مجلة بيركلي للقانون الدولي**، ص462-493

وتستند جميع هذه المساهمات إلى بحوث ميدانية واسعة تتناول سياسة وتاريخ الانتهاكات المتعلقة بالسكن والأرض والملكية، أحياناً في مناطق محددة بعينها.

السكن والأرض والملكية والعدالة الاجتماعية

يشمل مفهوم الإسكان والأرض والملكية مجموعة واسعة النطاق من الظواهر. ونشأ المصطلح كاستجابة عملية إزاء قضية عودة اللاجئين إلى ديارهم، وفي حين أن عودة اللاجئين المقصاة عادةً من استعادة الممتلكات أو السكن، شهدت النزاعات العنيفة في التسعينيات توسعاً في حقوق العائدين لتشمل السكن والأرض والملكية.[4] وتحظى العناصر الثلاث جميعها بقدر الأهمية ذاته.[5] علاوة على ذلك، تُعامل حقوق الملكية والأرض عادةً على أنها «مجموعة من الحقوق» أو الاستحقاقات، «بما في ذلك حق الامتلاك والانتفاع، والحق في المنع أو السماح للآخرين من الانتفاع، وحق البيع والتصرف بمحض إرادتهم والحق في استرداد الممتلكات المسروقة والتعويض عن الضرر»،[6] ويمكن أن يشمل ذلك الحقوق الرسمية وغير الرسمية، والحقوق العرفية والقانونية، وقد تكون هذه الحقوق إما مدعومة بالوثائق أو لا، فإن السكن والأرض والملكية تغطي نطاقاً واسعاً من القضايا في ظل ظروف متفاوتة ومختلفة إلى أبعد الحدود، ومن الممكن أن يؤدي هذا إلى نشوء مجموعة متنوعة من الصراعات المجتمعية، وتلعب الدولة دوراً مركزياً في هذه الصراعات.

يشكل اتساع نطاق المفهوم عبئاً على المحللين أو يساعد الممارسون على التفكير بعناية شديدة في جوانب السكن والأرض والملكية المعرضة للخطر، لنأخذ مثال قضايا السكن والأرض والملكية باعتبارها سبباً محتملاً للصراع. يتعين على المحللين أن يوضحوا الجانب الذي قد يؤدي إلى الصراع في السكن والأرض والملكية، وكيف له أن يكون سبباً للصراع على وجه التحديد، فهل هو صراع بشأن الحصول على الأراضي الزراعية، أم على الأراضي التي يستخدمها الرعاة لرعي القطعان؟ هل هو عجز الحكومات أو عدم رغبتها في توفير السكن الحضري المناسب؟ هل هو التطبيق التعسفي للقواعد التي تحكم حقوق الملكية الحضرية؟ هل الاستفادة من السكن والأرض والملكية مقصورة على بعض من المجموعات العرقية أو الطائفية ومحرمة على البعض الآخر؟ لقد ارتبطت كل من هذه الجوانب بالصراع ولكن السياسة المحيطة بهذه الجوانب السكنية المختلفة من الأراضي والممتلكات قد تختلف اختلافاً كبيراً، ويمكن تقديم حجج مماثلة بشأن مشكلة السكن والأرض والملكية كسلاح للصراع: فما هو الجانب من هذه المشكلة الذي يتم «تسليحه» ولماذا وما الهدف منه؟

تستهدف مبادئ بينهيرو تيسير عودة اللاجئين، وذلك باستعادة الوضع السابق السائد في مجال السكن والأرض والملكية،[7] والغرض منها هو السماح للاجئين بالعودة إلى ديارهم. ومع ذلك، لم تبدأ المظالم بشأن السكن والأرض والملكية مع بداية الصراعات التي حدثت مؤخراً، فلطالما استخدم الحكام العرب حقوق الملكية والحيازة كوسيلة للحكم الاستبدادي، سواء لدعم

(4) جوليا باغيلون (2008): «استرداد الممتلكات الفردية: من دينغ إلى بينهيرو - والتحديات المقبلة»، **المجلة الدولية لقانون اللاجئين** 20 (3): ص392-393.

(5) سكوت ليكي (2005): «حقوق السكن والأرض والملكية في مجتمعات في مرحلة ما بعد الصراع: مقترحات لإطار مؤسسي وسياسي جديد للأمم المتحدة»، سلسلة البحوث القانونية وسياسات الحماية في مفوضية شؤون اللاجئين، ص9-10، متاح على: https://www.unhcr.org/425683e02a5.pdf خروصل.

(6) هاغنز (2009)، ص337.

(7) باغليون (2008)، ص430.

التحالفات الاجتماعية الداعمة لحكمهم أو، في بعض الأحيان، لإقصاء أو مكافأة جماعات عرقية أو طائفية على وجه التحديد.

يُعدّ مشكلة السكن والأرض والملكية في الدول العربية من المظالم التاريخية والصراعات الاجتماعية، ويثير ذلك التساؤل الذي طرحه هاغنز حول حقوق حيازة الأراضي في مرحلة ما بعد الحرب في البلدان التي لها تاريخ حافل بالحرمان من الملكية: «إلى أي مدى يجب على الحكومة إعادة عقارب الساعة إلى الوراء؟ وما مدى أهمية الإصلاح؟».[8] لا يقدم المساهمون إجابات سهلة على هذه الأسئلة ولكنهم يوفرون السياق المطلوب للتعامل معها، ويتعين على الجهات الفاعلة الدولية أن تدرك المشهد السياسي -بما في ذلك دورها السياسي- عندما تسعى إلى معالجة الانتهاكات المتعلقة بالسكن والأرض والملكية. تقدم المساهمات في هذه الأبحاث دليلاً إرشادياً للخريطة السياسية للأراضي السكنية والممتلكات في سوريا والعراق وليبيا.

تمس قضايا العدالة الاجتماعية حقوق السكن والأرض والملكية، ففي البلدان العربية، أسفر مزيج من الإصلاحات الليبرالية الانتقائية الجديدة ورأسمالية المحسوبية عن اتساع فجوة التفاوت التي قادت موجة الاحتجاج لعام 2011،[9] وقد رفعت الاحتجاجات العدالة الاجتماعية إلى قمة الأجندة، وحتى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي كان عليهم أن يمعنوا النظر بجدية في صفات الليبرالية الجديدة المفروضة على البلدان العربية، رغم أن هذا التغير في اللغة الخطابية لم يكن مصحوباً بالضرورة بتغيير في الممارسات،[10] ولم تنتهي موجة الاحتجاجات في العالم العربي، فالمظاهرات المستمرة في الأردن والمغرب والسودان والجزائر وأماكن أخرى من العالم خير دليل على ذلك.

أسهمت إعادة هيكلة الليبرالية الجديدة للاقتصاديات العربية منذ تسعينيات القرن الماضي في إعادة تشكيل قضايا السكن والأرض والملكية، وتؤكد وجهات النظر الليبرالية الجديدة بشأن حقوق الأراضي والملكية على أهمية الأسواق الرسمية، كما تعتبر ضمان حيازة الأراضي محوراً جوهرياً في سير عمل السوق.[11] ويُعد الخبير الاقتصادي البيروفي هيرناندو دي سوتو من أكثر المدافعين ذوي التأثير عن مفهوم الليبرالية الجديدة لحقوق الملكية، حيث يدعو إلى تمليك واسع النطاق للأراضي غير المملوكة بشكل رسمي كوسيلة لدعم الائتمان -مع شرط الملكية كضمان- وريادة الأعمال،[12] وتتركز الانتقادات على أفكار دي سوتو في أن أسواق الأراضي «غير الرسمية» قد تكون مفعمة بالحيوية، وأن الأنظمة العرفية لحيازة الأراضي العرفية ليست غير آمنة بطبيعتها،[13] وأن ترسيم ملكية الأراضي في حد ذاتها تتم على يد نخبة فاسدة مدفوعة بمصالحها الذاتية بدلاً من الاعتبارات المتعلقة بالضرورات الاقتصادية. ويستشهد ليكي وهاغنز ببحوث من أميركا اللاتينية تشير إلى أن ملكية الأراضي تفيد كبار المزارعين على نحو غير متكافئ ويمكنها تعزيز أوجه عدم المساواة القائمة،[14] ويتطلب التعامل مع السكن والأرض والملكية في ظروف مرحلة ما بعد الصراع ما هو أكثر من مجرد تطبيق صيغة مبسطة، بمعنى أن إجراءات تمليك الأراضي والأسواق تحفز

(8) هاغنز (2009) ص350؛ انظر أيضاً باغليون (2008) ص411.

(9) جلبير أشقر (2017): «العدالة الاجتماعية والنيوليبرالية» سلام سعيد (تحرير): **نحو تنمية عادلة اجتماعياً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، مؤسسة فريدريش إيبرت، برلين؛ كوينراد بوغايرت (2013)، «تأطير الثورات العربية: السياسات الكامنة خلف 3 عقود من النيوليبرالية في العالم العربي». **ميدل إيست كريتيك**، ص213-234.

(10) آدم هنية (2015): «تغيير الأولويات أم العمل كالمعتاد؟ الاستمرارية والتغيير ما بعد عام 2011 بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مع تونس والمغرب ومصر»، **المجلة البريطانية لدراسات الشرق الأوسط** 42(1): ص119-134.

(11) سكوت ليكي وكريس هاغنز (2011): **الصراع وحقوق الإسكان والأرض والملكية: كتيب حول القضايا والأطر والحلول**، صحيفة جامعة كامبردج، ص3.

(12) هيرناندو دي سوتو (2000): **سر رأس المال**، مطبعة بلاك سوان، لندن.

(13) هاغنز (2009)، ص340-342, انظر أيضاً فصل حنا وحرستاني في هذا الكتاب.

(14) ليكي وهاغنز (2011)، ص4.

النمو الاقتصادي. ويتطلب ذلك أيضاً النظر إلى الأمر بطابع أقل اتساماً بالرسمية، إضافة إلى أشكال الملكية المشتركة، وكذلك يتطلب فهماً أعمق للصراعات الاجتماعية والسياسية التي شكلت الأنظمة الحالية للسكن والأرض والملكية.

يلعب المنطق الليبرالي الجديد في إدارة السكن والأرض والملكية دوراً في سياق إصلاحات أسواق الأراضي الزراعية في العديد من البلدان العربية منذ التسعينيات،[15] ولعب أيضاً دوراً عندما أصدر النظام السوري القانون رقم 10 لعام 2018، الذي قوّض حقوق حاملي وثائق الملكية غير الرسمية وأثر بشدة على النازحين من المناطق التي سيطرت عليها المعارضة سابقاً على وجه التحديد،[16] ويعد إضفاء الطابع الرسمي على حقوق الملكية شكلاً من أشكال نزع الملكية، عندما تُطبّق مبادئ الليبرالية الجديدة من جانب دولة استبدادية في خضم حرب أهلية، وكانت إدارة الدولة لحقوق السكن والأرض والملكية أداة للحكم الاستبدادي في العالم العربي: فقد تسبب الظلم السياسي في توليد الظلم الاجتماعي.

لمحة عامة عن دراسات حالات إفرادية: سوريا، العراق، ليبيا

بدأ الصراع السوري مع اندلاع احتجاجات سلمية مناهضة للأسد في آذار/مارس 2011، وأدت عمليات القمع السريعة والوحشية التي مارسها النظام ضد أي شكل من أشكال الاضطرابات المدنية إلى نشوء عناصر من المقاومة المسلحة والتطرف الإسلامي من داخل طيف المعارضة، وقد أدت مرحلة العنف التي تلتها إلى تشريد 6.7 مليون لاجئ[17] ونزوح 6.6 مليون سوري داخلياً،[18] وفي عام 2017، قدر البنك الدولي أنه تم تدمير ما لا يقل عن 7 بالمئة من الوحدات السكنية في سوريا، وأن 20بالمئة من إجمالي المساكن في عشر مدن رئيسية قد تضررت.[19] وقد قامت الحكومة السورية بـ«استخدام حقوق الأرض والملكية كسلاح»، وكمثال على ذلك، التدمير المستهدف للمساكن في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة، وتدمير أو تزوير سجلات السكن والأرض والملكية، أو مصادرة مثل هذه السجلات عند نقاط التفتيش لجمع المعلومات الاستخبارية عن السكان الفارين،[20] وليست هذه بالظاهرة الجديدة في سوريا: فقد كانت مسألة السكن والأرض والملكية جزءاً لا يتجزأ من الحكم الاستبدادي، على الأقل منذ بداية الإصلاحات الزراعية في خمسينيات القرن العشرين، والتي كانت بحد ذاتها محاولة لكسر نفوذ النخبة السياسية التي تتركز ملكية الأراضي في يدها منذ العهد العثماني. وكان العنف جزءاً لا يتجزأ من حكم عائلة الأسد، التي تولت السلطة منذ عام 1970،[21] ولم يستهدف حزب البعث كبار ملاك الأراضي فحسب، بل

(15) ميريام عبابسة (2014): «الأزمة الزراعية وأزمة الأراضي والجفاف في سوريا (2000-2011)» في إليزابيث لونجونيس وسيريل روسيل (تحرير): **التطور في سوريا: إعادة النظر في التجربة التاريخية**، المعهد الفرنسي للشرق الأدنى-إيفبو، بيروت، متاح على: http://books.openedition.org/ifpo/6549 (آخر وصول 25 تموز/يوليو 2019)؛ راي بوش (1999)**: الأزمة الاقتصادية وسياسة الإصلاح في مصر**، ويستفيو بريس، بولدر .

(16) انظر فصلَي فيغنل وحنا وحرستاني في هذا الكتاب.

(17) المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (2019): «نظرة سريعة على الأرقام»، موقع المفوضية على الإنترنت، متاح على: https://www.unhcr.org/figures-at-a-glance.html (آخر وصول 7 آب/أغسطس 2019)

(18) المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (2019): «حالة الطوارئ في سوريا»، موقع المفوضية على الإنترنت، متاح على: https://www.unhcr.org/syria-emergency.html (آخر وصول 7 آب/أغسطس 2019)

(19) البنك الدولي (2017): حصيلة الحرب: العواقب الاقتصادية والاجتماعية للصراع في سوريا، متاح على: https://www.worldbank.org/en/country/syria/publication/the-toll-of-war-the-economic-and-social-consequences-of-the-conflict-in-syria (آخر وصول 7 آب/أغسطس 2019).

(20) انظر إلى فصل فيغنل في هذا الكتاب، وأيضاً: جون أونرو (2016): «استسلاح نظم حقوق الأرض والملكية في مرحلة الحرب الأهلية السورية: تسهيل الاسترداد؟» **مجلة التدخل وبناء الدولة**، 10 (4): ص453-471.

(21) سلوى إسماعيل (2018): **حكم العنف: الذاتية والذاكرة والحكم في سورية**، منشورات جامعة كامبريدج، كامبريدج.

طبق أحياناً معايير عرقية أيضاً على السكن والأرض والملكية، مثل منع حقوق الملكية الرسمية لأكراد شمال سوريا.

لطالما كانت حقوق السكن والأرض والملكية جزءاً من الحكم الاستبدادي في العراق وأصبحت جزءاً من أزمة النزوح المتكرر منذ عام 1991. فقد أسفر انقلاب عسكري عام 1958 عن سلسلة من الإصلاحات الزراعية لمصادرة ملكية القِلة العراقية، التي جمعت ملكية أراض تعود لزمن العهد العثماني. وكما هو الحال في سوريا، فإن التلاعب بحقوق الملكية أصبح بعد ذلك جزءاً من نظام قائم على أساس الخوف والمكافآت الذي أبقى الحكام المستبدين في السلطة،[22] فقد أصبح السكان الأكراد في كركوك وما حولها هدفاً محدداً للانتهاكات المتعلقة بالسكن والأرض والملكية أثناء حملة «التعريب» التي شنها النظام العراقي.[23] ويعد غزو العراق للكويت سبباً في الحرب التي قادتها الولايات المتحدة ضد العراق عام 1991، إضافة لعمليات القمع التي شنها الرئيس صدام حسين في وقت لاحق ضد التمرد الذي تمركز بين السكان الأكراد والشيعة في العراق. كل ذلك أدى إلى تدفق موجات من اللاجئين ونزوح داخلي، فقد أدت الفترة المظلمة للعنف الطائفي في البلاد من عام 2006 إلى 2008 إلى نزوح داخلي لـ 2.8 مليون عراقي، في حين لجأ 1.7 مليون شخص إلى الخارج.[24] وكان الغزو الذي قادته الولايات المتحدة عام 2003 قد فكك قسماً كبيراً من الدولة العراقية، بما في ذلك الجيش، وانتهت محاولة رئيس الوزراء نوري المالكي الفاشلة (2006-2014) لإعادة تشكيل نسخة طائفية وغنائمية جديدة من السلطة العراقية بعد استيلاء داعش على مساحات شاسعة من شمال وغرب العراق في عام 2014.[25] وفي أثناء حكم داعش الذي استمر حتى عام 2017، شهد العراق آخر موجة من التشريد الداخلي، والتي يُقدّر أنها تجاوزت ثلاثة ملايين شخص.[26]

الدولة الأخيرة التي يتناولها هذا الكتاب هي ليبيا. فقد كانت المظالم بشأن الممتلكات المصادرة في عهد الدكتاتور معمر القذافي عاملاً هاماً لاندلاع ثورة 2011.[27] بعد أن تولى القذافي السلطة في انقلاب عام 1969، بدأ بمصادرة أراضي المُلاك الإيطاليين والنخب الليبية المالكة للأراضي.[28] وبعد الإطاحة بالقذافي في تشرين الأول/أكتوبر2011، ازدادت حدة المجابهات بشأن الملكية. وفي غياب المؤسسات المدنية العاملة، كانت الميليشيات التي انتشرت أثناء الانتفاضة تسوي هذه الأمور في كثير من الأحيان بالقوة، وشمل ذلك التهجير القسري للجماعات التي يُعتقد أنها موالية للقذافي، ومن الأمثلة على ذلك مدينة تاورغاء. وقد سلطت مفوضية شؤون اللاجئين الضوء على مأساة 70,000 نازح داخلياً حسب تقديرها، وفقاً لتقرير من عام 2012. أشار التقرير فيما يتعلق بمصادرة أراضي المُلاك في أعقاب صدور قانون عام 1978 إلى أن «مسألة كيفية معالجة العواقب المستمرة المترتبة على هذه المصادرة ستكون واحدة من أكثر القضايا المثيرة للخلاف التي ستواجه

(22) جوزيف ساسون (2011): **حزب البعث بقيادة صدام حسين: رؤية من داخل نظام استبدادي**، منشورات جامعة كامبريدج، كامبريدج.

(23) هيومن رايتس ووتش (2004): «الادعاءات في حالة الصراع: عكس مسار التطهير العرقي في شمال العراق»، متاح على: https://www.hrw.org/report/2004/08/02/claims-conflict/reversing-ethnic-cleansing-northern-iraq (آخر وصول 7 آب/أغسطس 2019).

(24) دون شاتي ونسرين منصور (2011): «إيجاد حلول للنزوح الذي طال أمده: دراسة حالة عراقية»، **فصلية استقصاء اللاجئين**، 30 (4)، ص51.

(25) توبي دودج (2014): «هل يمكن إنقاذ العراق؟»، **النجاة** (5)56: ص7-20

(26) فريق عمل حقوق الأقليات (2017): «مفترق طرق: مستقبل الأقليات في العراق في مرحلة ما بعد داعش»، متاح على: https://minorityrights.org/wp-content/uploads/2017/06/MRG_Rep_Iraq_ENG_May17_FINAL2.pdf (آخر وصول 18 تموز/يوليو 2019).

(27) يستند التقرير التالي عن السكن والأرض والملكية في الانتفاضة الليبية وما تلاها إلى: ماري فيتزجيرالد وطارق المجريسي (2015): ليبيا: لمن الأرض؟ حقوق الملكية والانتقال»، منتدى الانتقال لمعهد ليغاتوم، ص11-12، متاح على: https://www.academia.edu/36711433/Libya_Whose_Land_Is_It_Property_Rights_and_Transition_in_Libya

(28) ديرك فانديوال (2012): **تاريخ ليبيا الحديثة**، منشورات جامعة كامبريدج، كامبريدج.

زعماء ليبيا الجديدة».[29] وأسس المالكون السابقون الذين صادر القذافي أملاكهم جمعية المالكين المتضررين من حكم الطاغية.[30]

وفي حين تتناول هذه الأوراق تتناول قضايا سوريا والعراق وليبيا، فإن دولاً أخرى في المنطقة تعاني أيضاً من الانتهاكات المتعلقة بالسكن والأرض والملكية المرتبطة بالصراع. فبعد تنحي الرئيس علي عبد الله صالح عن السلطة عام 2012، وضعت الحكومة اليمنية الجديدة آليات للتعامل مع قضايا السكن والأرض والملكية في الجنوب، والتي يعود تاريخها إلى فترة التوحيد في التسعينيات والحرب الأهلية عام 1994،[31] وقد أسفر التصعيد اللاحق للعنف بين المتمردين الحوثيين والتحالف الذي تقوده السعودية منذ عام 2015 عن المزيد من الانتهاكات المتعلقة بالسكن والأرض والملكية. كما كانت حقوق الأرض والملكية في قلب الصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وقد تمت تغطية الصراع وجوانب السكن والأرض والملكية على نطاق واسع في المؤلفات الأكاديمية،[32] وتعمل العديد من منظمات المجتمع المدني الإسرائيلية والفلسطينية، فضلاً عن المنظمات الدولية، على توثيق استمرار تجريد الفلسطينيين من أملاكهم في الضفة الغربية.[33] وعلى الرغم من أن السياق الجيوسياسي للصراع الإسرائيلي الفلسطيني مختلف تماماً على وجه الخصوص، فمن المأمول أن تساعد رؤى المساهمين بشأن سوريا والعراق وليبيا في هذه الأبحاث في إثراء المناقشات حول قضايا السكن والأرض والملكية في أماكن أخرى.

تشكيل الدولة العربية وحوكمة السكن والأرض والملكية

تُعد الدولة الضامن الرئيسي لحقوق الملكية وحيازة الأراضي،[34] لذلك، يجب النظر إلى الانتهاكات المتعلقة بالسكن والأرض والملكية في سياق تشكيل الدول العربية على أنها قيد الدراسة هنا. وقد كانت الدول العربية تتشكل وتتطور في غياب فئات اجتماعية مستبدة مثل البرجوازية الأوروبية، التي توصلت إلى توافق في الآراء مع الطبقات العاملة، ولا ينبغي المغالاة في تقدير هذا الاختلاف: فحتى الدول الأوروبية لم تحقق هذا الشكل من التوافق في الآراء بصورة كاملة إلا بعد الحرب العالمية الثانية. وبدلاً من ذلك، كان قادة الانقلابات العسكرية أو الملوك ذوو السلطة المطلقة، الذين كانوا يبنون دولاً عربية في مرحلة ما بعد الاستقلال، يعتمدون على تحالفات اجتماعية غير مستقرة غالباً تحكمها دول «شرسة».[35]

دخل مفهوم السكن والأرض والملكية في الحسابات السياسية للحكام العرب، ويتعلق المفهوم بشرطين لبناء الدولة، الأول هو الاقتصاد ت: إذ تحتاج كل دولة إلى ضمان جدواه الاقتصادية. كان

(29) المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (2012): «قضايا السكن والأرض والملكية والتصدي للنزوح في ليبيا»، متاح على: https://terra0nullius.files.wordpress.com/2013/02/unhcr-report-hlp-issues-and-displacement-in-libya-copy.pdf (آخر وصول 18 تموز/يوليو 2019).

(30) انظر إلى فصل إبراهيم في هذا الكتاب.

(31) جون أونرو (2016): «المطالبات الجماعية في الأراضي والممتلكات بعد الربيع العربي: الدروس المستفادة من اليمن»، **الاستقرار: المجلة الدولية للأمن والتنمية**، 5 (1): 6.

(32) انظر على سبيل المثال: جيرمي فورمان وألكسندر كيدار (2004): «من الأراضي العربية إلى 'أراضي إسرائيل': نزع حيازة ممتلكات الفلسطينيين الذين شردتهم إسرائيل بطرق قانونية في أعقاب عام 1948»، **البيئة والتخطيط: المجتمع والفضاء**، 22، ص809-830؛ أورين يفتشيل (1999): «'الهيمنة العرقية': سياسة التهويد إسرائيل/فلسطين»، **كونستيليشن** 6 (3): ص364-390.

(33) توثق منظمة بتسيلم الإسرائيلية غير الحكومية استمرار حرمان الفلسطينيين من أراضيهم في الضفة الغربية المحتلة: https://www.btselem.org/، (آخر وصول 7 آب/أغسطس 2019)، كما يوثق مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة تدمير الممتلكات: https://www.ochaopt.org/theme/destruction-of-property (آخر وصول 7 آب/أغسطس 2019).

(34) ليكي وهاغنز (2011)، ص3، وهاغنز (2009)، ص337.

(35) نزيه أيوبي (2001): **تضخم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط**، منشورات أي بي توريس، لندن.

ما يزال يغلب على الدول العربية الطابع الزراعي في مرحلة الاستقلال، فمن كان يهيمن على الأرض كان يسيطر على الاقتصاد السياسي، وبالتالي، قامت النخب العسكرية التي استولت على السلطة في أنظمة الحكم الجمهورية العربية مثل مصر وسوريا والعراق وليبيا بمصادرة ملكية القِلة القوية التي تملك الأراضي وذلك بإعادة توزيع الأراضي الزراعية من خمسينيات القرن الماضي إلى السبعينيات. كان للحسابات السياسية دور إرشادي كبير في عملية إعادة توزيع الأراضي الزراعية، والتي كانت تميل إلى إفادة مُلاك الأراضي «ذوي الطبقة المتوسطة» بدلاً من الطبقة غير المالكة للأراضي، وكان ذلك يحدث غالباً في المناطق التي تنتمي لها النخب العسكرية التي خططت للانقلابات.[36] لم تنخرط الأنظمة الملَكية العربية في إصلاحات واسعة للأراضي الزراعية، لكنها استغلت الأرض والملكية كأداة للحكم. مثلاً حكم ملك المغرب في خمسينيات وستينيات القرن الماضي بتحالفٍ وثيق مع أصحاب الأراضي.[37] وقام حكام دول الخليج العربي بتمليك الأراضي لأفراد من ذوي الامتيازات كوسيلة لتوزيع عائدات النفط.[38]

شهدت الدول العربية منذ ثمانينيات القرن الماضي إعادة هيكلة اقتصادات الدولة على أسس خطوط نيوليبرالية واسعة. وكانت الحكومات العربية تنفّذ آليات السوق -تحرير التجارة والخصخصة وتخفيض الإعانات بالإضافة إلى آليات أخرى- التي كانت تثري «شبكات الامتياز».[39] وانطوى هذا على إشراك عملية إصلاح حقوق الأرض والملكية عبر التطبيق الانتقائي لمبادئ النيوليبرالية، التي هدفت إلى رعاية نظام قائم على السوق لإدارة الأراضي. وكان المستفيدون الرئيسيون من ذلك هم أهل النخبة النافذون. واستبعدت الإصلاحات فقراء الريف من الأرض وزادت من حدة التفاوت الاجتماعي في المدن العربية.

لكن قضايا السكن والأرض والملكية ليست مجرد مسألة متعلقة بنخب فوق القانون. ولا يجلس السكان العرب مكتوفي الأيدي في ظل الحكم الاستبدادي، بل يصنعون السياسة «من الفقراء والطبقة العاملة»: فقد يتضمن عمل المواطنين السياسي تجاوز السلطة أو مطاوعتها، أو المقاومة الصريحة لنزع الملكية. قد تكون قضية السكن والأرض والملكية مثار جدل، وسياسية إلى أبعد مدى، ويُحتمل أن تكون غير مستقرة. وكثيراً ما جوبهت مقاومة التغييرات في ملكية الأراضي في المناطق الريفية ببطش الدولة.[40] وأثارت الهجرة إلى المدن، في غضون ذلك، مخاوف الحكام العرب إزاء الاضطرابات في المدن. وطُورت سياسات السكن كسُبل للسيطرة على سكان المناطق الحضرية الذين قد يعانون من اضطرابات.[41] وثبت أن المخاوف من الاضطرابات الحضرية مبنية على أساس صلب، حيث أصبحت المناطق الحضرية ساحة المعركة الرئيسية لحركات الاحتجاجات العربية في عام 2011.[42] بالتالي كانت الجوانب المختلفة للسكن والأرض والملكية -من ملكية الأراضي الريفية إلى سياسة الإسكان الحضري- جوانب حاسمة في الحفاظ على الحكم العربي الاستبدادي.

---

(36) ليونارد بيندر (1978): **في لحظة من الحماس: السلطة السياسية والطبقة الثانية في مصر**، منشورات جامعة شيكاغو، شيكاغو؛ حنا بطاطو (1999): **فلاحو سوريا: أبناءُ وجهائهم الريفيين الأقل شأنًا وسياساتهم**، منشورات جامعة برينستون، برينستون.

(37) غريغوري وايت (2001): **اقتصاد سياسي نسبي في تونس والمغرب: من خارج أوروبا**، منشورات جامعة ولاية نيويورك، نيويورك، ص124.

(38) حازم الببلاوي (1990): «الدولة الريعية في العالم العربي» في جياكومو لوشياني (تحرير): **الدولة العربية**، روتليدج، لندن، ص90.

(39) ستيفن هايدمان (تحرير) (2004): **شبكات الامتياز في الشرق الأوسط: إعادة النظر في سياسات الإصلاح الاقتصادي**، منشورات بالجريف مكميلان، لندن. ستيفن هايدمان (2007): «ترقية نظم الحكم الاستبدادي في العالم العربي»، سلسلة أوراق التحليل الصادرة عن مركز سابان، رقم 13، متاحة على (آخر وصول في 7 آب/أغسطس 2019).

(40)راي بوش (2002): **الثورة المضادة في الريف المصري: الأرض والمزارعون في حقبة الإصلاح الاقتصادي**، دار نشر زد، لندن.

(41) كونراد بوغارت (2018): **الاستبداد المعولم: المشارعي العملاقة والأحياء الفقيرة والعلاقات الطبقية في المناطق الحضرية بالمغرب**، منشورات جامعة مينيسوتا: مينيابوليس.

(42)جيرون غانينغ وإيلان زفي بارون (2013): **لماذا احتلال الساحة: الناس والاحتجاجات والحركات في الثورة المصرية**، دار نشر هيرست، لندن.

أما التحدي الثاني الذي تواجهه الدول العربية منذ استقلالها فهو ترسيخ الهوية الوطنية. فالمواطنون العرب لهم هويات متعددة ومتشابكة، عرقية ودينية وإقليمية، واقتضى الأمر أن يؤلف الزعماء رؤية وطنية مشتركة لكياناتهم السياسية.[43] ومرة أخرى، كانت هذه عملية سياسية عميقة، حيث انشغل الحكام القوميون العرب في سوريا وليبيا والعراق بمجموعة متنوعة من الممارسات الإقصائية. وكوفئت جماعات إقليمية أو قبلية أو عرقية أو طائفية محددة أو هُمّشت، وهي عملية قد تكون شملت انتهاكات لحقوق الملكية. إذ حُرمت شرائح من الشعب الكردي في عهد نظام البعث في كل من العراق وسوريا من الجنسية الكاملة وحقوق الملكية. وما يزال هذا التاريخ يتكرر في الصراعات الأخيرة.[44]

التعدي على حقوق السكن والأرض والملكية في الصراعات الحالية

لا تبدأ انتهاكات السكن والأرض والملكية باندلاع الصراعات، ولكن تميل الحروب إلى تكثيفها وتقديم جهات فاعلة جديدة. يشرح فصل فينال المشهد عبر تقديم لمحة عامة عن انتهاكات السكن والأرض والملكية في سوريا. وتحدد أربعة أساليب لنزع الملكية هي: نزع الملكية كتكتيك عسكري، ونزع الملكية كجانب من اقتصاد الحرب، ونزع الملكية متعلق بالتوثيق القانوني للملكية، ونزع الملكية الناتج عن تخطيط المدن واللوائح التنظيمية في زمن الحرب. وهي تؤثر بشكل أساسي على سكان المناطق التي تسيطر عليها المعارضة حالياً أو سابقاً. وتحلل فينال بكل وضوح الدوافع العسكرية والاقتصادية والسياسية المختلفة لهذه السياسات. ولا يقتصر المستفيدون على الجهات العسكرية الفاعلة فحسب، بل يشملون تجار الحرب المنتشرين في كل مكان أيضاً. ولم يمنع «تداعي» الدولة السورية أو انهيارها من تخطيط المدن الواسع النطاق المصمم لتجديد الأحياء عبر المشاريع الحضرية الضخمة، وإثراء رجال الأعمال ذوي الصلات القوية، وتهدئة المناطق الحضرية حيث أثبتت الأحياء العشوائية أنها الأكثر اضطراباً.

يبحث كل من حنا وحرستاني في الآثار المترتبة على اللاجئين والنازحين الذين تضرروا من هذه المخططات وغيرها من جهود النظام الرامية إلى «استخدام السكن والأرض والملكية كسلاح». ويستندان في تحليلهما إلى مسح شمل 176 سورياً لاستيعاب أزمة السكن والأرض والملكية التي يواجهها من تضمنهم المسح. حنا وحرستاني ينظران إلى الطريقة التي تؤثر بها سياسات وممارسات إعادة الإعمار الحالية على حقوق السكن والأرض والملكية، وأثرها على اللاجئين والنازحين السوريين، ويتوصلان إلى استنتاجات تمكّن السوريين من حماية حقوقهم في السكن والأرض والملكية. وينبع جزء مهم من تحليلهما من قراءتهما لتاريخ حقوق السكن والأرض والملكية في سوريا. كانت إحدى الطرق التي تمكّن بها النظام من إدارة النمو السريع للمدن السورية هي قبول الوثائق غير الرسمية في المحيط الحضري والتخفيف من تعقيداتها. فعلى سبيل المثال، أصبحت فواتير الكهرباء والمياه طرقاً مقبولة لإثبات وجود ملكية ما ومنحها حقوقاً محدودة. وتُعرّض الأعمال التي قام بها النظام أثناء الصراع -من تدمير سجلات السكن والأرض والملكية إلى سقف توثيق الملكية العالي الوارد في القانون رقم 10- هذه الحقوق للخطر الآن.

يؤكد العديد من المساهمين على أهمية المعايير العرقية أو الطائفية التي تدفع إلى ارتكاب انتهاكات السكن والأرض والملكية في العديد من المواقع. ويشير صالح وقادر ومكفي إلى أن انتهاكات السكن

(43) سامي زبيدة (1993): «الدولة الوطنية في الشرق الأوسط»، في سامي زبيدة (تحرير): **الإسلام والناس والدولة: الأفكار والحركات السياسية في الشرق الأوسط**، دار نشر آي.بي. توريس، لندن.

(44) انظر فصل صالح وقادر عن سنجار، وفصل ماكفي عن عفرين في هذا الكتاب.

والأرض والملكية التي قام بها تنظيم داعش في سنجار والفصائل المسلحة الموالية لتركيا في عفرين أكملت نزع ملكية اليزيديين في شمالي العراق، والأكراد في شمالي سوريا، الذي بدأ في عهد البعث. ويلاحظ غونزاليس التمييز الطائفي في الطريقة التي مالت بها قوات النظام وحزب الله إلى جعل عودة المسلمين السنة إلى منطقة الحدود السورية في محيط مدينة القصير أكثر صعوبة من عودة المسلمين الشيعة أو المسيحيين. ويعود السبب في ذلك إلى أن المسلمين السنة قد يكونون مرتبطين بالمعارضة. كما لاحظ غونزاليس ومكغي أن استخدام الفئات الطائفية أو العرقية قد يكون استراتيجياً إلى حد كبير، وهو جزء من منطق أوسع لكيفية إدارة الحرب في سوريا. ولن تكون العوامل الطائفية والعرقية الآلية الوحيدة أو حتى الرئيسية التي تقود إلى انتهاكات السكن والأرض والملكية وهي غير منتشرة في كل مكان. وتُظهر الملاحظات التي قدمها فيغنال وحنا وحرستاني عن الحال في سوريا الدوافع المتعددة وراء العمل على انتهاكات السكن والأرض والملكية. ويشير فصل يان وشنان إلى أن الطائفية كانت قضية ثانوية في حلب المقسمة.[45] من الأفضل فهم الحرب السورية على أنها صراع «شبه طائفي»: فالطائفية ليست إلا واحدة من بين عدة انقسامات بين الجهات الفاعلة في الحرب الأهلية السورية، وتتفاوت أهميتها في مختلف المناطق.[46]

لم تكن الحكومات الجهة المتورطة الوحيدة في انتهاكات السكن والأرض والملكية. إذ استولت المليشيات على الممتلكات أيضاً، في حين شغل أناس، فقدوا بدورهم بيوتهم، مساكن مهجورة للاجئين. ومن جهة أخرى، تتولى حركات المعارضة ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الدولية في بعض الأحيان مهمة الدولة المتمثلة في الحفاظ على حقوق الملكية. وتلاحظ فينال الجهود المبذولة في مدينة دوما في الغوطة الشرقية حين كانت تحت سيطرة المعارضة لتسجيل الملكية والميراث والمبيعات. ويدعو حنا وحرستاني إلى بذل جهود للحفاظ على توثيق السكن والأرض والملكية، لاسيما عبر إيجاد حلول جديدة في مجال تكنولوجيا المعلومات. ويوثق يان وشنان الجهود الفاشلة التي بذلتها فصائل المعارضة المتنافسة لإنشاء نظام قضائي قادر على الفصل في نزاعات الملكية في حلب الشرقية. فيما ينتقد صالح وقادر جهود الإغاثة الدولية في تقديم وثائق السكن والأرض والملكية لضحايا عنف تنظيم داعش في قضاء سنجار العراقي لأنها فشلت في التمييز بين اليزيديين الذين مُنعوا تاريخياً من حيازة الممتلكات، والسكان العرب الذين نقلهم نظام البعث السابق إلى المنطقة. ويتتبع إبراهيم الجهود المبذولة في مرحلة ما بعد القذافي من مجموعة ضغط من الملّاك السابقين المتضررين من مصادرة المساكن في ليبيا عام 1978. تغيرت استراتيجية هذه الجمعية تبعاً لتغير تشكيلات القوى في البلاد. وتدل جميع هذه المساهمات على الجهود المكثفة التي تبذلها حركات المعارضة ومؤسسات المجتمع المدني لمحاولة تولي مهام الدولة في السكن والأرض والملكية، ولكنها تبين أيضاً محدودية وإحباطات هذه الجهود.

حقوق السكن والأرض والملكية بعد انتهاء النزاع في سوريا والعراق وليبيا من منظور العدالة الاجتماعية

شكّلت طبيعة الدولة في البلاد العربية تاريخ السكن والأرض والملكية قبل النزاعات. ويعتمد مستقبل السكن والأرض والملكية على مستقبل هذه الدول، التي تواجه الآن مهمة «إعادة بناء»

(45) لمزيد من المناقشة حول تقاطع الطبقة والطائفة في حلب، انظر خضر خضور (2017): «استهلكته الحرب: نهاية النظام السياسي في حلب والشمال السوري»، مؤسسة فريدريش إيبرت، متاحة على: http://library.fes.de/pdf-files/iez/13783.pdf (آخر وصول في 18 آب/أغسطس 2019).

(46) كريستوفر فيليبس (2015): «الطائفية والصراع في سوريا»، **مجلة ثيرد وورلد الفصلية**، 36(2): ص357-376.

الاقتصاد وإعادة تشكيل الهوية الوطنية. إذ دمرت الحروب جزءاً كبيراً من النسيج المادي للبلاد ورسخت الخلافات الطائفية في سوريا وليبيا والعراق. يخوض مؤلفو هذا المجلد في تحليل إمكانيات إعادة الإعمار ويقدمون مجموعة من التوصيات.

تشكل إعادة الإعمار ومستقبل السكن والأرض والملكية مسألتين سياسيتين عميقتين: فالتسويات السياسية تشكل الاقتصاد السياسي في فترة ما بعد الحرب، والسكن والأرض والملكية.[47] وقد اضطر النظام السوري إلى الاعتماد على التدخل الأجنبي من جانب إيران وروسيا وحزب الله من أجل بقائه. كما اضطر إلى التنازل عن سيطرته في بعض المناطق للميليشيات المحلية التي أُدمجت على نحو غير مضبوط في الهيكل الأمني العام. وأصبحت الدولة السورية تتعامل مع قوة مختلفة: فيجب على الدائرة التي تتمحور حول الأسد التفاوض مع مختلف مراكز القوة.[48] ورغم تفتت السلطة هذا -أو بسببه- يحاول النظام استغلال إعادة الإعمار لترسيخ حكمه الاستبدادي والعودة إلى وضع الدولة «الشرسة» التي تسيطر عليها الزمرة الحاكمة بقوة.[49] ومن المتوقع أن تستفيد جماعة جديدة من تجار الحروب على جميع الصعد -من الميليشيات المحلية إلى أزلام النظام النافذين- من «إعادة الإعمار» التي يقودها النظام.

يحذّر مؤلفو الكتاب الجهات المانحة الدولية أو وكالات الإغاثة من المشاركة في إعادة الإعمار في سوريا دون الانتباه إلى أثر مشاركتهم في انتهاكات السكن والأرض والملكية. يلاحظ حنا وحرستاني أن عملية إعادة الإعمار الحالية منظمة لاستبعاد اللاجئين والنازحين. ويرى غونزاليس أن حزب الله والنظام السوري غيّرا التركيبة الديموغرافية في مدينة القصير لأسباب استراتيجية. ويشير تفسير المؤلف إلى أن خطط إعادة الإعمار في بعض البلديات هناك سترسخ هذه التغيرات الديموغرافية. وتحذّر فينال الجهات المانحة الأجنبية ووكالات الإغاثة من تمويل انتهاكات حقوق السكن والأرض والملكية، وعلى أهمية ملاحظة تفاوت جهود إعادة الإعمار. ويعلق يان وشنان على قلة الجهود الملموسة لإعادة الإعمار في أحياء حلب الشرقية. وفي الوقت نفسه، يلاحظان أن قدرة المجتمع الدولي على تمويل إعادة الإعمار تعطيه نفوذاً على النظام. يطرح غونزاليس النقطة ذاتها حول شروط تقديم المساعدات: لا ينبغي السماح باستخدام المساعدات لترسيخ التغيرات الطائفية في مدينة القصير. ويتمثل دور هام آخر في المطالبة بالمساءلة. ينبغي أيضاً على المجتمع الدولي، حسب اعتقاد مكغي، أن يحمّل تركيا المسؤولية عن انتهاكات السكن والأرض والملكية في عفرين بوصفها «الجهة الحكومية الفاعلة التي أطلقت العملية ونسقتها وقادتها».

ما تزال مؤسسات الدولة الرئيسية في العراق مختلة وظيفياً بسبب الفساد والشقاق السياسي.[50] ويؤدي فشل توفير الاحتياجات العامة إلى موجات من الاحتجاجات كان آخرها في البصرة.[51] ولا

(47) انظر، على سبيل المثال، ما قاله ليندرز وبومان عن الطريقة التي شكلت بها التسوية السياسية بعد الحرب الأهلية الاقتصاد السياسي للبنان بعد الحرب: رينو ليندرز (2012): **غنائم الهدنة: الفساد وبناء الدولة في لبنان ما بعد الحرب**، منشورات جامعة كورنيل: إيثاكا، نيويورك. وأيضاً: هانز بومان (2016): **المواطن الحريري: إعادة الإعمار النيوليبرالي في لبنان**، دار نشر هيرست، لندن.

(48) لينا الخطيب ولينا سنجاب (2018): «دولة المعاملات السورية: كيف غير الصراع من ممارسة الدولة السورية للسلطة»، تشاثام هاوس، متاحة على: https://www.chathamhouse.org/publication/syrias-transactional-state-how-conflict-changed-syrian-states-exercise-power (آخر وصول في 16 آب/أغسطس 2019).

(49) ستيفن هايدن (2018): «ما بعد الضعف: سوريا وتحديات إعادة الإعمار في الدول الشرسة»، معهد بروكينغز، متاح على: brookings.edu/research/beyond-fragility-syria-and-the-challenges-of-reconstruction-in-fierce-states (آخر وصول في 16 آب/أغسطس 2019). سلام سعيد وجهاد يازجي (2018): «إعادة إعمار سوريا: إعادة الاندماج الاجتماعي وبناء السلام أم إعادة توطيد النظام؟»، مؤسسة فريدريش إيبرت، متاح على: http://library. fes.de/pdf-files/iez/14939.pdf (آخر وصول في 16 آب/أغسطس 2019).

(50) يزيد صايغ (2017): «أزمة الدولة العراقية»، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، متاح على: https://carnegie-mec.org/2017/11/23/crisis-of-iraqi-statepub-74794 (آخر وصول في 16 آب/أغسطس 2019).

(51) مرسين الشمري وصفوان الأمين (2018): «من الملوم على المظاهرات في البصرة، العراق؟»، مدونة منكي كيج في واشنطن بوست، متاح على: https://www.washingtonpost.com/news/monkey-cage/wp/2018/09/14/who-to-blame-for-the-protests-in-basra-iraq (آخر وصول في 16 آب/أغسطس 2019).

يزال هناك عجز في المصالحة السياسية بين الطوائف الاجتماعية، ليس فقط بين الطوائف وبين العرب والأكراد، بل حول الهوية العلمانية أو الإسلامية للدولة أيضاً، وصياغة شكل السلطة، كمركزية أو لامركزية، ووقوف البلاد في صف إيران أو صف دول الخليج العربية. وعلى حد تعبير صايغ: «لقد أصبح العنف وسيطاً لإدارة السياسات في العراق».[52] وفي ليبيا، حاولت الأمم المتحدة وضع مختلف الميليشيات التي تسيطر على البلاد على طريق التوصل إلى تسوية وإنشاء حكومة موحدة. وقد تعثرت هذه الجهود، وما زالت الفصائل المسلحة -بالأخص قوات خليفة حفتر، وهي أقوى الجهات المسلحة في ليبيا- تتصارع على المؤسسات التي تسيطر على عائدات النفط، بما في ذلك البنك المركزي.[53]

لا يعني فشل الدولة أو انهيارها أو سقوطها ضمناً اختفاء جميع وظائفها. فالطاقات السياسية والعسكرية تتركز فيها، وينبغي على المحللين الانتباه دائماً إلى وظائف الدولة التي تظل سليمة. لاحظ كل من يان وشنان أن سكان حلب الشرقية الخاضعة لسيطرة المعارضة بذلوا جهوداً كبيرة من أجل تسجيل معاملاتهم العقارية في السجلات الحكومية، رغم الجهود التي بذلتها المعارضة لتوفير آليات خاصة بها لتنظيم حقوق الملكية. وفي الوقت نفسه، تقوّض الحرب، بطبيعة الحال، قدرة الدولة على أداء هذه المهام. وفيما يتعلق بحكم ليبيا في فترة ما بعد القذافي، يشير إبراهيم إلى أن المبادرات القانونية المختلفة التي اتخذتها الإدارات الحكومية المتلاحقة والمتنافسة خلقت حلولاً متزاحمة ومتشابكة لمصادرة الممتلكات عام 1978. ولم يتحقق أي منها بالكامل ولم يقدم أي منها حلاً بسيطاً للمعضلة. ويشير قادر وصالح إلى أن سياسات الحزب الحاكم العنيدة، بل العنيفة في بعض الأحيان، التي سادت في عراق ما بعد عام 2003، والتي تنافس فيها الساسة الطائفيون والأحزاب السياسية الكردية على فرض نفوذهم، لم تسمح بتنفيذ المادة 140 - المصممة لتغيير سياسيات «التعريب» التي انتهجها صدام في شمالي العراق- بشكل كامل. وكان اليزيديون الذين افتقروا إلى التمثيل السياسي المستدام في موقف ضعيف في الدفاع عن حقوقهم في السكن والأرض والملكية في عراق ما بعد صدام.

أتت الحروب بجهات فاعلة جديدة تتنافس على فرض نفوذها على الدولة التي عادت إلى الظهور. وتشير فينال إلى انتشار منتفعي الحرب كجزء لا يتجزأ من اقتصاد الحرب السورية، في حين يرى يان وشنان أن مؤسسات ما بعد الحرب لا ينبغي لها أن ترسّخ مكاسبهم. تقدم قضية الاحتلال الثانوي مجموعة أخرى من الجهات الفاعلة. ويتطرق العديد من مؤلفي هذا المجلد إلى مسألة الحقوق المتراكمة للاجئين أو النازحين الذين انتقلوا للعيش في ممتلكات مهجورة، أو غيرهم ممن استولوا على هذه الممتلكات أو استأجروها. ويقول إبراهيم إن حق الملكية لا يتمتع به الملّاك الذين صودرت أملاكهم بموجب قانون القذافي لعام 1978 فحسب، بل أيضاً أولئك الذين عاشوا فيها لعقود أيضاً. داعياً إلى تطبيق العدالة الانتقالية، والتي تشمل الملّاك الأصليين والشاغلين الحاليين أيضاً. وتشمل الجهات الفاعلة الجديدة الأخرى مؤسسات المجتمع المدني والجهات شبه المؤسسية الرامية إلى إيجاد سبل بديلة لتسجيل الملكية. يدعو يان وشانان إلى أن توضع القرارات التي تتخذها هيئات خارج نطاق سيطرة الحكومة في الاعتبار تحت أي نظام للمُلكية بعد الحرب: فالواقع الذي أنشأته هذه المؤسسات على أرض الواقع لا يمكن إبطاله بسهولة. وتلاحظ فينال أن تحقيق مبادئ بينهيرو -عودة اللاجئين والنازحين إلى ديارهم- لن يكون ممكناً إلا بإيجاد تسوية سياسية شاملة. وهذا ليس وارداً ما دام النظام الحالي باقياً في السلطة. في العراق وليبيا أيضاً، لا تبشر تحالفات السلطة بالخير بالنسبة لحل القضايا التي حددها قادر وصالح في شمالي العراق

(52) صايغ (2017).

(53) ولفرام لاخر (2018): «ليبيا: الجدية بشأن المفاوضات»، المعهد الألماني للشؤون الأمنية والدولية، متاح على: https://www.swp-berlin.org/en/publication/libyagetting-serious-about-negotiations (آخر وصول في 16 آب/أغسطس 2019).

وإبراهيم في ليبيا، ولذلك يقترحان آليات بديلة لحل النزاعات كطريقة تصبح بها الحكومة المركزية العراقية أكثر استجابة.

ومن القضايا الرئيسية توثيق حقوق الملكية غير الرسمية. وكما لاحظ حنا وحرستاني، في حين تساهل نظام الأسد مع العشوائية الحضرية قبل الانتفاضة ضده، قلص حقوق الملكية غير الرسمية في حملته ضد المعارضة الحضرية. تتفق آراء كل من فينال وحنا وحرستاني، وكذلك يان وشنان، في مطالبتهم بوجوب قبول المستندات البديلة للممتلكات «غير الرسمية» -مثل فواتير الكهرباء أو الأدلة على صفقة بيع- كإثبات لحقوق السماح بعودة المقيمين أو تلقي تعويضات. ويقترح حنا وحرستاني سبلاً لزيادة وعي اللاجئين والنازحين بحاجتهم إلى الاحتفاظ بصور عن الوثائق. كما أنهما يشددان على الحاجة إلى أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتوثيق الحقوق.

للوهلة الأولى، يُعتبر اللاجئون والنازحون أضعف اللاعبين سياسياً في سوريا والعراق وليبيا، ولكنهم يتمتعون بقدر كبير من النفوذ. وحتى لو انتصر نظام الأسد بالحرب في سوريا، وأثبتت الحكومات المستقرة نفسها في ليبيا والعراق، فمن غير المرجح أن يتمكنوا من إدارة مئات الآلاف أو حتى ملايين القرارات الفردية المتعلقة بالعودة إلى المساكن والأراضي والممتلكات أو المطالبة باستردادها. وإذا كانت الانتفاضات العربية منذ عام 2011 قد أثبتت شيئاً واحداً، فهو أن الحكام العرب لم يعد بوسعهم تجاهل مواطنيهم. تسلط العديد من المساهمات في هذا الكتاب الضوء على نضال المجتمع المدني السوري أو الليبي أو العراقي من أجل حقوق عادلة في السكن والأرض والملكية، سواء عبر توثيق حقوق الملكية أو السكن، أو توفير طرق بديلة لتسجيل السكن والأرض والملكية، والتشكيك بحلول الدولة الاستبدادية، أو تصور إعادة إعمار مستقبلية بديلة. وينبغي على الجهات المانحة الخارجية ووكالات الإغاثة أن تبحث عن سبل لدعم هذه المبادرات والتوسع فيها.

تعد قضية السكن والأرض والملكية أداة سياسية للحكام العرب المعاصرين، لكن وكالات الإغاثة الأوروبية والأمريكية الشمالية تعمل أيضاً في سياق سياسي تؤثر به الحكومات المانحة. وتحرص هذه الحكومات على تيسير عودة اللاجئين الذين وصلوا إلى شواطئها. فعلى سبيل المثال، أثارت مصادرة الحكومة السورية لمساكن وأراضي وممتلكات المواطنين المرتبطين بالمعارضة قلقاً بالغاً لدى الدول المضيفة للاجئين، التي ترى في ذلك عقبة أمام عودة اللاجئين في المستقبل. إذ دعت الحكومة الألمانية -التي تستضيف ما يُقدّر بنحو 500 ألف لاجئ سوري- مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى إدانة قانون النظام السوري رقم 10 لعام 2018، الذي قد يؤدي فعلياً إلى مصادرة مساكن وأراضي وممتلكات العديد من اللاجئين السوريين بالجملة.[54] كما أعرب مسؤولون في لبنان –حيث يستقر بنحو 1.5 مليون سوري- أيضاً عن قلقهم إزاء القانون.[55] ولذلك لم تخُص منظمات

(54) «الحكومة الفيدرالية تريد اتخاذ اجراءات ضد مصادرة حقوق اللاجئين السوريين»، **شبيغل أونلاين**، 27 نيسان/أبريل 2018، متاحة على: https://www.spiegel.de/politik/ausland/enteignung-von-fluechtlingen-kritik-der-bundesregierung-a-1205171.html (آخر وصول في 7 آب/أغسطس 2019). «قانون الملكية الذي أصدره الأسد يحطم أمل عودة السوريين في ألمانيا»، **وكالة رويترز**، 14 حزيران/يونيو 2018، متاحة على: https://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-syria-germany-insight/assads-property-lawhits-hope-of-return-for-syrians-in-germany-idUSKBN1JA1V1 (آخر وصول في 8 آب/أغسطس 2019). للاطلاع على أعداد اللاجئين، انظر: «لماذا يرغب معظم اللاجئين السوريين في البقاء في ألمانيا»، صحيفة شبيغل بتاريخ (3 تموز/يوليو 2019)، متاحة على: https://www.spiegel.de/international/germany/most-syrian-refugees-want-to-stay-in-germany-a-1275389. html (آخر وصول في 8 آب/أغسطس 2019).

(55) «قانون سوري جديد قد يمنع اللاجئين من العودة، تخوف للمسؤلين اللبنانيين»، **ذا ناشيونال**، 30 أيار/مايو 2018، متاحة على: https://www.thenational.ae/world/mena/new-syrian-law-could-prevent-refugee-return-lebanese-officials-fear-1.735354 (آخر وصول في 8 آب/أغسطس 2019).

الإغاثة في المتطلبات السياسية للبلد الذي تحدث فيه انتهاكات السكن والأرض والملكية فحسب، بل في حكومات البلدان التي فر إليها اللاجئون أيضاً.

يستمر النضال لأجل حقوق السكن والأرض والملكية في سوريا والعراق وليبيا. فهي تشمل اللاجئين والنازحين، وبعض مؤسسات المجتمع المدني المحلية، وشاغلي المساكن الفارغة، ومنتفعي الحرب، والقوى الأجنبية المتدخلة في الصراع، ووكالات الإغاثة الخارجية والمنظمات الدولية، ومختلف طبقات مؤسسات الدولة في مختلف مراحل اليأس، والنظام «الشرس» والوحشي على رأسها (كما هو الحال في سوريا) أو الفصائل المتنازعة دوماً على غنائم الدولة (كما هو الحال في ليبيا والعراق). وتوفر المساهمات في هذا المجلد خريطة ضرورية لأولئك الذين يسعون إلى خوض هذه النضالات والعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية في حقوق السكن والأض والملكية.

الفصل الأول

تحديد الأماكن التي تعرّض أهلها لنزع الملكية والتجريد من حقوق السكن والأرض والملكية خلال الحرب في سوريا

ليلى فيغنال

يُعتبر تغيّر النسيج البشري في سوريا تركةً عميقة الأثر خلّفها النزاع، وقد تستمرّ لمدة طويلة بعد انتهائه. ويكمُن مفهوم نزع الملكية (المقصود به هنا فقدان المنزل ووثائق ضمان الملكية) في قلب هذا التغيير. كمثالٍ إحصائي واحد على ذلك، نزح في عام 2019 أكثر من نصف سكان سوريا، البالغ عددهم قبل الصراع 21 مليون نسمة. إذ لجأ نحو سبعة ملايين سوري إلى خارج البلاد، فيما أصبح أكثر من 6.5 ملايين نازحين داخلياً.[1]

لطالما كانت عمليات النزوح والتدمير وسلب الممتلكات متأصلة في النزاعات العنيفة على مرّ التاريخ وفي جميع أنحاء العالم. مع ذلك، يرى هذا الفصل أن ضخامة ظاهرة نزع الملكية في سوريا تضطرنا إلى تحليلها، ليس كنتيجة حتمية للحرب والدمار، وإنما كنتيجة لعمليات متعددة الأوجه، سببها الاختلاف في استراتيجيات الجهات الفاعلة في زمن الحرب. في هذا الإطار، علينا معاينة مختلف وجهات النظر والجهات الفاعلة المتصلة بتغيرّات حقوق ملكية الأراضي وحقوق الحيازة الحضرية في سوريا، التي تقود إلى نزع الملكية. يحلل هذا الفصل أربعة أشكال لنزع الملكية، هي: نزع الملكية بوصفه تكتيكاً عسكرياً، ونزع الملكية بوصفه جانباً من جوانب اقتصاد الحرب، ونزع

(1) في عام 2019، قدّرت وسائل الإعلام عموماً عدد اللاجئين السوريين بـ 5.6 ملايين لاجئ. إلا أن هذ العدد لا يمثّل سوى السوريين المسجلين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) في الشرق الأوسط. انظر: https://data2.unhcr.org/en/situations/syria (آخر وصول 14 أيار/مايو 2019). ولا يشمل هذا الرقم اللاجئين غير المسجلين في الدول المجاورة، والذين لا توجد أرقام رسمية عن عددهم. يتّفق المراقبون على أن عدد السوريين غير المسجلين يبلغ حوالي 610,000 في الأردن (إضافة إلى 655,000 لاجئ مسجل) و500,000 في لبنان (إضافة إلى مليون لاجئ مسجل) و175,000 في مصر (إلى جانب 125,000 مسجل). منذ عام 2011، تقدّم مليون سوري آخر بطلب اللجوء إلى الاتحاد الأوروبي (المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي)، بينما شقّ مئات الآلاف من السوريين طريقهم إلى دول الخليج (De Bel Air، 2015) Françoise): «مذكرة بشأن اللاجئين السوريين في الخليج: محاولة تقييم البيانات والسياسات»، أسواق العمل والهجرة الخليجية 11، متاح على:
http://gulfmigration.org/media/pubs/exno/GLMM_EN_2015_11.pdf (آخر وصول 14 أيار/مايو 2019)، وإلى الولايات المتحدة وكندا والبرازيل والأرجنتين وتايلاند، عبر برامج إعادة التوطين أو غيرها من الوسائل، وفقاً لقواعد البيانات الإحصائية الوطنية المختلفة.

تقوم وكالات الأمم المتحدة المسؤولة عن الاستجابة الإنسانية في سوريا، وبصورة منتظمة، بنشر تقديرات عن عدد النازحين داخلياً لإعطاء صورة عن الوضع في فترة معينة. معظم الأشخاص النازحين داخلياً عالقون نزوح داخلي مديد، لكن بعضهم تمكّن من العودة إلى ديارهم. وهذا يعني أنّ النسبة التي شهدت نزوحاً خلال ثماني سنوات من الصراع هي أعلى بكثير مما تشير إليه الأرقام الرسمية.

الملكية من حيث التوثيق القانوني للملكية، ونزع الملكية الناجم عن التخطيط الحضري والأنظمة الحضرية في زمن الحرب.

تؤثّر هذه الأشكال الأربعة المترابطة بالدرجة الكبرى على سكان المناطق التي كانت أو لا تزال خاضعة لسيطرة المعارضة. وتخدم هذه الأشكال كلها أهدافاً عسكرية أو سياسية أو اقتصادية، أو مصالح مجموعات وجهات فاعلة معينة، وتُحدث تغييراً في حقوق السكن والأرض والملكية لعامّة السكان. لكن هذه الأشكال توضح أموراً مهمة حول كيفية خوض الحرب السورية والشروط التي يمكن بموجبها (أو لا يمكن) للبلد أن يتعافى من الدمار الذي لحق به في العقد الثاني من القرن الحالي.

ومع تعذّر إجراء العمل الميداني في ظل الحرب الجارية في سوريا، جُمعت المواد البحثية من مصادر مختلفة: ابتداءً من عام 2014، أُجريت مقابلات مع السوريين في الخارج -معظمهم في لبنان، والباقون في مصر وفرنسا والمملكة المتحدة- واستُخدمت صور الأقمار الصناعية لتقييم حجم الدمار والتغيير في الأراضي الحضرية. ثم دُمجت هذه المصادر الأولية الغنية مع المصادر الثانوية، أي البيانات التي جمعتها المنظمات الدولية، مثل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، وتقارير الوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية العاملة في سوريا، والبيانات التي تنتجها مراكز البحوث ومنظمات المجتمع المدني السورية، إلى جانب المصادر الإعلامية والمواقع الإلكترونية المتخصصة (لا سيما النشرة الاقتصادية الإلكترونية «ذي سيريا ريبورت» التي تدرس الاقتصاد السوري).

الخريطة 1: سوريا – الأماكن المذكورة في المقال

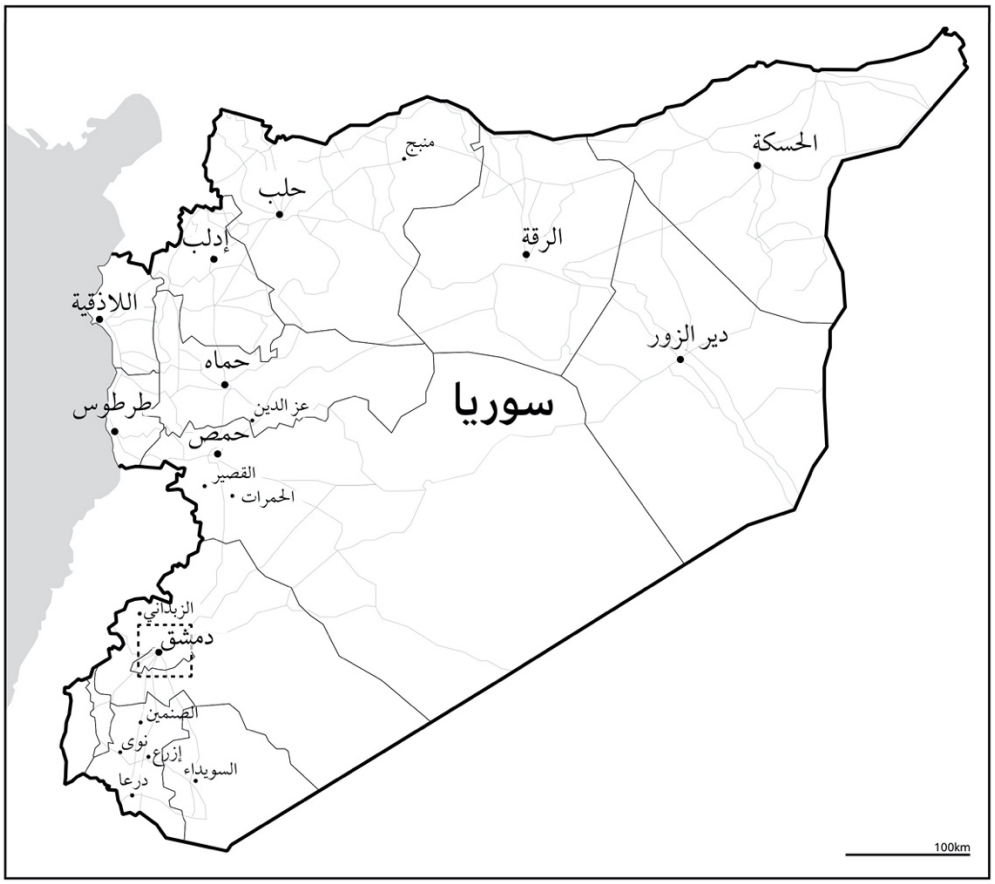

الخريطة 2 : دمشق الكبرى

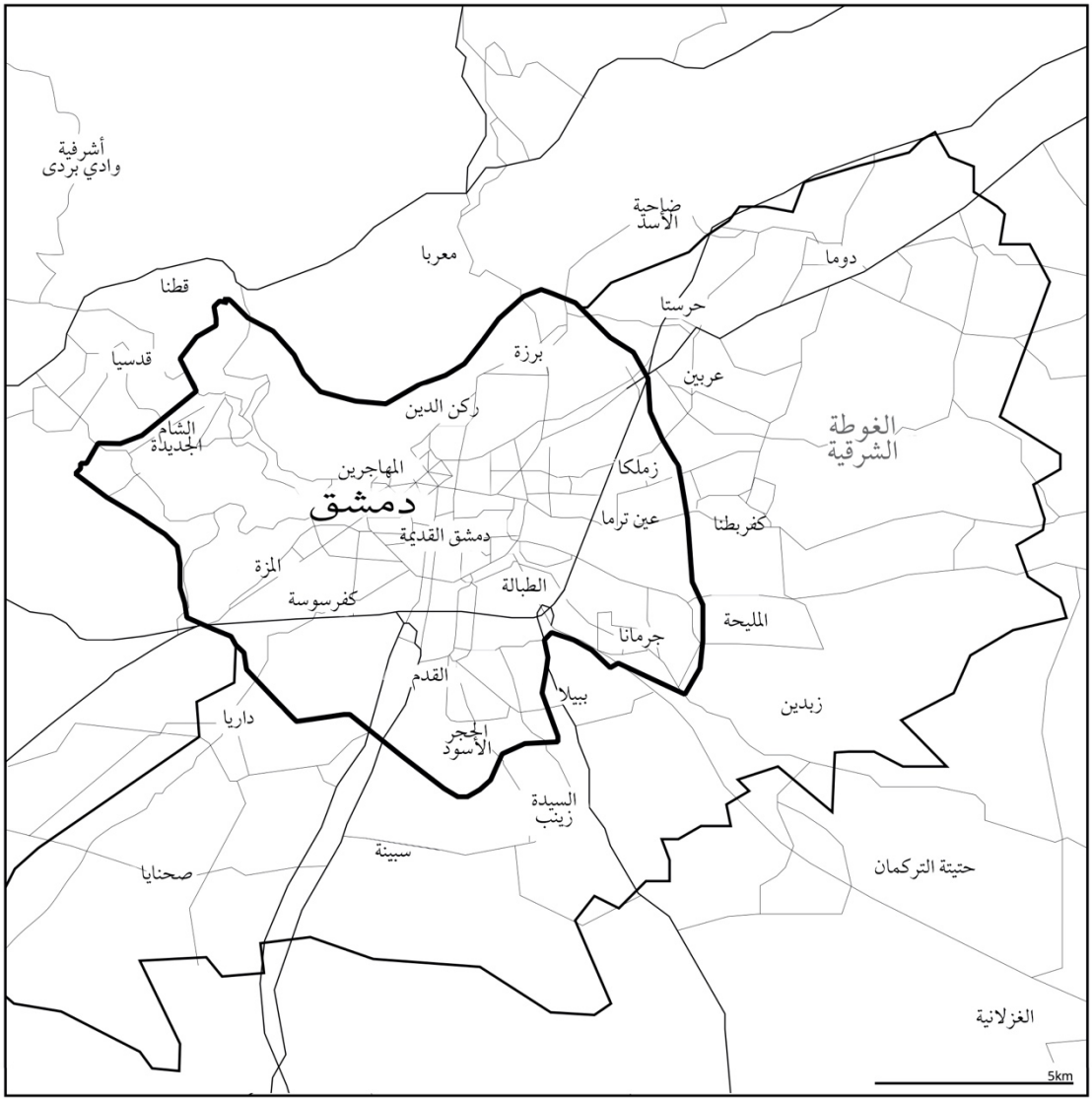

نزع الملكية كتكتيك حربي

في شهر آب/أغسطس 2017، صرّح بشار الأسد قائلاً: «لقد فقدنا أفضل شبابنا... لكننا في المقابل اكتسبنا مجتمعاً أكثر صحةً وتجانساً». كان ذلك اعترافاً صريحاً منه بأن سوريا، بالنسبة له ولنظامه على الأقل، تحسّنت بعد هرب ثلث سكانها، ودمار نصف البلاد. ويهدف هذا القسم إلى توضيح كيف استخدمت قوات الحكومة السورية وحلفاؤها (وخصوصاً روسيا) القصف بالقنابل والمدافع، مراراً وعلى نطاق واسع، لغايةٍ محددة، وهي تدمير المناطق التي تسيطر عليها المعارضة، وإجبار السكان على المغادرة.

تم اتّباع هذه التكتيكات للمرة الأولى عام 2012، بعد تصاعد وتيرة عسكرة جزء من الحراك الثوري الذي خرج إلى الشوارع احتجاجاً في 2011، وقد اضطرّ النظام السوري حينها إلى القتال في آنٍ واحد على عدة جبهات في مختلف أنحاء البلاد، ليصبح سريعاً تحت وطأة ضغطٍ هائل. ثم استفاد كثيراً من سيطرته الجوية (فالجيش السوري هو الوحيد الذي يملك طائرات ومروحيات، ولم يكن

لدى أي من جماعات المعارضة أسلحة مضادة للطائرات)، ومن قدرته الواسعة على استعراض قوته باستخدام المدافع. واستُخدمت في حملات القصف الأسلحة التقليدية (كالمدافع والدبابات والطيران وصواريخ سكود بعيدة المدى) والأسلحة غير التقليدية (كالقنابل العنقودية والبراميل المتفجرة والأسلحة الكيميائية والحصار الطويل).[2] واعتباراً من أيلول/سبتمبر 2015، أدّى التدخل الجوي الروسي الداعم لنظام الأسد إلى تكثيف تلك التكتيكات، فتسبّب القصف المتواصل والفعال بتحويل ديناميات الصراع لمصلحة النظام، وقد سمح له ذلك تدريجياً باستعادة المناطق من سيطرة قوات المعارضة، بدءاً من أحياء حلب الشرقية في كانون الأول/ديسمبر 2016، وصولاً إلى الغوطة الشرقية في دمشق الكبرى خلال نيسان/أبريل 2018، ومن ثم درعا في حزيران/يونيو من العام نفسه.[3]

تعكس جغرافيا الدمار عموماً الهدفَ السياسي والاستراتيجي للنظام، المتمثل في سحق كافة الجماعات المعارضة واستعادة السيطرة الكاملة على الأراضي السورية. وقد تمّ اتباع تكتيكين رئيسيّين في هذا الإطار. فمن ناحية، استخدم النظام خلال القصف سياسية الأرض المحروقة بهدف تدمير المناطق وإفراغها تسهيلاً لاستعادتها، وهذا ما حدث في القُصير (وهي بلدة تقع جنوب غرب حمص واستعادها النظام في حزيران/يونيو 2013 بعد حملةٍ استمرّت لشهرين وسوّتها بالأرض).[4] ومن ناحية أخرى، هدف القصف الواسع والمكثّف للمناطق السكنية إلى معاقبة السكان في مناطق المعارضة، أو ربما إلى طردهم، وكانت هذه هي الحال في حلب الشرقية، التي تعرّضت لقصف متواصل بدءاً من عام 2013 وحتى كانون الأول/ديسمبر 2016، حين نجحت قوات النظام، بمساعدة قوات روسية وإيرانية، في استعادة المنطقة من سيطرة المعارضة. في حلب، كما في أماكن أخرى، لم يميّز النظام السوري في قصفه وقذائفه بين الأهداف العسكرية المحددة والنسيج السكني والبنية التحتية المدنية (أي المدارس والمستشفيات والمخابز وغيرها).[5] والواقع أن الكثير من السوريين النازحين لم يفرّوا من النزاع المسلح بقدر ما كانوا يفرّون من *العنف السياسي الذي* استهدف أجزاء معينة من الأراضي والمجتمع بهدف كسب الحرب.

تسبّب هذان التكتيكان الرئيسيان بدمارٍ واسع النطاق، لا سيّما في المناطق التي كانت تحت سيطرة جماعات المعارضة. (تعرّضت بعض المدن السورية في الشمال الشرقي للقصف من التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة ضد تنظيم الدولة الإسلامية). وتشير التقديرات التي تستخدم تقنيات التصوير عن بُعد إلى تضرّر 1.2 مليون وحدة سكنية وتدمير 400.000 وحدة بنهاية عام 2015.[6] وفي عام 2017، أجرى البنك الدولي تقييماً واسعاً للأضرار في عشر مدن سورية، واستنتج أنّ 27 بالمئة من المساكن تضرّرت بفعل الحرب، بحيث دُمّر 7 بالمئة منها

(2) البراميل المتفجّرة هي براميل نفط كبيرة تزن أكثر من نصف طن وتُملأ بالمتفجرات والخردة المعدنية والمواد الكيميائية. عند إسقاطها من المروحيات، تُلحق هذه البراميل أضراراً واسعة النطاق وعشوائية. تم توثيق هذه التأثيرات وتحليلها في مقالة بحثية بقلم ليلى فينيال، (2014 أ) تحت عنوان: «التدمير المستمر: الثورة والقمع والتخطيط الحربي في سوريا (من العام 2011 فصاعداً)»، مجلة «بيلت إنفايرمونت» (Built Environment)، العدد 40 (3).

(3) نفّذت الطائرات الروسية 39000 طلعة جوية بين تشرين الأول/أكتوبر 2015 وصيف 2018، وفقاً لوزارة الدفاع الروسية. «روسيا تقول إن 63 ألف جندي شاركوا في القتال في سوريا»، بي بي سي (23 آب/أغسطس 2018)، متاح على: https://www.bbc.com/news/world-middle-east-45284121 (آخر وصول 15 تشرين الأول/أكتوبر 2018).

(4) انظر الفصل الذي أعدّه غونزالس عن القُصير في هذا الكتاب.

(5) يحظّر القانون الدولي الإنساني استهداف المدنيين.

(6) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) (2015): «خطة الاستجابة الإنسانية، كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر 2016. الجمهورية العربية السورية»، متاح على:
https://www.unocha.org/sites/dms/Syria/2016_hrp_syrian_arab_republic.pdf (آخر وصول 10 أيار/مايو 2019).

وأصيب نحو 20 بالمئة بأضرارٍ جزئية.[7] ويختلف الوضع بالتأكيد من مدينة إلى أخرى، ومن حيّ إلى آخر، ومن قرية إلى أخرى.

الخريطة 3 : النزوح الداخلي وتغير أنماط السكان في سوريا (المصدر: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية)

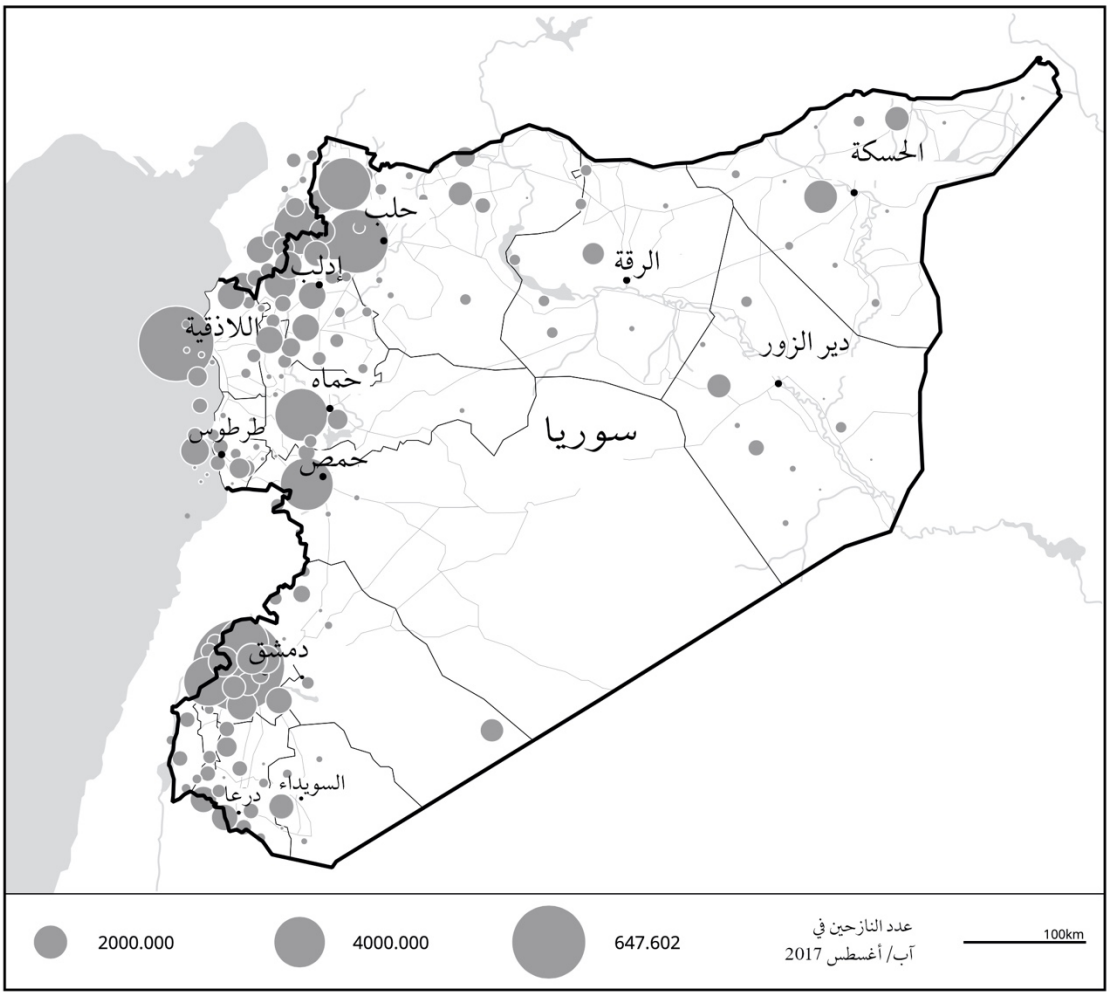

لقد تسببت هذه التكتيكات في مقتل وجرح الناس وإصابتهم بصدمات نفسية،[8] وأدت إلى معاناة كبيرة، في الحصة الأكبر من النزوح السكاني الهائل الذي يتناسب بشكل عام مع نمط الدمار الحاصل. وأُفرغت بعض البلدات والقرى -جزئياً أو كلياً- من سكانها؛ بينما حافظت بعض البلدات

(7) البنك الدولي (2017): «تقييم الأضرار في سوريا»، متاح على الموقع:
http://documents.worldbank.org/curated/en/530541512657033401/pdf/121943-WPP161647-PUBLIC-Syria-Damage-Assessment.pdf (آخر وصول 13 نيسان/أبريل 2019).

(8) رغم عدم وجود أرقام دقيقة، تشير التقديرات إلى أن نصف مليون قتيل سوري («أكثر من 570 ألف شخص قُتلوا على الأراضي السورية خلال 8 سنوات من الثورة، طالبوا بالحرية والديمقراطية والعدالة والمساواة»، المرصد السوري لحقوق الإنسان، 15 آذار/مارس 2019، متاح على الموقع: http://www.syriahr.com/en/?p=120851، تم الرجوع إليه في 13 حزيران/يونيو 2019). وثّقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان (SHRN) 223.161 وفاة مدنية، بين آذار/مارس 2011 وآذار/مارس 2019. وتقدر أن 127,161,6 شخصاً كانوا محتجزين أو ما زالوا محتجزين في مراكز الاعتقال الرسمية وغير الرسمية للنظام السوري، أو أخفوا قسراً. («بعد ثماني سنوات من بدء الانتفاضة الشعبية في سوريا، تستمر الانتهاكات الفظيعة»، الشبكة السورية لحقوق الإنسان، 11 آذار/مارس 2018، متاحة على: http://sn4hr.org/blog/2019/03/11/53423/، تم الرجوع إليه في 10 أيار/مايو 2019). يُحسب عموماً أنه في النزاعات يموت واحد من بين كل أربعة جرحى، وهذا يعني أنه بحلول عام 2019، سيكون حوالي مليوني شخص قد أصيبوا في الصراع السوري.

والقرى على العدد نفسه تقريباً من السكان، إما بسبب بقاء السكان، أو نتيجة تعويض النازحين القادمين إليها. على سبيل المثال، في عام 2016، احتفظت مدينة (إزرع) في محافظة درعا الجنوبية، بأقل من 25 بالمئة من سكانها الأصليين، بينما لم يتغير عدد سكان (الصنمين) المجاورة.[9] كما شهدت بعض المناطق زيادة سكانية واضحة، وينطبق هذا بشكل خاص على المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، مثل المدن والقرى الساحلية التي كانت بعيدة عن القصف. وكذلك الحال في منطقة إدلب الشمالية الغربية، حيث نُقلت إليها، منذ عام 2016، أعداد متزايدة من المقاتلين والسكان، من المناطق التي استعادها النظام وحلفاؤه (انظر الخريطة 1).[10] وقد فقد كثير من السوريين منازلهم، خاصة في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة، بسبب الدمار والنزوح.

نزع الملكية واقتصاد الحرب

تخلق الحرب اقتصاداً يتّسم بنزع الملكية. ويركز هذا القسم على عمليتين رئيسيتين مرتبطتين بتحول الاقتصاد، في زمن الحرب الذي يتسبب بفقدان المنازل والممتلكات، وهما: احتلال الممتلكات الخاصة بالسوريين النازحين من جانب أطراف ثالثة، ومصادرة القوات المسلحة للمنازل والممتلكات، فضلاً على معاملات الاضطرار[11]، وبيع الأصول من أجل النجاة.

تشير الشهادات والتقارير إلى أن الممتلكات المهجورة مهددة بأن يستولي عليها، أحياناً، أشخاص مهجرون آخرون ينتقلون إليها بموافقة المالك أو بدونها، ويعيشون عموماً بلا إيجار. على سبيل المثال، غادر معظم سكان قرية (عز الدين) القريبة من مدينة حمص، والتي تعرضت لحملات قصف منذ عام 2012. يكشف اللاجئون أنه في عام 2018، كانت المنازل القليلة ما زالت مأهولة بالنازحين داخلياً، الذين لم يدفعوا أي إيجار.[12] ويصادر الجيش السوري أحياناً منازل الغائبين والشقق لإيواء الجنود، كما حدث مثلاً في معظم منازل قرية الحمرات قرب حمص.[13] يمارس أفراد الميليشيات العديدة العاملة في سوريا عمليات مصادرة المنازل الخاصة على نطاق واسع، وتقوم بذلك جميع أطراف النزاع والجهات الفاعلة: الميليشيات السورية والميليشيات الأجنبية والدولة الإسلامية.[14] وإلى جانب الحاجة لإيواء القوات، تكون المصادرة عادةً بمثابة تعويض عيني للجنود والضباط.

(9) ريتش (2016): «سوريا: نظرة عامة على الوضع الإنساني»، متاح بالإنكليزية على https://www.unocha.org/sites/dms/Syria/2016_hrp_syrian_arab_republic.pdf (آخر وصول 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2016).

(10) يوجد الأساس المنطقي لما يسمّى النظام «اتفاقات المصالحة» في عملية أستانا التي تقودها روسيا، وقد بدأت عام 2015: وتراوح هذه بين الحلول التوفيقية التي ظل فيها مقاتلو المعارضة، بعد وقف إطلاق النار، يشاركون في الأدوار الأمنية والحكمية في مناطقهم، وبين حالات الاستسلام الفعلي للمعارضة وإجلاء المقاتلين، وأحياناً السكان بأكملهم. ريمون هينبوش، وعمر عمادي (2018): «اتفاقيات المصالحة في سوريا»، دراسات سوريا، 9 (2)، 1-14، متاح على: https://ojs.st-andrews.ac.uk/index.php/سوريا/article/view/1558 (آخر وصول 28 أيار/مايو 2018).

(11) انظر، على سبيل المثال، مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (2018): «تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة عن الجمهورية العربية السورية»، A/HRC/39/65، متاح على:
https://www.ohchr.org/en/hrbodies/hrc/iicisyria/pages/Independentinternationalcommission.aspx (آخر وصول 15 تشرين الأول/أكتوبر 2018).

(12) مقابلات في لبنان مع اثنتي عشرة عائلة من عز الدين، نيسان/أبريل 2017، وآذار/مارس 2018.

(13) مقابلات في لبنان مع عائلتين من الحمرا، آذار/مارس 2018.

(14) تم نشر العديد من الشهادات على الموقع الإلكتروني «الرقة تُذبح بصمت»، متاح على: https://www.raqqa-sl.com (آخر وصول 12 شباط/فبراير 2019).

تكون المصادرة سياسية أيضاً، في بعض الأحيان، وتستهدف الممتلكات الخاصة لأشخاص معينين ذوي خلفيات سياسية أو مجتمعية، أو كتدابير عقابية عند استعادة المنطقة. عندما عادت والدة حكمت إلى حلب، لتتفقد منزلها شرقي المدينة؛ وجدت على باب البيت لافتة مكتوب عليها: «مصادرة».[15]

بشكل عام، تتعرض المنازل التي تُركت خالية، إلى جانب الممتلكات الأخرى مثل الورش والمصانع، لخطر النهب وسلب كل شيء، حتى الأسلاك الكهربائية وأدوات الصرف الصحي. وتنتشر هذه الممارسة على نطاق واسع في سوريا في وقت الحرب، وقد صيغت لها كلمة باللهجة المحلية: «التعفيش».[16]

تصبح حماية الممتلكات أمراً بالغ الأهمية بالنسبة للسوريين المهددين بمثل هذا النهب والسلب، وخصوصاً النازحين: فهي لا تمثل عادةً الأصول الأساسية للعائلة فحسب، وإنما ثمرة سنوات من العمل والادخار، وتمثل أيضاً الأمل بالعودة يوماً ما.[17] وتعدّ حماية الممتلكات، في هذا الصدد، واحدة من أسباب انفصال العائلات النازحة، داخلياً أو خارجياً، إن تسنى ذلك لأفرادها، حيث يبقى شخص من العائلة لحراسة المنزل. وإذا لم يبق أحد، يعود أحد أفراد العائلة للتحقق من المنزل، إن كان ذلك آمناً.[18]

تمثّل المعاملات الاضطرارية الجانب الثاني من عملية سلب الممتلكات، الموجودة في اقتصادات الحرب. إذ يُحرم الأفراد من أصولهم الرئيسة (السلع المنزلية أو السيارات أو الأدوات المهنية أو البضائع.. إلخ)، وأحياناً من الممتلكات، نتيجة معاملات توصف بأنها «اضطرارية». وجد كثير من السوريين الذين قابلتهم الباحثة أنفسهم، منذ عام 2014، مضطرين إلى البيع التدريجي لمعظم أو كل ممتلكاتهم وأصولهم للنجاة، بمجرد استنفاد مدخراتهم. تقول نسرين التي نزحت من مدينة نوى الصغيرة قرب درعا: «غادرنا عندما بدأ القصف. لم يكن هناك شيء يمكن أن نأخذه معنا؛ لأننا كنا معرضين لخطر سرقة كل شيء عند نقطة تفتيش الجيش. لا أستطيع سوى أخذ مجوهراتي، وقد بعتها (...)، لكن ما كان قيمته ألف دولار، بعته بمئة دولار».[19]

هذه المبيعات «اضطرارية» على نحو مضاعف. أولاً، بسبب الفقر العام الموجود في سوريا منذ بدء الحرب. وفقاً للأمم المتحدة، يعيش 69 بالمئة من السكان الآن تحت خط الفقر (أقل من 1.90 دولار أميركي في اليوم) مقارنة بـ 30 بالمئة قبل النزاع.[20] أشار تقرير للأمم المتحدة عام

(15) «قد تفقد المنزل إلى الأبد بسبب النزوح داخل سوريا»، وكالة أسوشيتد برس (14 تموز/يوليو 2018)، متاح على: https://apnews.com/e0c4b19a74e14a7386b820c-506dbcb88 (آخر وصول 22 تموز/يوليو 2018).

(16) مصطلح التعفيش جاء من كلمة «عفش»، وهي تعني الأدوات المنزلية (الأثاث، الألواح الخشبية، الأسلاك إلخ). يرتبط الفعل بالسرقة والنهب وإعادة البيع في الأسواق المستعملة. خلال الحرب الأهلية اللبنانية (1975-1990)، استُخدم المصطلح لوصف نهب المنازل من قبل الجيش السوري.

(17) في تقييم أجري في بعض مناطق سوريا في أواخر عام 2016، أفاد النازحون داخلياً أن ممتلكاتهم قد تعرضت لأضرار (44% من مجموع الأسر)، أو تم تدميرها (36%) أو نهبها (34%). المصدر: REACH (2017): «تقييم المأوى والمواد غير الغذائية: سوريا»، متاح على: http://www.reachresourcecentre.info/system/files/resource-documents/reach_syr_unhcr_shelter_nfis_executive_summary_report_march_2017.pdf (آخر وصول 29 نيسان/أبريل 2017).

(18) مقابلات مع اللاجئين السوريين في لبنان وفرنسا ومصر والمملكة المتحدة، 2015-2019.

(19) في سوريا، يكون المهر في الغالب من المجوهرات الذهبية. مقابلة، نسرين، بيروت، لبنان، 5 نيسان/أبريل 2017.

(20) أوتشا (2017): «سوريا 2018: نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية: ملايين الأشخاص يعيشون صراعاً يومياً من أجل البقاء»: https://www.unocha.org/story/syria-2018-humanitarian-needs-overview-millions-people-face-daily-struggle-survive (آخر وصول 15 كانون الأول/ديسمبر 2017).

2017 إلى أن 36 بالمئة من المجتمعات التي شملتها الدراسة قد لجأت إلى بيع الأصول لمواجهة الافتقار إلى المأوى والقضايا الأخرى غير الغذائية (الجدول 1)، و7 بالمئة قد باعوا منازلهم أو أراضيهم.

الجدول 1: آليات مواجهة المجتمعات التي تواجه الافتقار إلى المأوى وقضايا غير غذائية أخرى.

آليات التعاون	%
إنفاق المدخرات	22
اقتراض المال/الشراء على الائتمان	18
بيع الأصول/السلع المنزلية	16
بيع الأصول الإنتاجية أو وسائل النقل	13
تخفيض النفقات غير الغذائية	10
بيع المنزل أو الأرض	7
المخاطر العالية أو العمل غير القانوني	6
تقليل المدخول الغذائي	5
التسوّل	3
آليات أخرى/لا أعرف	1

المصدر: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، تقييم الاحتياجات الإنسانية 2018، تشرين الثاني/نوفمبر 2017، ص. 65؛ حسابات المؤلف الخاصة.

على الرغم من أن بعض عمليات البيع تتم بحسن نية، إلا إن تلك التي تتم خلال النزاع تعكس عموماً اقتصاد الحرب السائد، الذي يميل فيه ميزان القوى نحو المشترين. وتوضح قصة نسرين كيف يبيع السوريون أصولهم، تدريجياً، بأسعار مخفضة للغاية، مما يعمّق إفقار الكثيرين. وتوضح، في المقابل، كيف بنى قليلون ثروات عبر العمل كوسطاء، أو الاستفادة المباشرة من عمليات النقل هذه. وأصبح أمراء الحرب من الشخصيات المحورية للحياة الاقتصادية.[21] أخيراً، تفيد التقارير بأن المجموعات الخارجة عن القانون تستغل الوضع لإجراء معاملات احتيالية، وتزوير وثائق ملكية مزيفة ومبيعات إجبارية.[22]

(21) ليلى فينال (2018): «الإنتاج، الاستهلاك، العيش: الممارسات الاقتصادية اليومية في سوريا خلال الحرب (2011-2018)»، Critique Internationale، 80 (3) (إصدار خاص)، متاح على:
https://www.academia.edu/37492280/Produire_consommer_vivre_les_pratiques_%C3%A9conomiques_du_quotidien_dans_la_Syrie_en_guerre_2011-2018 (آخر وصول 30 تشرين الأول/أكتوبر 2018).

(22) عمر عبد العزيز الحلاج (2017): «الإسكان الحضري ومسألة حقوق الملكية في سوريا»، حالة المدن السورية 2016-2017، متاح على:
https://syrianechoes.com/2017/12/21/urban-housing-and-the-question-of-property-rights-in-syria (آخر وصول 19 نيسان/أبريل 2019)

تمّت معاملات كهذه (محكومة بالفقر أو توازن القوى غير المتماثل) خلال النزاع السوري. وعلى الرغم من أن قياسها الآن مستحيل، فإنها تؤدي بوضوح إلى تحويلات مهمة للأصول الخاصة، بما في ذلك الممتلكات.

نزع الملكية والوثائق القانونية

يفقد الناس منازلهم في الحرب السورية بطرق مختلفة. ويركز هذا القسم على الصورة الجديدة للاعتراف بحقوق الملكية الناجمة عن الحرب. ففي حين تمتعت أنواع بديلة من وثائق الملكية بدرجة معينة من الاعتراف في سوريا ما قبل الحرب، أصبح توفير السندات الملكية القانونية وتوثيق الحيازة والملكية جانباً رئيساً لديناميات السكن والأرض والملكية.

لا تُعدّ قضايا توثيق السكن والأرض والملكية جديدة في سورية. إذ كانت نسبة كبيرة من سكان المدن، قبل الحرب، تعيش في أحياء عشوائية، ولم يكن لديهم سندات ملكية رسمية.[23] وبدلاً من العقود القانونية تمتعت الوثائق والإجراءات البديلة بدرجة معينة من الاعتراف، بما يكفي لتوفير قاعدة للمعاملات.[24] وجمع كل من بودوان دوبريت، ومريم فيرير، في إحدى الحالات، مختلف الوثائق والخطوات الإجرائية اللازمة لإثبات ملكية شقة، ليتم بيعها في مخيم اليرموك، نظراً لعدم وجود سندات رسمية.[25] حين عجزت السلطات السورية عن توفير مساكن كافية، قبل الحرب، اعترفت ضمناً بمعظم الأحياء غير الرسمية، وربطتها بشبكات الكهرباء والمياه والطرق الرئيسية، بل زودت بعضها بالمدارس والمراكز الصحية وغير ذلك من الخدمات العامة. لكن خلال الحرب، تم استبدال قضية عدم وجود الوثائق الرسمية والقانونية بالدمار والأهداف السياسية والعسكرية، وحجم النزوح (أكثر من نصف السكان السوريين) يشير لذلك.

أدت الحرب إلى زيادة فقدان الوثائق وسندات الملكية والهويات الشخصية، وتم تدمير أو إتلاف عناوين الممتلكات في عمليات القصف، وترك العديد من النازحين مستنداتهم للنهب أو التدمير، أو فقدوها في أثناء فرارهم. وفي دراسة أجريت في الأردن عام 2016، قال 75 بالمئة من اللاجئين السوريين إنهم امتلكوا قبل مغادرتهم نوعاً من الوثائق، في حين قال 20 بالمئة فقط من النازحين داخلياً إنهم ما زالوا يحملون وثائقهم؛ وأفاد 35 بالمئة أن مستنداتهم قد تضررت أو فُقدت.[26] وأظهرت دراسة أن تسعة بالمئة فقط من الأسر السورية النازحة جنوبي البلاد لديها سندات ملكية.[27] تُفقَد الوثائق أيضاً عبر مصادرة الجيش والميليشيات والجماعات المسلحة الأخرى، على

(23) على سبيل المثال، نحو 40% من سكان دمشق: كليرك، فاليري (2014): «الأحياء العشوائية في النزاع السوري: التخطيط الحضري كسلاح»، البيئة العمرانية، 40 (1)، ص34-51، متاح على الموقع: https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-01185193/document (آخر وصول 3 أيلول/سبتمبر 2014) أو 45% من سكان حلب: مشروع حلب للتطوير العمراني (2009): «الأحياء العشوائية في حلب. ملامح الأحياء العشوائية في حلب، مشروع مشترك بين بلدية حلب والوكالة الألمانية للتعاون الفني، متاح على: http://c4sr.columbia.edu/conflict-aleppo/seminar/Case-Studies/Informal-Settlements/img/Report_Informal%20Settlements.pdf-urbanism (آخر وصول 7 آذار/مارس 2019)

(24) **استعادة الديار**، مؤسسة فريدريش إيبرت، 2019.

(25) دوبريت، بودوين وفرير، ميريام (2012): «بيع ممتلكات الفرد في حي عشوائي: مقاربة تطبيقية لدراسة حالة سوريا» في مريم عبابسة وبودوين دوبريت وإريك دينيس (تحرير): **حيازة الأراضي في الشرق الأوسط: دراسات حالة من مصر وسوريا والأردن ولبنان وتركيا**، مطبعة الجامعة الأمريكية، القاهرة ونيويورك.

(26) لورا أونيال (2016): «السكن والأرض والملكية في الجمهورية العربية السورية»، مذكرة إعلامية للمجلس النرويجي للاجئين، متاحة على: https://www.nrc.no/globalassets/pdf/reports/housing-land-and-property-hlp-in-the-syrian-arab-republic.pdf (آخر وصول 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2017)

(27) المجلس النرويجي للاجئين (2017): «النزوح، وحقوق السكن والأرض والملكية والوصول إلى الوثائق المدنية في جنوب الجمهورية العربية السورية»، متاح على:

نقاط التفتيش، كمصادرة الهوية الشخصية وسجلات الممتلكات. وتتيح مصادرة بطاقات الهوية تسجيل الأشخاص الذين يغادرون ومكان إقامتهم؛ تحرم مصادرة وثائق السكن والأرض والملكية الناس من إثبات الملكية ومن القدرة على استعادة الممتلكات، وقد تحرمهم من العودة.

تحصل الانتهاكات الأخرى لحقوق الملكية السورية من صعوبات تسجيل الوثائق أثناء النزاع. فمن ناحية، نجد أن العنف والصدامات وتفتيت البلاد يعوقان الوصول إلى مكاتب تسجيل الأراضي والسكن المحلية. ومن ناحية أخرى، لا يتخذ العديد من السوريين الخطوات اللازمة لاستبدال السندات المفقودة أو تسجيل المعاملات؛ ذلك أنهم، خوفاً على سلامتهم الشخصية، يفضلون تجنب زيارة الإدارة المحلية. هذا واقع بشكل خاص على القاطنين في مناطق سيطرة المعارضة، التي ينحدر منها غالبية النازحين داخلياً، وكذلك بالنسبة إلى أي شخص مرتبط بالمعارضة.

يؤدي تدمير مكاتب التسجيل إلى إعاقة تسجيل المعاملات واستبدال الوثائق المفقودة أو التالفة. وقد واجهت بعض المكاتب المصير العام للأحياء التي تسيطر عليها المعارضة، والتي دُمّرت نتيجة القصف. ومع ذلك، يبدو أن مؤسسات أخرى قد دُمّرت عن قصد، مثل مكاتب التسجيل في الزبداني أو داريّا أو القصير أو حمص، على أيدي قوات النظام.[28] على سبيل المثال، في حمص في تموز/يوليو 2013، شبّ حريق في مبنى دائرة تسجيل الأراضي، الذي كان يقع في الجزء الأكثر أماناً من المدينة.[29] كما حُرق مبنى السجل المدني والأراضي في مدينة منبج الشمالية، في آب/أغسطس 2016. كانت «قوات سوريا الديمقراطية»[30] التي تسيطر عليها قوات مرتبطة بحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي، قد استولت على المدينة من تنظيم الدولة الإسلامية. واتهمت جماعات المعارضة حزب الاتحاد الديمقراطي بحرق المبنى لحرمان العرب من سندات الملكية الخاصة بهم.[31]

توضح هذه الحالات الأهمية التي اكتسبتها الوثائق الرسمية، في مكان نزح أكثر من نصف سكانه ويخشون الطرد. وما يؤكد هذا التفسير أنه بعد الحريق بمدة قصيرة في منبج، أعلن عبد الكريم إدريس (رئيس الإدارة العامة للشؤون المساحية في سورية)، أن جميع سندات الملكية في سوريا قد تم تخزينها بأمان، إلكترونياً، وأنه في حال وجود نسخ، فإن الأشخاص الذين لديهم سندات ملكية قانونية يتمتعون ببعض الحماية ضد المصادرة القسرية والإخلاء. ومع ذلك، لم يذكر إدريس أن برنامج رقمنة المستندات يهدف فقط إلى تسجيل المستندات من عام 2010، وأنه توقف بعد وقت قصير من بدء الاحتجاجات.[32]

---

https://www.sheltercluster.org/sites/default/files/docs/final_nrc_displacement_hlp_and_civil_doc_s_syria_23_07_2017_en.pdf. (آخر وصول 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2017)

(28) مجلس الأمن (2018): «رسالة مؤرخة 12 تموز/يوليو 2018 موجهة من الأمين العام ورئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لألمانيا وتركيا (S/2018/700)»، متاح على: https://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BFCF9B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FF96FF9%7D/s_2018_700.pdf آخر وصول 14 أيلول/سبتمبر 2018.

(29) د. جون أونرو (2016): «استخدام حقوق الملكية كسلاح في الحرب الأهلية السورية: تسهيل الاستعادة؟»، مجلة التدخل وبناء الدولة، 10 (4)، 459؛ اللجنة السورية لحقوق الإنسان (2013): شارع السجل الداخلي في حمص جبل القوت، «الحُكمية» (تم حرق سجل أرض حمص من قبل القوات العسكرية الحكومية) على الموقع: http://www.shrc.org/?p=15314 (آخر وصول 15 أبريل 2017).

(30) «قوات سوريا الديمقراطية» هي تحالف تسيطر عليه وحدات حماية الشعب (YPG)، والقوات المسلحة لحزب الاتحاد الديمقراطي.

(31) «الحريق في سجل منبج العقاري يسلط الضوء على مسألة ملكية الأراضي في سوريا»، **ذا سيريا ريبورت** (22 آب/أغسطس 2016). 32) أونروا (2016).

(32) أونرو (2016).

جعلت الحرب مسألة تأمين المستندات مصدرَ قلق رئيسي للسوريين. وحاولت المجالس المحلية في مناطق سيطرة المعارضة معالجة هذه المسألة، عبر إنشاء سجلات الأراضي والممتلكات الخاصة بها. في مدينة دوما في الغوطة الشرقية، على سبيل المثال، أدار النشطاء مكتباً قام بتسجيل الملكية والميراث، وأشرف على المبيعات والمعاملات الأخرى.[33] مثل هذه السجلات كانت حاسمة لحماية الممتلكات من السرقة، ولتسوية النزاعات حول الملكية والإيجارات. وقد تولت منظمات المجتمع المدني هذه المسألة. تدير جمعية المحامين السوريين الأحرار (FSLA) أربعة مكاتب في محافظة إدلب: (في معرة النعمان، وجبل الزاوية، وسراقب، وإدلب) لتسجيل العقود وأنواع أخرى من القضايا الإدارية المدنية (المبيعات والمشتريات والإيجارات).[34] أطلقت الجمعية أيضاً برنامجاً لحماية حقوق السكن والأرض والملكية للسكان، في أجزاء من الشمال السوري، عبر أرشفة سجلات الأراضي والممتلكات ونقلها إلى مكان آمن خارج سوريا.[35] إلا أنه من غير المرجح اعتراف نظام الأسد بالسجلات البديلة، حيث ينص المرسوم التشريعي 11 لعام 2016 بوضوح على أن تسجيلات الملكية التي يتم إجراؤها في مناطق خارجة عن سيطرة النظام باطلة ولاغية.

لقد وضع النزاع حداً للتفاهم الواسع والتسامح النسبي اللذين ميزا حقوق الملكية في سوريا قبل عام 2011. ونتيجة لمختلف ديناميات نزع الملكية الموصوفة في هذا الفصل، أصبحت قضية حقوق الملكية والملكية محددة الآن بشروط قانونية صارمة، تتطلب مستندات مسجلة لإثبات الملكية. وتُستبعد قطاعات كبيرة من السكان، بحكم الواقع والقانون، وهم: الذين لم يعد لديهم وثائق، والذين لم يكن لديهم بالأصل ملكية نظامية. وهذا يتماشى مع نية النظام تهجير وتجريد السكان الذين يعدّهم معارضين.

نزع الملكية والتخطيط الحضري

تقوم الحكومة بإفراغ أحياء بأكملها، وتحويل حقوق الملكية، عبر المراسيم الأربعين والقوانين المتعلقة بالسكن والأرض والملكية التي تتبناها منذ بداية الحرب. يوضح هذا القسم كيف خلقت هذه القوانين والتشريعات أساساً قانونياً لتبرير تغير حالة الأرض الحضرية. وكيف خدمت المصالح الغنائمية المقربة من نظام بشار الأسد. أخيراً، تضفي هذه القوانين طابعاً رسمياً على نقل الأراضي الحضرية القيمة، التي تكون خالية من السكان.

تحويل وضع واستخدام الأراضي الحضرية

اعتمدت الحكومة السورية، عام 2012، مرسومين مهمين بشأن التخطيط الحضري. فقد أمر المرسوم التشريعي رقم 40، الصادر في 20 أيار/مايو 2012، بهدم جميع المباني غير المصرح بها في الأحياء «غير القانونية». فيما يهدف المرسوم 66، الصادر في 18 أيلول/سبتمبر 2012 إلى

(33) درويش، صبر (2016): «السوريون تحت الحصار: دور المجالس المحلية»، بدائل سياسة مبادرة الإصلاح العربي، متاح على: https://archives.arab-reform.net/en/node/976 (آخر وصول 13 أيار/مايو 2019).

(34) «حماية حقوق المواطنين السوريين»، معهد تقارير الحرب والسلام (23 آب/أغسطس 2006)، متاح على: https://www.refworld.org/docid/57beb3494.html (آخر وصول 23 تموز/يوليو 2017).

(35) «في سوريا المتمردة، سباق لإنقاذ سندات الملكية الثمينة»، وكالة الصحافة الفرنسية (20 حزيران/يونيو 2018)، متاح على: https://www.france24.com/en/20180620-rebel-syria-race-saveprecious-property-directions (آخر وصول 20 تموز/يونيو 2019).

«إعادة تطوير المناطق السكنية غير المأذون بها، والمستوطنات غير الرسمية»، في منطقتين جنوبي دمشق: الجزء الجنوبي الشرقي من المزة وكفر سوسة من جهة. ومناطق قنوات، وبساتين الرازي، وداريا والقدم التي كانت معاقل للمعارضة، من جهة أخرى. تضمن المرسوم 66 أحكاماً بطرد السكان ومصادرة مالكي العقارات والشروع في مشاريع عقارية.

تزامنت هذه المراسيم مع العمليات العسكرية، التي إما دمّرت المساكن عبر القصف، أو طهرت الأراضي الحضرية القيمة، عبر جرفها الأرض بواسطة الجرافات والحفارات. كانت المناطق المستهدفة في معظمها أحياء غير رسمية في المواقع شبه المركزية التي تسيطر عليها المعارضة المسلحة. وتُبرّر هذه العمليات في العادة بأسباب عسكرية (إفراغ حي من مقاتلي المعارضة، وتأمين خطوط المواجهة) أو أسباب سياسية (الانتقام لدعم مقاتلي المعارضة) أوقضايا إدارية (تنفيذ لوائح التخطيط). بالتالي، يوفر مرسوما عام 2012 الأسس القانونية لاستمرار انتهاك الاستراتيجيات العسكرية (استهداف مناطق المعارضة) للقانون الإنساني الدولي. على سبيل المثال، بين تشرين الأول/أكتوبر 2012 وتشرين الأول/أكتوبر 2013، تم إجراء سبع عمليات من هذا النوع: خمس عمليات في منطقة دمشق الكبرى، واثنتان في ضواحي حماة، تحت إشراف قوات النظام أو الجيش أو أجهزة الأمن.[36] وقد تم توثيقها.

ينص المرسومان الصادران عام 2012 أيضاً على إعادة إطلاق «الدراسات التفصيلية»: مشاريع التجديد الحضري قبل الحرب في الأحياء غير الرسمية قريباً من وسط دمشق.[37] تم تطوير الدراسات في أواخر العشرية الأولى من القرن الحالي، عندما تم تشجيع الاستثمار الخاص في مشاريع التطوير العقاري.[38] كان المستثمرون السوريون والأجانب من القطاع الخاص يأملون أن تمهد هذه الدراسات الطريقَ لهم للحصول على موقع حضري رئيسي للمشاريع الضخمة، التي من شأنها تحويل دمشق إلى مدينة «أكثر عولمة». ومع ذلك، فإن عقدة غورديان للتنفيذ المحتمل لهذه المشاريع الحضرية الضخمة، كانت مصير السكان المحليين، إذ لا يمكن طردهم بشكل جماعي. ومع ذلك، بعد بضع سنوات فقط، كانت مناطق الاستيطان غير الرسمية التي استهدف المرسوم 66 «إعادة تطويرها» متداخلة إلى حد كبير مع المناطق التي تم النظر فيها للتجديد الحضري أواخر العقد الأول من القرن العشرين. في غضون ذلك، أُفرغت هذه المناطق من سكانها بعمليات القصف والهدم والتهجير القسري، إضافة إلى الافتقار لسندات الملكية القانونية، والتشريعات الحضرية الجديدة.

تحديد الاتفاق الحضري الجديد

ساهم تدخل روسيا وإيران، منذ عام 2015، في قلب ميزان الحرب لصالح نظام الأسد. وفد سهل ذلك على الحكومة السورية تعزيز المصالح الاقتصادية لمجموعة صغيرة من المستثمرين من القطاع الخاص، الذين يحددون عقداً حضرياً جديداً قائماً على مشاريع عقارية حصرية وراقية. حدد المرسوم 19 لعام 2015 نموذج التمويل والإدارة لهذه المشاريع: أولاً، تأسيس شركة قابضة

(36) تم تطوير تحليل مفصل لهذه العمليات وتبريرها في فينال (2014ب)، ص335-338.

(37) يتألف التجديد الحضري من هدم وإعادة بناء المناطق المستهدفة لإعادة التطوير، على عكس التجديد الحضري، الذي يتضمن التنظيم/التقنين والتحديث. انظر كيلرك (2014).

(38) ليلى فينيال (2014ب): «دبي على بردى؟ صنع «دمشق المعولمة» في برومبر، كاترين وآخرون: قيد الإنشاء. منطق العمران في منطقة الخليج. اشجيت، فارنهام.

مملوكة بالكامل لوحدة إدارية محلية مخصصة (LAU). تؤسس هذه الشركة القابضة، المملوكة للقطاع العام، شركات خاصة تحت مظلتها. ونظراً لأن هذه المشاريع المشتركة ليس لها سقف للملكية، يُسمح للشركات الشريكة من القطاع الخاص بالحصول غالبية الأسهم. ما يسمح للشركات الخاصة بالوصول إلى الأراضي العامة لتنفيذ مشاريعها العقارية الخاصة.

أُعلن عن مشروعين حضريين واسعين في المناطق المحددة بموجب المرسوم 66، وهي مناطق تعرضت للدمار الكبير أثناء النزاع ونزح معظم سكانها: الأول مدينة (ماروتا) التي بدأ العمل بها عام 2016، يتم بناؤه على مساحة 214 هكتار، تغطي الحي السابق غير الرسمي لبساتين الرازي في المزة، الذي كان سكانه في طليعة انتفاضة 2011. وأُعلن المشروع الثاني، مدينة (باسيليا)، عام 2018، بمساحة 880 هكتار، أي أربعة أضعاف مساحة مدينة ماروتا، لتُزال بذلك أحياء في المزة وكفرسوسة والقدم ودارّيا. في عام 2019، بدأ إعداد الأرض الأساسي لماروتا فقط.[39] وأنشأت شركة دمشق شام القابضة، التي أسستها محافظة دمشق لتشغيل مدينة ماروتا عام 2016، ستة مشاريع مشتركة مع شركات خاصة. تعود جميع هذه الشركات إلى رجال أعمال سوريين أقوياء مقربين من النظام، منهم سامر الفوز (مجموعة أمان)، الذي حقق ثروته خلال الحرب، ومنهم أيضاً رامي مخلوف (شركة روافد)، أكبر رجل أعمال سوري قبل الحرب، وابن خال بشار الأسد.[40]

تُظهر هذه الأمثلة كيف تشجع التشريعات الحضرية، التي أُقرّت أثناء النزاع، مشاريع التنمية الحضرية اجتماعياً ومكانياً، والتي تبدو غير واقعية، نظراً للوضع الحالي للمجتمع والدولة. تساعد القوانين الجديدة أيضاً في إدامة الممارسات الرأسمالية التي كانت قبل الحرب، والتي كانت تسمح لمجموعة من رجال الأعمال الموالين والقريبين من النظام بالاستفادة من الوصول الاستثنائي إلى الأصول العامة.[41]

تأمين نقل الممتلكات الحضرية القيمة

منذ عام 2016، أُعلن عن العديد من مشاريع التطوير الحضري التي تستخدم مجموعة متنوعة من الأدوات القانونية. ومن غير المحتمل أن تكون هذه المشاريع قريبة التحقق في بلدٍ تعرّض للتدمير والنزف بشدة، وهو مختل وظيفياً من الناحية الإدارية[42]. ومع ذلك، فإن الأطر القانونية الجديدة تسمح بطرد سكان الأحياء غير الرسمية، وتحويل حقوق الملكية الفردية ونقل الممتلكات التي يملكها الأفراد إلى هيئات عامة وخاصة.

في عام 2018، على سبيل المثال، نُشرت دعوة للمناقصة لإعادة تطوير 23 منطقة، بموجب القانون 2008/15،[43] من بينها حي (الحيدريّة) شرقي حلب، وهو أحد أكبر الأحياء غير الرسمية في سوريا قبل الحرب، وقد دمُرّ بالكامل في السنوات الأربع التي كان فيها تحت سيطرة المعارضة

(39) المصدر: تحليل المؤلف لصور القمر الصناعي لهذه المنطقة في تواريخ مختلفة (10 تشرين الثاني/نوفمبر 2016؛ 28 أيار/مايو 2017؛ 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2018؛ 23 آذار/مارس 2019؛ 22 حزيران/يونيو 2019). صور الأقمار الصناعية مصدرها Google Earth.

(40) «قائمة بالمشاريع المشتركة القائمة بين شركة دمشق شام القابضة والمستثمرين من القطاع الخاص»، تقرير سوريا (17 نيسان/أبريل 2018).

(41) «صحيفة حقائق: مدينة ماروتا، مشروع الاستثمار الأكثر إثارة للجدل في سوريا»، **ذا سيريا ريبورت** (1 حزيران/يونيو 2018).

(42) يقدر إجمالي الناتج القومي السوري بنحو 60 مليار ليرة سوريا قبل الحرب، إلى 15 مليار ليرة سوريا فقط في عام 2019.

(43) «قائمة بمناطق التطوير العقاري»، **ذا سيريا ريبورت** (13 آذار/مارس 2018).

المسلحة. ومن المخطط تطوير 118 هكتاراً في الحي، تشتمل على 45000 وحدة سكنية. وتصف المناقصة الأراضي المملوكة للحكومة بأنها «مصادرة»، دون توضيح ما يقتضيه ذلك.[44]

يمثّل إصدار القانون 10، في 2 نيسان/أبريل 2018، نقطة تحول في هذه العملية: فبتوسيعه نطاق المرسوم 66 ليشمل البلد بأكمله، يُسمح لأي وحدة إدارية متخصصة بتحديد مناطق إعادة التطوير العقاري في الأحياء غير الرسمية داخل أراضيها،[45] ويقلل ذلك كثيراً من حقوق المالكين الأصليين في هذه المناطق. ومن بين القضايا العديدة المثيرة للجدل، في ما يتعلق بحقوق السكن الأرض والملكية، أحكام القانون 10، الخاصة بطرد السكان السابقين، وعدم كفاية خطط التعويض، التي تعوق قدرة المالكين الأصليين على الاحتفاظ بممتلكاتهم لفترات زمنية قصيرة، على نحو غير واقعي (أقلّ من عام)، واتخاذ الإجراءات اللازمة. وبالنظر إلى الإدارة شديدة التنظيم والافتقار للموظفين، والتشريد الذي طال أمده، والنزاعات السياسية وقضايا السلامة، من المرجح أن يؤدي فقدان ومصادرة العديد من سندات الملكية خلال الحرب إلى إعاقة حصول الناس على حقوقهم. يجب أن نضيف إلى ذلك أن معظم سكان الأحياء العشوائية لم يكن لديهم صفات قانونية في المقام الأول، لذلك حتى لو أرادوا المطالبة بأي نوع من التعوض، لن يكونوا قادرين على ذلك.

لقد غيرت الحرب آلية الوصول إلى الأراضي الحضرية القيمة بطريقتين: أولاً، طهرت مساحات شاسعة من المنشآت في الأحياء غير الرسمية وشردت سكانها. ثانياً، استُخدمت التشريعات الحضرية لإلغاء تأمين الوصول إلى الأراضي الحضرية القيمة، وهذا يسهّل عملية نزع الملكية ونقل الملكية، التي ستفيد على الأرجح الجهات الاقتصادية الخاصة القريبة من النظام، ويمكن أن يؤدي هذا الأمر إلى مشاريع تُعطل النسيج الحضري المادي والاجتماعي والسياسي. بعض الأحياء السورية التي مُحيت عمداً جراء الحرب، مهددة اليوم بأن تُمحى عن عمد مرة ثانية، عن طريق إعادة الإعمار بقيادة النظام.

خاتمة وتوصيات سياساتية

يقدم هذا البحث نموذجاً لنزع الملكية بعد عام 2011 في سوريا، ويوضح كيف يحدث ذلك عبر عمليات متعددة ومترابطة. تتم عملية تجريد الملكية عبر التكتيكات العسكرية والسياسية (تدمير مناطق المعارضة لتهجير السكان قسراً داخل وخارج البلاد)، ويعزز هذا أهداف مجموعات صغيرة من المستثمرين لتأمين الأراضي الحضرية القيمة (الفارغة). ونتيجة للظروف الصعبةالتي تُجبر السكان المستهدَفين على بيع أصولهم للبقاء على قيد الحياة، تأثرت علاقات القوة غير المتماثلة في زمن الحرب (أدى ذلك إلى وجود قيود على المبيعات والامتلاك). فيما غيرت الحرب أيضاً مفهوم الملكية. وتساعد الحاجة إلى إظهار العقود القانونية والسندات نظامَ الأسد في حرمان قطاعات كبيرة من السكان السوريين من حقوق الملكية الخاصة بهم، والتي كانت تستند إلى إجراءات غير رسمية. يستثني إطار قانوني جديد لإعادة التطوير الحضري عبر نخبة مختارة من رجال الأعمال المؤيدين للنظام، قطاعات كبيرة من السكان، ويروج لمدينة تلبي احتياجات القلة.

(44) «حلب تعلن إطلاق أعمالها في المناطق غير الرسمية»، **ذا سيريا ريبورت** (30 آذار/مارس 2018).

(45) يوجد عرض فيديو قصير عن القانون 2018/10 وآثاره باللغتين الإنجليزية والعربية على موقع سيربانيزم:
https://www.syrbanism.com/law10 (آخر وصول 14 أيار/مايو 2019). انظر أيضاً **استعادة الديار**، مؤسسة فريدريش إيبرت، 2019

تسهّل إجراءات التجريد من الممتلكات أثناء الحرب عمليات نقل الأصول الضخمة، التي تحرم ملايين السوريين من حقوقهم في السكن والأرض والملكية، ومن منازلهم في نهاية المطاف.

تعتمد حقوق السكن والأرض والملكية في سوريا بشكل كبير على السياسة السورية المستقبلية. فإذا كان الانتقال السياسي سيؤدي إلى حل سياسي شامل (على النحو المنصوص عليه في القرار 2015/2254 الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة)؛ فسيكون من الممكن استعادة حقوق السكن والأرض والملكية وفقاً لمبادئ الإسكان والممتلكات الخاصة باللاجئين والمشردين التي اعتمدتها الأمم المتحدة في عام 2007.[46] تهدف «مبادئ بينهيرو» هذه إلى ضمان عودة الأشخاص، ليس إلى بلدهم أو مدينتهم فحسب، وإنما إلى منازلهم أيضاً. كما تتناول مطالبات استرداد حقوق السكن والآرض والملكية، وتقدم إطاراً لاسترجاع العقود المفقودة، والتعويضات، والاعتراف بحقوق الملكية البديلة، وغيرها من مطالبات الملكية الأخرى. فضلاً عن معالجتها لمختلف المعاملات والتغيرات في زمن الحرب.

ويُعدّ الوضع السياسي والعسكري في سوريا العقبة الرئيسة أمام تنفيذ هذا الإطار الشفاف والمنصف والمستقل. وسيسعى النظام الحالي (الذي يُرجح بقاؤه في السلطة السنوات المقبلة، مع استمرار دعم حلفائه، الروس والإيرانيين وحزب الله اللبناني) إلى عرقلة هذا الخيار. لقد أظهر هذا الفصل أن التدمير والتهجير والتجريد من الممتلكات هي ممارسات تصب في صالح النظام، كما أشار بشار الأسد حين قال إن النزاع المسلح قد خلق مجتمعاً سورياً أكثر صحة وتجانساً. ومع وجود النخب الحاكمة المصممة على بقاء النظام،[47] لا فائدة من مناقشة إعادة الإعمار الشفافة والشاملة والقائمة على الحقوق.

يوضح هذا الفصل أن إعادة الإعمار قد بدأت بالفعل في سورية: إعادة الإعمار بقيادة النظام الذي يستثني السكان غير المرغوب فيهم، ويدعم مصالح أصدقائه. ليس لدى المجتمع الدولي مجال للمناورة، وهو يواجه معضلة خلقها نظام الأسد ببراعة منذ بداية الحرب: كيف ستدعمون الشعب السوري دون دعم قادته؟[48]

في هذا السياق، لا شك أن خيارات السياسة محدودة. وهذا يزيد من ضرورة المشاركة في مبادرات المجتمع المدني السوري، والمنظمات غير الحكومية، وجميع الجهات الفاعلة ذات الصلة، التي تسعى إلى حماية حقوق السكن والأرض والملكية، عبر البرامج المخصصة لذلك. يجب أيضاً تذكير المجتمع الدولي بأهمية حماية حقوق السكن والأرض والملكية للسوريين، داخل سورية وخارجها، في جميع المجالات الدبلوماسية ذات الصلة. وهذا أمر بالغ الأهمية، حتى لا تقوم البلدان والمستثمرون والوكالات الإنسانية، التي تموّل برامج حسنة النية (كتقديم المساعدات الإنسانية،

(46) مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان (2007): «كتيب عن إعادة الإسكان والممتلكات للاجئين والمشردين. تنفيذ «مبادئ بينهيرو»، المتاحة على: (https://www.ohchr.org/Documents/Publications/pinheiro_principles.pdf) (آخر وصول 14 أيار/مايو 2019)

(47) ستيفن هايدمان (2018): «ما بعد الضعف: سوريا وتحديات إعادة الإعمار في الدول المتوحشة»، السياسة الخارجية في بروكينجز، متاحة على: https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2018/06/FP_20180626_beyond_fragility.pdf (آخر وصول 11 أيار/مايو 2019).

(48) مارك لينش، مها يحيى (هيئة التحرير) (2018): «سياسة إعادة إعمار ما بعد الصراع»، POMEPs/مركز كارنيغي للشرق الأوسط، متاح على: https://pomeps.org/wp-content/uploads/2018/09/POMEPS_Studies_30_Post-Conflict_Web.pdf (آخر وصول 14 أيار/مايو 2019).

ومشاريع إصلاح البنية التحتية وتوفير الخدمات)، عن غير قصد، بتمويل الانتهاكات المرتكبة ضد حقوق السوريين في السكن والأرض الملكية.

الفصل الثاني

وثائق حقوق الملكية السورية وتحدي 'إعادة الإعمار'

نور حرستاني مع إدوار حنا

مدخل

تقدّم هذه الورقة نظرة تاريخية[1] وقانونية عامة على مختلف أشكال الملكية الرسمية وغير الرسمية في سوريا، وتحلل التحديات التي تواجهها مسألة «إعادة الإعمار» والتغييرات القانونية الحالية. تهدد المتطلبات الجديدة لإثبات الملكية حقوق الملكية لملايين السوريين. ويحدث هذا في سياق الأزمة والنزوح، حيث تسبب النزاع المسلح في إضرار أو تدمير العديد من الممتلكات، وأُجبر مئات الآلاف من السوريين على الفرار من ديارهم.

يعاني السوريون أزمة تتعلق بحقوق السكن والأرض والملكية الخاصة بهم. ويسعى هذا البحث إلى توضيح الحاجة إلى آليات تنظيم ودعم توثيق حقوق السكن والأرض والملكية، الرسمية منها وغير الرسمية، حتى يتمكن السوريون من الوصول إلى العدالة في حقوق السكن والأرض والملكية. ويتمحور تساؤل البحث هنا حول ثلاثة جوانب: ما هي الأنواع المختلفة للملكية الرسمية وغير الرسمية في سوريا؟ ما هي سياسات وممارسات إعادة الإعمار الحالية، وكيف تؤثر في حقوق السكن والأرض والملكية؟ كيف يتأثر السوريون -سواء النازحون داخلياً، أو اللاجئون إلى خارج البلاد- وكيف يمكنهم حماية حقوقهم في السكن والأرض والملكية؟

لقد استخدمنا عدداً من المناهج لاستكشاف هذه الأسئلة: المراجعة التاريخية لتطور حقوق السكن والأرض والملكية في سوريا، وقد أُجري البحث الأولي مع أصحاب العقارات السوريين النازحين داخل أو خارج البلاد، باستخدام استطلاع عبر الإنترنت؛ ثم عبر مراجعة الأدب التحليلي؛ والمقابلات مع الخبراء في هذا المجال بشأن هذه المسألة. قدّم الاستطلاع الذي أجريناه مجموعة من الأسئلة، لتحديد درجة معرفة السوريين ومواقفهم فيما يتعلق بحقوق الملكية الخاصة بهم.[2] واستخدم المؤلفان شبكة التواصل الاجتماعية الخاصة بهما للوصول إلى المستطلعين (الاختيار الذاتي). على الرغم من أن العيّنة لا تمثل السوريين كافةً، فإنها توضح طبيعة مجموعة من السوريين النازحين. وعمل المؤلفان على مراجعة الأدبيات والأوراق الأكاديمية والتقارير والتشريعات

(1) لمزيد من التفاصيل التاريخية، يرجى الاطلاع على الملحق.

(2) يتوفر تحليل الاستطلاع على: https://www.syrbanism.com/hlp-rights-survey. Syrbanism. سيربانيزم هي مبادرة حضرية تأسست في عام 2017، وتستخدم أساليب متعددة الأبعاد لمساعدة السوريين في المشاركة بإعمار بلادهم.، من خلال مبادرات لزيادة الوعي والبحث والحملات ورسم الخرائط القائمة على الحقوق والمناصرة.

والمقالات ومقالات الرأي حول الموضوع، وأجريا مقابلات مع خبراء رئيسيين كانوا نشطين في هذه المجالات البحثية.

تعطي ردود الاستطلاع فكرة عن أنواع العقارات السورية المختلفة. وأكد المستطلعون وجود أضرار جسيمة في ممتلكاتهم، كما أظهروا أنهم على دراية بحالة العقار، سواء أكان شاغراً أو معرضاً للخطر. وكانوا قلقين بشأن ممتلكاتهم وحماية حقوقهم في الممتلكات، بصرف النظر عن كونها مشغولة أو فارغة أو تالفة أو غير تالفة أو مدمّرة أو سليمة. يمتلك المستطلعون شبكات معارف قوية «في البلد»، على الرغم من نزوحهم بعيداً من منازلهم ومجتمعاتهم.

كانت النتيجة الرئيسية أن غالبية المشاركين [في الاستطلاع]، على الرغم من نزوحهم، لا تزال في حوزتهم وثائق تثبت ملكيتهم. إلا أنهم، على الرغم من وجود هذه الأوراق معهم، ليسوا على دراية بكيفية استخدامها في عملية إعادة الإعمار المقبلة، ولا يتاح لهم سوى إمكانية وصول محدودة إلى السلطات المحلية ذات الصلة، ولهم مشاركة قليلة فيها. لم يُظهر المستطلعون تفاؤلاً بشأن «إعادة الإعمار»: فهم لا يثقون بأجندتها، ولديهم أمل ضعيف في ضمان حقوق الملكية الخاصة بهم.

ترزح حقوق السكن والأرض والملكية في سوريا تحت تهديد أجندة «إعادة الإعمار» الحالية. ويتمثل الاستنتاج الرئيسي للدراسة في أن عملية إعادة الإعمار المستدامة والشاملة توجب وجود سياسات تأخذ في الاعتبار الخصائص المميزة لـ«الممارسات غير الرسمية». ومن الأهمية بمكان تطوير آليات لمساعدة الناس في توثيق ملكية منازلهم وممتلكاتهم بشفافية وأمان أينما كانوا. نوصي بإجراء مزيد من البحوث لاستكشاف كيف يمكن للمغتربين السوريين حماية حقوق الملكية الخاصة بهم، في ضوء محدودية وصولهم إلى ممتلكاتهم، واستكشاف الدور المحتمل للمغتربين في إعادة الإعمار.

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على الحلول الممكنة، ومجالات العمل المحتملة بشأن حقوق السكن والأرض والملكية السورية، من جانب المجتمع الدولي والحكومة السورية. هناك حاجة إلى نهج قانوني وسياسي جديد، إذ يقتصر النهج الذي تبنته الحكومة السورية تجاه حقوق السكن والأرض والملكية على الوثائق وحدها، ويشكل هذا الأمر إشكالية في بيئة ما بعد الصراع، حيث يوجد لدى كثير من المطالبين أدلة توثيق جزئية وغير رسمية، أو لا يمكن التحقق منها، أو لا صلة لها بالموضوع. يجب تطوير السياسة القائمة على الحقوق الخاصة بالسكن والأرض والملكية في سوريا. وقد ركزنا على مجالات العمل المختلفة، ومنها رفع مستوى الوعي حول توثيق الحقوق، وتطوير أدوات التوثيق العملية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأفراد والمجتمعات، والدعوة الدولية المتعلقة بالأبعاد القانونية والتقنية والسياسية لحقوق السوريين في السكن والأرض والملكية. تبدأ ورقة البحث هذه بتقديم البحث والسياق، وتراجع سياسات حقوق السكن والأرض والملكية السورية الحالية، ثم تقدم نتائج البحوث الأولية والتوصيات المقترحة. ويمكن استعراض المراجعة والسرد التاريخي في الملحق.

السياق الحالي

تبحث هذه الورقة في الأزمة المستمرة في سوريا، التي أجبرت حتى الآن أكثر من 5.5 مليون شخص على مغادرة البلاد، وشردت 6.3 مليون شخص، تركوا وراءهم أكثر من 600,000 منزل متضرر.[3] وفي ضوء أجندة الحكومة الراغبة بـ«إعادة الإعمار» بسرعة، توجَّب على ملايين السوريين الذين فرّوا من ديارهم إصدار وثائق قانونية جديدة تثبت ملكيتهم، في وقت ما زالوا فيه يعانون من مشاكل النزوح وعدم انتهاء النزاع المسلح. تستبعد السياسات والقوانين الحضرية الجديدة الملكية وتنزعها من العديد من السوريين، خاصة أولئك الذين ليس لديهم الوثائق الرسمية للمطالبة بحقوقهم في السكن والأرض والملكية.

يعود الإطار التشريعي المعقد للملكية في سوريا إلى قرون مضت. فمنذ الحقبة العثمانية، أضاف كل نظام حكم طبقات جديدة من التشريعات. وفي ظل الانتداب الفرنسي، تم إنشاء ما يسمّى «السجل العقاري» لتسجيل الأراضي في النظام القانوني. ومع ذلك، لم تُسجل المعاملات العرفية وغير الرسمية. ورغم افتتاح السجل العقاري مكاتب له في كل محافظة، إلا أنه لم يمتلك سجلاً مركزياً.[4] قبل وقت طويل من اندلاع النزاع عام 2011، أجبر الالتفاف على القوانين والنقص في السياسات الحضرية المتماسكة والخدمات الاجتماعية والسكن بأسعار معقولة، المواطنين السوريين على استخدام طرق بديلة لتوثيق ملكيتهم.

تعدّ المساكن العشوائية غير قانونية في سوريا، وعلى الرغم من تزويد معظمها بالكهرباء والمياه، لا يُعدّ السكان مالكين قانونيين لها. وقد تعيَّن عليهم استخدام إيصالات فواتير الكهرباء والماء لإثبات وجود ممتلكاتهم، ووفّرت هذه الإيصالات حقوقاً محدودة أقرب إلى الملكية. ولأن هذه الحقوق معترف بها عموماً، على الرغم من عدم تسجيلها رسمياً، يجب تعويض أولئك السكان بمساكن بديلة من الناحية النظرية.[5] لكن على الرغم من أن فواتير الكهرباء يُعترف بها عادةً كتوثيق لحقوق المالكين، إلا أنها غير رسمية، ولذا لا يمكن استخدامها كوثائق إثبات يمكن التحقق منها، ويدل هذا على الخط الضبابي بين الملكية الرسمية وغير الرسمية. وقد أسفرت مجموعة من الممارسات الجمعية عن ظهور نظام مواز «غير رسمي»، يواجه خطر التجاهل في ضوء عملية إعادة الإعمار.

أصدرت الدولة، رغم النزاع المسلح المستمر، قوانين تلغي الممارسات الجمعية وحقوق الحيازة الناتجة عنها في أحدِ الأحياء، ثم عمَّمت ذلك في مساكن عشوائية أخرى حين كان السكان نازحين. وأدت القوانين الجديدة إلى تمزيق العقد الاجتماعي الجماعي حول إثبات الملكية، وترك ذلك العديد من الأشخاص عرضةً لفقدان حقوقهم. يعد هذا أحد الأخطار الكبيرة التي تنجم عن

(3) OCHA (2017): «البيانات والاتجاهات الإنسانية في العالم 2017»، متاح على: http://interactive.unocha.org/publication/datatrends2018/src/reports/World_Humanitarian_Data_and_Trends_2017.pdf (آخر وصول 3 تشرين الأول/أكتوبر 2018)؛ سمير عيطة وآخرون. (2017): «الإسكان الحضري ومسألة حقوق الملكية في سوريا» في حالة المدن السورية 2016-2017، متاح على: https://drive.google.com/file/d/1bra99ucA6ElPQVj6p-wVlVxXdjThWh4B/view (آخر وصول 03 تشرين الأول/أكتوبر 2018).

(4) لورا كونيال (2016): «الإسكان والأراضي والممتلكات في الجمهورية العربية السورية»، مذكرة إعلامية للمجلس النرويجي للاجئين، متاحة على: https://www.nrc.no/globalassets/pdf/reports/housing-land-and-property-hlp-in-the-syrian-arab-republic.pdf (آخر وصول 28 تشرين الأول/أكتوبر 2018).

(5) بناءً على المرسوم السابق الصادر عام 1975.

الحروب، حيث لا يعود من الممكن التعرف إلى الأحياء السكنية، وتتشتت المجتمعات، وتصبح الحقوق الجماعية مفقودة ومهملة.

مستندات الملكية السورية

من الصعب الفصل في سوريا بين القانوني وغير القانوني، وبين الرسمي وغير الرسمي. ومع ذلك، فإن الأنواع التالية من الوثائق هي الأكثر شيوعاً:

- سند التمليك (الطابو الأخضر): تُسمى السجلات العقارية عادةً «الطابو الأخضر».[6] وفي عام 2011، كانت تندرج 30 بالمئة من العقارات السورية ضمن هذه الفئة، وفقاً لأحد الوكلاء العقاريين.[7] ويُعتبر الطابو الأخضر صحيفة عقارية في سجل الأراضي، ترد فيها تفاصيل جميع المعلومات ذات الصلة. ويعدّ أي شيء يتعلق بالعقار، مثل عمليات البيع، وقرارات المحكمة ذات الصلة، والقسمة، والميراث، وأحكام نزع الملكية وما إلى ذلك، جزءاً من السجل العقاري. تتاح هذه المعلومات للعامة؛ ويمكن لأي شخص الحصول على نسخة منها، وهو الشكل الأكثر أماناً لتوثيق الملكية.

- أمر المحكمة (حكم المحكمة): يُستخدم هذا النوع من المستندات عندما يتم تخصيص قطعة أرض لاستخدام معين (في الأغلب سكني) عن طريق المخطط التنظيمي. ويقوم المالك ببناء عقار على الأرض دون الحصول ترخيص رسمي، وهو أمر مطلوب حتى إذا كان المشروع متوافقاً مع المخطط التنظيمي لاستخدام الأراضي. فإذا باع مالك الأرض شققاً (عقارات) جرى بناؤها دون ترخيص، يعترف السجل العقاري بملكية الأرض فقط، ولا يعترف بالعقار المبني فيها. ويتم توثيق عملية البيع وتأمين حقوق ملكية العقار المباع بموجب حكم قضائي. ويتعين على المالك والمشتري، ممثلين بوكيليهما القانونيين، اللجوء إلى المحكمة لتسجيل عملية البيع. وبعد ذلك تقوم المحكمة بإرسال مندوب لزيارة الشقة وتضع وصفاً مفصلاً لها، ثم تصدر حكمها بتأكيد عملية البيع وإضافة إشارة إلى الصحيفة العقارية. يمكن استخدام هذه الإشارة لاحقاً لتسجيل البيع بشكل رسمي، وذلك شريطة أن يدفع مالك الأرض غرامة البناء دون ترخيص. ويُعدّ حكم المحكمة أقل ضماناً من سند التمليك (الطابو الأخضر)، حيث يوثق الحكم صفقة البيع أو الشراء فقط، وذلك عبر تسجيل إشارة في الصحيفة العقارية. كما أن حكم المحكمة قد يؤدي إلى إشكالات قانونية إذا تم بناء عقارات متعددة على أرض واحدة ثم بيعت هذه العقارات إلى مشترين متعددين، حيث يتطلب كل عقار تسجيل إشارة في الصحيفة العقارية وفقاً لترتيب بيع هذه العقارات، ونتيجة لذلك قد يضطر المشترون للانتظار فترة طويلة قبل حصولهم على سند تمليك رسمي (طابو أخضر)، إذ يجب تحويل هذه الإشارات إلى سندات رسمية وفقاً للترتيب الزمني نفسه. ويمكن إلغاء حكم المحكمة إذا لم يشغل المشتري العقار لمدة تزيد عن 15 عاماً.

(6) الطابو «أخضر»، لأن صعادة ما تكون مصنوعة من ورق كربون بخلفية زرقاء وخضراء. يحتوي على جدول، مع معلومات الأرض/الممتلكات.

(7) كما هو مذكور في تقرير الصحيفة التالي: 30 يتم تسجيل 30 بالمئة فقط من جميع الممتلكات تحت الطابو الأخضر. لا توجد أرصدة للتسويات غير الرسمية. «الثورة (25 تموز/يوليو 2011)، متاح [باللغة العربية] على: http://www.syriasteps.com/?d=207&id=71919 (آخر وصول 3 تشرين الأول/أكتوبر 2018).

- وكالة موثقة غير قابلة للعزل (وكالة الكاتب بالعدل): يشبه هذا النوع من الوثائق أمراً من المحكمة، لأنه، يسمح أيضاً للمالك الجديد بتأمين حقوق الملكية عن طريق تسجيل إشارة في السجل العقاري. يُستخدم هذا النوع من الوثائق للعقارات المبنية على أرض غير مخصصة للاستخدام السكني في المخطط التنظيمي (الأراضي الزراعية). ويتعين على مالك الأرض، لتوثيق الملكية، توقيع وكالة رسمية للمشتري، وتسجيل إشارة في السجل العقاري. ويجب إعادة إصدار الوكالة لكل معاملة لاحقة، لإظهار اسم المشتري الجديد. إذا أعاد مالك الأرض بيع العقار لأفراد مختلفين، دون تقديم وكالة جديدة في كل مرة، فقد يعدّ البيع احتيالياً، ولن يضمن المشتري حقوق الملكية. وتنتقل حقوق الملكية إلى أول شخص يسجل إشارة في السجل العقاري.

- عقد البيع المبرم: هو النوع الأكثر شيوعاً من الوثائق في التجمعات السكنية العشوائية المبنية على أراضي الدولة. لا يمكن للمالكين تسجيل أو توثيق حقوق الملكية في السجل العقاري أو أي سجل رسمي آخر، ولكن يمكنهم الاستفادة من المؤسسات الرسمية للحصول على أوراق قد تساعدهم في الحصول على تعويض، كما في حالة هدم هذه الممتلكات. ويُكتب عقد البيع المبرم بين المالك الحالي والمستقبلي دون توثيق من المحكمة. ويجب على المالك الجديد، بعد الانتهاء من عملية البيع، إشغال العقار على الفور.[8] ثم يجب على المالك الحصول على مزيد من الوثائق من مؤسسات الدولة لتعزيز مطالبه بالحيازة، مثل: الحصول على تسوية الملكية من وزارة المالية، ليكون قادراً على تسجيل الممتلكات ودفع الضرائب؛ ودفع الفواتير بغية تغيير الأسماء على عدادات الكهرباء والماء؛ أو بإمكانه خلق خصومة وهمية ضد شخص استخدم العقار كرهن، ثم يلجأ إلى المحكمة لمقاضاة هذا الشخص لعدم التزامه بالرهن، وبذلك تكون القضية بمنزلة اعتراف رسمي بوجود العقار. وتُصبح هذه الممارسات المجتمعية مقبولة، بمرور الوقت، بدلاً من كونها مجرد إجراءات فردية. وتوفر هذه الممارسات الجماعية الأساس للاعتراف المحتمل بالحقوق للمنطقة السكنية بأكملها.

- الملكية المشتركة (الملكية على الشيوع): هي توثيق الممتلكات المملوكة بشكل رسمي وغير رسمي، التي يمتلك فيها أفراد متعددون أسهماً في العقار. ولكي يُضمن الأمان في التجمعات السكنية غير الرسمية، من الضروري شراء أكثر من 75 بالمئة من الأسهم فضلاً عن حيازة العقار.[9]

(8) «الاختلافات بين أنواع الملكية في سوريا»، **شام تايمز** (6 نيسان/أبريل 2018)، متاح على: https://bit.ly/2MDL0rz (آخر وصول ي 4 آب/أغسطس 2019).

(9) «الاختلافات بين أنواع الملكية في سوريا»، شام تايمز (6 أنيسان/بريل 2018)، مرجع سابق. سبق ذكره

الشكل 1: جميع أنواع الملكية السورية والسجل العقاري. المصدر: المؤلفان.

التحديات الحالية التي تواجه سياسة السكن والأرض والملكية

يتوجب على مالكي العقارات السوريين، سواء كانوا نازحين داخلياً أو مقيمين في دول مجاورة أو في أوروبا وغيرها، الدفاع عن حقوقهم في الملكية. ويجب أن يكون ذلك عبر توفير الوثائق والمشاركة في عمليات إعادة الإعمار الحضرية المحلية، حتى لو لم يكونوا مقيمين في المنطقة. وينتج عن هذا النهج المسيس والمتحيز ضد المالكين تحديات متعددة المستويات لاستعادة حقوق السكن والأرض والملكية.

في 18 أيلول/سبتمبر 2012، أصدرت الحكومة السورية المرسوم التشريعي رقم 66، بشأن إعادة التطوير وإعادة الإعمار في منطقتي سكن عشوائي في جنوب غرب دمشق، وفقاً للمخطط التنظيمي الجديد للمدينة. وقد رفع هذا المخطط التنظيمي النسبة المئوية للتجمعات السكنية العشوائية التي سيتم هدمها وإعادة بنائها بالكامل من 40 إلى 60 بالمئة من التجمعات السكنية العشوائية المحددة في المخطط التنظيمي. وعلى الرغم من أنّ هذه التجمعات السكنية العشوائية المقرر هدمها لم تتعرض للدمار (أو لم تتأثر البتة) جراء النزاع المسلح؛ إلا أن عملية إعادة الإعمار ستتولى هذه المهمة.

سيّس المرسوم التشريعي رقم 66 سياسات التجديد الحضري، وذلك عن طريق إعادة النظر في مرسوم صدر عام 1975، ينصّ على أنه لا يمكن تدمير وحدة سكن عشوائي مصنوعة من الإسمنت، إلا إذا تم تقديم سكن بديل كتعويض، بصرف النظر عن حالة ملكية الوحدة.[10] وبينما وفر مرسوم عام 1975 درجة من الضمان لأصحاب الممتلكات غير الرسمية، يصنف المرسوم رقم 66 السكان وفقاً لحيازتهم للأرض: (1) المستوطنون غير الرسميين الذين يشغلون بشكل غير قانوني أراض عامة أو خاصة، (2) المستأجرون على المدى الطويل لوحدات السكن العشوائي، (3) أصحاب وحدات السكن العشوائي المبنية على الأراضي الزراعية، (4) أصحاب الأراضي الزراعية. سيتم تعويض الفئتين (3) و(4) بأسهم تبلغ قيمتها 80 بالمئة من قيمة الممتلكات، بينما ستحصل الفئة (2) على 30 بالمئة، وتحصل الفئة (1) على تعويض إيجار لمدة عامين فقط. ويحق لهاتين الفئتين الحصول على سكن بديل فقط في حال كانت الأسهم التي يتلقونها كتعويض كافية لتغطية تكلفة شقة مطروحة ضمن السكن البديل. وهذه الحالة لا تنطبق على كثير من السكان.

يفرض المرسوم عملية معقدة من التوثيق والجهود المضنية لتوفير دليل على الملكية. وقد فقَد العديد من السكان، ومنهم المجموعة (1)، إمكانية تثبيت حيازتهم للعقار، بسبب عدم كفاية الوثائق، أو تمكنوا فقط من الحصول على تعويض الإيجار لمدة محدودة. أما الآخرون، مثل اللاجئين الذين لم يكن لديهم وصول مباشر إلى ممتلكاتهم، فقدوها بسبب غيابهم. وإضافة إلى ذلك، لم تأخذ السلطات في الحسبان حقيقة أن معظم وحدات السكن العشوائي كانت أصغر بكثيرٍ من أصغر وحدة ضمن مخطط السكن البديل، وهذا يعني أن قيمة المساكن العشوائية عندما تُحوّل إلى أسهم، لن تكفي حتى لأصغر الشقق في المباني الجديدة، وبذلك لن يتمكن السكان غير الرسميين من شراء الأسهم الإضافية اللازمة لشراء شقة.

كشفت عملية التوثيق عن افتقار المحافظة إلى القدرة الإدارية لتنفيذ المرسوم رقم 66، حيث اضطرت إلى تمديد المدة المخصصة لعملية التوثيق عدة مرات، بسبب التعقيدات القانونية في تحديد أنواع الأراضي. وتعين على المحافظة طلب الدعم من هيئات الدولة الأخرى. يعيدنا هذا إلى السؤال المهم الذي طرحه عمر عبد العزيز الحلاج: «إذا كانت محافظة دمشق تعمل على تنفيذ المرسوم 66 منذ عام 2012 ولم تنتهِ من تنفيذه بعد، فما هي المحافظة الحالية في سوريا التي لديها القدرة على إدارة الإجراءات المقترحة بموجب القانون رقم 10».[11]

تسبب المرسوم رقم 66 في مظالم شديدة وانتهاكات لحقوق السكن والأرض والملكية، ومن المؤكد أن تنفيذ هذه السياسات وفق القانون رقم 10 على مستوى البلاد سوف يفاقم الوضع، ولا سيّما بالنظر إلى التحدي المتمثل في تقديم أدلة توثيق بالنسبة إلى الكثيرين من ضمن 11 مليون شخص فرّوا من ديارهم. يعدّ المرسوم 66 وثيق الصلة بالقانون رقم 10، حيث يتبع الأخير الاستراتيجية نفسها ولكن على نطاق أوسع بكثير.[12] في نيسان/أبريل 2018، أصدرت الحكومة

(10) نص مرسوم رئاسي لعام 1975 على أنه لا يمكن تدمير أي «مباني غير رسمية مبنية من الإسمنت بباب ونافذة، ومغطاة بسقف خرساني مقوى، دون تقديم مسكن تعويض». انظر Valérie،Clerc (2011): «المزيج» في السياسات الحضرية الموجهة نحو مناطق الاستيطان غير الرسمية في دمشق، وهو مفهوم لاتخاذ قرار عام؟ المؤتمر الثالث والعشرون ENHR (الشبكة الأوروبية لبحوث الإسكان)، تولوز، فرنسا. ENHR ص4، متاح على: http://www.enhr2011.com/node/28526، 2011 ،WS 09 - قضايا الإسكان والحضر في البلدان النامية، الجلسة 1. <halshs-01185731> (آخر وصول30 تشرين الأول/أكتوبر 2018)

(11) مقابلة مع المهندس المعماري عمر عبد العزيز الحلاج، بيروت، 23 أكتوبر/تشرين الأول 2018.

(12) شاهد الفيديو عبر الإنترنت عن طريق Syrbanism (2018): «قانون الملكية رقم 10، وتطبيقاتها على المدن السورية، متاح على: https://www.syrbanism.com/law10 (آخر وصول 30 تموز/يوليو 2019).

السورية القانون رقم 10، الذي يقضي بجواز إحداث منطقة تنظيمية أو أكثر ضمن المخطط التنظيمي العام، إذا وافقت وزارة الإدارة المحلية والبيئة على إجراء وحدة الإدارة المحلية لدراسة جدوى اقتصادية. كما يسمح للحكومة السورية بمنح عقود إعادة الإعمار للمستثمرين المحليين والدوليين، وتعميم النموذج الذي تم تطبيقه في دمشق قبل خمس سنوات على مستوى وطني، حيث قامت بإخراج الناس من منازلهم، وتعويضهم بشكل غير كاف، والتخلص من حقوق الملكية الخاصة بهم، والمضي قدماً بأجندة «المطورين» الخارجيين، والاستفادة من مشاريع إعادة الإعمار الحضري التي تعقب الحرب. يهمل القانون رقم 10 المجتمعات والثقافات في المدن السورية عبر استهداف منطقة لإعادة الإعمار فقط على أساس الدور الاقتصادي المتوقع للمشاريع المخطط لها هناك. إضافة إلى ذلك، يضع القانون جميع القرارات في أيدي الإدارة المحلية، التي لا تتمتع بالقدرة أو الخبرة أو الموارد اللازمة لمثل هذه المشاريع الكبيرة.

على الرغم من أوجه القصور فيه، فإن المرسوم التشريعي رقم 107 لعام 2011 ينص على اللامركزية، ويزيد من صلاحيات السلطات المحلية، ويفتح الباب أمام السوريين للمشاركة في المجالس المحلية. كما يعرض المرسوم التعريف العام والأهداف والتفويض الرسمي للوحدات الإدارية، مثل المحافظات والمدن والبلدات والبلديات، وينص على أن يكون لكل منها مجلس محلي منتخب. وعدّ المرسوم المجالس المحلية مسؤولة عن التخطيط الحضري، والصناعة، والزراعة، والتجارة، والتعليم، والسياحة، والنقل، والخدمات، وما إلى ذلك. يمهد المرسوم الطريق لتحقيق اللامركزية، عبر تمكين المجالس المحلية من تنفيذ خطط التنمية، وزيادة الإيرادات المالية لها، وتعزيز الخدمات العامة.[13] ومع ذلك، هناك فجوة كبيرة بين نص القانون وتنفيذه، ليس فقط بسبب الطريقة التي تطبقه بها الحكومة السورية، ولكن أيضاً بسبب الطريقة التي ينظر بها المواطنون إليه وإلى الأداء الحكومي العام. هناك شعور واسع بين المواطنين بأن جميع الإصلاحات عقيمة. ويدرك الناخبون أن العملية الانتخابية في سوريا هي عملية وهمية.[14]

ينص المرسوم رقم 107 لعام 2011 على أنه لا يجوز للأشخاص الذين لديهم ممتلكات في غير مكان ولادتهم وتسجيلهم (مدنياً) المشاركة في قرارات المجلس المحلي المتعلقة بخطط إعادة بناء الممتلكات والأحياء [حيث توجد ممتلكاتهم]. على سبيل المثال، في عام 2011، كان ما بين 30,000 إلى 40,000 شخص يعيشون في مدينة قدسيّا في ريف دمشق. في حين يبلغ عدد المسجلين في سجلاتها المدنية الآن 3500 شخص، نصفهم فقط مؤهلون للتصويت: أي أقلّ من 5 بالمئة من السكان الأصليين يمكنهم التصويت وإيصال صوتهم وتقديم الشكاوى.[15] ومعظم اللاجئين والنازحين داخلياً ليس لديهم إمكانية الوصول إلى انتخابات المجالس المحلية، أو حق المشاركة فيها.

ويضفي القانون رقم 10 صفة اللامركزية على مشاريع إعادة الإعمار، من الناحية النظرية. لكنه ينص أيضاً على إجراءات تجعل من المستحيل تقريباً على أكثر من 5.5 مليون لاجئ سوري يعيشون في الخارج المطالبة بممتلكاتهم. وعلى الرغم من صعوبة تجديد أدلة توثيق الملكية المفقودة في أثناء النزاع، يمكن لمن لديهم ممتلكات مسجلة في السجل العقاري القيام بذلك. بيد أن الأشخاص

(13) المجلة القانونية السورية (2018): «قانون التجديد العمراني الجديد في سوريا»، متاح على: http://www.syria.law/index.php/new-urban-renewal-law-syria (آخر وصول 30 تموز/يوليو 2019)

(14) يوسف، مريم (2019): «انتخابات المجالس المحلية لعام 2018 في سوريا وآثارها»، في التركماني، ريم وتيروس، ماريكا وهداية، سامي (تحرير)، الاقتصاد السياسي والحكم في سوريا: عروض تقديمية في المؤتمر، أبحاث النزاع في بورصة لندن البرنامج: لندن، متاح على: http://eprints.lse.ac.uk/100732/5/19_0110_Conference_Report_web_135.pdf (آخر وصول 31 تموز/يوليو 2019).

(15) مقابلة مع المهندس المعماري عمر عبد العزيز الحلاج، بيروت، 23 تشرين الأول/أكتوبر 2018.

الذين يحوزون ممتلكات بموجب أشكال حيازة عرفية أو قبلية، أو غيرها من أشكال الحيازة غير الرسمية،[16] يرون أن مستنداتهم أو أدلتهم غير مجدية، لأنها غير مسجلة رسمياً. وعلى الرغم من أن هذه الوثائق كانت تتمتع بقيمة في الماضي بسبب الممارسة الجمعية من جانب المجتمعات، إلا أن هذه المجتمعات في سياق النزوح الأخير قد توزعت وأُضعفت، وكذلك ضعفت قيمة وثائقها. ومع أن اللاجئين والنازحين داخلياً يمكن أن يحوزوا عدداً كبيراً من أدلة التوثيق الرسمية، إلا أنها تضيع أو تُهمل لأن المالكين لا يفهمون قيمتها كدليل إثبات. كما أن الأدلة غير الرسمية غير المعترف بها، والتي يمكن أن تساعد الأشخاص في مطالباتهم (المعلومات الخاصة، والصور، والحكايات الخاصة بكبار السن والجيران) يمكن أن تضيع نتيجة إعادة التوطين لمدة طويلة. كل هذه الدلائل قد تختفي خلال مرحلة الصراع الطويلة. لذا يجب أن يبدأ جمع الأدلة في أقرب وقت ممكن.

يُظهر الاستطلاع الذي أجريناه أن المغتربين السوريين على دراية بأوضاع ممتلكاتهم وإذا ما كانت قد تعرضت لأضرار أو تدمير أو احتلال من جانب أطراف ثالثة. ولعدم قدرتهم على الوصول إلى ممتلكاتهم، فإن هذه المعرفة لا تجعلهم يشعرون بالثقة بأنهم سوف يتمكنون من العودة إلى ديارهم أو مساعدتهم في تصور كيفية استعادة الملكية بعد استقرارهم في البلدان المضيفة لهم. ولا تشجع عملية المطالبة المطولة اللاجئين والنازحين داخلياً.[17]

تعدّ برامج إعادة حقوق السكن والأرض والملكية واسعة النطاق صعبة للغاية في بلدٍ يتعافى من الحرب، الأمر الذي يزيد من صعوبة التحديات بسبب الحاجة إلى تعويض الأشخاص وإعادة توطينهم.[18]

يتواصل 89 بالمئة من اللاجئين السوريين مع الأقارب والأصدقاء في سوريا عبر الهاتف المحمول، أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي.[19] ويمكن لهذه الأدوات أن تساعد في معالجة قضايا نزوح اللاجئين إلى أن يتمكنوا من العودة. وتم إجراء الاستطلاع عبر الإنترنت لمعرفة تأثير أحدث التشريعات الحضرية على النازحين واللاجئين السوريين.

نتائج الاستطلاع

أوضح الجزء الأول من هذه الورقة أنواع الملكية الرسمية وغير الرسمية المختلفة في سوريا، وسياسات وممارسات إعادة الإعمار الحالية. يساعد الاستطلاع في معالجة سؤالنا البحثي الثالث: كيف يتأثر السوريون اللاجئون في بلدان أخرى أو النازحون داخلياً؟ وكيف يمكن لهذه الجماعات حماية حقوقها في السكن والأرض والملكية؟ يستخدم الاستطلاع مجموعة من الأسئلة لاستكشاف معرفة السوريين ومواقفهم وسلوكهم فيما يتعلق بحقوق الملكية الخاصة بهم: ما هي

(16) المرجع السابق.

(17)جون أونرو وإميلي فرانك، وماثيو بريتشارد (2017)، «تقدم رقمي للإسكان والأراضي واستعادة الممتلكات في الدول المتأثرة بالحرب: الاستفادة من الهجرة الذكية»، **الاستقرار: المجلة الدولية للأمن والتنمية**، 6 (1)، ص15، متاح على:
https://www.stabilityjournal.org/articles/10.5334/sta.562/galley/449/download (آخر وصول 4 آب/أغسطس 2019)

(18) المرجع السابق.

(19) المرجع السابق، الص11.

أنواع حقوق الملكية التي لديهم أو التي كانت لديهم قبل الصراع؟ كيف ينظرون إلى وضعهم؟ ما هي أنواع الموارد العملية المتاحة؟ هل يعرفون أين يمكن الحصول على المعلومات؟[20]

تُعتبر هذه العينة المؤلفة من نحو ألف سوري بداية متواضعة للبحث واستشارة السوريين النازحين. تم الوصول إلى المستطلعين عبر شبكات التواصل الاجتماعي للمؤلفين، وهذا يعني أنهم ليسوا عينة تمثيلية من مالكي العقارات السوريين أو المغتربين السوريين أو النازحين السوريين. ومع ذلك، فهم يمثلون عيّنة توضيحية للأفراد المشردين، في جميع هذه الفئات.

توضح هذه العينة المحدودة تأثير الحرب والآثار المحتملة للقانون رقم 10 على هذه المجموعة من المستطلعين: الأشخاص الذين تستحق وجهات نظرهم وحالاتهم الاهتمام، ولكن لا تتم استشارتهم أو إجراء البحوث المناسبة لهم أثناء «إعادة الإعمار»، سواء من المجتمع الدولي أو السلطات الوطنية أو المحلية السورية المخولة «بإعادة إعمار» منازلهم ومجتمعاتهم في غيابهم.

لا يمكن إجراء استطلاع أكثر شمولاً في سوريا، في الوقت الراهن، مع أصحاب المنازل النازحين داخلياً. ومع ذلك، من الممكن للمجتمع الدولي أن يستطلع آراء السوريين خارج البلاد. ولسوء الحظ، يكشف استعراض الأدبيات ومقابلات الخبراء الرئيسيين عن نقص التنسيق والوعي بضرورة البحث وجمع البيانات عن حقوق السكن والأرض والملكية. إلا أن مستوى تدمير الممتلكات والتهجير الجماعي لأصحاب الممتلكات وأُسرهم، إلى جانب سرعة برامج «إعادة الإعمار» الوطنية والمحلية، هي عوامل تجعل هذا الأمر ضرورة ملحة.

عينة البحث

- شمل الاستطلاع عبر الإنترنت 176 شخصاً، يمثلون ممتلكات تتعلق بـ923 شخصاً، بمتوسط 5.2 أشخاص لكل أسرة. ووصل الاستطلاع عبر الإنترنت إلى 9,200 شخص، وتلقى 1100 نقرة، و39 مشاركة.

- كانت العينة ذاتية الاختيار، استناداً إلى مدى انتشار الشبكات الشخصية والمهنية للباحثين في الشتات في أوروبا، مثل شبكة المغتربين (بروكسل)، ومشروع حلب (بودابست)، والمتطوعون السوريون في هولندا (أمستردام)، والتراث من أجل السلام (جيرونا) وغيرها الكثير. تقصّت أسئلة الاستطلاع معرفة السوريين ومواقفهم وسلوكهم فيما يتعلق بحقوق الملكية. وقد استكشفوا حقوق الملكية قبل الصراع، وتصورات الوضع الحالي، وما يُقال عن تدابير المساعدة الذاتية، والوعي بمكان البحث عن المعلومات.

- تمثّل العينة المستطلعين داخل سوريا (48 بالمئة) وخارجها (49 بالمئة)؛ وثلاثة بالمئة من المستطلعين لم يكشفوا عن مواقعهم.

- يشمل التوزيع الجغرافي المتنوع للعيّنة دولاً في الشرق الأوسط (سوريا، تركيا، الأردن، لبنان، مصر، الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية)، وأوروبا (ألمانيا، المملكة المتحدة، فرنسا، الدنمارك، السويد، هولندا)، والولايات المتحدة الأميركية وكندا.

(20) يتوفر تحليل الاستطلاع على: https://www.syrbanism.com/hlp-rights-survey.

- العيّنة شابّة (معظم أفراد العينة أعمارُهم أقلّ من 50 عاماً، 70 بالمئة من المستطلعين تتراوح أعمارهم بين 18 و35 عاماً) وهي الفئة العمرية نفسها للمؤلفين والعديد من جهات الاتصال الاجتماعية. كما أنها الفئة العمرية لمعظم السوريين المتوزعين في الاتحاد الأوروبي وأمريكا الشمالية، ممن يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي على نطاق واسع. وتعد هذه الشبكات أكاديمية ومهنية إلى حد بعيد، لذلك تميل المجموعة والعيّنة إلى أن تكونا على مستوى تعليمي جيد. ولهذا السبب، لا تمثل العينة النازحين السوريين كلهم.

- غالبية المستطلعين الذين حددوا أنفسهم بأنهم مالكو عقارات، كانوا من الذكور (73 بالمئة، مقارنة بنسبة 27 بالمئة إناث)، على نحو يعكس المعايير الاجتماعية السورية لمسؤولية الذكور عن ملكية العقارات، حتى بين الشباب نسبياً الذين شملهم الاستطلاع.

- وعلى الرغم من أن المستطلعين يوضحون الموقف، إلا أن العينة ليست تمثيلية نظراً إلى حجمها المتواضع وطبيعة اختيارها الذاتي. قد تكون غالبية النازحين أكثر تنوعاً في العمر ومستويات الدخل أو التعليم. ويُطلب مزيد من البحث لدراسة المجموعة الأوسع.

أبرز الاستنتاجات

يمتلك عدد كبير من المشاركين في الاستطلاع عقارات أو يرتبطون بأصحاب العقارات. ويعكس هذا درجة عالية من التنوع في الممتلكات التي تشمل كلاً من الإسكان الرسمي وغير الرسمي. يحتفظ غالبية المستطلعين بوثائق الملكية الخاصة بهم، على الرغم من نزوحهم، حيث أفاد 80 بالمئة بأنهم أو عائلاتهم لا يزالون يحتفظون بوثائق ملكية لممتلكاتهم، فيما كان 60 بالمئة من حاملي المستندات يعيشون خارج سوريا، و15 بالمئة يفتقرون إلى وثائق الملكية.

تنشأ مشكلة حماية حقوق المالكين من طبيعة المستندات. فحتى هذه العيّنة الصغيرة تعرض مجموعة متنوعة من أنواع الملكية، التي ربما تعكس صورة السكان السوريين. وقد أفاد 64 بالمئة بأن لديهم وثائق ملكية رسمية، أي «الطابو الأخضر» المسجّل في السجل العقاري.

تشمل أنواع الملكية الأخرى ملكية «حكم المحكمة» (9 بالمئة) و«الوكالة الموثقة غير القابلة للعزل»، (5 بالمئة)؛ أفاد 4 بالمئة بأنهم يملكون ملكية على الشيوع. وتشمل الملكية كلاً من الممتلكات الرسمية وغير الرسمية، حيث تبلغ نسبة الملكية غير الرسمية 12 بالمئة، و9 بالمئة «عقد بيع مبرم مع ملكية عداد كهرباء»، و3 بالمئة من دون مستندات. ومن غير المرجح أن تعكس هذه الأرقام نسبة أنواع الممتلكات لدى عموم السكان. ومع ذلك، فإنها تُظهر التنوع ضمن مجموعة صغيرة من أصحاب العقارات.

يجب أن تراعي قوانين «إعادة الإعمار» هذا التنوع في أنواع الملكية، وأن تضعَها في الحسبان، بدلاً من تجاهلها أو استغلال «عدم رسميتها» لتجاهل حقوق الملكية. وهناك حاجة إلى أنظمة قوية لمعالجة توثيق جميع أنواع الملكية المختلفة في «إعادة الإعمار» في مرحلة ما بعد الصراع. تثير نتائج الدراسة الاستقصائية التساؤل حول السلطات المحلية: هل لديها القدرة على إدارة هذا التعقيد بموجب السياسة الحكومية الحالية؟ تعزز هذه النتائج الضرورة الملحة للدفاع عن حقوق الملكية التي لم تكن محل نزاع قبل عام 2011. إذ لا يمكن للمالكين المتواجدين خارج البلاد أو للنازحين داخلياً الدفاع عن مطالبات ملكياتهم الخاصة.

الشكل 2 : الردود على مكان الإقامة الحالية ، ووثائق الملكية ، والممتلكات غير المأهولة ، والتسجيل المدني والمشاركة في انتخابات المجلس المحلي . المصدر : المؤلفان .

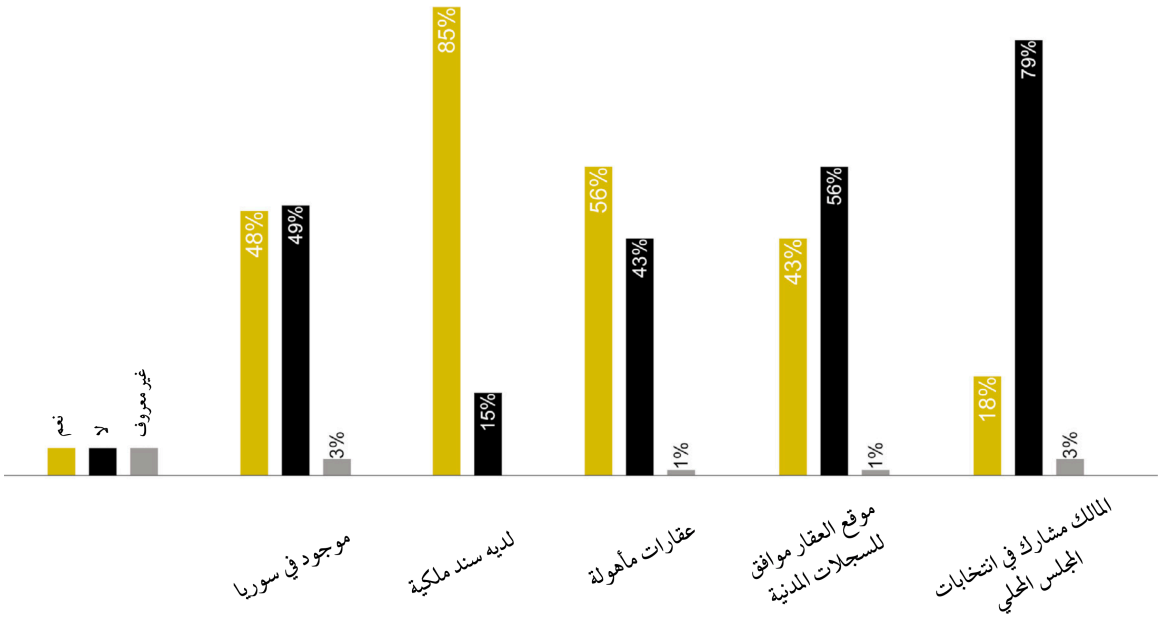

أبلغ المستطلعون أنهم يمتلكون منازل وشققاً كبيرة وصغيرة. هذا التنوع في أنواع الممتلكات، بين عينة صغيرة وفقاً للاختيار الذاتي، يُظهر تنوع المشهد الحضري السوري. يجب ألا تتجاهل سياسات «إعادة الإعمار» هذا التنوع لمصلحة تطوير وحدات سكنية فاخرة ومبانٍ أخرى تعدّ أساسية لمشاريع إعادة الإعمار المزمعة.[21]

تُظهر الإجابات، وفقاً لأنماط الملكية السورية، أن معظم المشاركين يمتلكون شققاً. وأفاد نحو ثلاثة أرباع العينة (73 بالمئة)، هم أو أسرهم، بامتلاك شقق (35 بالمئة منها بنيت حديثاً نسبياً). فيما أفاد الباقون، الذين يشكلون 20 بالمئة بامتلاك منازل خاصة. لهذا الأمر، ثمة في سياق «إعادة الإعمار» تداعيات خطيرة، لأن أصحاب الشقق -على عكس المنازل المنفصلة- هم أكثر عرضة لنزع ملكية ممتلكاتهم، بموجب مراسيم إعادة الإعمار، وبموجب القانون رقم 10 الذي يغطي أحياء بأكملها، حيث تكون الشقق هي المساكن السائدة.

يتمتع أصحاب المنازل المنفصلة بمزيد من الاستقلال فيما يتعلق بما يمكنهم فعله بممتلكاتهم: إذ يمكنهم إثبات ملكيتها أو إعادة بنائها. أما الملكية المشتركة مع غيرها من الممتلكات فتقدّم حرية أقلّ للعمل المستقل، حيث يجب على مالكي الشقق التنسيق مع الجيران في قضايا إعادة الإعمار والملكية.

(21) شاهد الفيديو على الإنترنت من خلال سيريانيزم (2019): «مدينة ماروتا: هل هذا هو نوع إعادة الإعمار الذي يحتاجه السوريون؟»، وهو متاح على: https://www.syrbanism.com/marotacity

الشكل 3 : أنواع العقارات والأحجام . المصدر : المؤلفان .

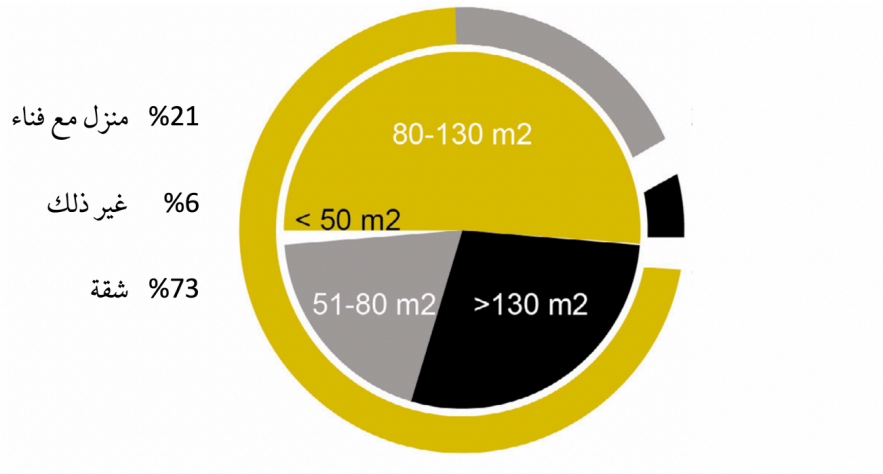

أبلغ المشاركون في الاستطلاع بوجود أضرار جسيمة في ممتلكاتهم، وعلى الرغم من أن 40 بالمئة من ممتلكات هؤلاء المشاركين لم تتضرر، فإن 32 بالمئة منها تعرضت لأضرار جزئية، و28 بالمئة تضررت في معظمها. وأفاد مالكو الشقق، وهم يشكلون 73 بالمئة من أفراد العينة، بأن 25 بالمئة من ممتلكاتهم قد تعرضت لأضرار جسيمة أو هُدمت؛ 18 بالمئة منهم ذكروا أنها تضررت جزئياً. يشير هذا إلى نطاق ظروف الملكية والتحديات التي تواجه أصحابها الذين يجب عليهم الاهتمام بممتلكاتهم المتضررة، من أجل ضمان قيمتها. فغياب المالك يعرّض الممتلكات للمصادرة بذريعة «إعادة الإعمار».

أفاد المستطلعون بأن 55 بالمئة من العقارات خالية في الوقت الحالي، وأن 42 بالمئة منها مشغولة، وأن حالة البقية غير معروفة. تشير الإجابات إلى أن عدداً كبيراً من العقارات السورية غير مأهولة، وأن الملّاك على دراية بالوضع. قد يتعذر الوصول إلى هذه العقارات بسبب نزوح المالكين داخلياً أو لجوئهم خارج البلاد، لكن أصحابها لا ينسونها. ويشير الرقم المرتفع إلى خطر المصادرة المحدق بسبب غياب المالكين: إذ لا توجد أنظمة سارية لدعم حقوقهم والدفاع عنها. يؤثر القانون رقم 10 على البلد بأسره، مما يثير المخاوف بين السوريين بشأن ممتلكاتهم وحماية حقوقهم فيها، سواء أكانت مسكونة أو فارغة أو متضررة أو غير متضررة أو مدمرة أو سليمة.

تشير درجة المعرفة العالية بالأحداث التي تجري «في الوطن»، إلى وجود شبكات قوية تربط السوريين في الشتات بأولئك الذين ما زالوا في سوريا. فلم يتخل اللاجئون والنازحون داخلياً، أفراداً كانوا أم عائلات، عن منازلهم. وهم مرتبطون بأحيائهم السابقة، ويدركون تماماً ما يحدث لممتلكاتهم، بما في ذلك التهديد بنزع الملكية.

وعلى النقيض من ذلك، أظهر المستطلعون محدودية الوصول إلى السلطات المحلية في سوريا وضعف التواصل معها، حيث يمتلك 55 بالمئة من العينة ممتلكات في مناطق سكنية مختلفة عن مناطق سجلهم المدني، ولا يُسمح لهؤلاء الأشخاص بالتصويت في انتخابات وحدة الإدارة المحلية ذات الصلة، وممارسة سلطتهم في صنع القرار لإعادة تطوير مناطقهم، على النحو المنصوص عليه في القانون رقم 10. وحتى إذا تمكن المغتربون من الوصول إلى الوكلاء للعمل نيابة عنهم «في الوطن»، في مسائل التسجيل والتوثيق والمشاركة، وبفاعلية في اتخاذ القرارات المتعلقة بإعادة الإعمار، فإن هذا الأمر مستبعدٌ في حالة عدم تطابق موقع سجلهم المدني مع موقع ممتلكاتهم. لن يحظى العديد من المالكين بفرصة ليكونوا جزءاً من عمليات صنع القرار هذه.

معظم المشاركين -80 بالمئة- لم يشاركوا قط في السياسة المحلية، ولم يصوّتوا يوماً. ويمكن تفسير هذا الاستنتاج جزئياً بأن عينة الاستطلاع كانت في أغلبها من الشباب؛ قد يكون السوريون الأكبر سناً أكثر انخراطاً، لذا يجب أن يكون هناك مزيد من البحث. ويبدو أن السوريين منفصلون إلى حد كبير عن الحكم المحلي، رغم أنه يقرر مصير ممتلكاتهم. وتعني اللامركزية في إدارة سياسة الملكية أن مالكي العقارات الذين لا يتعاملون مع السلطات السياسية المحلية ليس لهم دور في اتخاذ القرارات المتعلقة بإعادة الإعمار. وعلاوة على ذلك، فإن قلة مشاركة المواطنين تجعل عملية إعادة الإعمار عرضة لزيادة المحسوبية والفساد.

بالنظر إلى هذه المشاركة المتدنية في هذه العملية، فلا عجب في أن 14 بالمئة فقط من المستطلعين متفائلون بشأن إعادة الإعمار، بينما 32 بالمئة منهم متفائلون نسبياً، و51 بالمئة متشائمون للغاية. هذا الاكتشاف يوضح درجة يأس وعدم ثقة السوريين النازحين. وسيؤدي انعدام الثقة بخطط وسياسات إعادة الإعمار في مشاركة الناس في أي خطة تعافٍ، كما سيؤدي إلى مزيد من انعدام الأمن فيما يتعلق بحقوقهم في السكن والأرض والملكية.

ملاحظات ختامية

تعدّ حقوق السكن والأرض والملكية في سوريا بحاجة ماسة للدفاع عنها، لا سيّما في ضوء أجندة «إعادة الإعمار» الحالية. وبغية جعل العملية مستدامة وشاملة، يجب أن تراعي سياسات إعادة الإعمار الخصائص المميزة لـ«الممارسات غير الرسمية». من الضروري أيضاً وضع آليات لمساعدة الناس في توثيق ملكية منازلهم وممتلكاتهم بشفافية وأمان، بصرف النظر عن مكان وجودهم. وهناك حاجة إلى مزيد من البحث حول الآليات التي تمكّن المغتربين السوريين من إدارة ممتلكاتهم، مع مراعاة القيود على قدرتهم للوصول واستكشاف الدور الذي يمكنهم القيام به في إعادة الإعمار.

كما يُعدّ الدفاع عن حقوق السكن والأرض والملكية في سوريا أمراً ملحّاً بسبب الطريقة التي يؤثر بها كل من النزاع وأجندة «إعادة الإعمار» في أنواع الملكية المتنوعة، ولأن هناك أنواعاً عديدة من الوثائق التي يصعب على أصحابها المهجّرين، الذين يؤثرون في إنفاذ القرارات المحلية، الحصولُ عليها. كما يُعدّ احترام الخصائص المميزة لـ «الممارسات غير الرسمية» أمراً ضرورياً لإعادة الإعمار على نحو مستدام وشامل، لمنع عملية الاستطباق الهائلة التي قد تنجم عن السياسات الحالية. ثمة لردّ حقوق السكن والأرض والملكية، في سياق النزاع العنيف، أبعاد تقنية وقانونية وسياسية. وفي سوريا التي مزقتها الحروب، ويغيب عنها الحل السياسي، يجب معالجة هذه الأبعاد على مستويات مختلفة. ويعدّ النهج التقليدي لادعاءات حقوق السكن والأرض والملكية الجماعية التي تعتمد على المستندات مشكلة كبيرة في برامج التعويض بعد انتهاء الصراع في سوريا، حيث يوجد لدى العديد من المطالبين أدلة جزئية أو غير رسمية أو لا يمكن التحقق منها أو لا صلة لها بالموضوع. هناك حاجة إلى نهج مختلف يعترف بالحقوق الجماعية، مثل الحقوق العرفية وغير الرسمية وحقوق المشاع (الأراضي المشتركة)، إلى جانب أنواع الملكية الأخرى.

يجب إطلاع النازحين السوريين، داخل البلاد وخارجها، وكذلك غيرهم من مالكي العقارات السوريين، على حقوقهم وأهمية الحفاظ على وثائقهم، كدليل على الملكية والحيازة. ففي سوريا، ترتبط الحقوق الجماعية بالعادات والتقاليد. ولا يعرف اللاجئون والنازحون داخلياً بالضرورة أن المستندات غير الرسمية هي أدلة صحيحة تتمتع بقوة الإثبات. يجب أن يكونوا على علم بأن

التطورات القانونية الجديدة قد تعرّض حقوقهم في الملكية للخطر. ويجب أن يفهم الأشخاص النازحون أهمية إثبات توثيق ممتلكاتهم، والبدء في تجميع أكبر قدر ممكن من الأدلة أثناء وجودهم في المنفى.

توضح الدراسة أنه مع وجود أكثر من 5.5 مليون لاجئ و6.3 مليون نازح داخلياً، معرضين لخطر فقدان مستنداتهم أثناء النزوح، يجب أن يبدأ توثيق المستندات وحفظها في القريب العاجل. فأنواع الملكية لا تتّبع ثنائية أبيض أو أسود، أي بمعنى آخر ثنائية الرسمية/غير الرسمية، المسجلة/غير المسجلة، ولكنها تتوزع ضمن طيف من الأنماط الاجتماعية والاقتصادية والسياسية (القانونية والعرفية والتقليدية والعقود الاجتماعية وغيرها). وسيستغرق إجراء عمليات استعادة حقوق السكن والأرض والملكية والمطالبات الجماعية وقتاً طويلاً.

وتشير الدراسة أيضاً إلى وجود حاجة ملحّة لحل قائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لتسجيل وثائق الملكية التي يمكنها التعامل مع كميات هائلة من البيانات، وضرورة بدء المطالبين بمعالجة أدلتهم بسرعة وكفاءة. وتوضح الحاجة إلى آليات لدعم مشاركة المواطنين في تنفيذ السياسة الحضرية المحلية: فالقانون رقم 10 يعمل على تركيز جميع القرارات في يد وحدات الإدارة المحلية التي لا تملك القدرة ولا الخبرة والموارد اللازمة للمشاريع الكبيرة. ويفتقر المواطنون إلى قنوات فاعلة لاقتراح الأفكار والتعبير عن مخاوفهم، ورصد وتقييم عملية ونتائج المشاريع المخططة والمنفذة من جانب وحدات الإدارة المحلية.

يتعيّن على المجتمع الدولي إيجاد حلول لحماية حقوق السوريين الذين تعرضوا لصدمات نفسية، ويتعين عليهم القيام بدور فاعل في إعادة بناء منازلهم ومجتمعاتهم السابقة. يجب ألا يظل هؤلاء عاجزين بلا حول ولا قوة، وألا تُنتزع ملكياتهم بقوة القانون. لم يعرب المجتمع الدولي عن اهتمامه بالمشاركة في إعادة الإعمار سوريا، نظراً لغياب أي صفقة سياسية، ولا يمارس أي ضغط واضح على أي طرف في هذه المرحلة المبكرة من عملية إعادة الإعمار، حتى في مسألة الحفاظ على حقوق السكن والأرض والملكية. كما أن المبادرات القليلة من للمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة أقلقت الباحثين؛ فهي مبادرات لا تقدّم توصيات أو مقترحات. ويتعين على المجتمع الدولي منع المزيد من الظلم والأزمات، لاسيما وأن الحكومة السورية قد بدأت إصدار قوانين إعادة الإعمار ومنح عقود إعادة التطوير، دون الاعتراف أو النظر في حقوق السكن والأرض والملكية لملايين السوريين في الداخل والخارج. فلن يؤدي تجاهل هذه المسألة، عبر سياسة عدم الانخراط بدون وجود حل سياسي، إلا إلى إدامة الأزمة وتفاقمها.

كما أن هناك حاجة إلى مزيد من البحث، حول الطرق التي تمكّن المغتربين السوريين من إدارة ممتلكاتهم، في ضوء قيود إمكانية الوصول، ومحدودية إمكاناتهم في عملية إعادة الإعمار.

توصيات

بالنظر إلى السياق الواسع المتمثل في «إعادة الإعمار» في سوريا، بعد انتهاء الصراع، فإننا نسلط الضوء على الحلول الممكنة ومجالات العمل المحتملة للتصدي للمظالم الحالية، ومواجهة تحديات ضمان الحقوق. تغطي توصياتنا ثلاثة مجالات:

(1) زيادة الوعي بالحاجة إلى التوثيق على المستويين الفردي والمجتمعي.

(2) توافر أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتوثيق الحقوق.

(3) المناصرة الدولية بخصوص الأبعاد القانونية والتقنية والسياسية لحقوق السوريين في السكن والأرض والملكية.

يجب على المجتمع الدولي والحكومة السورية اعتماد نهج قانوني وسياسي جديد، لقضية حقوق السكن والأرض والملكية السورية، وتطوير سياسة قائمة على الحقوق في السكن والأرض والملكية. ومع ذلك، فإن الواقع السياسي يجعل هذا الأمر غير مرجح: هناك حاجة إلى ضغوط دولية لتغيير نهج حقوق السكن والأرض والملكية. تختلف طبيعة الحقوق الجماعية من بلدة إلى أخرى، ومن مدينة إلى أخرى، بسبب أنواع الملكية المتعددة، التي تنبع من الظروف التاريخية. ويتطلب هذا تطبيق نهج لامركزي، لتمكين الحكومة المحلية من معالجة العدد الهائل من مطالبات التعويض.

- زيادة الوعي بالتوثيق: يتضمن ذلك مبادرات مثل إنشاء «قاعدة بيانات للمعلومات حول الحقوق والسياسة»، وهي قاعدة بيانات على الإنترنت، توفر معلومات حول حقوق السكن والأرض والملكية السورية للنازحين السوريين، داخل البلاد وخارجها.

- التوثيق: يجب العمل سريعاً على بدء العملية وتطوير أدوات تكنولوجية مبتكرة، لجمع وإدارة الوثائق التي ستساعد الناس على المطالبة بحقوقهم في السكن والأرض والملكية. وهناك حاجة إلى قاعدة بيانات موارد على الإنترنت لجمع وتصنيف أدلة الحقوق الجمعية. فتصنيف أنماط الأدلة لبعض الفئات التي لها حقوق جمعية (الحيازة الرسمية وغير الرسمية والقبلية والعرفية والهجينة وغيرها من أشكال الحيازة) أو الذين سكنوا في المناطق المدمرة أو التي تم إجلاء سكانها، سيعزز المطالبات، ويخلق نمطاً من الأدلة الجمعية القائمة على آلاف المستندات المماثلة. ويساعد ذلك في إعادة تأسيس المجتمع الذي بنى الملكية الجمعية، وتقديم الأدلة اللازمة لاتخاذ القرارات الجماعية. ويجب أن تأخذ هذه الأداة في الاعتبار الحاجة إلى التحقق من الأدلة والتثبت منها باستخدام أنواع مختلفة من الأدلة الوثائقية: فواتير الخدمات والقصص والصور الفوتوغرافية والمخططات المعمارية وما إلى ذلك. ويجب أن تضمن قاعدة البيانات الأمن الرقمي، وأن تكون مصممة بحساسية وسرية، لأن الكشف العلني عن بيانات المالكين غير الرسميين قد يعرض ملكيتهم للخطر.

- يجب تطوير آليات لدعم وزيادة مراقبة وتقييم المواطنين السوريين لعمل وحدات الإدارة المحلية.

- يجب على المجتمع الدولي التنسيق لمعالجة مسألة عدم احترام حقوق السكن والأرض والملكية في سوريا. ويجب تحديد خيارات الدعوة وتنفيذها لتسليط الضوء بشكل كبير على أزمة حقوق السكن والأرض والملكية في سوريا.

- من الضروري إجراء المزيد من البحوث واسعة النطاق، حول مالكي العقارات السوريين النازحين داخلياً والمقيمين في الشتات، لمعرفة المزيد حول مشكلات التوثيق التي يواجهونها.

ملحق 1:
الخلفية التاريخية لقوانين الملكية والتملك

للإطار التشريعي السوري لأنواع الملكية تاريخٌ معقدٌ يعود إلى قرون مضت. ويستدعي فهم هذا النظام متعدد الطبقات، وأنواع الملكية الحالية، البحث في كيفية تطور ملكية العقارات السورية.

ترجع جذور هذه الأنواع إلى التراث الإسلامي، ونجدها في قوانين تنظيم الأراضي الزراعية في المنطقة، التي نُظمت لأول مرة في أواخر العهد العثماني. وقد أُجريت العديد من الإصلاحات إبان الانتداب الفرنسي (1923-1946) وبعد الاستقلال. وأحدثت الإصلاحات تغييرات طفيفة في إعادة تشكيل تطوير النظام حتى الأربعينيات، وتلتها تحولات جذرية في الستينيات والسبعينيات.

اعتمدت أنظمة الحيازة السورية، مدة طويلة، على المفاهيم الزراعية والرعوية لملكية الأراضي. ثم، في الستينيات والسبعينيات، غيّرت الإصلاحات الزراعية والصناعية طرائق الملكية، وأثرت في الهيكل الاجتماعي، عبر تسريع النمو الحضري غير المتوازن، ودفع الطلب المتزايد على استخدام الأراضي الزراعية إلى الإسكان، الرسمي وغير الرسمي، على حد سواء.

لم تستطع الدولة مواجهة سرعة عملية التحول التي أطلقتها الإصلاحات، ولا سيّما تسجيل الأراضي في السجل. وقد قام المواطنون السوريون ببساطة بتقسيم الأراضي الزراعية وبناء المساكن، ثم البحث عن حلول عملية لتسجيل ممتلكاتهم. خلقت هذه الممارسات الجماعية نظام الملكية الموازي الذي يشكل الهيكل الحالي لوثائق الملكية، حيث الخطوط الفاصلة بين الرسمية وغير الرسمية غير واضحة. واستخدم السوريون أساليب مختلفة، معظمها غير رسمية، لتأمين الحيازة الرسمية.

لم تتمكن السياسات الحضرية من مواكبة التطورات الجارية. وأعطت حقوق التعويض الممنوحة في منتصف السبعينيات اعترافاً جزئياً بمعظم الممارسات المختلفة العديدة، إذ صار قبول فاتورة الكهرباء بمثابة دليل قانوني على الحيازة. قبل اندلاع النزاع في سوريا، كان أكثر من 40 بالمئة من السكان يعيشون في أحياء عشوائية، حيث استخدموا ممارسات حيازة الأراضي هذه لأكثر من 50 عاماً. وتتجاهل السياسات والقوانين الحضرية الجديدة معظم هذه الممارسات، وتنكر هذا الاعتراف الرسمي وغير الرسمي، ونتيجة لذلك يُحرم الناس، ولا سيّما الذين لا يملكون وثائق مناسبة، من استعادة حقوقهم في السكن والأرض والملكية.

خلال الحقبة العثمانية، كان الحق في الاستفادة من (المشاع) مهماً في تحديد أنظمة الحيازة. وكان الدين والعادات (العرف)[22] من المصادر التنظيمية الرئيسة لتحديد الحيازة وتحديد الحقوق.[23] تساعدنا سجلات المحكمة الشرعية التي عالجت قضايا الحيازة في فهم الوضع قبل عام 1858، عندما صيغ قانون الأراضي العثماني.[24]

(22) العرف مصطلح مستخدم في التقليد الإسلامي ليصف العادات أو «المعروف» في المجتمع.

(23) فورني، ناديا (2001): نظم حيازة الأراضي: السمات والسياسات الهيكلية، التقرير الفني لمنظمة الأغذية والزراعة، منظمة الأغذية والزراعة، دمشق.

(24) محمود راجح أبو الوفا (2013): «ملكية الأراضي في جنين (1858-1918)»، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، متاح على: https://repository.najah.edu/handle/20.500.11888/6504، (آخر وصول 30 تشرين الأول/أكتوبر 2018).

لا تزال مصطلحات الأنظمة السابقة تهيمن على لغة القوانين السورية الحالية. وتتميز أنواع الملكية بمصطلحين رئيسين: الأول «الرقبة»[25] وهو يمثل الملكية، ولكن لا يشمل بالضرورة حقوق الاستخدام والتصرف، والثاني امتلاك حقوق الانتفاع أو الوصول أو التصرّف في الممتلكات، في حين تعود ملكية الرقبة إلى شخص آخر.

هذا التصنيف يأتي من التقاليد الإسلامية في المنطقة. وتستخدم دول العراق والأردن وفلسطين ولبنان ودول أخرى المصطلحات نفسها.

يمثل قانون الأراضي العثماني، الذي أدخله السلطان عبد الحميد في أواخر العهد العثماني، بداية الإصلاح المنهجي لنظام الحيازة. حيث نُقلت ملكية المشاع إلى الدولة[26]، بهدف زيادة الإيرادات الضريبية إلى الحد الأقصى،[27] وأدرجت خمس فئات من الأراضي:

1. المُلك: ملكية الأراضي المملوكة من أشخاص عاديين، ويمكنهم التصرف بها كما يشاؤون.

2. أميري (أو ميري): تعود ملكية (رقبة) الأرض إلى الدولة، ويتم توزيع حقوق الانتفاع على الآخرين بموجب سندات الدولة الخاصة.

3. الوقف (بمعنى التعليق): ويكون بـ«حبس» الرقبة للمالك وتخصيص حقوق الاستخدام والانتفاع لمصلحة المؤسسات الخيرية التي تديرها الإدارة الدينية أو الوقف. ويمكن أن تكون هذه الأراضي خاصة أو مملوكة للدولة.

4. المتروكة: تكون رقبتها مملوكة للدولة، ويتم استخدام حقوقها جماعياً.

5. الموات: الأراضي الفارغة غير المرتبطة بأي منطقة مأهولة (تبعد أكثر من نصف ساعة سيراً) ولا يملكها أي شخص.

في عام 1859، تم تقديم نظام الطابو: «المستند - سند الملكية الذي يمكن بموجبه لسكان الإمبراطورية العثمانية إثبات حقهم في الانتفاع/حق التصرف في أرض أميرية في حوزتهم».[28] كان هناك أيضاً طابو لفئات أخرى من الأراضي، مثل المهاد والأوقاف. ونقل النظام الجديد سلطة تنظيم الحيازة من المحكمة الشرعية إلى المحكمة المدنية، وقام بإنشاء هيئة تسجيل جديدة. لكنه لم يضع وسيلة لإدارة أنواع مختلفة من الحيازة، وقد أدى ذلك إلى العديد من الاختلافات المحلية في الإمبراطورية العثمانية.[29]

(25) يشير مصطلح «الرقبة» أساساً إلى الكائنات الحية (البشر والحيوانات) في العبودية. خلال الفتوحات الإسلامية، أشارت «رقبة الأرض» إلى امتلاك الأرض نفسها، حتى لو كان في النظام الضريبي الإسلامي، استمر أشخاص آخرون في الاستفادة منها. انظر النص الكامل لقانون الأراضي العثماني على: https://archive.org/stream/ottomanlandcode00turkuoft/ottomanlandcode00turkuoft_djvu.txt

(26) فورني (2011)

(27) وفاء أبو علي (2013)؛ عمر عبد العزيز الحلاج (2017): «من سيملك المدينة؟ الإسكان الحضري، قضايا الأراضي والممتلكات في سوريا، أصداء سوريا، متاح على: (آخر وصول 31 تموز/يوليو 2019).

(28) أنتون مينكوف (2000): صكوك الطابو العثمانية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر: الأصل والنمط والدبلوماسيون، القانون الإسلامي والمجتمع، 7 (1)، ص2.

(29) عمر عبد العزيز الحلاج (2017) «جغرافيا الغياب: التطرف وتشكيل الإقليمية السورية الجديدة»، مجلة نيو إنجلاند للسياسة العامة، 29 (1)

بدأت السلطات، في ظل الانتداب الفرنسي على سوريا، بإنشاء نظام لتسجيل الأراضي أو «السجل العقاري»[30]، اعتماداً على القوانين 144 (1925) و186 و187 و188 و189 (1926) التي تنظم الأراضي الخاصة والحكومية. واستخدمت العملية التصوير الجوي والتثليث الأرضي في تحديد الممتلكات وتحديد خصائصها.[31] وما زالت هيئة التسجيل هذه تعمل حتى اليوم.

في عام 1930، أصدر المفوض السامي للانتداب الفرنسي المرسوم رقم 3339، المادة 2 (1-5) بشأن أنواع الملكية التي تم دمجها لاحقاً في القانون المدني السوري. وتمّ تحديد خمس فئات:

1. العقارات المُلك: العقارات القابلة للملكية المطلقة والكائنة داخل مناطق الأماكن المبنية المحددة إدارياً.

2. العقارات الأميرية: وتكون رقبتها للدولة، ويجوز أن يجري عليها حق تصرف.

3. العقارات المتروكة المرفقة: هي التي تخص الدولة، ويكون لجماعة ما حق استخدام تحدِّدُ مميزاته ومداه العادات المحلية أو الأنظمة الإدارية.

4. العقارات المتروكة المحمية: هي التي تخص الدولة أو المحافظات أو البلديات وتكون جزءاً من الأملاك العامة.

5. العقارات الخالية المباحة (الموات): أراض أميرية تابعة للدولة، ولكن لم يتم تحديدها أو تعيينها.[32]

يتم الحصول على حقوق ملكية الأراضي عبر تسجيل الملكية في السجل العقاري. وفي عام 1946، بعد استقلال سوريا، أصبح السجل العقاري تابعاً لوزارة العدل. وبعد الاستقلال، شهدت سوريا العديد من التغييرات السياسية والاقتصادية المختلفة. حيث أُدخلت سياسات عديدة لإصلاح توزيع الحيازة، حين كانت سوريا جزءاً من الجمهورية العربية المتحدة مع مصر (1958-1961)، واستمرت هذه السياسات حتى السبعينيات. وتتعلق هذه السياسات أساساً بالأراضي الزراعية وبتأميم الممتلكات الصناعية. وأُقر عدد من القوانين التي تحد من عدد الهكتارات التي يمكن للفرد امتلاكها، وأُعيد توزيع الهكتارات المصادرة على الفقراء. إلا أن آليات إعادة التوزيع فشلت، ما أدى إلى هجرات واسعة من الريف إلى المدينة، وإنشاء أحياء عشوائية.[33] وفي عام 1959، نقل المرسوم التشريعي رقم 945 تبعية المديرية العامة للمصالح العقارية إلى وزارة الزراعة، للمساعدة

(30) لا يزال العديد من السكان المحليين يشيرون إلى السجل العقاري باسم الطابو.

(31) حلاج (2017)

(32) المجلس النرويجي للاجئين (2016): «أراضي وممتلكات الإسكان في الجمهورية العربية السورية»، مذكرة إحاطة NRC، متاحة على: http://www.globalprotectioncluster.org/_assets/files/field_protection_clusters/syria/briefing-note -hlp-in-the-the-syrian-arab-republic-may-2016.pdf (آخر وصول 3 تشرين الأول/أكتوبر 2018).

(33) انظر أيضاً: سيد عزيز الأحسن (1984): «السياسة الاقتصادية والبنية الطبقية في سوريا: 1958-1980»، المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط، 16 (3): ص. 301- 323؛ حنا بطاطو (1981): «بعض الملاحظات على الجذور الاجتماعية للمجموعة العسكرية الحاكمة في سوريا وأسباب هيمنتها»، مجلة الشرق الأوسط، 35 (3): ص. 337-338؛ روبرت جولدين (2011): «الإسكان، عدم المساواة، والتغيير الاقتصادي في سوريا»، المجلة البريطانية لدراسات الشرق الأوسط، 38 (2): ص. 187-202؛ أنجيلا جويا(2007): «انتقال سوريا، 1970-2005: من مركزية الدولة إلى اقتصاد السوق» بول في زارمبكا(تحرير): التحولات في أمريكا اللاتينية وبولندا وسورية. مجموعة إميرالد للنشر، بينجلي؛ زارا لبابيدي (2008): التطوير الحضري في دمشق: دراسة لماضيها وحاضرها ومستقبلها، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة لندن العالمية، متاح على: http://discovery.ucl.ac.uk/14328 (آخر وصول 31 تموز/يوليو 2019)؛ جهاد يازجي (2017): «تدمير لإعادة الإعمار: كيف يستفيد النظام السوري من تدمير الممتلكات وتشريعات الأراضي»، فريدريش إيبرت شتيفتونج، بيروت.

في اتخاذ تدابير الإصلاح الزراعي. ثم، في عام 2010، نقل القانون رقم 7 تبعية المديرية العامة للمصالح العقارية إلى وزارة الإدارة المحلية والبيئة.[34]

وفقاً للقانون المدني السوري، يتم الحصول على حقوق ملكية الأراضي الخاصة وأراضي الدولة الخاصة عن طريق التسجيل في السجل العقاري. ولا يتم الاحتفاظ بسجلات أراضي الدولة العامة (متروكة مرفقة، ومتروكة محمية، وخالية مباحة) في السجل العقاري، إلا إذا أُعيد تصنيفها كأرض تخص الدولة.[35] وتقدم مؤسسات مثل وزارة الإسكان وشركات الإسكان أنظمة تسجيل مؤقتة لمشاريعها الخاصة.

(34) المديرية العامة للمصالح العقارية (2018): بحسب وزارة الإدارة المحلية والبيئة:
http://www.mola.gov.sy/mola/index.php/plans-and-laws-4 (آخر وصول30 تشرين الأول/أكتوبر 2018).

(35) على سبيل المثال، عندما لا تكون الأرض متروكة محمية للجمهور الجمعي، تصبح «أرض دولة خاصة» يمكن تسجيلها في السجل العقاري.

الفصل الثالث

السعي للعدالة في مظالم الملكية في ليبيا ما بعد عام 2011

سليمان إبراهيم

يتناول هذا البحث سنّ قانون نظام القذافي رقم 4 لعام 1978 وتطبيقه وتأثيره، إضافة للجهود التي بذلها المتضررون من القانون واستجابة السلطات الانتقالية لهذه الجهود. فرض القانون رقم 4، الساعي بدعوى تحقيق العدالة الاجتماعية، قيوداً كبيرة على الملكية الخاصة للعقارات، مثل الأراضي والمساكن والمباني المخصصة محالاً تجارية، وبالتالي حرم عشرات الآلاف من الليبيين من أملاكهم مقابل تعويضات ضئيلة أو بدون أي تعويضات. وفي عام 2006، أنشأ نظام القذافي لجنة معنية بالتعويض (لجنة عام 2006) لمعالجة «سوء تطبيق» القانون. غير أن العديد من المتضررين اعتبروا ذلك إجراءً شكلياً فقط. ولذا لم يكن مستغرباً أن يطالب المتضررون بالعدالة بعد الإطاحة بالنظام عام 2011، وقد نجحوا بذلك نسبياً في البداية. ولكن بعد تردي الأوضاع في البلاد، لجأ هؤلاء المتضررون إلى لجنة عام 2006، التي كانوا يعتبرونها في الماضي وسيلة غير مرضية لتلبية مطالبهم، ونجحوا في الضغط على الحكومة لإحيائها.

غير أن هذه الجهود والاستجابات تضمنت مشاكل، ومن غير المرجح أن تؤدي إلى حلول دائمة للمظالم الناتجة عن القانون رقم 4. وينبغي إيجاد حلول لها في إطار العدالة الانتقالية، فتعالج مظالم الممتلكات كجزء من الإرث الأوسع لانتهاكات حقوق الإنسان. ويجب ألا تقتصر التعويضات على التعويض النقدي، وإن تكون الحلول نتيجة حوار بين الملّاك السابقين والشاغلين الحاليين للعقارات.

يستند البحث إلى دراسة حالية حول نزاعات الملكية العقارية في ليبيا، وخاصة تلك الناجمة عن قوانين القذافي الخاصة بنزع الملكية وإعادة توزيعها. وقد ترأس المؤلف مؤخراً مشروعاً بحثياً لحل النزاعات في الممتلكات العقارية في ليبيا في مرحلة ما بعد القذافي.[1] وأولى المشروع اهتماماً خاصاً بالمظالم الناشئة عن القانون رقم 4 والآليات المنشأة لمعالجة آثاره، لا سيما لجنة عام 2006. وبالإضافة إلى تحليل وثائق السياسة العامة والقوانين ومشاريع القوانين، أجريت مقابلات مع

(1) أنشئ هذا المشروع بمبادرة مشتركة بين جامعتي بنغازي وليدن. شكر خاص للأستاذ يان ميخائيل أوتو (جامعة ليدن) لدوره الأساسي في تنفيذ المشروع. كما أشكر للسفارة الهولندية في طرابلس على رعايتها للمشروع، وفريق البحث المتواجد في ليبيا المكون من: الأستاذ الدكتور الكوني اعبودة (جامعة طرابلس)، والقاضي يوسف الحنيش، والدكتورة خلود الساعدي (جامعة طرابلس)، والقاضي علي أبو راس، والسيد محمد يوسف (جامعة بنغازي)، والسيد فتحي موسى (جامعة بنغازي)، والدكتور سالم الحاج علي (جامعة سبها)، والسيد موسى علي (جامعة سبها).

الأطراف المعنية، مثل أعضاء المجلس التشريعي وأعضاء لجنة التعويضات في مدن ليبيا الرئيسية الثلاث: طرابلس وبنغازي وسبها، فضلاً عن الملّاك السابقين والشاغلين الحاليين.[2]

وفي إطار تتبع ودراسة هذه الجهود الرامية إلى تحقيق العدالة، يقدم هذا البحث القانون رقم 4 قبل التعرض إلى جهود نظام القذافي التي سعت إلى تصحيح أخطاء تطبيقه، ولا سيما عبر لجنة عام 2006. ثم يعرض البحث استراتيجيات الملّاك السابقين لنيل العدالة بعد ثورة فبراير 2011، قبل أن ينظر في الكيفية التي أثر بها الانقسام السياسي في البلاد منذ عام 2014 على جهود هؤلاء، ويخلص إلى أن ذلك أدى إلى استجابات محدودة للغاية. ويعرض القسم التالي نجاح الملّاك السابقين في إحياء لجنة عام 2006. وعلى الرغم من تقدير البحث لمطالبهم، فإنه يرى أن حل مشكلتهم ينبغي أن يكون في إطار العدالة الانتقالية. ولذلك يوصي البحث بتنفيذ القانون رقم 29، القائم فعلياً وغير المطبق على نطاق واسع، المختص بالعدالة الانتقالية عبر لائحة تنفيذية، وإعادة تشكيل لجنة تقصي الحقائق والمصالحة، وإشرافها على اللجان المعنية بالنظر في مظالم القانون رقم 4.

القانون رقم 4: باسم العدالة

كان نظام القذافي (1969-2011) يؤكد دوماً على سعيه لتحقيق العدالة الاجتماعية. وصرح الإعلان الدستوري، في كانون الأول/ديسمبر 1969، أي بعد ثلاثة أشهر من الإطاحة بالنظام الملكي، بأن هدف الدولة يتمثل في «تحقيق الاشتراكية وذلك بتطبيق العدالة الاجتماعية التي تحظر اي شكل من اشكال الاستغلال». وعلى أن «تعمل الدولة - عن طريق اقامة علاقات اشتراكية في المجتمع – على تحقيق كفاية من الانتاج وعدالة في التوزيع، بهدف تذويب الفوارق سلميا بين الطبقات والوصول الى مجتمع الرفاهية مستلهمة في تطبيقها للاشتراكية تراثها الاسلامي العربي وقيمه الانسانية وظروف المجتمع الليبي «.

كان إصلاح المُلكية هو مفتاح تحقيق العدالة الاجتماعية وسد الفجوات بين أولئك المقربين من الملك السابق، الذين حصلوا على عقارات كبيرة بعد رحيل المستعمرين الإيطاليين، وكبار الرأسماليين من جهة، والأعداد الكبيرة من الليبيين المحرومين من جهة أخرى.[3] وانعكس ذلك في «النظرية العالمية الثالثة» للقذافي، نظريته البديلة للرأسمالية والشيوعية. إذ تضمن كتابه الأخضر مقولة مهمة مفادها أن الفرد لن يكون حراً ما لم يمتلك احتياجاته الأساسية من ملبس وطعام ومركوب ومسكن.[4]

(2) ساعدنا السيد صلاح المرغني (وزير العدل السابق) على الإطلاع على أرشيف الوزارة المتعلقة بلجنة عام 2006. وشمل ذلك الكثير من التشريعات الفرعية غير المنشورة، والمراسلات بين لجنة عام 2006 ومختلف مؤسسات الدولة، ومحاضر الاجتماعات ذات الصلة. لا توجد المواد إلا باللغة العربية، وقام المؤلف بترجمتها للإنكليزية ما لم يذكر خلاف ذلك. كما شارك المؤلف في تنظيم اجتماع مواضيعي بشأن حقوق الأرض والملكية يومي 9 و10 تموز/يوليو 2018. وضم الاجتماع، كجزء من مشروع مشترك بين بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن المصالحة الوطنية في ليبيا، ممثلين عن مؤسسات الدولة المعنية وملاك سابقين. كما أسدى المؤلف المشورة بشأن الجهود المبذولة مؤخراً لمعالجة آثار القانون رقم 4.

(3)ماري فيترجيرالد وطارق مقريزي (2015): «ليبيا: لمن الأرض؟ حقوق الملكية والانتقال في ليبيا»، معهد ليغاتوم، لندن. ص8

(4) المجلد الثاني من الكتاب الأخضر بعنوانه المعبّر «حل المشكلة الاقتصادية: الاشتراكية»، في ديرك فانديفال، **تاريخ ليبيا الحديثة**، منشورات جامعة كامبريدج، كامبريدج. ص104-108.

وقد ترجم القانون رقم 4 هذا التصريح إلى قانون.[5] ووفقاً للمحكمة العليا، فإن القانون رقم 4 « **قانون يتعلق بالنظام العام يستهدف منع الاستغلال بتوفير حاجة السكن لمن لم يكن يملك سكنا خاصا ولحماية أرباب الحرف والمهن الذين يمارسون مهنتهم وحرفتهم في مبان مملوكة لأشخاص آخرين بالأجرة** ».[6] وفي حين سمح القانون رقم 4 لكل مواطن بامتلاك منزل واحد أو قطعة أرض يبني عليها منزلاً واعتبر هذا الحق مقدساً، فإنه منع ملكية ما زاد على هذا القدر إلا في حالات خاصة ولفترات محدودة. وبوسع الدولة أن تستولي على الفائض من الأملاك، وأن تخصص هذه الأملاك، ضمن سبل أخرى تملكها، إلى المواطنين المحتاجين.[7] وعلى سبيل التعويض، تُدفع للمالك السابق قيمة ممتلكاته.

طُبّق القانون رقم 4 على الصعيد الوطني. وإلى جانب التدابير التي استهدفت الأعمال التجارية الخاصة، أدى ذلك إلى سحب السلطة من «التجار وأصحاب الأعمال والمهنيين والعائلات من ملّاك الأراضي».[8] ويبقى العدد الدقيق للممتلكات التي شملها القانون رقم 4 مجهولاً. إذ أعلنت مصلحة أملاك الدولة، المسؤولة عن إدارة أملاك الدولة وحمايتها وتوثيقها، بما في ذلك تلك التي آلت إليها بموجب القانون رقم 4، عن رقمين هما: 56,000 عقار (عام 2006) و75,000 عقار في الآونة الأخيرة.[9] وبالنظر إلى أن عدد العقارات في طرابلس والمنطقة المحيطة بها يبلغ 50,000 عقار، يبدو أن رقم 75,000 عقار أكثر دقة بالنسبة للبلاد بأسرها،[10] وإن كان أقل بكثير من الرقم المذكور في دراسة أجرتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حيث ادعت أن ثلاثة أرباع سكان طرابلس، البالغ عددهم 2.2 مليون نسمة، قد تأثروا بالقانون رقم 4.[11]

أقر النظام بسوء تطبيق القانون مرات عديدة. فبعد أقل من خمسة أشهر من إصدار القانون رقم 4، حذر وزير العدل أعضاء النيابة العامة من ظاهرة استخدام المواطنين القوة لاقتحام المساكن الشاغرة دون إذن،[12] وهي فيما يبدو مساكن هجرها أصحابها بسبب القانون رقم 4. ولم يقتصر الأمر على استغلال مواطنين للقانون: ففي عام 1986، رصد منشور صادر عن الرقيب العام بالجهاز المركزي للرقابة الإدارية العامة العديد من المخالفات في تخصيص المساكن، منها: تخصيص العقار الواحد لأكثر من مواطن، وتخصيص أكثر من عقار لمواطن واحد، وتخصيص بعض المساكن عن طريق الاقتحام، وتخصيص عقارات دون استيفاء المستندات المقررة والشروط المطلوبة، وتخصيص عقارات مشغولة من أجانب كأشخاص طبيعيين أو اعتباريين لديهم عقود إيجار سارية المفعول، وتخصيص عقارات لذوي الوساطة والمحسوبية.[13] واعترف

(5) ستعطى الأولوية لمستأجر المسكن الخاضع للقانون رقم 4 وفقاً لشعار يستند إلى «النظرية العالمية الثالثة» يقول: «البيت لساكنه». انظر كتاب فانديفال (2012)، ص105.

(6) الاستئناف المدني رقم 25/101، 22 كانون الأول/ديسمبر 1981. مجلة المحكمة العليا، 18، الجزء الأول، ص35.

(7) القانون رقم 4 لعام 1978، اللوائح التنفيذية. انظر الجريدة الرسمية 4، بتاريخ 31 أيار/مايو 1978.

(8) ماري فيتزجيرالد وطارق مقريزي (2015)، ص9.

(9) تم الإبلاغ عن الرقم الأول من رئيس لجنة عام 2006 المركزية في رسالته إلى رئيس الوزراء في 24 آب/أغسطس 2007. وأعلن رئيس مجلس إدارة مصلحة أملاك الدولة عن الرقم الثاني في عرض في مؤتمر حول 'الملكية العقارية بين التشريع والواقع' أقيم في طرابلس في 5 آذار/مارس 2012. https://www.youtube. com/watch?v=_Os3-jSYhCM (آخر وصول 15 آذار/مارس 2019).

(10) مقابلة مع فرج الزرقاني، ممثل عن مصلحة أملاك الدولة لدى لجنة عام 2006 المركزية، طرابلس، 7 آب/أغسطس 2016.

(11) المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (2013): «قضايا الإسكان والأراضي والملكية والاستجابة للنزوح في ليبيا» متاح على: https://terra0nullius.files.wordpress. com/2013/02/unhcr-report-hlp-issues-and-displacement-in-libya-copy.pdf (آخر وصول 19 كانون الأول/ديسمبر 2019).

(12) تعميم رقم 5 لعام 1978 الصادر في 14 تشرين الأول/أكتوبر 1978.

(13) انظر تعميم المفتش العام رقم 2 لعام 1986 في مزوغي (غير مؤرخة): «موسوعة تشريعات محكمة الشعب ومكتب الإدعاء الشعبي»، الجزء الأول، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس. ص470-472.

القذافي بحدوث سوء تطبيق ولكنه أكد على أن الخلل لم يكن في المقولات الثورية ذاتها، وإنما في تطبيقها، ولهذا أكد على أن الاعتراف بالخلل ينبغي أن لا يفهم على أنه نكوص عن الاشتراكية والتشريعات المترجمة لها.[14]

وقد شمل سوء التطبيق أمر تعويض الملّاك السابقين. ففي العديد من الحالات، لم تسدد الدولة التعويضات المستحقة سواء بشكل جزئي أو كلي. ورفض العديد من الملّاك السابقين قبول التعويضات الممنوحة لأنهم اعتبروها متدنية جداً.[15] وحاول النظام فيما بعد معالجة هذا الإجحاف بإنشاء لجنة عام 2006 «لاستكمال» التعويض المنصوص عليه في القانون رقم 4.

لجنة عام 2006: التعويض دون الاعتراف بالذنب

في العقد الأول من الألفية، حاول النظام في مرات عدة تعويض المتضررين من سياساته الدولية والمحلية.[16] ففي عام 2003، وافق على دفع تعويض عن تفجيرات شركات بان أمريكان والخطوط الجوية الفرنسية،[17] وكذلك عن التفجير الذي وقع في ملهى برلين الليلي.[18] وفي داخل البلاد، حاول التعويض عن مذبحة عام 1996 التي راح ضحيتها مئات السجناء، أغلبهم من الإسلاميين، في سجن أبو سليم،[19] ومعالجة مظالم الممتلكات الناجمة عن قوانين من قبيل القانون رقم 4.[20] وكانت مقاربة النظام تتمثل في دفع التعويض دون الاعتراف الكامل بخطئه.[21] وهذا واضح من نصّ القرار 108 لعام 2006 على إنشاء لجنة «لاستكمال» التعويض المنصوص عليه في القانون رقم 4،[22] وهو ما يعني ضمناً أن القانون في حد ذاته ليس خاطئاً، لأنه قد نص على تعويض الملّاك، ولكنه قد أسيء تطبيقه ببساطة، وذلك بعدم دفع تعويض، أو عدم تعويض كاف، للملّاك السابقين. على هذا النحو، يكون القرار قد استكمل فقط ما قرره القانون «الثوري» رقم 4.[23] ولكن يلاحظ أن القرار 108، رغم عنوانه، يسمح للجنة 2006 بأن تتخذ تدابير تتعدى التعويض النقدي، لها

(14) خطاب القذافي في اجتماع مع محكمة الشعب ومكتب نيابة الشعب في 10 تشرين الأول/أكتوبر 1988، في مزوغي، ص27-28.

(15) بحث لسليمان إبراهيم وبان ميخائيل أوتو (2017): «حل نزاعات الملكية العقارية في ليبيا في مرحلة ما بعد القذافي، في سياق العدالة الانتقالية». معهد فان فولينهوفين، مدينة ليدن. انظر أيضاً مقالة في جريدة نيويورك تايمز بعنوان «آلاف الليبيين يناضلون من أجل استعادة الممتلكات التي صادرها القذافي» بتاريخ 12 أيار/مايو 2012. تنسب المقالة هذا البيان إلى رئيس لجنة عام 2006.

(16) أجريت هذه الإصلاحات تحت رعاية سيف الإسلام، نجل القذافي ووريثه المفترض. للمزيد من التفاصيل، انظر في كتاب فانديفال (2012)، ص173.

(17) في 21 كانون الأول/ديسمبر 1988، انفجرت طائرة رحلة رقم 103 لخطوط بان أميركان العالمية فوق مدينة لوكربي في اسكتلندا، مما أسفر عن مقتل 259 شخصاً كانوا على متنها و11 شخصاً على الأرض. وتمت إدانة مواطن ليبي بالتفجير.

(18) في 5 نيسان/أبريل 1986، انفجرت قنبلة في ملهى «لا بيل» في غرب برلين، مما أسفر عن مقتل جنديين أمريكيين وامرأة تركية. واتُهمت ليبيا بأنها «دولة راعية للإرهاب» وتمت إدانة مواطن ليبي بالتفجير.

(19) أبو سليم هو سجن في طاريلس، يُقال إن نظام القذافي قتل فيه أكثر من 1200 سجين سياسي. انظر بحث آمال العبيدي (2013): «من المصالحة القسرية إلى الاعتراف: قضية سجن أبو سليم من منظور تاريخي»، من يان ميخائيل أوتو وجيسيكا كارلايل وسليمان إبراهيم (تحرير): **البحث عن العدالة في ليبيا ما بعد القذافي**. بحث اجتماعي قانوني في اهتمامات الناس والاستجابات المؤسسية داخل البلاد وخارجها، معهد فان فولينهوفن، ليدن. ص142-150. ماريك ويردا (2015): «مواجهة إرث القذافي: العدالة الانتقالية في ليبيا' من كتاب بيتر كول وبراين مكوين (تحرير): «الثورة الليبية وما بعدها»، سي هيرست وشركاه، لندن. ص153-174.

(20) دراسة ماري فيتزجيرالد وطارق مقريزي (2015)، ص10.

(21) بحث لجزية جبريل ومحمد الطبولي (2013): «التعويض عن الاعتقال غير القانوني في ظل نظام القذافي» في يان ميخائيل أوتو وجيسيكا كارلايل وسليمان إبراهيم (تحرير): **البحث عن العدالة في ليبيا ما بعد القذافي**. بحث اجتماعي قانوني في اهتمامات الناس والاستجابات المؤسسية داخل البلاد وخارجها، معهد فان فولينهوفن، ليدن. ص130-141. بحث فيتزجيرالد ومقريزي (2015)، ص10.

(22) القرار رقم 108 لعام 2006 بشأن إجراءات وأسس وضمانات استكمال التعويض عن الممتلكات العقارية الخاضعة لأحكام القانون رقم 4 لعام 1978.

(23) مقابلة مع يوسف الحنيش، رئيس لجنة عام 2006، مدينة ليدن، هولندا، في 10 كانون الثاني/يناير 2017.

أن تأمر برد الممتلكات الخاضعة للقانون رقم 4 في حالات معينة، منها على سبيل المثال الممتلكات التي تشغلها كيانات قانونية مثل الشركات العامة.

وتألفت لجنة عام 2006 من لجنة مركزية مقرها في طرابلس و19 فرعاً في جميع أنحاء البلاد، يرأس كل لجنة قاض وتتألف من ممثلين للمؤسسات الحكومية. ولم تكن لجنة عام 2006 شبه قضائية: فهي لم تفصل في المنازعات. بل تلقت طلبات من الملّاك السابقين لاسترداد ممتلكاتهم أو تلقي تعويض عنها وفصلت فيها في غيبة من شاغليها.[24]

وواجهت لجنة عام 2006 صعوبة في التحقق من صحة الطلبات. إذ كان يتعين دعم المطالبات المتعلقة بالممتلكات العقارية بسجلات مكتب السجل العقاري. بيد أن هذه السجلات كانت قد أُحرقت في عام 1985 بناء على أوامر من نظام القذافي،[25] والذي سنّ القانون رقم 11 لعام 1988 بشأن السجل العقاري الاشتراكي الذي أهدر القيمة القانونية للتسجيلات السابقة للممتلكات. ولو احترمت لجنة عام 2006 بشكل مستمر هذا الشرط القانوني لإثبات المطالبات المتعلقة بالممتلكات العقارية، لكانت قد رفضت معظمها، إن لم يكن جميعها.[26] والواقع أنها لم تقبل الشهادات المستندة إلى السجلات القديمة كإثبات فحسب، بل قبلت الشهادات الشخصية أيضاً،[27] وهي ممارسات زادت من مخاطر قبول المطالبات الزائفة.[28]

واختلفت آراء الملّاك السابقين عن لجنة عام 2006، وإن كان الكثيرون منهم قد أعربوا عن استيائهم منها، ورفض البعض التعويضات لأنهم اعتبروها متدنية للغاية.[29] واشتكى الكثيرون من بطء تعامل اللجنة مع طلباتهم.[30]

(24) أجاز القرار 108 للجنة عام 2006 زيارة العقارات للقاء شاغليها والاستماع إلى مطالبهم. بيد أن الزيارات لم تكن إلزامية، وتبين السجلات بوضع إشارة فقط في حال غياب الشاغل للعقار. وأقر رئيس لجنة عام 2006 بأن قراراتها استندت إلى طلبات قدمها الملاك السابقون في حال غياب الشاغلين. مقابلة مع يوسف الحنيش، مدينة ليدن، هولندا، في 10 كانون الثاني/يناير 2017.

(25) وفقاً لما ذكره جمعة الزريقي، الذي كان مديراً للسجل العقاري في طرابلس، تم إحراق السجلات في محاولة لحرمان الليبيين المنفيين المعارضين للنظام من إثبات ملكياتهم. كما قال إن أعضاء اللجان الثورية الذين أحرقوا السجلات استحوذوا على الممتلكات، بما في ذلك فيلات فخمة، بموجب القانون رقم 4. جمعة الزريقي (1987): «قصة حرق السجل العقاري سنة 1985»، موجودة على: http://www.g-zrigi.ly/burn%20Documentation%20part%20two.html (آخر وصول 21 كانون الأول/ديسمبر 2018).

(26) رسالة الحنيش إلى الكاتب العام للجنة الشعبية العامة رقم 1-25/1، بتاريخ 23 كانون الثاني/يناير 2010.

(27) يوسف الحنيش (2017): «لجنة التعويضات عن العقارات الخاضعة للقانون رقم 4 لسنة 1978»، في سليمان إبراهيم وبان ميخائيل أوتو (تحرير) **علاج منازعات الملكية العقارية في ليبيا ما بعد القذافي، في إطار العدالة الانتقالية**، جامعة بنغازي: مركز دراسات القانون والمجتمع وجامعة ليدن: معهد فان فولينهوفن، ص66-89. موجودة على: https://www.universiteitleiden.nl/binaries/content/assets/rechtsgeleerdheid/instituut-voor-metajuridica/papers-on-solving-real-property-conflicts-in-libya.pdf (آخر وصول 2 آب/أغسطس 2019).

(28) على سبيل المثال، أشارت رسالة رئيس مجلس إدارة مصلحة أملاك الدولة بتاريخ 22 آب/أغسطس 2016 إلى رئيس لجنة عام 2006 إلى ثلاثة قرارات في عامي 2007 و2008. في إحدى هذه الحالات، أعادت لجنة عام 2006 ملكية عقار إلى امرأة وأطفالها، واكتشفت فيما بعد أن والدها كان قد باع العقار في 7 كانون الأول/ديسمبر 1975. وخلص رئيس اللجنة إلى أن قرار الرد صدر لصالح غير المالك وينبغي إلغاؤه.

(29) أكد (ن. م.) أن لجنة عام 2006 أمرت بدفع مبلغ 488 ألف دينار ليبي مقابل عقار تبلغ قيمته السوقية 15 مليون دينار ليبي فرفض ذلك. مقابلة أجرتها خلود الساعدي، طرابلس، بتاريخ 8 تشرين الأول/أكتوبر 2016.

(30) مقابلة مع (أ. ل.) أجراها محمد يوسف في بنغازي بتاريخ 8 تشرين الأول/أكتوبر 2016. مقابلة مع (أ. أ.) أجرتها خلود الساعدي في طرابلس بتاريخ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2016. ومقابلة أجرتها خلود الساعدي مع (أ. س.) في طرابلس بتاريخ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2016.

وقال البعض إنهم قدموا طلباتهم بتفاؤل حين أنشئت اللجنة عام 2006،[31] في حين شكك آخرون في نوايا النظام واعتبروا إنشاء اللجنة مجرد إجراء شكلي.[32] وحين سنحت الفرصة، في أعقاب ثورة 2011 شباط/فبراير، للتعويض عن مظالمهم، سعى الملّاك السابقون إلى فعل ذلك دون القيود التي فرضتها لجنة عام 2006.

ثورة فبراير 2011: منح الزخم لمطالب الضحايا

بُعيد ثورة فبراير 2011، وبحماسة ثورية بلغت ذروتها، ظهرت نداءات لتطهير النظام القانوني الليبي من قوانين نظام القذافي ومؤسساته وأشخاصه. وكان النفوذ المتنامي للإسلاميين يعني أن مثل هذه الدعوات ارتبطت إلى حد كبير بمطالب إنشاء نظام قانوني مستند على الشريعة الإسلامية.[33] واستغلت مجموعة من الملّاك السابقين تلك النداءات تكتيكياً بتقديم أنفسهم كضحايا لنظام القذافي واتهام الشاغلين لعقاراتهم بأنهم موالون للنظام. كما أكدوا على أن القانون 4 ينتهك الشريعة الإسلامية، التي يفترض أنها تحمي الملكية الخاصة، ودعوا إلى إلغائه. وينعكس هذا السرد في اسم رابطة الملّاك السابقين، رابطة الملّاك المتضررين من حكم الطاغية (الرابطة)، وخطاب الضغط الذي قدموه.[34] ورغم أن الرابطة لم تكن المنظمة الوحيدة التي أنشأها ملّاك سابقون للدفاع عن مصالحهم، غير أنها أصبحت المنظمة الأكثر بروزاً وقد وصفت نفسها بأنها ممثلة لضحايا القانون رقم 4 أمام مؤسسات الدولة.

وبفضل جهود الرابطة، حاولت المؤسسات السياسية الليبية معالجة المشاكل الناشئة عن القانون رقم 4 بصياغة تشريع جديد. وفي أواخر عام 2011، أعدّ القاضي يوسف الحنيش، رئيس لجنة عام 2006، مسودة مشروع قانون لمعالجة آثار القانون رقم 4. وشكّل رئيس الوزراء آنذاك عبد الرحيم الكيب، حال استلامه مشروع القانون، لجنة برئاسة وزير العدل لمراجعته. وقدمت هذه اللجنة مسودة أخرى إلى الهيئة التشريعية، المؤتمر الوطني العام. وخلافاً لنص القاضي الحنيش، وخلافاً لرغبات الملّاك السابقين، لم تقترح المسودة الجديدة إلغاء القانون رقم 4. ورأت اللجنة التي أعدته أن القانون رقم 4 قد طُبق لأكثر من ثلاثة عقود وأرسى حقوقاً للعديد من المواطنين حسني النية، مثل من اشتروا ممتلكات خاضعة للقانون رقم 4 بسعر السوق بحسن نية، ومن غير المقبول قانونياً سلبهم هذه الحقوق عن طريق إلغاء القانون بأثر رجعي. وبدلاً من ذلك، رأت اللجنة تعيّن تقييم آثار القانون رقم 4 على أساس كل حالة على حدة، مع التفريق بين الحالات التي يكون فيها رد الملكية ممكناً وتلك التي يتعين اللجوء فيها إلى التعويض.[35] ونظراً لاستياء الرابطة

(31) مقابلة مع (س. هـ.) أجرتها خلود الساعدي في طرابلس بتاريخ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2016. مقابلة مع (أ. أ.) أجراها محمد يوسف في بنغازي بتاريخ 12 تشرين الأول/أكتوبر 2016. مقابلة مع (أ. س.) أجراها محمد يوسف في بنغازي بتاريخ 12 تشرين الأول/أكتوبر 2016. مقابلة مع (أ. ل.) أجراها محمد يوسف في بنغازي بتاريخ 8 تشرين الأول/أكتوبر 2016. مقابلة مع (س. ب.) أجراها محمد يوسف في بنغازي بتاريخ 11 تشرين الأول/أكتوبر 2016. مقابلة مع (أ. م.) أجراها موسى علي في سبها بتاريخ 29 حزيران/يونيو 2016. مقابلة مع (ت. أ.) أجراها موسى علي في سبها بتاريخ 28 حزيران/يونيو 2016. مقابلة مع (ب. هـ.) أجراها موسى علي في سبها بتاريخ 27 حزيران/يونيو 2016.

(32) مقابلة مع (ن. م.) عام 2016.

(33) بحث سليمان إبراهيم (2018): «دور الشريعة الإسلامية في سن القوانين: حالة ليبيا» في كتاب أدريان بيدنر وبربار أومين (تحرير): **اليقين القانوني الحقيقي وأهميته: مقالات تكريماً ليان ميخائيل أوتو**، صحافة جامعة ليدن، مدينة ليدن. ص213-234. بحث ماري فيتزجيرالد (2015): «العثور على مكانهم: الإسلاميون الليبيون إبان الثورة وبعدها» في كتاب بيتر كول وبراين مكوين (تحرير)، المرجع نفسه. ص177-204.

(34) انظر الرابطة على فيسبوك التي تحافظ فيها على نشاطها:
https://www.facebook.com/PropertyOwnersLibya/?epa=SEARCH_BOX&locale=ar_ AR%252F (آخر وصول 2 آب/أغسطس 2019).

(35) مشروع القانون والمذكرة التفسيرية متاحان على صوزارة العدل على الإنترنت: http://aladel.gov.ly/home/?p=1439 (آخر وصول 2 آب/أغسطس 2019).

من المسودة الجديدة لمشروع القانون، فقد ضغطت على المؤتمر الوطني العام من أجل سنّ مشروع قانون آخر.[36]

وتعاونت عدة لجان من المؤتمر الوطني العام مع الرابطة على إعداد مشروع قانون ثالث، هو «قانون رد الأملاك العقارية»، الذي يؤيد مطالب الملّاك السابقين بإلغاء القانون رقم 4 بأثر رجعي، واعتبار رد الأملاك سبيل الحل الأمثل. وحين يتعذر فعل ذلك، يُدفع تعويض عادل. ونص مشروع القانون على عدد محدود من الحالات التي يتم فيها تفضيل التعويض على الرد، وهي: إذا اختار المالك أو ورثته بعد نفاذ القانون التعويض بدل الرد؛ إذا قام المالك السابق أو ورثته بتصرف قانوني رضائي مع الشاغل يدل على رضاه بتملك الأخير العقار؛ ومن سبق تعويضه وفق قوانين وأحكام الإدارة المحلية إذا كان التعويض عادلا وموافقا لصحيح القانون.

كان المؤتمر الوطني العام سيتبنى مشروع قانون رد الأملاك العقارية إلى جانب قانون بشأن العدالة الانتقالية. على هذا النحو، كان القانون الأخير سيتناول مسألة العدالة الانتقالية بوجه عام، وسيركز القانون الأول على شواغل العدالة الانتقالية المتعلقة بالملكية العقارية، مثل تلك المتعلقة بالقانون رقم 4. ولكن هذا لم يتحقق، إذ سنّ المؤتمر الوطني العام القانون رقم 29 لعام 2013 بشأن العدالة الانتقالية (القانون رقم 29) ولكنه لم يتبن مشروع القانون المتعلق بالملكية العقارية. وعلى هذا، خضعت مظالم الممتلكات العقارية للقانون رقم 29، بوصفها مظالم عدالة انتقالية، والذي يفتقر إلى التفاصيل التي كان القانون الأخر سينظمها.

رغم عموميته، فإن للقانون رقم 29 تأثير كبير على مظالم الممتلكات العقارية. يقرر هذا القانون إنشاء لجنة لتقصي الحقائق والمصالحة للنظر في هذه المظالم، دون تدخل من المحاكم ما لم تحلها اللجنة إليها.[37] وعلاوة على ذلك، يجب على لجنة تقصي الحقائق والمصالحة أن تمتثل للقانون رقم 29 عند معالجة منازعات الملكية العقارية. وعلى هذا النحو فإنها، خلافاً للجنة عام 2006، يجب أن تستمع إلى جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك شاغلو العقارات. وهي حرة في تنويع سبل جبر الضرر، وليست مقيدة بالتالي بالتعويضات النقدية. ويضاف إلى هذا أن القانون قد ألغى لجنة عام 2006 وأحل محلها لجنة تقصي الحقائق والمصالحة.[38] غير أن القانون رقم 29، وبعد مرور أكثر من خمس سنوات، لم ينفذ بسبب الانقسام السياسي الذي حصل في ليبيا منذ تموز/يوليو 2014. ولم يُصدر مجلس النواب اللوائح التنفيذية اللازمة، ولم يعد تشكيل لجنة تقصي الحقائق. وعلى هذا النحو، فإن القانون رقم 29 قد أنهى، من ناحية قانونية، عمل لجنة عام 2006 كآلية لمعالجة مظالم الممتلكات، ولكنه لم يوفر بديلاً فاعلاً. ولهذا السبب يعارضه الملّاك السابقون.

السعي لتحقيق العدالة في بلد منقسم (2014-2018)

في حزيران/يونيو 2014، وبعد انتخابات مجلس النواب (الذي حل محل المؤتمر الوطني العام كهيئة تشريعية وطنية لليبيا)، سيطرت الجماعات المسلحة على مدينة طرابلس الواقعة غرب

(36) رسالة من شاكر دخيل، رئيس رابطة الملّاك، إلى وزير العدل بتاريخ 17 أيار/مايو 2012، توضح موقف الرابطة من مشروع القانون.

(37) بحث الكوني عبودة (2017): «منازعات الملكية العقارية والعدالة الانتقالية في المقاربات الليبية' في بحث سليمان إبراهيم وبان ميخائيل أوتو (تحرير)، المرجع نفسه، ص66-89.

(38) الحنيش (2017).

البلاد وأعادت تشكيل المؤتمر الوطني العام.[39] وفي مقابل هذا، اتخذ مجلس النواب من مدينة طبرق الواقعة في أقصى الشرق مقراً له، وأقام تحالفاً مع «الجيش الوطني الليبي». ومنذ خريف عام 2014، تتنافس هيئتان تشريعيتان -لكل منهما حكومة خاصة وجيش ومصرف مركزي ومؤسسة نفط وطنية -على الشرعية. وفي حين يزعم معسكر المؤتمر الوطني العام أنه يحمي ثورة فبراير ضد ثورة مضادة قام بها الموالون للقذافي، يزعم معسكر مجلس النواب أنه يحمي ليبيا من المتطرفين الإسلاميين الذين سيطروا على المؤتمر الوطني العام ورفضوا قبول نتائج انتخابات عام 2014.

وركزت رابطة الملاّك، التي يوجد مقر إدارتها في طرابلس، جهودها على المؤتمر الوطني العام وحققت نجاحاً محدوداً. وفي 24 أيار/مايو 2015، قام المؤتمر الوطني العام بتعديل الإعلان الدستوري المؤقت لعام 2011 -القانون الأسمى في ليبيا - وجعل الشريعة الإسلامية «مصدر كل تشريع»، وألغى «كل تشريع أو عمل أو تصرف يصدر بالمخالفة لأحكامها ومقاصدها».[40] وفي 28 أيار/مايو، أصدرت الرابطة بياناً يفيد بانتهاك القانون رقم 4 للشريعة الإسلامية وبوجوب معالجة المؤتمر الوطني العام لما يترتب على ذلك من عواقب، كما تطلب فيه تعويض الأضرار. وفي 1 حزيران/يونيو، طالبت الرابطة بإلغاء القانون رقم 4. وامتثل المؤتمر الوطني العام، في 14 تشرين الأول/أكتوبر، بإصدار القانون رقم 16 لعام 2015 الذي ألغى «اثنى عشر قانوناً من القوانين الظالمة المخالفة للشريعة الإسلامية»، بما في ذلك القانون رقم 4.[41] وفي 17 كانون الأول/ديسمبر، أصدر المؤتمر الوطني العام القانون رقم 20 لعام 2015 لمعالجة عواقب إلغاء القانون رقم 4.

وقد استلهم القانونان 16 و20 مسودة مشروع القانون التي أعدها القاضي الحنيش لعام 2011: إذ ألغى القانون رقم 16 القانون رقم 4، وعالج القانون رقم 20 تداعياته. وأُدخلت تغييرات محدودة على نص مشروع قانون الحنيش بغرض تعزيز موقف الملّاك السابقين. فعلى سبيل المثال، جاء في مشروع القانون الذي اقترحه الحنيش أن لا يعوض الشاغلين في حال إخلائهم العقار إذا ثبت تملكهم عقارات أخرى، ولكن القانون رقم 20 أضاف إلى هذه الحالة حالة أخرى لا يعوضون فيها، وهي حال ثبوت قدرتهم على استئجار عقار آخر. وبما أن استئجار منزل أسهل من شرائه، فكان من المتوقع أن يحرم القانون رقم 20 العديد من شاغلي العقارات من التعويض.

ولكن في الممارسة العملية لم يكن للقانونين 16 و20 سوى تأثير محدود. ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى أن المؤتمر الوطني العام أصدر القانونين حين كانت شرعيته في مأزق. وعلاوة على ذلك، لم يتمكن المؤتمر الوطني العام من إنفاذ القوانين الجديدة إلا في المنطقة الغربية التي تقع تحت سيطرته، وتقف هذا. الانفاذ على إصدار لوائح تنفيذية لم تصدر. بيد أن بعض المحاكم في طرابلس استغلت هذه القوانين لطرد شاغلي العقارات وإثارة الخوف في نفوسهم.[42]

(39) مقالة فريدريك ويري وولفرام لاشر (2014): «أزمة الشرعية في ليبيا. خطر الاستقطاب في فوضى ما بعد القذافي»، مجلة الشؤون الخارجية، متاحة على: www.foreignaffairs.com/articles/middle-east/2014-10-06/libyas-legitimacy-crisis (آخر وصول 6 تشرين الأول/أكتوبر 2014). وكتاب فريدريك ويري (2018): «الشواطئ المشتعلة: داخل المعركة من أجل ليبيا جديدة»، دار نشر فرار وستراوس وجيرو، في نيويورك.

(40) الجريدة الرسمية في 1 كانون الثاني/يناير 2015.

(41) نُشر بيان المؤتمر الوطني العام هذا على صالفيسبوك الخاصة بهيئة علماء ليبيا https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=1185708528145100&id=233722960010333 (آخر وصول 2 آب/أغسطس 2019).

(42) انظر بحث خلود الساعدي (2017): «لجنة التعويضات الفرعية لمعالجة آثار القانون رقم 4 لسنة 1978 بين التشريع والواقع»، في بحث سليمان إبراهيم ويان ميخائيل أوتو (تحرير)، المرجع نفسه، ص98-117.

ولم تكن معالجة آثار القانون رقم 4 من أولويات مجلس النواب، الذي لم يدّع استهداف القضاء على إرث القذافي أو الدفاع عن ثورة فبراير أو تأييد دعاوى تطبيق الشريعة الإسلامية. وبالنظر إلى فشل حكومات ما بعد عام 2011 في الوفاء بوعودها بتأمين حياة أفضل، إلى جانب تدهور الوضع الأمني، بدأ العديد من الليبيين في التشكيك بوجاهة الثورة، بل إن بعضهم قد بدأ الحديث علانية عن محاسن النظام السابق وسياساته وتشريعاته.

ولا يُعد هذا التراجع في الزخم الثوري سيئاً بالضرورة. ففي السنوات الأولى، أدى الحماس الثوري في بعض الأحيان إلى إصدار قرارات سياسية غير متوازنة. وكانت رابطة الملّاك السابقين تلعب دوراً رئيسياً في صياغة القوانين لمعالجة آثار القانون رقم 4، واصفة شاغلي العقارات بالمستفيدين من قوانين القذافي الجائرة. بل تم اتهامهم بالولاء للنظام المخلوع، ولهذا السبب منحهم النظام أملاكاً في المقام الأول.[43] كما اعتبرت مصلحة أملاك الدولة الجهود المبذولة لتلبية مطالب الملّاك السابقين، بما في ذلك مطالب لجنة عام 2006، تضحية بمصالح الدولة من أجل مصالح الملّاك السابقين. وفي أكثر من مناسبة، صرح رئيس مصلحة أملاك الدولة بأن إعادة الممتلكات التي تملكها الدولة أو تديرها لملّاك سابقين قد تم البت فيها دون أدلة كافية. وأن هذا قد كان مصحوباً بتجريم للدولة، أو، بحسب تعبير رئيس المصلحة، معاملة للدولة وكأنها معمر القذافي.[44] وتوضح مشروعات القوانين إيلاء اهتمام لمخاوف ومطالب الملّاك السابقين بشكل أكبر من الاهتمام بمخاوف ومطالب شاغلي العقارات والمجتمع ككل. والآن وقد خفت هذه الحماسة بعض الشيء، ينبغي إجراء تقييم أكثر توازناً للقانون رقم 4: كيف أثر على مصالح الملّاك والشاغلين والدولة، وأي علاج قد يكون مناسباً. ومع ذلك، ولكي يكون أي علاج قابلاً للتنفيذ، لا بد من إنهاء الانقسام السياسي.

في 17 كانون الأول/ديسمبر 2015، تم توقيع الاتفاق السياسي الليبي تحت رعاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.[45] وتوقع الاتفاق السياسي الليبي فترة انتقالية طويلة الأمد تتألف من أربع هيئات: (1) مجلس رئاسي وحكومة وفاق وطني، (2) سلطة تشريعية (مجلس النواب)، (3) مجلس أعلى للدولة يتألف من أعضاء المؤتمر الوطني العام السابق، (4) هيئة تأسيسية لصياغة مشروع الدستور. وتنص المادة 62 من الاتفاق السياسي الليبي على أن تشكل حكومة الوفاق الوطني لجنة خبراء لمراجعة القوانين والقرارات المتخذة في الفترة ما بين 4 آب/أغسطس 2014 و17 كانون الأول/ديسمبر 2015 «بهدف إيجاد حلول مناسبة لها». وهكذا وفر الاتفاق السياسي الليبي بيئة مشجعة للتعامل مع إرث تشريع الملكية العقارية، وذلك بأن تتولى حكومة الوفاق الوطني مراجعة القانونين 16 و20 وأن يدعم مجلس النواب توصياتها.

لم يتم تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي بالكامل بعد، وما زالت ليبيا منقسمة سياسياً. فقد أُنشئت حكومة الوفاق الوطني، لكن مجلس النواب لم يصادق على مجلس الوزراء. ورغم تشكيل مجلس أعلى للدولة، غير أن أعضاء المؤتمر الوطني العام لم ينضموا إليه جميعاً. ومع استمرار رافضي الاتفاق السياسي الليبي بالدفاع عن المؤتمر الوطني العام السابق، فمن غير المستغرب أن حكومة

(43) بحث سليمان إبراهيم (2013): «تطوير القضية ضد القانون رقم 4 لعام 1978: المطالبون بالملكية في طرابلس»، في يان ميخائيل أوتو، وجيسيكا كارلايل، وسليمان إبراهيم (تحرير)، المرجع نفسه، ص117-129.

(44) مقابلة مع رئيس مجلس إدارة مصلحة أملاك الدولة، سمير البلعزي، طرابلس في 27 كانون الأول/ديسمبر 2015.

(45) كتاب ورونالد بروس سانت جون (2017): «ليبيا: من المستعمرة إلى الثورة»، منشورات ونورلد، أكسفورد. ص134.

الوفاق الوطني لم تجرِ أي مراجعة حتى الآن. وبدلاً من ذلك، وبفضل جهود الرابطة، مررت حكومة الوفاق الوطني قراراً يمنح الملّاك السابقين حق الحصول على تعويض بقيمة السوق.[46]

إحياء لجنة عام 2006

بعد فقدان أملها في تنفيذ القانونين 16 و20، مارست الرابطة الضغط من أجل اتخاذ تدبير أسرع: إحياء لجنة عام 2006. وفي 31 أيار/مايو 2018، أصدر المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني القرار رقم 684 لعام 2018 الذي يعدل القرار 108 لعام 2006 بحيث يحدد تعويض الملّاك السابقين وفقاً لـ «للسعر السائد في السوق». إذ كان على لجنة عام 2006 أن تمتثل في السابق للقرار 195 لعام 2002 عند منح التعويض، الأمر الذي جعل التعويض أقل بكثير من القيمة الحقيقية للممتلكات، على الأقل وفقاً لأقوال ملّاك سابقين. ولم يكن استرداد الأملاك سهلاً على الملّاك لأنه اقتضى طرد شاغل العقار، وهو أمر غير ممكن دائماً في ضوء الأوضاع الأمنية الحالية في ليبيا وقدرات الإنفاذ المحدودة لمؤسسات الدولة. وجاء في مقدمة القرار 684 أنه ثمرة تشاور بين رئيس لجنة عام 2006 وممثل الرابطة. ومن المثير للاهتمام تجاهل المجلس الرئاسي لوزير العدل، الذي يرأس لجنة المتابعة المكلفة بالإشراف على عمل لجان التعويضات مثل لجنة عام 2006.[47] وفي 6 حزيران/يونيو 2018، أبدى وزير العدل، عبر رسالته إلى رئيس المجلس الرئاسي، اعتراضه على القرار الجديد مطالباً بسحبه على الفور. وجادل بالقول إنه ينبغي على المجلس الرئاسي التركيز على تنفيذ القانون 29 لعام 2013 بشأن العدالة الانتقالية.

لم تحظ هذه التوصيات برضى الرابطة. وبالنظر إلى أن مجلس النواب ملزم باتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ القانون رقم 29، وهو أمر لا يُحتمل حدوثه في أي وقت قريب،[48] ترى الرابطة في الإشارات إلى القانون رقم 29 محاولات لتجاهل مشاكلها. وقد تم إيضاح ذلك في اجتماع بشأن حقوق الأرض والملكية عُقد في 9-10 تموز/يوليو 2018.[49] وشارك المؤلف في تنظيم الاجتماع الذي حضره ممثلون عن الرابطة وممثلون عن شاغلي العقارات. كما حضر الدورة ممثلون عن مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة وحكومة الوفاق الوطني والهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور. واتفق معظم المشاركين على ضرورة معالجة مظالم الممتلكات في إطار العدالة الانتقالية، ولكن الرابطة أصرت أن تكون لجنة عام 2006 الجهة الوحيدة التي تعالج المظالم الواردة في القانون رقم 4، وفقاً للقرار رقم 684. ورفضت الرابطة، في بيانها الصادر بعد الاجتماع مباشرة «جميع الدعوات الرامية إلى عرقلة عملية آليات المصالحة القائمة، أي لجان التعويضات». كما رفضت الرابطة «أي محاولة لإرجاء [معالجة مظالمهم] إلى أجل غير مسمى بأعذار قانونية أو إدارية». مشيرة إلى أن

(46) في كانون الثاني/يناير 2018، التقت الرابطة مع فايز السراج، رئيس المجلس الرئاسي، والذي وافق على منح تعويضات للذين تأثروا من القانون رقم 4 عبر آلية ملائمة، وأصدر تعليمات إلى الإدارة القانونية في المجلس بإعداد مذكرة قانونية بشأن القضية ومقترحات الرابطة. ويبدو أن الاجتماع الثاني للرابطة مع السراج في 17 آذار/مارس 2018 كان المحفز لولادة القرار رقم 684 لعام 2018، كما ذُكر في مقدمته. شاهد برنامج «تعويضات وشروط للمتضررين من القانون رقم 4» الذي بُث على القناة 218 في 22 كانون الثاني/يناير 2018، يمكن مشاهدته على (آخر وصول 21 نيسان/أبريل 2019).

(47) في 5 حزيران/يونيو 2006، أنشئت لجنة المتابعة بموجب القرار رقم 30 «لمتابعة عمل لجان التعويضات وتوجيهها وإزالة العقبات التي تواجهها في أداء مهامها».

(48) انظر القسم 4.

(49) تم تنظيم الاجتماع من قبل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي كجزء من مشروعهما حول المصالحة الوطنية في ليبيا.

«آليات المصالحة الحالية هي الإطار المثالي والوحيد لإنجاز المشروع الوطني الهام [للمصالحة]». كما طالبت بتنفيذ القرار 684 لعام 2018.[50]

وبفضل إصرار الرابطة، أصدر المجلس الرئاسي في 3 كانون الأول/ديسمبر 2018 القرار رقم 1599، الذي ألزم لجنة عام 2006 بأداء مهامها على النحو الموصوف في القرار المعدل رقم 108 لعام 2006. واعتبر القرار الجديد قرارات التعويض التي اتخذتها اللجنة قابلة للتنفيذ على الفور، دون حاجة إلى موافقة لجنة المتابعة. ويبدو أن الرابطة قد حققت مطالبها: فمن الآن وصاعداً يحق للمتضررين الحصول على تعويض من لجنة يرأسها شخص متعاطف، ويُحسَب بأسعار السوق الحالية – المرتفعة إلى حد كبير في مدن كبرى مثل طرابلس وبنغازي- دون الحاجة إلى تأييد جهة أعلى لقرار التعويض.

بيد أن القرار 1599، شأنه شأن القرار 684 الذي سبقه، كان مثيراً للمشاكل من الناحية القانونية، كما قال الأستاذ القانوني البارز في جامعة طرابلس، الكوني عبودة. فالنصان ينتهكان القانون رقم 29 الذي ألغى لجنة عام 2006. ولا يستطيع المجلس الرئاسي، بوصفه السلطة التنفيذية، اتخاذ قرارات تتعارض مع قوانين البرلمان مثل القانون رقم 29. وبدلاً من ذلك، يرى عبودة أنه لا بد من تعاون المجلس الرئاسي مع مجلس النواب لتنفيذ القانون رقم 29 بشأن العدالة الانتقالية.[51]

العدالة الانتقالية كإطار: أفكار ختامية

يجادل هذا البحث بأن يكون القانون رقم 29 الإطار لمعالجة مظالم القانون رقم 4 لأن الخيارات الأخرى محل إشكال.

ويُعد تنفيذ القانون رقم 20 لعام 2015 -الذي يعالج آثار إلغاء القانون رقم 4- غير ممكن أو مفضل لأنه يشير إلى لوائح تنفيذية لم تصدر قط. علاوة على ذلك، وإلى جانب القانون 16 (الذي ألغى القانون 4)، شرّع المؤتمر الوطني العام القانون رقم 20 في وقت كان نصف الليبيين فقط يعتبرونه شرعياً. ولا يعترف النصف الآخر بقوانينه. ويعتبر القانون رقم 20 ردّ الملكية هو الحل الأولى، من حيث المبدأ، إذ أن هناك حالات يكون فيها التعويض مفضلاً، وخصوصاً حين يشكّل العقار منزلاً لشاغله. فعلى سبيل المثال، أي مستأجر في مدينة طرابلس القديمة آلت إليه ملكية شقة بموجب القانون رقم 4 لعام 1978 وعاش فيها منذ ذلك الحين قد يكون له حق أقوى في المطالبة بالإقامة في الشقة من المالك السابق -أو الوريث- الذي لم يعد يعتبر الشقة «مسكناً له». ويبدو من غير الإنصاف في مثل هذه الحالة أن يُطرد شاغلو العقارات من مساكنهم القديمة وألا يُمنحوا سوى تعويض. في قضية ديموبولوس ضد تركيا عام 2010، فيما يتعلق بنزاع على الملكية في شمال قبرص، وفي قرار مماثل، رفضت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان الادعاء بأن يُعطى ردّ الملكية أولوية على التعويض. فهو، أي القرار «يعني ضمناً أن مرور أربعة عقود من الزمن منذ الغزو التركي قد أنهى الصلة بين القبارصة اليونانيين ومساكنهم السابقة، بينما أعطى حق الإقامة

(50) نشرت الرابطة البيان «رابطة الملاك المتضررين من قوانين غصب الملكية»، على صفحتها على فيسبوك: https://www.facebook.com/PropertyOwnersLibya/photos/pcb.1418824044919962/1418865321582501/?type=3&theater (آخر وصول 21 نيسان/أبريل 2019).

(51) منشور الكوني علي عبودة، «المجلس الرئاسي فوق القانون»، على الفيسبوك بتاريخ 11 كانون الأول/ديسمبر 2018، متاح على: https://www. facebook.com/permalink.php?story_fbid=1655215017913531&id=100002751451866 (آخر وصول 2 آب/أغسطس 2019).

للمقيمين القدامى من القبارصة الأتراك».[52] ورغم أن ليبيا ليست، بالطبع، طرفاً في اتفاقية المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، بيد أن نظامها الأساسي يوفر أسساً قانونية مماثلة.[53]

اختارت الرابطة الخيار الآخر: إحياء لجنة عام 2006، وتمكين الملاك من الحصول على تعويضات مقدرة بحسب القيمة السوقية الحالية. وبفضل جهود الرابطة، أصدر المجلس الرئاسي قرارين لهذا الغرض -وهما قراران مشكوك في قانونيتهما نظراً لأن المجلس الرئاسي ملزم بالقانون رقم 29، الذي يلغي لجنة عام 2006، ولا يجوز له إصدار قرارات متناقضة. وبالإضافة إلى ذلك، يعتبر مجلس النواب المجلس الرئاسي غير شرعي، وتفسير هذا أن شرعية الأخير تستند إلى الاتفاق السياسي الليبي، والذي يلزم تعديل الإعلان الدستوري بما يتفق مع نصوصه، وهذا ما لم يتحقق بعد. ولهذا، فإن الحكومة الشرعية في نظر مجلس النواب لا زالت الحكومة المؤقتة الموجودة في الشرق، لا حكومة الوفاق الوطني برئاسة المجلس الرئاسي، ولهذا فإن قرارات الأخير تفتقد إلى الشرعية.

وبالإضافة إلى ذلك، لا تشكل مظالم القانون رقم 4 سوى جزء من انتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا التي تنتظر العلاج. وبالنظر إلى قلة الإنفاق على البنية التحتية في البلاد، لن يكون من الإنصاف لضحايا الانتهاكات الأخرى وللمجتمع ككل أن يُمنح ضحايا القانون 4 التعويض الذي يطالبون به: التعويض الكامل بأسعار السوق الحالية أو استرداد ممتلكاتهم بالكامل والتعويض عن مكتسباتهم الضائعة. وهذا من شأنه أن يستنفذ موارد الدولة. كما أن من شأن منح مثل هذا التعويض أو إعادة الأملاك التهديد بإعادة تشكيل نخبة فاحشة الثراء بما لهذا من تأثيرات غير مرغوبة.[54]

ويتطلب التعويض المستدام والعادل معالجة مظالم القانون رقم 4 في سياق العدالة الانتقالية، باعتبار المظالم جزءاً من انتهاكات النظام السابق في مجال حقوق الإنسان وناتجة عنها. وكثيراً ما تؤمن العدالة الانتقالية تدابير جبر ضرر لا تقتصر على التعويضات النقدية، ولا تستلزم في حال تقرير هذه أن تكون كاملة. ولحسن الحظ، يعترف قانون العدالة الانتقالية الحالي، القانون رقم 29، بمظالم القانون رقم 4 بوصفها مظالم العدالة الانتقالية. لذلك ينبغي تنفيذ القانون رقم 29 فحسب.

غير أن تنفيذ القانون رقم 29 ليس بالأمر اليسير. ويجب إصدار لوائح تنفيذية وتشكيل لجنة لتقصي الحقائق والمصالحة، وهما خطوتان لم يحاول مجلس النواب القيام بهما بجدية. ويمكن تبرير امتناع المجلس عن العمل بالمشاكل الخطيرة التي ينطوي عليها القانون رقم 29. إذ شُرّع القانون رقم 29 حين كان الحماس الثوري في ذروته، وأدان بوضوح وبشكل لا لبس فيه انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبها نظام القذافي فقط، وتغاضى عن الانتهاكات التي ارتكبها الثوار. ثمة حاجة إلى قانون جديد غير تمييزي بشأن العدالة الانتقالية.

سيكون تشريع قانون كهذا أمراً محبذاً، ولكن قد لا يكون ذلك ممكناً في ضوء الركود السياسي الحالي. وينبغي بذل جهود للضغط على مجلس النواب من أجل تنفيذ القانون 29 الآن وترك تعديل أحكامه المثيرة للجدل، التي ليس لها أثر مباشر على مظالم القانون رقم 4، إلى وقت لاحق. يتطلب

(52) فيتزجيرالد (2017). رودري ويليامز وأيلا غوريل (2011): «المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان وقضية الملكية في قبرص»، مركز بريو قبرص، نيقوسيا.

(53) انظر المادتين 11 و12 من الميثاق الدستوري الليبي لعام 2011، المشابهتين للمادة 8 من الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان، المتعلقة بالحق في المسكن.

(54) إبراهيم (2013)، ص127.

القانون رقم 29، وهو قانون عام جداً، أحكاماً إضافية توضح كيفية تسوية المنازعات المتعلقة بالملكية العقارية في إطاره، وهو نقص يمكن معالجته في اللائحة التنفيذية المرتقبة. وبما أن القانون يسمح بلجان تشرف لجنة تقصي الحقائق والمصالحة عليها، فيجوز للائحة التنفيذية تسمية لجنة عام 2006 كواحدة منها. وبذلك تكون اللجنة الجديدة مؤسسة مكتملة تشكل جزءاً من آليات العدالة الانتقالية وتلتزم بالقواعد الواردة في القانون رقم 29، لا سيما تلك المتعلقة بتقصي الحقائق وتنوع التعويضات ونطاقها.

ورغم أن مثل هذه المقترحات قد لا تلبي بالكامل مطالب الملّاك السابقين، فمن المرجح أن تسفر عن حلول مجدية لا تكون مقبولة من الملّاك فحسب، بل من ليبيين آخرين أيضاً، وخاصة شاغلي العقارات.

ملحق: مبادرات لعلاج آثار القانون رقم 4

التاريخ والعنوان	صاحب المبادرة	أحكام رئيسية	الأثر
27 نيسان/أبريل 2006: القرار رقم 108 لعام 2006 بشأن الإجراءات والأسس والضوابط الخاصة باستكمال التعويض عن العقارات الخاضعة لأحكام القانون 4 لعام 1978	صدر عن اللجنة الشعبية العامة (مجلس الوزراء) في إطار مبادرات الإصلاح التي يشرف عليها سيف الإسلام القذافي.	إنشاء لجنة لتعويض الملّاك السابقين، وفي بعض الحالات الأمر بردّ ممتلكاتهم.	تلقت اللجنة 25148 طلباً وبتّت في 10526 طلب.
31 كانون الأول/ديسمبر 2011: مشروع القانون الأول يتناول إلغاء القانون رقم 4 لعام 1978.	القاضي الحنيش رئيس لجنة عام 2006	يعتبر إلغاء القانون رقم 4 بأثر رجعي. إعادة الممتلكات إلى الملّاك السابقين القاعدة الفضلى، مع منح تعويض في حالات استثنائية. وبالنسبة لشاغل المسكن فإنه ينال تعويضاً عينياً في صورة عقار بديل تخصصه له الدولة من أملاكها وتخصم منه ما سبق له دفعه عن العقار السابق، أو تعويضاً نقديا مناسباً.	رغم عدم تبنيه، إلا أنه يشكل حجر الأساس للمشروع الثاني للقانون وللقانونين 16 و20 لعام 2015.
11 حزيران/يونيو: مشروع القانون الثاني يتناول وضع بعض الأحكام المتعلقة بالممتلكات العقارية المنقولة إلى الدولة بموجب القانون رقم 4 لعام 1978.	شكّل رئيس الوزراء لجنة (بقرار رقم 13 لعام 2012) يرأسها وزير العدل ليراجع عملها.	يعتبر إلغاء القانون رقم 4 بأثر رجعي إعادة الممتلكات إلى الملّاك السابقين القاعدة الفضلى، مع منح تعويض في حالات استثنائية يلزم الشاغل بإخلاء العقار ويوفر له بديل، وإذا تعذر إيجاد البديل، تولت الوزارة المختصة دفع إيجار، بقيمة السوق، لمالك العقار، لمدة يحددها مجلس الوزراء، يخلي الشاغل عقبها العقار بالطريق الإداري دون حاجة إلى أي إجراءات قضائية.	لم يشرعه المؤتمر الوطني العام
تشرين الثاني/نوفمبر 2013 مشروع القانون الثالث يتناول رد الأملاك العقارية	لجان المؤتمر الوطني العام	يعتبر إلغاء القانون رقم 4 استرداد الممتلكات القاعدة الفضلى. يدفع للملّاك السابقين مبلغاً مساوياً للإيجار الذي كانوا سيحصلون عليه منذ أيلولة عقاراتهم إلى الدولة. ويدفع مبلغاً آخر لتجديد العقار. ويمنح تعويضاً بدلاً من استرداد العقار في حالات استثنائية ويسمح لشاغلي العقار البقاء مدة أقصاها عاماً واحداً كمستأجرين ويوفر لهم عقاراً مملوكاً من الدولة إذا لم يكونوا قادرين على شراء عقار ويؤسس لجنة خاصة لمعالجة آثار إلغاء القانون رقم 4.	لم يشرعه المؤتمر الوطني العام
2 كانون الأول/ديسمبر: القانون رقم 29 لعام 2013 يتناول العدالة الانتقالية	شرّعه المؤتمر الوطني العام	يعتبر مظالم القانون رقم 4 من ضمن مظالم العدالة الانتقالية ويلغي القرار رقم 108 لعام 2006 واللجنة التي أنشأها ويعالج مظالم القانون رقم 4 عبر لجنة تقصي الحقائق والمصالحة، ولجنة خاصة لمعالجة مظالم الممتلكات العقارية.	لم يُنفّذ بعد، بانتظار تشكيل لجنة لتقصى الحقائق والمصالحة وإصدار اللائحة التنفيذية.
14 تشرين الأول/أكتوبر 2015: القانون رقم 16 يتناول إلغاء بعض القوانين.	شرّعه المؤتمر الوطني العام	يلغي القانون رقم 4 بأثر رجعي	أثره محدود جداً وأصدره المؤتمر الوطني العام حين كانت شرعيته مشكوك بها وكانت سيطرته الفعلية مقتصرة على أقل من نصف البلاد.
17 كانون الأول/ديسمبر 2015: القانون رقم 20 بشأن تقرير بعض الأحكام الخاصة بمعالجة الآثار المترتبة على إلغاء القانون رقم (4) لسنة 1978	شرّعه المؤتمر الوطني العام	ينص على حكم/أحكام مطابقة للأحكام في المسودة الأولى لمشروع القانون التي أعدها القاضي الحنيش مع استثناءات قليلة.	أثره محدود جداً وأصدره المؤتمر الوطني العام حين كانت شرعيته مشكوك بها وكانت سيطرته الفعلية مقتصرة على أقل من نصف البلاد.
31 أيار/مايو 2018: القرار رقم 684 لعام 2018 تعديل القرار رقم 108 لعام 2006.	المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني	يجعل من أسعار السوق الحالية المرجع عند تقدير التعويض للملّاك السابقين.	لم ينفّذ بعد.
3 كانون الثاني/ديسمبر 2018: القرار رقم 1599 لعام 2018	المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني	يُلزم لجنة عام 2006 بأداء مهامها على النحو المفصّل في القرار المعدل رقم 108 لعام 2006.	لم ينفّذ بعد.

الفصل الرابع

الأرض والسكن والاحتلال والتدمير في منطقة استراتيجية: حالة القصير في سوريا

خافيير غونزالز

مدخل

تقع منطقة القصير في محافظة حمص، على بعد نحو 10 كم من الحدود اللبنانية، وأصبحت رمزاً للانتفاضة التي هزّت سورية عام 2011. كانت منطقة القصير، التي استفادت من الإصلاح الزراعي في الستينيات والسبعينيات، قاعدةً شعبيةً للنظام السوري الذي أُضعف في العشرية الأولى من الألفية، بسبب تدهور الظروف المعيشية الناتجة عن لبرلة الاقتصاد.[1] أقام سكان المجمعات السكنية في المنطقة، على امتداد عقود، علاقات جيدة إلى حد ما مع النظام السوري، الذي غضّ الطرف عن عمليات التهريب عبر الحدود القريبة التي يسهل اختراقها مع لبنان، واستفادَ منها أيضاً.[2] في عام 2011، سرعان ما أصبحت المنطقة معقلاً للمعارضة، مع قمع أهاليها من جانب السلطات السورية. وبحلول تشرين الثاني/نوفمبر 2011، حاصرت القوات الموالية للحكومة مدينة القصير.[3]

ما بدأ كتظاهرات سلمية تحوّل إلى حركة مسلحة. وخلال صيف عام 2012 سيطرت المعارضة على أجزاء من منطقة القصير. استهدفت أعمال القتل والقصف التي ارتكبها الجيش العربي السوري المدنيين في المنطقة.[4] واستهدف جنود القناصة المدنيين المحليين، وأصبحت الحياة

(1) رونالد جوبرت وأحمد حاج أسعد (2014): «المخاطر الجيواستراتيجية وتأثير الصراع في حوض نهر العاصي»، **ملتقى المتوسط**، 2 (رقم 89): 173-184، https://www.cairn. info/revue-confluences mediterranee-2014-2-page-173.htm (آخر وصول 12 آب/أغسطس 2019).

(2) مقابلات مع سكان من القصير جرت في وادي البقاع، لبنان وأوروبا، آذار/مارس 2019. لم يكن تهريب النفط من سوريا إلى لبنان وتشغيل محطة بنزين في القصير إلا بموافقة ضمنية من السلطات السورية. انظر أيضاً معوض، جميل (2018): «المناطق الحدودية اللبنانية في ضوء الحرب السورية: ممثلون جدد، تهميش قديم»، اتجاهات EUI/RSCAS في الشرق الأوسط 03/2018، متاح على: http://cadmus.eui.eu/bitstream/handle/1814/52564/RSCAS_PR_2018_03.pdf (آخر وصول 21 حزيران/يونيو 2019).

(3) يستخدم المؤلف مصطلح «القوات الموالية للحكومة» للإشارة إلى الجيش العربي السوري (SAA) والجماعات المسلحة التي تقاتل إلى جانبه، مثل حزب الله وقوات الدفاع الوطني. في مسرح العمليات هذا، ساعدت هذه الجماعات المسلحة كثيراً في إعادة التوازن والحفاظ على توازن القوى لصالح النظام.

(4) انظر بشكل خاص البند 4 من جدول الأعمال، الجزء الثالث، المرفق الخامس والمرفق السادس، مجلس حقوق الإنسان التابع للجمعية العامة للأمم المتحدة (2012): «تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية»، A/HRC/21/50، متاح على: https://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/RegularSession/Session21/A-HRC-21-50_en.pdf (آخر وصول 21 حزيران/يونيو 2019).

مصدر قلق يومي لأولئك الذين يعيشون في المدينة.[5] اقترنت منطقة القصير مع نقطة تحول مفصلية، مع بدء الهجوم الذي شنّته القوات الموالية للحكومة عام 2013، وشارك فيه «حزب الله» اللبناني المدعوم من إيران، إلى جانب الجيش السوري، بهدف استعادة المنطقة. وأدى التحول الناتج في توازن القوى، بين القوات الموالية للحكومة وجماعات المعارضة المسلحة، إلى هجمات أخرى سمحت للنظام السوري بإعادة فرض سيطرته على المناطق الرئيسية على طول الحدود مع لبنان.

يرى السوريون الذين لجؤوا إلى لبنان أن عودتهم إلى القصير باتت «خطاً أحمر» عليهم، مع أنها منطقة مرئية بالعين المجردة من الحدود اللبنانية، لكن يُمنع الغالبية العظمى من سكانها من العودة إليها. ثمة دمار واسع النطاق في القصير، إلى وقت كتابة هذا التقرير، وهناك مناطق واسعة منها غير مأهولة. وعلى الرغم من أن آلاف السوريين قد عادوا إلى ديارهم في مناطق أخرى من البلاد، فإن عودة أهل القصير إلى منطقتهم لا تزال محظورة. وقد نشر المجلس المحلي لمدينة القصير، في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2018، خطة إعادة إعمار جديدة، مثيراً مخاوف بشأن مصير الأرض والسكن لأولئك الذين لا يُسمح لهم بالعودة.

تناقش هذه الورقة كيف استخدمت السلطات السورية و«حزب الله» مسألة نزوح السكان، وانتهاكات حقوق السكن والأرض والملكية في إعادة تأكيد السيطرة على المنطقة. ترى الورقة أن هذه العملية تضمنت محاولة لتعزيز الاستقطاب الطائفي في القصير -كنتيجة للحرب- لفرض سيطرة دائمة. يُلحق الاستيلاء غير القانوني على الممتلكات ضرراً بالسكان السنّة من القصير الذين صاروا مهجّرين، لكونهم من المكونات الرئيسية للثورة المدنية والجماعات المعارضة المسلحة. تجادل الورقة كذلك بأن البعد الطائفي الذي لوحظ خلال إعادة فرض سيطرة الحكومة على القصير، والذي لا يتم تطبيقه بشكل منتظم على المناطق الأخرى التي استعادتها القوات الموالية للحكومة، يرجع أساساً إلى تورط «حزب الله» الكبير في المنطقة. ثم تناقش الورقة محاولات السلطات السورية إضفاء الطابع الرسمي على انتهاكات حقوق السكن والأرض والملكية باستخدام الوسائل القانونية، بشكل يتيح التغيير الديموغرافي الدائم. أخيراً، يستكشف المؤلف كيف استُخدمت المشاريع الحضرية والاقتصادية المخطط لها في سياق إعادة الإعمار، لجعل هذه التغييرات الديموغرافية دائمة، لمصلحة المواطنين الذين ظلوا محايدين مع النظام أو موالين له منذ عام 2011.

المنهجية

أُجريت في هذه الورقة 40 مقابلة في لبنان، بين أيلول/سبتمبر، وتشرين الثاني/نوفمبر 2018، وآذار/مارس 2019. وقد كانت معظم المقابلات الميدانية في شرق البقاع ومحافظة عكار الشمالية، في المجتمعات التي تستضيف اللاجئين من القصير، أو مع تلك التي لها روابط تاريخية عائلية أو اقتصادية قوية مع المنطقة. أجرى المؤلف مقابلات مع أفراد شملت جميع المجتمعات السكنية الموجودة في القصير قبل عام 2011، ومن جميع الجهات السياسية. كما أُجريت مقابلات مع

(5) هيومن رايتس ووتش (2012): سوريا: الحكومة تستخدم تكتيكات حمص في بلدة الحدود. القصف العشوائي، قتل القناصة، الهجمات على السكان الفارين، متاح على: https://www.hrw.org/news/2012/03/22/syria-government-uses-homs-tactics-border-town (آخر وصول 24 حزيران/يونيو 2019).

خبراء لديهم معرفة مختصة بقوانين الملكية السورية، وإصلاح وإدارة الأراضي في القصير، والمعلومات ذات الصلة حول المفاوضات من أجل عودة اللاجئين.

واجه المؤلف العديد من التحديات أثناء البحث: أولاً، لم يتمكن من زيارة منطقة القصير. ثانياً، كانت روايات السكان متضاربة للغاية، وتطلب ذلك مراجعة شاملة وتدقيقاً فيها. فخلال السنوات الثماني الماضية منذ اندلاع النزاع، وبسبب التجارب المؤلمة العديدة التي مروا بها، يميل المجيبون إلى نسيان التسلسل الزمني للأحداث، ويميلون أيضاً إلى دمج تصوراتهم حول الأحداث. علاوة على ذلك، أبلغ العديد من المجيبين عن حقائق يصعب التحقق منها دون الوصول إلى الوثائق الرسمية. لذا استخدم المؤلف فقط المعلومات التي يمكن أن تدعمها ثلاثة مصادر على الأقل، أو الصور وصور الأقمار الصناعية، و/أو الوثائق الرسمية. كان من المستحيل تأكيد بعض المعلومات التي شاركها المستجيبون، وبالتالي أُهملت، وإن كان من المحتمل أن تؤدي إلى أمثلة أخرى حول تطبيع انتهاكات حقوق السكن والأرض والملكية.

وثالثاً، تتطلب الحساسية العالية للموضوع حذراً كبيراً أثناء العمل الميداني حتى لا يُعرّض أي مجيب للخطر. فوضع اللاجئين السوريين في لبنان هشّ، و«حزب الله» موجود في كل مكان، فضلاً على وجود أجهزة المخابرات اللبنانية والسورية على الحدود السورية اللبنانية، وقد جعل ذلك إجراء المقابلات صعباً ومحفوفاً بالمخاطر. كان بعض الأشخاص الذين تمكنوا من زيارة القصير يترددون في إجراء المقابلات، خوفاً من انتقام السلطات السورية. وحرصاً على سلامة المجيبين، لم يُكشف عن هويتهم. استُكمل البحث والمقابلات والتحقق باستخدام صور الأقمار الصناعية المقدمة بسخاء من الأرشيف السوري للمنظمات غير الحكومية [6].

حق النازحين واللاجئين في العودة والتميز الطائفي

كان عدد سكان منطقة القصير، قبل الحرب، يتراوح بين 107,470 و108,102 نسمة.[7] وقدّر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عدد سكان المنطقة، عام 2014، بنحو 138,000 نسمة، يُقدر بأن 77,000 منهم نازحون[8]. تعايش داخل المدينة والريف العديد من المجتمعات الدينية المختلفة حتى عام 2011. غالبية السكان كانوا من السنّة، مع وجود أعداد كبيرة من المسيحيين في كل من المدينة والريف. كان يسكنها الشيعة والعلويون -نحو عشرين قرية- يعيش عدد قليل منهم في مدينة القصير، وكذلك كان هناك المرشدية.[9] وكانت هناك أيضاً قرى شيعية وسنية مختلطة. معظم الشيعة -ويقدر عددهم ما بين 20,000 و30,000 - يحملون الجنسية اللبنانية، وكانت قراهم تقع على الجانب السوري من الحدود، عندما رسمت فرنسا حدود دولة لبنان الكبير عام 1920. ومع ذلك، عندما حدث الإحصاء السكاني لعام 1932، سُجل هؤلاء السكان على ملاك منطقة

(6) يوفر الأرشيف السوري الدعم للمحققين والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين في جهودهم لتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا عبر تبادل الخبرات في تحليل الوثائق المرئية مفتوحة المصدر، انظر https://syrianarchive.org/en/about.

(7) تختلف الأرقام الرسمية بحسب المصدر. راجع: «نتائج تعداد السكان والمساكن لعام 2004، المتاح على مستوى المدينة/القرية»، المكتب المركزي للإحصاء، متاح على: https://archive.is/1Uop (آخر وصول 28 حزيران/يونيو 2019) و«إعادة تقسيم السكان والإسكان في محافظة حمص لعام 2004»، http://cbssyr.sy/General%20census/census%202004/pop-man.pdf (آخر وصول 28 حزيران/يونيو 2019). يقول المخبرون إن عدد سكان المدينة بلغ في عام 2012 حوالي 40,000 نسمة.

(8) راجع القسم (ب). الخلفية، في «طلب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للاقتباس»، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 13 كانون الثاني/يناير 2019، متاح على: http://procurement-notices.undp.org/view_file.cfm?doc_id=164597 (آخر وصول 28 حزيران/يونيو 2019).

(9) المرشدية هي جماعة دينية ظهرت في القرن العشرين عندما انفصل أعضاؤها عن المجتمع العلوي. انظر سيفروك، ديمتري (2013): «المرشدون في سوريا: نظرة عامة مختصرة على تاريخهم ومعتقداتهم»، العالم الإسلامي، المجلد. 1/103، ص80-93.

الهرمل، على بعد بضع عشرات الكيلومترات في لبنان، فحصلوا على الجنسية اللبنانية[10]. لذلك توجد روابط عائلية واقتصادية قوية بين القصير والهرمل.

بحلول عام 2012، ظهرت أولى الشهادات حول العنف الطائفي الذي وقع في القصير. وتؤكد الغالبية العظمى من المجيبين أن المجتمعات المختلفة عاشت معاً بسلام إلى أن بدأت الانتفاضة. وعلى الرغم من صعود المشاعر العدائية الناتجة عن الحرب، فإن العديد من المشاركين كانت لديهم ذكريات مختلفة بعض الشيء. فالمجيبون (السنّة) يتذكرون كيف كانت القرى المسيحية المحيطة توصل المواد الغذائية إليهم، أثناء حصار القوات الموالية للحكومة على مدينة القصير. وفي المقابل، لم يتلق العلويون الفقراء في القصير دعماً كبيراً من النظام، وهذا يتناقض مع الرواية المعروفة عن الامتياز العلوي.[11] يؤكد بعض المجيبين المسيحيين أن ليس كل أهل القصير من السنة كانوا يدعمون الجماعات الإسلامية والجهادية العنيفة التي استهدفت مجتمعاتهم.

ومع ذلك، حدث عنف طائفي في المنطقة. ويتهم اللاجئون السنة في لبنان جيرانهم العلويين ببدء إطلاق النار عليهم،[12] بينما يتهم أهالي القرى الشيعية جماعات المعارضة السنّية بمحاولة طردهم من قراهم ونهب منازلهم وسرقة محاصيلهم.[13] يتذكر المسيحيون أيضاً كيف تعرضوا لعمليات الاختطاف والهجمات التعسفية التي قامت بها بعض جماعات المعارضة المسلحة.[14]

وصف كريستوفر فيليبس الحرب الأهلية السورية بأنها «صراع شبه طائفي»، وهذا يعني أن الطائفية ليست سوى واحدة من عناصرها المتعددة.[15] فإلى جانب الانتهاكات التي ارتُكبت على أساس سياسي، حدثت انتهاكات طائفية واسعة النطاق في القصير -لوحظ ذلك بشكل شائع في سوريا- في السكن والأرض والأملاك، ويستدعي ذلك تفسيراً لتلك العوامل المحلية التي تؤجج الطائفية. في عام 2012، ازدادت التهديدات على النظام السوري، عندما سيطرت جماعات المعارضة المسلحة على أجزاء من المنطقة. وقام القادة والداعمون الماليون، لدى الطرفين، بتسييس وتشجيع هويات الدولة الفرعية، وأدى ذلك إلى عنف طائفي. من جانبه، أحيا النظام ورقة[16] «المخاوف من الطائفية» القديمة، عبر وصف المعارضة الناشئة بأنها قوى طائفية سنية تهدد الأقليات. كما عمل على تطييف الصراع، عبر تسليح الأقليات المحلية وتوفير الدعم الأساسي من طرف «حزب الله».[17] أما على جانب المعارضة، تم دعم الجماعات المتمردة بسرعة كبيرة،

(10) كانج حماده، وبيير بلانك، ورونالد جوبير، وميريام سعادة صبيح (2015): «أجزاء على الحدود السورية اللبنانية: الطفرات الزراعية في حوض، ملتقى المتوسط، 92: 19-32، متاح على https://www.cairn.info/revue-confluences-mediterranee-2015-1-page-19.htm?try_download=1# (آخر وصول 28 حزيران/يونيو 2019).

(11) ينتمي بشار الأسد إلى الطائفة العلوية، وغالباً ما يُنظر إلى نظامه على أنه يميز العلويين مقابل المجتمعات الأخرى.

(12) «الجيران الذين يقال إنهم يواجهون صعوبات عنيفة في الحملة السورية»، نيويورك تايمز (28 آذار/مارس 2012)، متاح على: https://www.nytimes.com/2012/03/29/world/middleeast/refugees-say-neighbor-shoots-neighbor-in-syrian-crackdown.html (آخر وصول 4 تموز/يوليو 2019).

(13) نيكولاس بلانفورد (2013): «معركة القصير: كيف يميل النظام السوري وحزب الله إلى التوازن»، مركز مكافحة الإرهاب، العدد الخاص بسورية، 6 (8)، متاح على: https: ctc.usma.edu/the-battle-for-the -us-how-the-the-syrian-system-and-the-hizb-all-tipped-the-balance (آخر وصول 4 تموز/يوليو، 2019).

(14) «280 مسيحياً محتجزون كرهائن»، Agenzia Fides (25 أيلول/سبتمبر 2012)، متاح على: http://www.fides.org/en/news/32291-ASIA_SYRIA_Rableh_280_Christians_held_hostage. (آخر وصول 4 تموز/يوليو 2019). تعرض الشارع الذي يعيش فيه كثير من المسيحيين في مدينة القصير لهجوم من الفصائل الإسلامية، في آذار/مارس 2012، وتسبب ذلك في فرار أعداد كبيرة منهم. مقابلات في وادي البقاع، لبنان، من أيلول/سبتمبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر. 2018.

(15) كريستوفر فيليبس (2015): «الطائفية والصراع في سوريا»، الكلمة الثالثة الفصلية 2/36، ص357-376.

(16) المرجع السابق، الص369.

(17) خلال المقابلات التي أجريت في وادي البقاع، لبنان، في أيلول/سبتمبر 2018، أفاد سكان مسيحيون من القصير بأن السلطات السورية قد زودت المسيحيين بالأسلحة منذ عام 2012.

من جانب دول الخليج التي تتوق إلى مواجهة ما تعدّه تهديد «الهلال الشيعي» المُعادي للسنّة، الذي زاد من شكوك السنّة المحليين تجاه الشيعة.

تُصعّب الروايات المتضاربة معرفة متى بدأكل معسكر بتسييس هويات الدولة الفرعية في القصير، وهي عملية كانت موجودة بالفعل قبل الحرب. إلا إن تدخل «حزب الله» في القصير كان عاملاً حاسماً، حيث أدى إلى تفاقم العنف الطائفي في المنطقة. وقد برر «حزب الله» تدخله في سورية أولاً بخطاب طائفي،[18] وهو منع جماعات المعارضة التكفيرية السنية من القضاء على الأقليات الدينية في كل من لبنان وسورية.[19] وزعم زعيم «حزب الله» حسن نصر الله أن تدخل جماعته هو الحلّ لحماية اللبنانيين الذين يعيشون في القصير.[20] ولأن الغالبية منهم من الشيعة، كان يُنظر إلى الخطاب الرسمي لـ«حزب الله» من جانب العديد من سكان القصير، ومعظمهم من السنة، على أنه طائفي: لقد اعتبروا أن حزب الله، عبر تصوير المعارضة برمتها على أنها متطرفة سنية، كان يسعى لمحاربة جميع جماعات المعارضة المسلحة بشكل شرعي. وقد اتُّهم «حزب الله» باستهداف المجتمع السنّي في مجمله، وليس فقط العناصر المسلحة المتطرفة.

وقد أسهم الإحباط الناجم عن هذا التصور لسياسة «حزب الله»، فضلاً عن دعمه الحاسم لقوات الحكومة التي استعادت القصير في ربيع عام 2013، في إضفاء الشرعية على جماعات المعارضة المسلحة السنية الطائفية في المنطقة، ومنها جبهة النصرة ولواء عمر الفاروق.[21] استهدفت هذه الجماعات الشيعة والعلويين في المنطقة، وفي منطقة الهرمل اللبنانية المجاورة التي تعدّ معقلاً لـ«حزب الله»، فزاد ذلك من تأجيج الطائفية على المستوى المحلي. تشير العديد من الشهادات إلى أن هؤلاء المقاتلين قاموا بهجمات تعسفية ونهب الممتلكات على أساس طائفي، عندما سيطروا على أجزاء من المنطقة. ومع ذلك، نظراً لأن النظام السوري و«حزب الله» هما اللذان انتصرا في هجوم عام 2013، وسيطرا على المنطقة منذ ذلك الحين، تركز هذه الدراسة على تصرفاتهما المتعلقة بانتهاكات حقوق السكن والأرض والملكية في القصير.

انتهاكات السكن والأرض والملكية التي تستهدف أهل القصير

سياسة عودة غير متكافئة

بعد استعادة القوات الموالية للحكومة السيطرة على القصير في حزيران/يونيو 2013؛ فرّ أنصار المعارضة المحليين إلى أجزاء أخرى من سوريا (مثل القلمون وبيرود والنبك وإدلب) وإلى لبنان.[22]

(18) ضاهر، جوزيف (2017): «حزب الله، الدولة الطائفية اللبنانية، والطائفية»، **معهد الشرق الأوسط**، متاح على: https://www.mei.edu/publications/hezbollah-lebanese-sectarian-state-and-sectarianism (آخر وصول 3 تموز/يوليو 2019).

(19) مقابلات مع مقاتلي حزب الله أجراها المؤلف في تشرين الأول/أكتوبر 2013 وتشرين الثاني/نوفمبر 2015. راجع أيضاً «حزب الله ماو لبنان» [حزب الله يقرر القواعد في لبنان]، لوموند ديبلوماتيك نيسان/أبريل 2016، https://www.monde-diplomatique.fr/2016/04/KOSTRZ/55214 (آخر وصول 3 تموز/يوليو 2019).

(20) ترجمة خطاب حسن نصر الله في 11 تشرين الأول/أكتوبر 2012، متاح على الموقع: https://thesaker.is/speech-of-hezullah-Hassan.nasrallah-on-october-11-2012- secretary-general-sayyed (آخر وصول 3 تموز/يوليو 2019).

(21) هيومن رايتس ووتش (2013): «سوريا: لواء يقاتل في حمص متورط في فظائع. يُظهر الفيديو قائداً يشوه جثة»، وهو متاح على: https://www.hrw.org/news/2013/05/13/syria-brigade-fighting-homs-implicated-atrocities (آخر وصول 3 تموز/يوليو 2019).

(22) تفيد مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأن 53،043 لاجئاً سورياً مسجلاً في لبنان هم من القصير. مقابلة مع مكتب المفوضية في بيروت، تشرين الأول/أكتوبر 2018.

ظلت المنطقة، منذ ذلك الحين، خالية إلى حد كبير: معظم النازحين الذين يقدر عددهم بنحو 77,000 شخص لم يعودوا إلى ديارهم بعد. وكشفت المقابلات التي أجراها المؤلف أن السلطات السورية تفرض شروطاً متباينة كثيراً، باختلاف الانتماءات الطائفية للأفراد: تم السماح للأقليات الدينية بالعودة مباشرة، بعد استيلاء القوات الموالية للحكومة على المنطقة في أيار/مايو وحزيران/يونيو 2013، في حين رأت الأسر السنية أن وصولها مقيد للغاية، وأن عودتها النهائية محظورة.[23]

سُمح للمسيحيين والشيعة والعلويين (الذين غادر جزء كبير منهم المنطقة عام 2012 عندما كانت المنطقة تحت سيطرة جماعات المعارضة المسلحة) بالعودة إلى منازلهم، في تموز/يوليو 2013. قال شاب مسيحي فرّ من القصير في آذار/مارس 2019: «لم أضطر للحصول على تصريح أمني من السلطات للعودة إلى منزلي. لا يحتاج المسيحيون للقيام بذلك، وإن كان البعض منهم لم يعودوا فذلك لأن منازلهم قد دُمّرت خلال الحرب، أو لأنهم انتقلوا إلى دمشق أو هاجروا إلى الدول الغربية». تعكس قصة هذا الشاب حالة المسيحيين الآخرين.[24] وعلى الرغم من صعوبة معرفة عدد من عاد بالضبط، إلا أن 350 عائلة مسيحية عادت للعيش في مدينة القصير حتى وقت كتابة هذا التقرير.[25] معظم سكان قرى ربلة ودمينة الشرقية، حيث عاش معظم المسيحيين في الريف قبل الحرب، عادوا إلى ديارهم،[26] ويواصل كثيرون منهم عبور الحدود السورية اللبنانية كل صباح، للعمل في قرية القاع أو الهرمل، ويعودون إلى القصير في الليل. كان هذا الانتقال موجوداً قبل عام 2011، لكنه ازداد منذ عام 2013، لأن فرص العمل في القصير ما تزال شحيحة.[27] وبالمثل، عاد الشيعة إلى قراهم في ريف القصير.[28] تتسامح القوات المسلحة السورية و«حزب الله» مع هذا التنقل عبر الحدود، ويرجع ذلك جزئياً إلى أن بعض القرويين قاتلوا إلى جانب القوات الموالية للحكومة إبان النزاع.

تواجه الأسر السنية من القصير وضعاً مختلفاً جداً. فقد فرّ كثير من السنة من المنطقة، عندما استولت عليها القوات الموالية للحكومة عام 2013، ولجؤوا إلى لبنان وأماكن أخرى في سوريا، مثل القلمون وأجزاء أخرى من محافظة حمص مثل مدينة حسياء، أو المناطق البعيدة من منطقة القصير، مثل مدينة شنشار. أولئك الذين بقوا -معظمهم من المسنين والأطفال- مشتتون في أنحاء المنطقة، مثل قرى نزارية وقاديش (تل النبي مندو) وعين تنور وفاضلية والحسينية ومدينة القصير[29]. قال أحد اللاجئين: «اختار أخي البقاء في النزارية، ولا يُسمح له بالخروج من القرية».[30]

(23) المقابلات التي أجريت مع المدنيين الذين عادوا للعيش في القصير، واللاجئون في لبنان ممنوعون من العودة إلى القصير، ومع اللبنانيين والسوريين الذين يعيشون في لبنان ولكن سمح لهم بزيارة منطقة القصير، ووادي البقاع، لبنان، أيلول/سبتمبر، تشرين الثاني/نوفمبر 2018.

(24) مقابلات مع المسيحيين والشيعة من القصير الذين عادوا للعيش في المنطقة أو عادوا بانتظام هناك، وادي البقاع، لبنان، من أيلول/سبتمبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2018.

(25) مقابلة مع عضو في منظمة غير حكومية مسيحية، بيروت، من أيلول/سبتمبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر. 2018. قال عضو آخر في منظمة غير حكومية مسيحية إن عدد العائلات لا يتجاوز 150 أسرة.

(26) مقابلة ميدانية مع أحد سكان بلدة ربلة، أجريت في وادي البقاع، لبنان، من أيلول/سبتمبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2018.

(27) مقابلات مع مسيحيين لبنانيين وسوريين، إما من القصير أو من الذين يذهبون بانتظام إلى المنطقة، أجريت في سهل البقاع، لبنان، من أيلول/سبتمبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2018.

(28) مقابلات مع شيعة لبنانيين وسوريين، إما من القصير أو من الذين يذهبون بانتظام إلى المنطقة، وادي البقاع، لبنان، من أيلول/سبتمبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2018.

(29) مقابلات مع لبنانيين وسوريين، إما من القصير أو من الذين يذهبون بانتظام إلى المنطقة، وادي البقاع، لبنان، من أيلول/سبتمبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2018.

(30) مقابلة مع لاجئ سوري من النزارية، أُجريت في سهل البقاع، لبنان، أيلول/سبتمبر 2018.

وتوصلت بعض القرى السنية أيضاً، خلال السنة الأولى من الحرب، إلى اتفاقات جماعية سمحت لها بالبقاء في المنطقة،[31] ولم يُطرد أهاليها بعد عام 2013، لكن حركتهم مقيدة.

بالنسبة إلى الأشخاص النازحين داخلياً واللاجئين من السنّة، فإن العودة إلى القصير صعبة للغاية. يقول متطوع لبناني يعمل مع اللاجئين في سهل البقاع: «من الناحية العملية، تعد عودتهم أمراً صعباً». «يمكن لأهالي قتلى الجيش العربي السوري الحصول على تصريح لزيارة القصير، ولكن بشكل مؤقت». من السهل بالنسبة للمرأة السنية أن تزور المنطقة، ولكن لفترات وجيزة فقط.[32] ويتعين على العائدين، بعد التدقيق في ملفهم على الحدود، ترك هوياتهم على نقطة التفتيش الأقرب إلى منازلهم، واستعادتها عند مغادرتهم.[33] غالباً ما يُرفض الوصول إلى الممتلكات والحقول والمنازل،[34] وفي الغالبية العظمى من الحالات، يُحظر عليهم العودة النهائية. وقد قالت امرأة سنية زارت المنطقة بشكل غير قانوني: «بعد سبعة أيام من وصولي إلى القصير، جاءت دورية من فرع المخابرات العسكرية[35] وأخبرتني بأن عليّ المغادرة على الفور». يلجأ السوريون الذين ليس لهم وضع قانوني في لبنان إلى ذلك في العادة.[36] إلا أن معظم الرجال لا يحاولون العودة إلى ديارهم، خوفاً من الاعتقال على الحدود، فقد تُوجّه إليهم تهمة الانتماء إلى جماعة إرهابية، أو يتم تجنيدهم قسراً في القوات المسلحة السورية.

بدأ الأمن العام اللبناني، عام 2018، التنسيق مع الأجهزة الأمنية السورية حول عودة اللاجئين السوريين في لبنان.[37] وتم افتتاح سبعة عشر مكتباً في جميع أنحاء البلاد لتسجيل الراغبين في العودة.[38] ورغم أن السلطات السورية سمحت للاجئين بالعودة إلى مناطق أخرى، لم يُسمح لأحد بالعودة إلى منطقة القصير.[39]

يوضح لاجئ من قرية برهانية يعيش في لبنان، أن محاولات العودة فشلت إلى الأبد: «في تشرين الأول/أكتوبر 2018، حاول جيراننا السابقون العودة إلى منزلهم في قرية برهانية. وعندما وصلوا إلى الحدود السورية، أرسلتهم السلطات إلى شنشار. ولم تنجح الأسر التي حاولت العودة إلى قرية أبو حوري في ذلك الشهر. لقد حاول ابن عمي العودة مع عائلته، ولكن تم إرسالهم إلى حسياء. وبمجرد وصوله إلى هناك، تم إرساله إلى التجنيد. وتم إرسال عائلات أخرى إلى مدينة حمص».

(31) في أيار/مايو 2012، توصلت عائلات قرية المصرية، على سبيل المثال، إلى اتفاق مع السلطات السورية، مكنها من البقاء في القصير مقابل الموافقة على عدم المشاركة في الانتفاضة. مقابلة مع وسيط واحد سهّل الصفقة بين العائلات والسلطات السورية، وادي البقاع، لبنان، من أيلول/سبتمبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2018.

(32) تكشف المقابلات أن الوصول إلى المنطقة أسهل بالنسبة إلى المرأة السنية، وخاصة المتزوجات من رجال شيعة. قبل الانتفاضة، كانت الزواج المختلط شائعاً.

(33) مقابلة مع ثلاث نساء من عائلات مختلفة عدن لزيارة الأشقاء والممتلكات في المدن والقرى في القصير، في وادي البقاع، لبنان، في شهر أيلول/سبتمبر 2018.

(34) تم تحديد هذه العملية بفضل المقابلات مع الأفراد السنة الذين تمكنوا من زيارة ممتلكاتهم في القصير، وادي البقاع، لبنان، من أيلول/سبتمبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2018.

(35) مديرية الاستخبارات العسكرية هي واحدة من أربع وكالات أمنية موجودة في سوريا منذ عام 1970.

(36) يسمح جنود القوات المسلحة السورية في بعض الأحيان للأفراد بعبور الحدود السورية اللبنانية التي يسهل اختراقها إلى حد ما عند نقاط التفتيش دون أي شكليات. من خلال القيام بذلك، لا يتعين على السوريين الذين يبقون في لبنان بشكل غير قانوني عبور المعبر الحدودي الرسمي، حيث تتحقق السلطات اللبنانية من وضعهم.

(37) هذه العمليات الرسمية ليست هي الطريقة الوحيدة للعودة. يعود بعض السوريين إلى منازلهم بأنفسهم، دون إشراك الأمن العام اللبناني.

(38) مقابلة مع الأمن العام، بيروت، لبنان، تشرين الثاني/نوفمبر 2018.

(39) المرجع السابق.

يواجه النازحون العقبات نفسها. ففي عام 2018، مُنع النازحون داخلياً من القصير، الذين استقروا في حسياء وسمح لهم محافظ حمص بالعودة، من القيام بذلك في اللحظة الأخيرة،[40] ولا يُعرف السبب في عدم السماح بعودتهم. ويقول أحد النازحين داخلياً من مدينة القصير، بعد أن واجه تلك التجربة عام 2014: «على الرغم من وجود وثيقة من محافظة حمص سمحت لي بالعودة للعيش في مدينة القصير،[41] منعني جندي عند نقطة التفتيش الأخيرة قبل مدخل المدينة من دخول القصير. طلب مني الجندي الحصول على تصريح من فرع المخابرات العسكرية في القصير. لقد طلبت ذلك لكنهم رفضوا في النهاية، وقالوا إنني وزوجتي ممنوعان من العودة». توجد بعض الاستثناءات النادرة: إذ تم السماح لنحو 40 عائلة نازحة من أرجون بالعودة إلى قريتهم عام 2017،[42] وكذلك الحال بالنسبة إلى عشرات العائلات من تل نبي مندو. وقد أفادت صفحات ووسائل إعلامية مؤيدة للحكومة، في آذار/مارس 2019، بأن 126 عائلة عادت إلى قرية بويضة الشرقية.[43]

احتلال غير مشروع للأراضي والمنازل

في الوقت نفسه، لوحظ الاحتلال غير المشروع للأراضي والمنازل في جميع أنحاء المنطقة. فقد تم الاستيلاء على المنازل التي كان يعيش فيها السكان الفارين منذ بداية الحرب، من جانب أنواع مختلفة من المقيمين الجدد: أولاً، من قِبل أشخاص أصليين من القصير، سُمح لهم بالعودة لكن منازلهم تدمرت أثناء النزاع.[44] ويقول لاجئ في لبنان: «أحد جيراننا المسيحيين السابقين يسكن جزءاً من منزلنا الذي لم يُدمّر في الحرب». ثانياً، أشار العديد من المجيبين إلى أن القادمين الجدد، الذين استقروا في القصير منذ عام 2013 بمجرد استعادة الحكومة للسيطرة، احتلوا منازلهم. تصف امرأة سورية من ريف القصير ذلك بالقول: «سُمح لي بزيارة منزلي، وحين زرته وجدت فيه عائلة من حلب.[45] وأخبروني أنه سُمح للزوجة بالانتقال إلى المنطقة للحاق بزوجها، الذي يخدم في الجيش السوري في القصير».

زعم العديد من المجيبين، من مختلف المجتمعات الدينية والخلفيات السياسية، أن العائلات الشيعية من محافظة الحسكة والمزرعة (محافظة حمص) وبصرى الشام (محافظة درعا) قد استقرت في منطقة القصير.[46] وتحدث آخرون أيضاً عن مئات الأسر التي أتت من الفوعة وكفريا

(40) مقابلة مع صحفي لبناني من الهرمل، بيروت، لبنان، من أيلول/سبتمبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2018.

(41) تمت مشاركة المستند مع المؤلف.

(42) مقابلة مع الشخص المسؤول عن المفاوضات، وادي البقاع، لبنان، من أيلول/سبتمبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2018.

(43) بعد سبع سنوات من الغياب، أصبحت عودة 126 عائلة إلى بويضة الشرقية في الجزء الجنوبي من محافظة حمص، قناة السورية (يوتيوب) (20 آذار/مارس 2019)، متاحة على: https://www.youtube.com/watch?v=LeuhxYrMX2Y (آخر وصول 4 تموز/يوليو 2019)؛ مدينة القصير، صالتنمية المحلية على فيسبوك، 25 آذار/مارس 2019، متاحة على:
https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=2214564908871776&id=1594434770884796 (آخر وصول 4 تموز/يوليو 2019)

(44) مقابلات مع السكان السنة من القصير الذين زاروا ممتلكاتهم والسوريين الذين عادوا للعيش في القصير، وادي البقاع، لبنان، من أيلول/سبتمبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2018.نظراً لأن معظم اللاجئين لا يزالون على اتصال مع الأشقاء أو الجيران الذين بقوا في القصير أو عادوا إليه، فإنهم غالباً ما يعرفون هوية أو أصل الأفراد الذين يحتلون ممتلكاتهم.

(45) مقابلة في وادي البقاع، لبنان، من أيلول/سبتمبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2018.. لأسباب أمنية، لم يتم تسمية القرية. أظهر المجيب صور منزله المحتل.

(46) مقابلة مع أصحاب المصلحة اللبنانيين ذوي الصلات الوثيقة والوصول إلى القصير، بيروت، لبنان، من أيلول/سبتمبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2018.

في أعقاب اتفاق المدن الأربعة[47] (الذي لا يزال من الصعب التحقق منه). في هذا السياق، ظهر بعض السلوك الانتهازي: بدأ أشخاص في القصير بتأجير منازل القصيرين الذين غادروا للقادمين الجدد، وظن هؤلاء الجدد أن المؤجرين هم أصحاب البيوت الأصليين. وقد قال أحد اللاجئين في شمال لبنان: «تمكن بعض إخوتي من زيارة منزلنا. ووجدوا فيه عائلة في الأصل من كفريّا. قالوا إن بعض الجيران أجّروهم المنزل. لقد صُدموا عندما اكتشفوا أننا المالكون الحقيقيون».[48]

يوجد وضع مشابه للأراضي الريفية: فالحقول أو البساتين التابعة للعائلات التي فرت من القصير، كثيراً ما كانت يزرعها الجيران السابقون أو القادمون الجدد الموجودون في المنطقة. وقد سمح بعض اللاجئين لجيرانهم السابقين، الذين حافظوا على علاقات جيدة معهم، بالعمل في حقولهم أثناء غيابهم. إلا أن المزارعين الذين بقوا في القصير يستخدمون في الغالب حقول الآخرين دون موافقتهم.[49] وقد قال أحد اللاجئين من النزارية: «اتصلتُ بالمزارع من ربلة الذي كان يزرع حقلي، فرد عليّ بأن من حقه فعل ما يشاء، لأنني إرهابي!».

بالإضافة إلى السماح بهذه التعديات غير القانونية، دمّرت القوات الموالية للحكومة عمداً بعض المنازل، بعد سيطرتها على منطقة القصير عام 2013. لم يكن هذا التدمير تعسفياً: لقد استهدفوا منازل الأفراد الذين ينتمون إلى الجماعات المسلحة أو كانوا على صلة بها [50].

ونتيجة للتمييز الطائفي ضد العائدين، يمكن ملاحظة «الطائفية» في الممتلكات غير القانونية واحتلال الأراضي. وذلك لأن السنّة (الذين مثلوا الغالبية العظمى من سكان القصير قبل عام 2013) ممنوعون من العودة إلى القصير، والذين يحتلون ممتلكات شاغرة ويزرعون هذه الأراضي هم بطبيعة الحال المسموح لهم بالعودة أو الاستقرار، والذين ينتمون إلى الأقليات الدينية. على سبيل المثال، كان المزارعون من بلدة ربلة المسيحية يزرعون حقولاً في ناهرية ونزارية والجوسية، بينما يزرع مزارعون من القرى الشيعية غرب نهر العاصي (مثل حوش سعيد علي وزيتا) حقول القرى السنّية المحيطة (مثل السمقية).

هل يُعدّ تأثير «حزب الله» عاملاً حاسماً في انتهاكات السكن والأرض والملكية ذات الدوافع الطائفية؟

تنطوي عملية التفاوض من أجل عودة اللاجئين إلى القصير، على قنوات مختلفة تعمل بالتوازي. فإلى جانب المناقشات بين النظام السوري و«حزب الله» والأمن العام اللبناني، توجد مبادرات أخرى. إذ قام أعضاء من الحركة الوطنية اللبنانية الحرة، وهي حزب متحالف مع «حزب الله» منذ

(47) تم توقيع «اتفاقية المدن الأربع» في آذار/مارس 2017، وتم الاتفاق على رفع الحصار وإجلاء أربع مدن محاصرة بالكامل: البلدتان الشيعيتان الفوعة وكفريا في محافظة إدلب، اللتان حاصرتهما هيئة التحرير الشام (HTS) وجماعة أحرار الشام، ومدينتا مضايا والزبداني السنيتان، المحاصرتان من قبل الجيش العربي السوري وحزب الله. انظر منظمة العفو الدولية (2017): «نحن نغادر أو نموت»، النزوح القسري بموجب اتفاقيات «المصالحة» السورية، متاح على: https://www.amnesty.org/download/Documents/MDE2473092017ENGLISH.pdf (آخر وصول 17 يوليو/تموز 2019).

(48) مقابلة في عكار، لبنان، آذار/مارس 2019. لم يتم تسمية القرية لأسباب أمنية.

(49) المقابلات التي أجريت مع اللاجئين من القصير الذين يعرفون هوية المزارعين الذين يزرعون حقولهم. حتى إن البعض تحدثوا مع المحتلين، وشهد كثيرون أن المحتلين يبررون الاستخدام غير القانوني للأرض، بقولهم إن المالكين «إرهابيون» قاموا ضد الأسد. وادي البقاع، لبنان، من أيلول/سبتمبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2018.

(50) مقابلات مع سكان من القصير، سهل البقاع، لبنان، أيلول/سبتمبر 2018.

عام 2006، بتشكيل عشرات اللجان المحلية في جميع أنحاء لبنان، في محاولة لتسهيل العملية.[51] اتصل ممثلو بعض أسر اللاجئين بالأمن العام اللبناني، لتشجيعهم على التفاوض بشأن العودة المحتملة مع السلطات السورية. كما اتصل بعض زعماء القبائل المقربين من النظام بقادة مجتمعات اللاجئين في لبنان لتشجيعهم على العودة. ومع ذلك، تشير جميع هذه القنوات إلى رفض «حزب الله» القاطع لعودة أي من سنّة المنطقة.[52] ويوضح عضو لبناني من التيار الوطني الحر، يملك صلات قوية مع «حزب الله»، ذلك بالقول: «إنه خط أحمر للحزب».

على سبيل المثال، أُجريت بعض المفاوضات مع عشيرة المجدل التي لجأ أفرادها إلى وادي خالد، ويرغبون في العودة إلى القصير. واقترحت العشيرة عودة العائلات وبقاء المقاتلين المتمردين السابقين في لبنان، لكن «حزب الله» رفض ذلك. تم تأكيد هذا الخط الأحمر لـ«حزب الله» من قبل جميع المجيبين المشاركين في المفاوضات، وكذلك أصحاب المصلحة في المجتمعات الشيعية في الهرمل.[53]

يفسر رفض «حزب الله» إلى حد كبير موقع القصير الإستراتيجي. فهي تقع على مفترق الطرق بين المناطق الساحلية والشمالية في سوريا، فضلاً عن حمص ودمشق. وتشكّل القصير ممراً مسطحاً في جبال لبنان الشرقية، يحدد الحدود بين شمال لبنان وسوريا. كان وادي خالد في الغرب وعرسال في الجنوب، خلال الصراع، بمثابة قواعد دعم للمعارضة. وكانت منطقة القصير، منذ سيطرة جماعات المعارضة المسلحة على أجزاء كبيرة منها عام 2012، خط إمداد أساسي لهذه الجماعات، يمكّنها من تحريك الأسلحة والمقاتلين واللوجستيات عبر الحدود. وكان وجود هذه الجماعات عقبة أمام خطوط الإمداد الخاصة بـ«حزب الله» بين الهرمل -أحد معاقل الحزب في لبنان- وسوريا. تُعدّ إعادة تعزيز سيطرة حزب الله على القصير أمراً ضرورياً له. وبحسب ما ورد، زاد «حزب الله» مراكزه في القصير، منذ تموز/يوليو 2013، ووسّع نطاق قواته وبنيته التحتية في جميع أنحاء المنطقة، حيث يتم صيانة المعدات العسكرية لاستخدامها في أماكن أخرى في سوريا.[54]

في ليلة 23-24 أيار/مايو 2018، استهدفت قاعدة الضبعة الجوية غارة جوية نُسبت إلى جيش الدفاع الإسرائيلي.[55] تقع هذه القاعدة الجوية على بعد 6 كم شمال القصير، وعلى بعد نحو 18 كم من الحدود اللبنانية، ويُعتقد أنها تأوي بعض جنود «حزب الله» ومستودعاته. وكان «حزب الله» قد وسع وجوده العسكري حول القاعدة الجوية خلال النزاع، الأمر الذي تطلب منه تعزيز السيطرة على المنطقة.[56] تُثبت صور الأقمار الصناعية أن بعض المنازل هُدّمت في قرى ضبعة، في حين أفاد العديد من المشاركين بأن «حزب الله» والسلطات السورية شرعوا في أعمال التجديد حول القاعدة.[57]

(51) مقابلة مع أحد أعضاء «التيار الوطني الحر» في سهل البقاع كان يعمل كوسيط بين حزب الله واللاجئين من القصير، لبنان، أيلول/سبتمبر 2018.

(52) مقابلات أجريت مع ثلاثة وسطاء شاركوا في التفاوض على عودة السنة إلى القصير، وادي البقاع، لبنان، من أيلول/سبتمبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2018.

(53) مقابلات أجريت في وادي البقاع وبيروت، لبنان، 2018.

(54) المقابلات التي أجريت مع المجيبين الذين لديهم إمكانية الوصول إلى القصير والاتصال بأعضاء حزب الله، وادي البقاع، 2018.

(55) «قاعدة حزب الله أصيبت في هجوم صاروخي على معقل سوري»، ميدل إيست آي (28 أيار/مايو 2018)، متاح على: https://www.middleeasteye.net/news/hezbollah-base-hit-missile-attack-syrian-stronghold (آخر وصول 17 تموز/يوليو 2019).

(56) مقابلة مع العديد من أصحاب المصلحة المحليين الذين تربطهم صلات وثيقة بحزب الله والقصير، سهل البقاع، لبنان، أيلول/سبتمبر 2018.

(57) المرجع السابق.

وبذلك، يُعد حظر عودة السنّة عنصراً من عناصر استراتيجية «حزب الله» العسكرية. لن يُسمح لهم بالعودة لأنه [حزب الله] لن يخاطر بوجود أي مقاتلين سابقين في المنطقة؛ هو يريد أن تكون القصير منطقة عازلة آمنة، تحمي معقله اللبناني في الهرمل، كما يقول أحد المجيبين المقربين من «حزب الله» في وادي البقاع. وبالنظر إلى أن المشاركين في الانتفاضة وأفراد جماعات المعارضة المسلحة كانوا في الغالب من السنّة، فإن رفض عودة العائلات السنّية هو وسيلة لضمان ألا يؤدي أي تهديد من هذا النوع إلى زعزعة استقرار وجود «حزب الله» وأنشطته في القصير والهرمل. والهدف كذلك هو ضمان سلامة المدنيين في الهرمل والمناطق المحيطة بها، والتي هاجمتها الجماعات المتطرفة التي تستهدف «حزب الله».[58]

وتضغط بعض العائلات الشيعية من القصير والهرمل على «حزب الله» للحفاظ على الحظر المفروض على السنّة، وقد قال وسيط مقرب من النظام السوري، الذي شجع اللاجئين على العودة إلى سوريا ولكن ليس إلى القصير، ملخصاً ذلك: «لقد أريق الكثير من الدماء».

كان عدد القتلى من مقاتلي «حزب الله» في هجوم القصير 2013 مرتفعاً بشكل خاص.[59] وحتى قبل ذلك التاريخ، قُتل كثير من الشيعة من القصير والهرمل في قتال ضد جماعات المعارضة المسلحة هناك. ويُعدّ الحث على الانتقام بين العائلات الشيعية التابعة للحزب من القصير والهرمل عاملاً مهماً في إحجام الحزب عن رؤية السنة يعودون إلى القصير. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك قرية سقرجة، التي كان يسكنها بدو سُنّة من عشيرة المجدل. ففي عام 2011، ثار سكانها ضد النظام وسيطرت جماعات المعارضة المسلحة على القرية. ووقعت معارك دامية لمدة عام، قبل تدخل «حزب الله» في عام 2012، بينهم وبين رجال من قريتي الحاق وزيتا الشيعيتين المحيطتين.[60] ذهب بعض الشيعة اللبنانيين من الهرمل لمساعدة أبناء عمومتهم في قتال المعارضة في سقرجة. وقبل تدخل القوات الموالية للحكومة في عام 2013، طردت جماعات المعارضة المسلحة العائلات الشيعية اللبنانية من القرى المجاورة. يساعد هذا في توضيح سبب عدم تمكن المفاوضين من الاتفاق على عودة النازحين داخلياً من سقرجة الذين لجؤوا إلى حسياء ولبنان.[61]

سُمح للسنّة في الغالب بالعودة إلى التجمعات البعيدة عن الحدود اللبنانية (الخريطة 1)، حيث لـ«حزب الله» وجود أضعف. ويبدو أن التأثير القوي لـ«حزب الله» في القصير يفسر السبب في أن حظر العودة يتخذ بعداً طائفياً في المنطقة. وفي حين أن السلطات السورية تختار العائدين على أساس سياسي –إن كان قد عارضوا النظام السوري أم لا- يبدو أن «حزب الله» يفرض حظراً تاماً على السنّة، أياً كان موقفهم السياسي منذ بدء الانتفاضة. وأصبح هذا الحظر ممكناً، منذ عام 2013، بفضل توازن القوى بين السلطات السورية و«حزب الله»، ويميل هذا التوازن نحو الأخير. ويمكن أن يفسر هذا سبب منع بعض أهل القصير، الذين منحتهم محافظة حمص الإذن بالعودة،

(58) تم إطلاق الصواريخ على الهرمل، واستهداف المدنيين بشكل عشوائي. انظر: «ثلاثة جرحى في سقوط صاروخ على الهرمل، واحد في الجيش بوست»، موقع النهار (17 كانون الأول/ديسمبر 2013)، متاح على http://www.naharnet.com/stories/ar/110293 (آخر وصول 1 آب/أغسطس 2019).

(59) «دور حزب الله في حرب سوريا يهز اللبنانيين»، نيويورك تايمز (20 أيار/مايو 2013)، متاح على: https://www.nytimes.com/2013/05/21/world/middleeast/syria-developments.html (آخر وصول 17 تموز/يوليو 2019).

(60) مقابلة مع الشيعة اللبنانيين من سكان الهرمل، وادي البقاع، لبنان، من أيلول/سبتمبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2018.

(61) طلب أعضاء من عشيرة مجدل الذين لجؤوا إلى لبنان من النساء والأطفال العودة إلى سقرجة بينما كان المقاتلون السابقون سيبقون في لبنان، لكن حزب الله رفض الاقتراح. أجريت مقابلة في بيروت مع أصحاب المصلحة اللبنانيين الذين لهم صلات وثيقة بحزب الله والقصير، من أيلول/سبتمبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2018.

عبر نقاط التفتيش في المنطقة. كان «حزب الله» هو الفاعل الرئيس الذي يسيطر على المنطقة. وفي حزيران/يونيو 2018، نشرت روسيا بعض الجنود على طول الحدود اللبنانية، لكنهم اشتبكوا لاحقاً مع «حزب الله». وانسحب الجنود الروس بعد بضعة أيام، ولم يتخذوا، منذ ذلك الحين، أي خطوة أخرى للسيطرة على الحدود السورية اللبنانية.[62] إلا أن ميزان القوى هذا قد يتغير في مرحلة ما.

الخريطة 1: حظور وتصريحات العودة في منطقة القصير

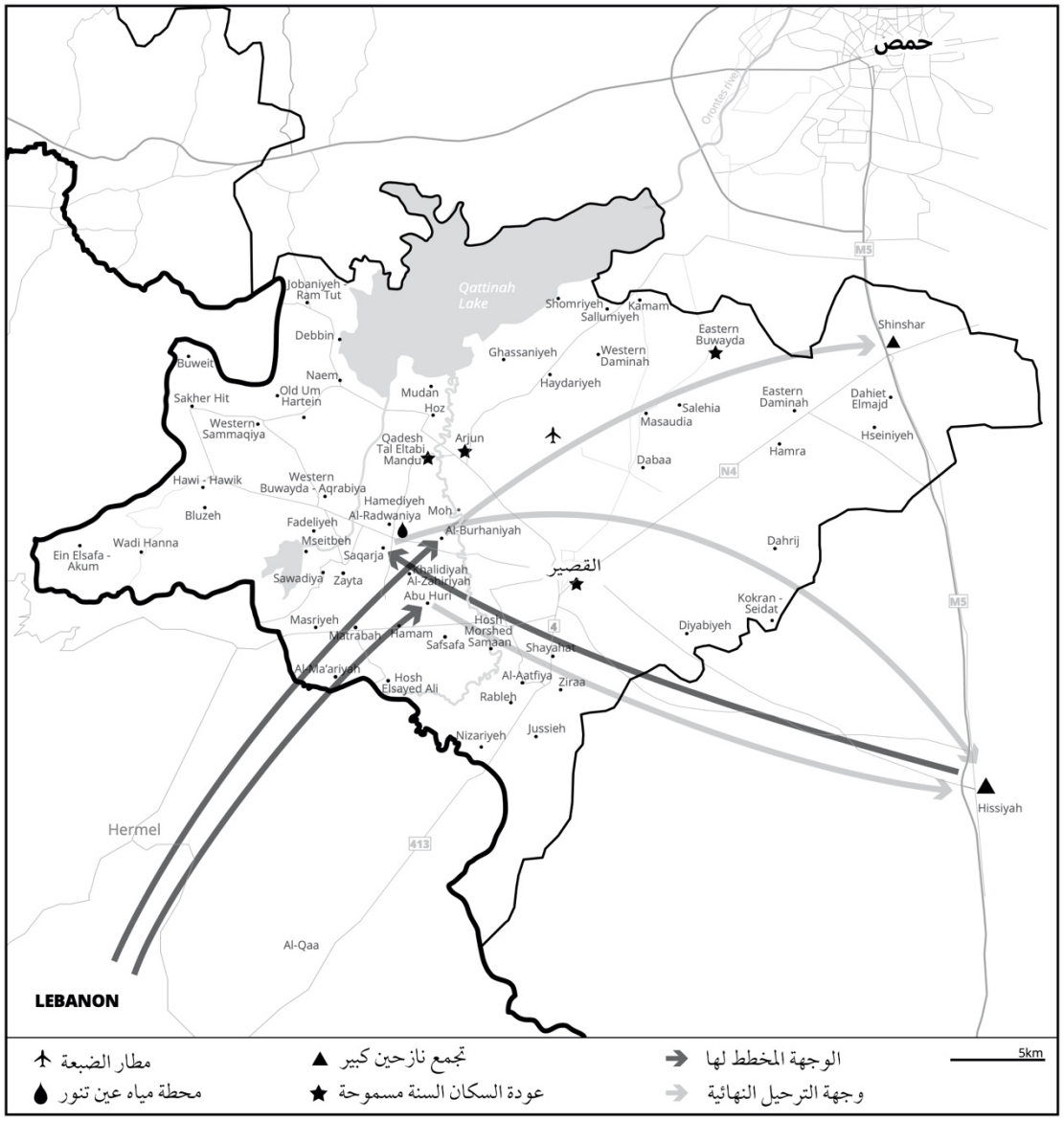

(62) مقابلة مع أصحاب المصلحة الشيعة في سهل البقاع، لبنان، من أيلول/سبتمبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2018. راجع أيضاً: «سورية: نشر القوات الروسية في القصير يسبب احتكاكاً مع حزب الله»، الشرق الأوسط (7 حزيران/يونيو 2018)، متاح على:
https://aawsat.com/english/home/article/1292966/syria-deployment-russian-forces-qusayr-causes-friction-hezbollah (آخر وصول 17 تموز/يوليو 2019).

في 6 حزيران/يونيو 2019، عاد بضع عشرات من العائلات إلى قرية الزراعة، جنوب مدينة القصير.[63] وفي 7 تموز/يوليو 2019، سُمح لنحو ألف من النازحين داخلياً، من بينهم سنّة، بالعودة إلى مدينة القصير.[64] كان محافظ حمص طلال برازي حاضراً لاستضافة العائدين، وأعلن أن جميع مناطق محافظة حمص مفتوحة لعودة النازحين.[65] تم اختيار العائلات التي كانت جزءاً من هذه الدفعة الأولى بعناية. وكان المسموح لهم بالعودة بشكل رئيسي من عائلات موظفي الدولة الذين لم يسبق لهم أن تسلّحوا ضد النظام.

كانوا قد تشردوا في حسياء أو شنشار أو حمص، وكان بعضهم يسافر يومياً للعمل في مكاتب إدارة القصير. ويقول أحد أصحاب المصلحة المشاركين في المفاوضات من أجل عودة النازحين[66]: «حتى هذا الصيف، منعهم حزب الله من العودة، ولا يزال يعارض هذه الفكرة بشدة. لكن السلطات السورية في دمشق قررت السماح بعودتهم على أي حال». مضيفاً أن النفوذ الإيراني بدأ بالتراجع بسبب النفوذ الروسي المتزايد، والذي يمكّن دمشق من الحصول على مزيد من النفوذ في صنع القرار: «تدعم السلطات السورية عودة السنّة في القصير، طالما أنهم لم يكونوا جزءاً من المعارضة، ولم يحملوا أسلحة ضدها». من السابق لأوانه معرفة ما إذا كانت هذه العملية تمثل تحولاً حقيقياً في سياسة عودة النظام السوري والمزيد من العائلات إلى القصير، أم أنها مجرد عملية استثنائية جرى التأكيد عليها، لطمأنه المجتمع الدولي الذي يشعر بالقلق من شروط العودة المفروضة على النازحين السوريين.

استخدام الأدوات القانونية لإعادة السيطرة على القصير: نحو إعادة هيكلة دائمة للسكان؟

غالباً ما يتم ملاحظة انتهاكات السكن والأرض والملكية في زمن الحرب. وعلى الرغم من شيوع تلك الانتهاكات، فإن الدراسات حول عملية إضفاء الطابع الرسمي عليها قليلة. تشكلت نظرية إضفاء الطابع المؤسسي على الإسكان ونزع ملكية الأراضي كوسيلة لتعزيز الدولة، وخاصة في سياق نزوح السكان الفلسطينيين خلال حرب 1948 مع إسرائيل.[67] تُقدّم قضية القصير مثالاً مثيراً للاهتمام على محاولات جعل انتهاكات السكن والأرض والملكية دائمة، عبر الوسائل التشريعية. ويقوم النظام السوري، متأثراً بأهداف «حزب الله» ورهاناته في المنطقة، بتطبيع انتهاكات «حزب الله» اللبناني، لإعادة تأكيد السيطرة على القصير. وقد بدأت السلطات باستخدام إطار قانوني لطرد السكان، وأدى ذلك إلى حرمان أولئك الذين يُعدّون تهديداً لاستقرار النظام من سبل عيشهم. توضح مجموعة الأدوات التشريعية السورية جانباً من جوانب «انتشار قواعد اللعبة» التي انتهجها

(63) «بداية عودة الأسر إلى قرية الزراعة في القصير بعد سنوات من الغياب»، أخبار أورتاس (يوتيوب) (6 حزيران/يونيو 2019)، متاحة على: https://www.youtube.com/watch?v=7S3spz1EQ68

(64) «السوريون يعودون إلى مدينتهم عبر الحدود اللبنانية في رحلة تنظمها الدولة»، **رويترز**، 7 تموز/يوليو 2019، https://www.reuters.com/article/us-syria-security-qusayr/syrians-return-to-their-home-city-by-lebanese-border-in-state-organized-trip-idUSKCN1U20LP

(65) الدفعة الأولى من النازحين العائدين إلى القصير السورية، **الميادين**، 8 تموز/يوليو 2019، متاحة على: https://bit.ly/2YmNuN2 (آخر وصول 1 آب/أغسطس 2019)

(66) مقابلة مع شخص منخرط في مفاوضات العودة عبر الهاتف، إيطاليا، 25 تموز/يوليو 2019.

(67) جيرمي ألكسندر وفورمان كيدار (2004): «من الأراضي العربية إلى أراض إسرائيل: الملكية القانونية للفلسطينيين النازحين من قبل إسرائيل في أعقاب عام 1948»، البيئة والتخطيط: المجتمع والفضاء، 22، ص809-830.

النظام السوري لإعادة فرض سيطرته على الأراضي والبقاء على قيد الحياة.[68] توضح أيضاً كيف «ينشر النظام سلطة نظام الدولة لإعطاء مظهر قانوني للممارسة التعسفية للسلطة السياسية».[69]

استخدام الإصلاح الزراعي لإعادة هيكلية سكان القصير

إحدى الإستراتيجيات المحددة التي ينبغي التساؤل عنها هي استخدام الإصلاح الزراعي. فالقصير هي منطقة ريفية، وتعود ملكية الأراضي في الجزء الجنوبي منها في الغالب إلى عائلات كبيرة، منذ إنشاء السجل الأول عام 1926 تحت الانتداب الفرنسي. أصدرت الجمهورية العربية المتحدة (UAR) عام 1958 أول قانون للإصلاح الأراضي، وقد أجبر كبار ملاك الأراضي على التخلي عن الأراضي التي هي أكبر من مساحة معينة.[70] فيما قام حزب البعث، الذي وصل إلى السلطة بانقلاب عام 1963، لاحقاً، بتعديل قانون الإصلاح الزراعي، وعمل على تنفيذه. فتم تقسيم «أراضي إصلاح الأراضي» المستولى عليها إلى قطع صغيرة، ووزّعت على المزارعين الذين لا يملكون أرضاً.

بدأ تنفيذ الإصلاح الزراعي عام 1966 في القصير. ومنح حزب البعث البدو أراض في المنطقة، وتم توطينهم في العديد من قرى المنطقة، مثل النهارية وسقرجة. وإلى جانب العمل على زيادة العدالة الاجتماعية بين السكان وتعزيز ولاء المستفيدين منها، فقد هدفت هذه السياسة إلى إضعاف نخبة كبار ملاكي للأراضي التي كان لها تأثير شديد على الساحة السياسية والاقتصادية، حتى ذلك الحين.[71]

جرى تنفيذ عملية الإصلاح جنوب منطقة القصير. وأممت الدولة معظم الأراضي الواقعة غرب نهر العاصي، وفي سبع قرى شرقاً.[72] وصُودر 80 بالمئة من الأراضي التي تملكها عائلات حمادة والسويدان.[73] إلا أن المزارعين لم يصبحوا جميعاً مالكين، فقد احتفظت الدولة في الغالب بملكية الأرض، واضطر المزارعون إلى دفع إيجار سنوي لزراعة الأرض .[74] بالإضافة إلى هذا الإصلاح الزراعي، عزز حافظ الأسد عام 1970 قوة المزارعين، عبر السماح لهم ضمنياً بزراعة أجزاء من الأرض التي لا يزال ملاكها من كبار ملاك الأراضي السابقين، دون دفع أي إيجار لهم.[75] ولا يمتلك كثير من السكان الذين فروا في الفترة 2012-2013 وثائق ملكية للحقول التي يزرعونها، والتي بنوا

(68) ستيفن هايدمان، ورينود ليندرز (هيئة التحرير) (2013): الشرق الأوسط، السلطوية. الحوكمة، المنافسة، ومرونة النظام في سوريا وإيران، مطبعة جامعة ستانفورد، ستانفورد. ص10.

(69) هايدمان وليندرز (2013)، ص10.

(70) القانون رقم 161 لعام 1958 بشأن إصلاح الأراضي، موقع البرلمان السوري، متاح على:
http://www.parliament.gov.sy/arabic/index.php?node=201&nid=10641&ref=tree& (آخر وصول 17 تموز/يوليو 2019

(71) آن ماري بيانك (1989): إصلاح الأراضي في واحة دمشق. منشورات المعهد الفرنسي للشرق الأدنى، دمشق، متاح على:
https://books.openedition.org/ifpo/5109?lang=en (آخر وصول 17 تموز/يوليو 2019).

(72) إلى الشرق من نهر العاصي، نزارية، زراعة، العطافية، السوادية، جوسية العمار وجوسية الخرمة. تمت مصادرة هذه الأرض بسبب توفر المياه بشكل أكبر. مقابلة مع أحد أفراد عائلة كبيرة مالكة للأراضي من القصير تم تجريدها في عام 1966، وادي البقاع، لبنان، من أيلول/سبتمبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر. 2018.

(73) كانج حماده، وبيير بلانك، ورونالد جوبير، وميريام سعادة صبيح (2015): «على جانبي الحدود اللبنانية السورية: طفرات في الزراعة في حوض العاصي» ملتقى المتوسط، 92: 19-32، متاح على الموقع https://www.cairn.info/revue-confluences-mediterranee-2015-1-page-19.htm?try_download=1 (آخر وصول 28 حزيران/يونيو 2019).

(74) حصلت أقلية على الملكية في عام 1966، ويمكن لبعض المزارعين الوصول إلى الملكية بعد عقدين من الزمن بعد أن بدؤوا استئجار الطرود الخاصة بهم. أجريت مقابلة مع المستفيدين من الإصلاح الزراعي، وادي البقاع، لبنان، من أيلول/سبتمبر 2018 إلى تموز/يوليو 2019.

(75) مقابلة أجريت مع محام سوري من محافظة حمص متخصص في القضايا المدنية والعقارية المتعلقة بالزراعة. لبنان، من أيلول/سبتمبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2018.

عليها منازلهم في القصير خلال السنوات الخمسين الماضية. يمكن إعادة توزيع مساحات الإصلاح الزراعي، إذا لم يفلحها المزارع عدة سنوات، أو إذا لم يدفع إيجاره.[76] وقالت بعض أسر القصير إنها وجدت طرقاً لدفع فواتير الإيجار والكهرباء، لإثبات أنهم يواصلون زراعة أراضيهم، رغم أنهم لاجئون في لبنان.[77] يفتقر الآخرون إلى الوسائل المالية للقيام بذلك، ولا يمكنهم الذهاب إلى سوريا، أو لا يدركون أن ذلك يمكن أن يساعد في إنقاذ امتلاكهم للأرض.

على سبيل المثال، يقول مزارع من أبو حوري شارحاً ذلك: «أرجع النظام قطعة أرض من الإصلاح الزراعي إلى والدي عام 1966. وفي عام 2002، قدم لنا النظام إمكانية الوصول إلى ملكية الأرض، واتفقنا على دفع الإيجار السنوي لمدة اثني عشر عاماً للحصول على الأرض. كان من المفترض أن نصبح مالكي الأرض عام 2014، لكننا هربنا من قريتنا في نيسان/أبريل 2013، وتوقفنا عن دفع الإيجار وفواتير الكهرباء لدينا. الآن لا نعرف ماذا سيحدث لأرضنا».[78] في مثل هذه الحالات، يمكن للنظام السوري إعادة تخصيص حقول «إصلاح الأراضي» من الناحية القانونية للعائلات التي ظلت موالية أو محايدة منذ عام 2011، على حساب الأسر التي فرت من القصير ويشتبه في ارتباطها بالمعارضة. وتنتشر شائعات غير مؤكدة حول إعادة توزيع طرود «إصلاح الأراضي» على السكان الموالين للنظام. وقد تساعد هذه العملية النظام السوري في إعادة السيطرة على المنطقة.

هناك عامل آخر يجب مراعاته، وهو تصميم أصحاب الأراضي الكبيرة السابقين على استعادة الأرض التي فقدوها في عامي 1966 و1970. إذ نظر بعضهم إلى انتفاضة 2011 كفرصة للتفاوض مع السلطات السورية، لاستعادة أراضيهم المصادرة.[79] من المحتمل أن تعيد السلطات السورية منحهم جزءاً من هذه الأرض، على الأقل الأجزاء التي تم الاستيلاء عليها عام 1970.

تجري هذه المحاولات في أعقاب عملية أطلقتها الحكومة السورية عام 2004، ونفذت «إصلاحاً زراعياً مضاداً» من المفترض أن يعزز إنتاجية القطاع الزراعي. أوقف القانون 56 لعام 2004 التجديد التلقائي لعقود المستأجرين، وأدى إلى طرد المئات منها.[80] كما أُدخلت تغييرات كبيرة لصالح ملاك الأراضي السابقين: حيث سُمح بطرد المستأجرين غير القادرين على تقديم عقود إيجارهم، فيما سُمح لمالكي الأراضي الذين كانت أراضيهم محتلة بشكل غير قانوني بالمقاضاة للحصول على تعويض أو مراجعة المحاكم المدنية. إذ كان عليهم في السابق استخدام المحاكم التي أنشئت في وقت تنفيذ إصلاح الأراضي، وكان ينظر إليها على أنها متحيزة تجاه المزارعين المستأجرين.[81]

(76) مقابلات مع المستفيدين من الإصلاح الزراعي ومحام سوري من محافظة حمص متخصص في القضايا المدنية والعقارية المتعلقة بالزراعة. لبنان، من أيلول/سبتمبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2018.

(77) مقابلات أجريت مع اللاجئين السوريين من القصير، وادي البقاع، لبنان، من أيلول/سبتمبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2018.

(78) بعد أن أصبح بشار الأسد رئيساً في عام 2000، نفذت الحكومة سياسات لخصخصة الأراضي من خلال مساعدة صغار المزارعين في الوصول إلى العقارات، واستعادة كبار ملاك الأراضي السابقين الأراضي التي فقدوها منذ عام 1970. مقابلة مع محام سوري من محافظة حمص متخصص في القضايا المدنية والعقارية المتعلقة بالزراعة، لبنان، من أيلول/سبتمبر إلى تشرين نوفمبر 2018.

(79) مقابلة مع أفراد من الأسر الكبيرة المالكة للأراضي التي أبلغت عن التفاوض مع النظام السوري لاستعادة أراضيها. بيروت ووادي البقاع، لبنان، من أيلول/سبتمبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2018.

(80) ميريام أباباسا (2014): «الأزمة الزراعية، أزمة الأراضي والجفاف في سوريا (2000-2011)» في لونغينيسي، إليزابيث وروسيل، سيريل (تحرير) تطوير في سوريا: عودة إلى تجربة تاريخية، Ifpo Press بيروت. متاح على: http://books.openedition.org/ifpo/6549 (آخر وصول 25 تموز/يوليو 2019).

(81) المادة 145 من القانون 56 لعام 2004 بشأن العلاقات الزراعية، موقع البرلمان السوري، متاح على: http://www.parliament.gov.sy/arabic/index.php?node=5572&cat=16090 (accessed 25 Jul. 2019).

بعد إصدار القانون 56، قرر العديد من المزارعين والمستأجرين غير الشرعيين للأملاك إجراء تسوية غير رسمية خارج المحكمة، تتيح للمالكين الأصليين استعادة نحو 50 بالمئة من أراضيهم المصادرة.[82] وقد ربح كبار ملاك الأراضي -رسمياً- عشرات الحالات، وصار بإمكانهم استعادة الأراضي التي احتلّها المزارعون المستأجرون بشكل غير قانوني منذ عام 1970،[83] إلا أن جميع القرارات لم تنفذ حتى اليوم.[84] سيسمح تطبيق القانون 56 للنظام السوري بالتخلص من المزارعين المستأجرين الذين شاركوا في الانتفاضة، وتعزيز الفاعلين المحليين الذين ظلوا موالين أو لم ينضموا إلى جماعات المعارضة المسلحة. وظل العديد من كبار ملاك الأراضي السابقين مخلصين أو محايدين للنظام خلال الصراع. «حتى لو لم نكن داعمين بالضرورة، فإننا لم ندعم أي جماعات معارضة مسلحة، ولذلك لا ينظر النظام إلينا كتهديد، مقارنة بالسكان الآخرين»، بحسب رأي أحدهم.

من الصعب الحصول على بيانات حول مساحة حقول الإصلاح الزراعي التي لا تزال مملوكة للدولة السورية، والأراضي التي تم شغلها بشكل غير قانوني منذ عام 1970. وقد نُسب جزء من أراضي منطقة إصلاح الزراعي، التي لها صكوك، إلى المستأجرين في العقد الأول من الألفية الجديدة. وقد قال موظف سابق في مجلس مدينة القصير، فرّ خلال الحرب: «حتى قبل النزاع، لم تعرف البلدية هذه الأرقام بشكل صحيح».

استخدام الاعتبارات البيئية والأمنية لاختيار المستأجرين (المنتفعين) وأصحاب الأراضي

تملك السلطات السورية آليات قانونية إضافية تحت تصرفها، يمكن أن تؤثر في عملية العودة إلى القصير. وقد بدأت الحكومة السورية تطبيق اللوائح الحالية لحماية البيئة، من أجل منع بعض السكان من العودة. على سبيل المثال، هُدمت بعض المساكن بالكامل عند نبع عين تنور، بالقرب من قرية سقرجة.

تقع محطة الضخ قرب الينابيع، وتزود مدينة حمص بالمياه، وهذا يعطي أهمية إستراتيجية للمنطقة.[85] وخضعت المحطة خلال النزاع لسيطرة جماعات المعارضة المسلحة، بينما كانت القوات الموالية للحكومة تقع على بعد نحو كيلومتر واحد غرب المحطة، ولم تتمكن من قصف مجموعات المعارضة المسلحة الموجودة حول المحطة بكثافة، لأن هذا من شأنه تعريض مياه حمص للخطر. تم عقد صفقات بين جماعات المعارضة المسلحة والسلطات السورية، للسماح

(82) ينص القانون على أنه يحق للمزارعين قطع أراضي الإصلاح الذين أصبحوا ملاك والاحتفاظ بنسبة 40 بالمئة من الطرود المتنازع عليها. ومع ذلك، فإن المزارعين والمالكين الذين اختاروا حل القضية خارج المحكمة عادة ما يقومون بتقسيم الأرض المتنازع عليها إلى قسمين متساويين. أجريت مقابلة مع محام سوري من محافظة حمص متخصص في القضايا المدنية والعقارية المتعلقة بالزراعة، لبنان، من أيلول/سبتمبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2018.

(83) وقد تم كسب هذه القضايا على أساس المادة 106 من القانون 56 لعام 2004.

(84) مقابلة مع مالك أرض كبير سابق فاز في عام 2009 بقضية سمحت له بالوصول إلى 30 هكتارا كان يمتلكها، ولكن تم شغلها بشكل غير قانوني منذ عام 1970. ومع ذلك، لم تسترد الأسرة الأرض ولم تحصل على أي تعويض مالي. بيروت، لبنان، تشرين الثاني/نوفمبر 2018.

(85) الأرشيف السمعي البصري للجنة الدولية، 18 كانون الأول/ديسمبر 2017، https://avarchives.icrc.org/Picture/137945 (آخر وصول 1 آب/أغسطس 2019).

الشكل 1: صور جوية من عين تنور التقطت في 5 آذار/ مارس 2012
(المصدر: الأرشيف السوري)

الشكل: 2 صورة جوية لنبع عين التنور في 15 آب/ أغسطس 2014
(المصدر: الأرشيف السوري)

لبعض الفنيين بالحضور وصيانة المحطة.[86] كما استخدمت جماعات المعارضة المسلحة المحطة للمساومة على إيصال الغذاء والوقود، مقابل ضماناتها بعدم قطع إمدادات المياه عن حمص. لذلك، قررت السلطات تدمير المنازل الواقعة بالقرب من المحطة، بهدف تحسين السيطرة على المنطقة في المستقبل. وأوضح زعيم سياسي في القصير أن «هذا القرار يتبع القانون السوري الذي يحظر الإسكان مسافة 500 متر حول أي مصدر للمياه». لم يُنفذ هذا القانون قبل النزاع، وقررت الحكومة تطبيقه الآن لتقليل التهديدات المحتملة في المستقبل. ولا يُعرف -حتى الآن- مصير سكان المنازل المدمرة: هل سيتم نقلهم أو تعويضهم. كان هناك حديث أيضاً عن مشروع يهدف إلى توسيع المنطقة المحمية (التي يمكن أن تشمل قرية سقرجة) الواقعة قرب المحطة.[87] ومن المحتمل أن يخدم هذا القرار غايات سياسية، لأنه يهدف إلى منع عودة سكان المنطقة. وقد لوحظ مثل هذا الاستخدام لقوانين البيئة لأغراض سياسية في سوريا. فقد أنشأت الحكومة، في كانون الثاني/يناير 2018، محمية حول نبع عين الفيجة بالقرب من دمشق، تحمي البيئة المباشرة حول النبع، ولكنها تنطوي أيضاً على خطط لمحو بعض المناطق السكنية ومنع أي مبنى سكني جديد.[88] وظلت عين الفيجة، مثل القصير، تحت سيطرة جماعات المعارضة المسلحة لسنوات عديدة قبل أن تستولي عليها القوات الموالية للحكومة، في كانون الثاني/يناير 2017.

كما أن وجود القصير على الحدود مع لبنان يُسهّل تحكم السلطات السورية بشراء الأراضي وفتح الأعمال التجارية. ومنذ عام 2008، يتعين على الأفراد الراغبين في شراء أو بيع عقارات على بعد 25 كم من المناطق الحدودية الحصول على تصاريح أمنية.[89] ويقال إن العديد من المالكين، ومعظمهم من مسيحيي القصير الذين انتقلوا إلى دمشق أو هاجروا إلى الغرب، كانوا يبيعون أراضيهم. ويشتري هذه الأراضي سوريون أو لبنانيون أسسوا شركات مع شركاء سوريين، ويمكنهم بذلك شراء مساحات غير محدودة.[90] يمنح شرط الحصول على تصريح أمني لشراء العقارات والاستقرار في القصير السلطات إمكانية تصفية المستثمرين المحتملين، واختيار من ترى أنهم لا ينتقدون النظام.

ويبدو أن هذه القيود القانونية مقترنة بقواعد خارج نطاق القضاء يقوم «حزب الله» بتنفيذها محلياً. ويقول حول ذلك شخص سنّي ورث أرضاً في القصير ومُنع من حق تسجيل الأرض باسمه: «كبديل لذلك، ذهبت أمي، وهي شيعية، إلى مكتب حزب الله في القصير لطلب إذن لتسجيل الأرض باسمها. ولكن رُفض طلبها، لأنها متزوجة من رجل سني». عند تحليل إنفاذ القوانين والمراسيم المتعلقة بالسكن والأرض والملكية، يجب مراعاة ميزان القوى المحلي بين السلطات

(86) غادر مقاتلو النصرة محطة عين تنور ولن يعودوا، أخبار العهد (1 أيار/مايو 2013)، متاح على: https://archive.alahednews.com.lb/details.php?id=75287 (آخر وصول 1 أغسطس 2019).

(87) أجريت المقابلة مع قائد سياسي في منطقة القصير، سهل البقاع، لبنان، من أيلول/سبتمبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2018.

(88) انظر المواد 5 و6 و7 من القانون 1 لعام 2018. ينشئ القانون محمية مباشرة وأخرى غير مباشر حول نبع الفيجة. يحظر بناء أي مناطق سكنية داخل المحمية المباشرة والمنطقة على طول القناتين اللتين تنقلان المياه من المصدر إلى دمشق؛ سيتم تعديل المخططات الرئيسية للفيجة ودير مقرن، لإزالة أي منطقة سكنية داخل المحمية المباشرة. بالنسبة للمحمية غير المباشرة، يمكن فقط استعادة المساكن الدائمة والحفاظ عليها طالما أنها تكيف شبكة الصرف الصحي الخاصة بهم. في حالة عدم قيامهم بذلك في غضون ستة أشهر، سيتم تدمير المساكن على نفقة المالك. «القانون رقم 1 لسنة 2018 بإنشاء محمية حول مصدر عين الفيجة»، موقع رئيس وزراء الجمهورية العربية السورية، https://bit.ly/2O5FSyI (آخر وصول 18 تموز/يوليو 2019).

(89) جهاد يازجي (2017): «تدمير لإعادة الإعمار: كيف يستفيد النظام السوري من تدمير الممتلكات والتشريعات العقارية» فريدريش إيبرت شتيفتونغ، متاح على: http://library.fes.de/pdf-files/iez/13562. ملف pdf (آخر وصول 18 تموز/يوليو 2019). المرسوم التشريعي رقم 49 لعام 2008 متاح باللغة العربية على: https://bit.ly/2E39d5R (آخر وصول 18 تموز/يوليو 2019).

(90) مقابلة مع مستثمر لبناني يقوم بشراء الأراضي في القصير، في بيروت، من أيلول/سبتمبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2018.

السورية والجهات الفاعلة المؤثرة. ويبدو أنه في القصير، لا يتم تنظيم صلاحيات حزب الله الخارجة عن القانون بموجب القانون السوري.

من التخطيط الحضري إلى التنمية الاقتصادية: إعادة الإعمار في خدمة إعادة التحكم؟

خطة جديدة للمدينة؟

منذ عام 2013، كان هناك بطء في إعادة الحياة في مدينة القصير، التي شهدت دماراً كبيراً. أعيد فتح بعض المدارس العامة والمكاتب الإدارية في الحي الشرقي، ونظراً لكونه الحي الوحيد الذي ظل خاضعاً لسيطرة القوات الموالية للحكومة قبل عام 2013، فقد جرت فيه معارك أقل، وتعرض لعدد أقل من الغارات الجوية، ولذلك قلّ فيه الدمار المادي. ونشرت صفحة «مدينة القصير - التنمية المحلية» على فيسبوك في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2018 (وهي صفحة تنشر التحديثات عن أنشطة التنمية المحلية لمجلس المدينة)، الخطة الرئيسة الجديدة للمدينة.[91] وعلى الرغم من أن المستند على الإنترنت يحتوي تفاصيل يصعب تمييزها، فإنه يُظهر بوضوح تعديلات على الشوارع والبنية التحتية والإسكان.

وعلى الرغم من إعلان مجلس المدينة أنه سيحترم حقوق الملكية للمالكين، يمكن ملاحظة التغييرات الرئيسة في التخطيط الحضري في المخطط العام. يُظهر جزء من المخطط الرئيس الذي نُشر على الإنترنت وسط المدينة وقلبها الاقتصادي قبل الحرب، الذي كان معقلاً للمعارضة عام 2011. وتتضح فيه بعض التغييرات المهمة: ففي حين أن هذا الجزء من المدينة كان يعبره طريق رئيسي من الشمال إلى الجنوب، وآخر من الشرق إلى الغرب، تُظهر الخطة الجديدة طريقاً جديداً يقطع الشمال إلى ستة أجزاء أصغر، كل منها فيه كتل سكنية وحدائق صغيرة. يتضمن المخطط الرئيسي 55 حديقة، نحو 45 منها جديدة. فيما سيتم تطويق شمال المدينة وغربها بشوارع جديدة.

يتم التخطيط لجميع الحدائق والطرق الجديدة فوق الممتلكات الخاصة. ويظهر على الجانب الشرقي في المخطط شريط نباتي يبلغ عرضه نحو 20 متراً، حيث توجد المنازل حالياً، وسيتطلب تنفيذ الخطة الرئيسية تدميرها. وليس واضحاً مستقبل المسجد الكبير، حيث بدأت تظاهرات القصير المناهضة للحكومة. ولا تُظهر الخطة المساجد العشرة الأخرى في المنطقة.[92]

(91) «مدينة القصير - منشور التنمية المحلية» على فيسبوك، 10 تشرين الأول/أكتوبر 2018، https://bit.ly/2N2hYjG (آخر وصول 18 تموز/يوليو 2019).

(92) جُمعت كل الملاحظات الواردة في هذه الفقرة من قبل مهندس مدني سابق في مدينة القصير، اعتاد أن يعمل على خططها الرئيسية عبر مقابلات واتساب وسكايب، أوروبا، أيلول/سبتمبر 2018 وكانون الثاني/يناير 2019. استندت ملاحظاته إلى الخطة المشتركة مع مخبر آخر. على الرغم من أن تلك الصور أكثر وضوحاً من الصورة المنشورة على صفحة «التنمية المحلية لمجلس مدينة القصير» على موقع فيسبوك، ما يزال تعريفها جيداً بما يكفي لإشعار كل التفاصيل. كما لاحظ المهندس أن في الخطة وأسطورتها تفاصيل أقل من المعتاد لمثل هذه المشاريع.

الشكل 3 : التغييرات التي تطرأ على الخطة الجديدة (تركيب بين الخطة الجديدة والصورة الفضائية لمدينة القصير على خرائط غوغل) .

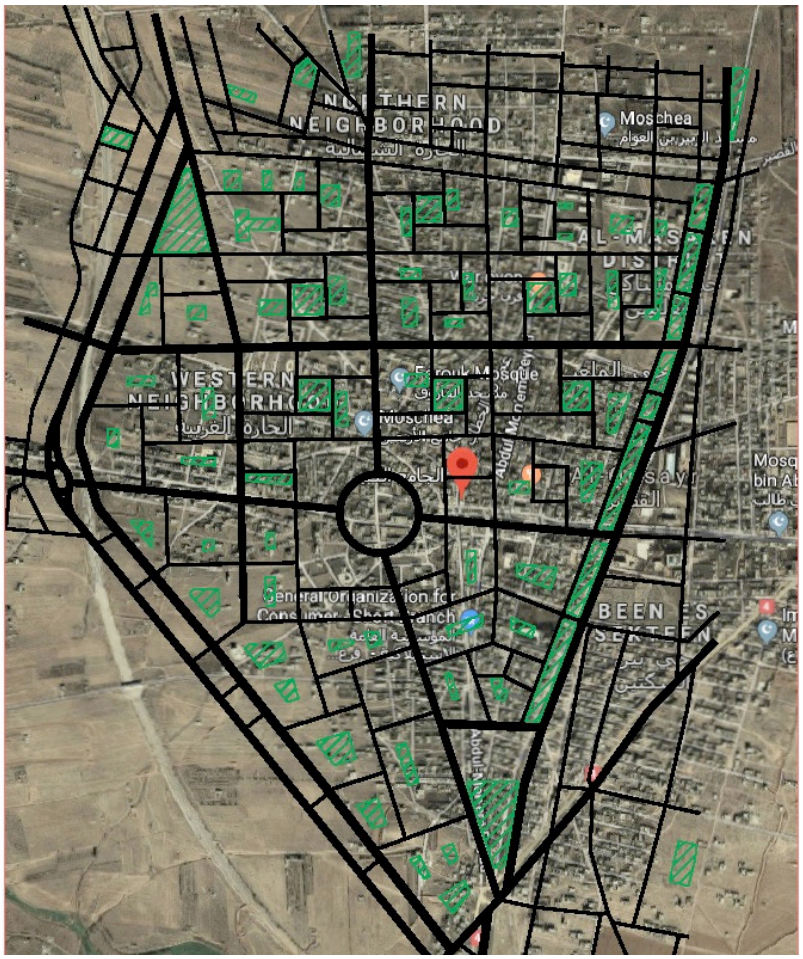

يمكن أن تكون هذه الخطة الجديدة، التي تضع إطاراً أضيق للمنطقة وتقدّم محاور لطرق جديدة، محاولة من جانب السلطات لوضع أفضل حائل دون حدوث أي انقلاب ضدها في المستقبل. ترسل التغييرات المخطط لها أيضاً رغبة النظام في إبعاد سكان المدينة الذين ثاروا ضد النظام، عبر محو كل الإشارات إليهم وإلى الانتفاضة.[93]

أعطى مجلس المدينة عبر صفحته على فيسبوك المالكين حتى 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، أي مدة شهر واحد، لتسجيل الاعتراضات على التغييرات. ومع ذلك، بالنسبة إلى كثير من اللاجئين الذين قرأوا هذا المنشور، ودرسوا الخطة الرئيسة الجديدة، كانت الطعون صعبة أو مستحيلة. إذ يواجه غالبية سكان القصير الذين فروا صعوبة في الذهاب إلى المدينة مع سندات الملكية لإثبات ملكيتهم، لأن معظمهم ممنوعون من العودة. علاوة على ذلك، لم يأخذ العديد من السكان مستنداتهم معهم عندما فروا، وسيواجهون صعوبات لإثبات مطالبتهم بالملكية. وبالنسبة للأشخاص الذين وضعت أجهزة المخابرات المختلفة في سوريا علاماتٍ على أسمائهم، فإن تجديد هذه الوثائق يكاد يكون مستحيلاً.

(93) تراتنجك بينيديكت (2012): «تدمير» العيش المشترك «في سراييفو: التفكير في الحرب من خلال منظور الانتحار الحضري»، رسالة من إرسيم، متاحة على: https://halshs.archives-ouvertes. fr/halshs-00705113/document (آخر وصول 13 آب/أغسطس 2019).

تثير الخطة الجديدة مخاوف جدية. ومن المحتمل أن يكون نشرها هو الخطوة الأولى نحو تنفيذ القانون رقم 10 لعام 2018،[94] الصادر في نيسان/أبريل 2018، والذي يسمح للحكومة بمصادرة الأملاك في «مناطق التنمية» التي حددتها في نطاق عملية إعادة الإعمار.[95] يتم تعيين مناطق التطوير بموجب مرسوم رئاسي، وبتوصيات من وزارة الإدارة المحلية تتعلق بالخطة الرئيسة التي صممتها الوحدات الإدارية المحلية.[96] وبمجرد تخصيص منطقة التطوير، يتعين على أصحاب العقارات في المنطقة المستهدفة ملء طلب إثبات ملكيتهم خلال سنة واحدة.[97] وقد تحول حي القابون (الذي كان معقلاً للمعارضة في ضواحي دمشق)، في تموز/يوليو 2019، إلى منطقة تطوير بموجب القانون رقم 10 لعام 2018.[98]

ستمكّن هذه اللوائح مجلس المدينة ووزارة الإدارة المحلية من حرمان اللاجئين والنازحين داخلياً من القصير (الذين لا يُسمح لهم بالعودة حتى الآن) قانونياً من ممتلكاتهم. ومن المرجح أن يُستخدم الإطار القانوني لمشروعات إعادة الإعمار في المناطق الحضرية لمنع عودة السكان المعارضين للنظام الذين فروا من القصير خلال الحرب. ولكن -حتى وقت كتابة هذا التقرير- لم يكن هناك أي بناء في المدينة، بسبب نقص التمويل على ما يبدو.[99]

إعادة تنشيط الاقتصاد المحلي بتهميش بعض السكان؟

ثمة مشروع حكومي آخر في ريف القصير يستحق الاهتمام: «مجمع التنمية في الربلة»، الهادف إلى إنعاش اقتصاد المنطقة. سيضم المجمع مصنعاً للأغذية، ومستودعاً للفواكه والخضروات مخصصاً للأسواق المحلية والدولية، بالإضافة إلى محطة بنزين مدعومة.[100] وقد بدأ بناؤه عام 2018، لكنه لم يكتمل بعد. يتم دعم المشروع من جانب وزارة الزراعة وبتشجيع قوي من بلدية ربلة، وهي قرية مسيحية، يرتبط اسمها بالمشروع.[101] يُعدّ موقع القرية هاماً للغاية، إذ يتم بناء «مجمع التنمية في الربلة» على أراضٍ تعود ملكيتها لقرية جوسي، وهي قرية سنية مجاورة، دُمّرت خلال الحرب وبقيت خالية منذ عام 2013.

(94) المادة 1 من القانون رقم 10 لعام 2018، متاحة على: https://bit.ly/2qIRGci (آخر وصول 25 تموز/يوليو 2019).

(95) يرجى الاطلاع على فصل حنا وحرستاني في مجلد **استعادة الديار**، متاح على: http://library.fes.de/pdf-files/bueros/tunesien/15664.pdf

(96) المادة 1 من القانون رقم 10 لعام 2018، متاحة على: https://bit.ly/2qIRGci (آخر وصول 25 تموز/يوليو 2019).

(97) عدل القانون رقم 42 لسنة 2018 الصادر في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2018 القانون رقم 10 لعام 2018 لتمديد فترة إثبات الملكية، من شهر إلى سنة واحدة. متاح على: https://bit.ly/2QP4fO8 (آخر وصول 25 تموز/يوليو 2019).

(98) «القانون رقم 10 سيتم تنفيذه في ضاحية القابون بدمشق»، **ذا سيريا ريبورت**، 10 تموز/يوليو 2019، https://bit.ly/2LzdqDB، (آخر وصول 18 تموز/يوليو 2019).

(99) مقابلة مع متطوع أوروبي في منظمة غير حكومية مسيحية تمكنت من زيارة القصير في خريف عام 2018 وأفادت أن مسؤولي المدينة والمجتمع المسيحي المحلي كانوا يبحثون بنشاط عن أموال لإعادة بناء المدينة؛ أجريت في أوروبا، آذار/مارس 2019.

(100) «ثلاث مناطق تنموية في ريف حمص: المكاسب الاقتصادية وفرص العمل والخدمات الأفضل للمجتمع»، البعث (11 أيلول/سبتمبر 2018)، متاح على: https://bit.ly/2DlBYJm (آخر وصول 19 تموز/يوليو 2019).

(101) مقابلات في بيروت ووادي البقاع، لبنان، من أيلول/سبتمبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2018. راجع أيضاً «زيارة موقع منطقة التطوير مع رئيس مجلس مدينة ربلة ووزير التجارة ونائب محافظ محافظة حمص»، صفحة «مجلس مدينة ربلة» على Facebook، 19 آب/أغسطس 2018. متاح على: https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=1003896813121930&id=194616120716674 (آخر وصول 19 تموز/يوليو 2019).

لجأت العائلة التي تمتلك جزءاً من أرض المشروع إلى لبنان،[102] وهي في الأصل من قرية نزارية، المرتبطة إدارياً بقرية جوسية. حصلت الأسرة على قطعة الأرض لاستصلاحها في الستينيات، فيما حصلت على مليكتها أواخر التسعينيات. وذهب أحد أفراد العائلة إلى المكتب التنفيذي لمحافظة حمص عام 2016، للطعن في بناء المجمع على أرضهم.[103] وقال إن المشروع «تم تعليقه لمدة ستة أيام، ثم أعيد تشغيله، ولم أتلق أي تعويض عن أرضي».

يسهّل الضعف الشديد للاجئين، الذين يعيش معظمهم في فقر مدقع وأحياناً يكون لديهم معرفة محدودة بالقوانين السورية، على السلطات التصرف دون خوف من العواقب. وقد أخبر بعض أفراد الأسرة معد التقرير أنهم لا يعرفون إن كان النظام قد استخدم الوسائل القانونية للاستيلاء على أراضيهم، أم أنهم ما يزالون يمتلكونها. استندت الدولة عام 2016 إلى «قانون الاستحواذ»، المرسوم التشريعي 20 لعام 1983، للاستيلاء على 5.6 هكتار لبناء المجمع.[104] ويسمح هذا التشريع للدولة بمصادرة الأراضي الخاصة للمشاريع ذات المصلحة العامة.[105] كان جزء من الأرض مملوك للأسرة، فيما كان الباقي جزءاً من الأراضي المُستصلحة التي صودرت من عائلة سويدان عام 1960.[106] وليس واضحاً ما إذا كان هذا الجزء خاص بالأراضي المستصلحة للدولة، أم تمت خصخصته في التسعينيات والعشرية الأولى من الألفية.

استُخدم قانون الاستحواذ لمصادرة الأراضي في المناطق المربحة والاستراتيجية قبل بدء النزاع بوقت طويل. ومع ذلك، يبدو أن هذا المشروع مرتبط بالوضع السياسي والعسكري في ربلة والجوسية ونزارية خلال الحرب. وقع قتال بين الجماعات المتمردة التي تسيطر على جوسية ونزارية من جهة، والميليشيات الموالية للنظام في بلدة ربلة من جهة أخرى، قبل أن تسيطر القوات الموالية للحكومة على المنطقة عام 2013. ومنذ ذلك الحين، قام بعض المزارعين من ربلة بزراعة أراض في جوسية ونزارية. يمكن للنظام استخدام المجمع الجديد لتهميش الأفراد المرتبطين بالانتفاضة المدنية والجماعات المسلحة المعارضة، عبر منع عودتهم وحرمانهم من سبل عيشهم. وسيوفر المشروع أيضاً فرص عمل للسكان المحليين الذين ظلوا مؤيدين أو محايدين للنظام السوري خلال الصراع، ما سيساهم بالتالي في تعزيز شرعيته. وينظر العديد من سكان ربلة بإيجابية إلى المشروع الذي يتم بناؤه في ضواحي المدينة، لأنهم يتوقعون أنه سيخلق فرص عمل. علاوة على ذلك، فإن سوق المزارعين سيكون مكافأة استراتيجية لشركة ربلة، التي تقع على الطريق من لبنان إلى القصير وحمص، وستستفيد من التجارة عبر الحدود بين هاتين المدينتين السوريتين وقاع وبعلبك على الجانب اللبناني. وقد أعلنت محافظة حمص، عام 2015، قيامها بمشروع صيانة بقيمة 47 مليون ليرة سورية لطريق ربلة-العميري.[107]

أكد بعض المجيبين أن ثقل ربلة الاقتصادي نما بشكل ملحوظ منذ ما قبل الحرب، عندما كانت مدينة القصير هي المركز الاقتصادي في المنطقة. ويبدو أن السلطات السورية تدعم وتعزز الاتجاه

(102) أجريت مقابلة مع أفراد الأسرة، وادي البقاع، لبنان، تشرين الثاني/نوفمبر 2018.

(103) أجريت مقابلة مع أحد مالكي الأرض، وادي البقاع، لبنان، أيلول/سبتمبر 2018. ولأن أحد الأبناء قد قُتل أثناء تأديته الخدمة في جهاز الشعيبة، يمكنه العودة إلى سوريا دون التعرض للتهديد.

(104) مقابلة مع قائد سياسي في منطقة القصير، سهل البقاع، لبنان، شباط/فبراير 2019.

(105) انظر المواد 2 و3 و4 من المرسوم 20 لعام 1983، قانون الاكتساب، موقع البرلمان السوري. متاح على: http://www.parliament.gov.sy/arabic/index.php?node=5588&cat=6485 (آخر وصول 26 تموز/يوليو 2019).

(106) مقابلة مع قائد سياسي في حي القصير، سهل البقاع، لبنان، شباط/فبراير 2019.

(107) «أكثر من 47 مليون ليرة سوريا. [ينفذ المجلس التنفيذي] صيانة طريق ربلة - العمري»، **سانا**، 23 حزيران/يونيو 2015، https://sanasyria.org/?p=233326 (آخر وصول 12 آب/أغسطس 2019).

المستمر الذي يجعل من ربلة مركزاً اقتصادياً محلياً جديداً، لتعزيز الاقتصاد المحلي. يساعد ذلك أيضاً في زيادة النفوذ الاقتصادي لمجتمع «موالٍ» في منطقة استراتيجية، وبالتالي يساعد النظام في إعادة فرض سيطرته على القصير. صور الأقمار الصناعية أدناه تظهر بناء المشروع.

الأشكال 4-6 : صور من غوغل إيرث من مجمع ربلة العقاري
(المصدر: الأرشيف السوري)

الشكل 4 : (25 كانون الأول/ ديسمبر 2017)

الشكل 5 : (23 شباط/ فبراير 2018)

الشكل 6 : (29 تشرين الأول/ أكتوبر 2018)

الخريطة 2 : موقع مشروع ربلة للتطوير العقاري

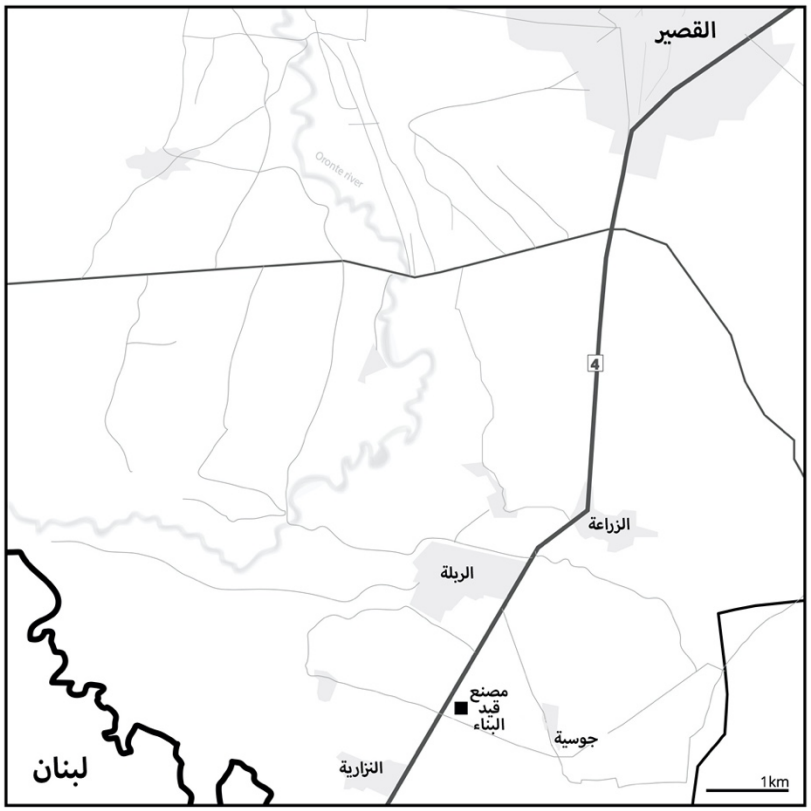

خاتمة

ثمة بعد طائفي واضح لانتهاكات حقوق السكن والأرض والملكية في القصير: هي تمييزية ضد السنّة. وتشير الدلائل إلى أن «حزب الله» والنظام يسعيان إلى تغيير التركيبة الديموغرافية للمنطقة، عبر ضمان عدم عودة المعارضين المدنيين أو مقاتلي المعارضة السابقين، أو إعادة التوطين. وبسبب تشكيل السنّة الجزء الأكبر من الحركات المناهضة للنظام، فإن هذه السياسة بحكم الواقع تعزز الاستقطاب الطائفي في المنطقة. ويبدو تأثير «حزب الله» على هذا المجال الاستراتيجي حاسماً، لأن البعد الطائفي الذي لوحظ في انتهاكات حقوق السكن والأرض والملكية لم يلاحَظ في أجزاء أخرى من سوريا بالطريقة نفسها. سمحت السلطات السورية لأهل السنّة من القصير، الذي لا يُعتبرون تابعين لجماعات المعارضة المدنية أو المسلحة، بالعودة إلى الجزء الشرقي من ناحية (شنشار)، أو إلى مناطق أخرى من محافظة حمص وسوريا (مثل حسياء) بعيدة عن الحدود اللبنانية ومعاقل «حزب الله» شمال البقاع. وسمحت السلطات أيضاً بعودة عائلات سنّية إلى مدينة القصير، زاعمةً أن عودة أهل القصير مفتوحة في جميع أنحاء محافظة حمص. من الصعب للغاية معرفة كيف سيتطور الوضع في القصير في المستقبل القريب. ذلك أن تطور البعد الطائفي لانتهاكات حقوق السكن والأرض والملكية سيتوقف على تطور توازن القوى بين السلطات السورية و«حزب الله» الذي يمتلك مصالح دائمة في المنطقة.[108]

وبالمثل، سوف يعتمد ذلك على تأثير الجهات الدولية الفاعلة المشاركة في المنطقة. وقد حاولت روسيا، في حزيران/يونيو 2018، احتواء نفوذ «حزب الله» في القصير، عبر نشر قوات على طول الحدود اللبنانية، لكنها انسحبت بسرعة.[109] ومن المرجح أن يظل «حزب الله» الأكثر نفوذاً في منطقة القصير، وهو يتمتع حالياً بسلطة خارج نطاق القانون فيما يتعلق بالسكن والأرض والملكية، إلا أن النفوذ الروسي المتزايد في سوريا قد يغيّر ميزان القوى في المستقبل. وعززت روسيا، منذ بداية النزاع، علاقتها بإسرائيل،[110] التي تبدو غير مرتاحة لنفوذ «حزب الله» المتزايد في سوريا وعلى الحدود اللبنانية. وفضلاً عن ممارسة الضغط لإخراج حزب الله الكامل من القصير، يمكن لموسكو الضغط لاحتواء نفوذ الجماعة الشيعية المسلحة على طول الحدود اللبنانية.

وعلاوة على ذلك، ماتزال انتهاكات حقوق السكن والأرض والملكية الموضحة في هذه الورقة في طور الإعداد الرسمي والتنفيذ القانوني. لا تميز القوانين السورية صراحة ضد السنّة أو أي مجموعات دينية أو عرقية أخرى. وتتمثل قوة النظام السوري في قدرته على فرض التشريع. وبحكم السياق السياسي والعسكري، يستهدف النظام المواطنين الذين يعدّون معادين له بحكم الواقع. وكان السنة، في حالة القصير، هم أول من يتعرض للتمييز في تنفيذ تلك القوانين، وجعلهم ذلك مستهدفين عن قصد عبر سياسات التمييز. وفي المقابل، يغذي هذا التمييز شعور السنّة في القصير بأنهم ضحايا، ويزيد حدة الاستقطاب الطائفي في المجتمع السوري.

(108) مهند الحاج علي (2019): «نقاط القوة التي تحدد العلاقة بين سوريا وحزب الله»، **مركز كارنيغي للشرق الأوسط**، متاح على: https://carnegieendowment.org/files/Hage_Ali_Hezollah_final1.pdf (آخر وصول 7 آب/أغسطس 2019).

(109) باسم مروة، «توترات نادرة بين مؤيدي الأسد في الوقت الذي تتراجع فيه الحرب في سوريا»، **أسوشيتد برس**، 9 حزيران/يونيو 2018، متاح على: https://apnews.com/bebd6b8568ac44b0b568b3ceca4c6c24 (تم الوصول في 12 آب/أغسطس 2019).

(110) «تحولات العلاقات بين روسيا وإسرائيل بسبب الصراع السوري»، **المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية**، 27 أيلول/سبتمبر 2018، متاح على: https://www.swp-berlin.org/fileadmin/contents/products/comments/2018C37_avk_kle.pdf (آخر وصول 12 آب/أغسطس 2019).

من المحتمل أن تكون مشاريع التخطيط والتنمية الحضرية المدمجة في عملية إعادة الإعمار مصممةً لحرمان المجتمعات المرتبطة بالمعارضة -أو التي تُصوّر على هذا النحو- من ممتلكاتها وسبل عيشها، ومنعها من العودة. وبالمقابل، قد يستفيد المواطنون الذين ظلوا موالين للنظام منذ عام 2011، كما أظهرت دراسة حالة القصير هذه. وسوف تؤدي هذه السياسة إلى زيادة التوترات بين المجتمعات في المستقبل القريب، وستعوق محاولات إعادة بناء مجتمع متماسك.

لم يبدأ بناء الخطة الرئيسية الجديدة في القصير، رغم الإعلان عنها. وقد سلّط المجيبون الضوء على افتقار السلطات السورية إلى الميزانية. ومن هنا؛ يجب على الدول المانحة التي تدرس الدعم المالي أن تكون على دراية بسياسات التمييز الطائفي والسياسي المتأصلة في الخطط المقترحة لإعادة إعمار منطقة القصير. وتوضح هذه الورقة أن انتهاكات حقوق السكن والأرض والملكية، وسياسات التخطيط العمراني ومشاريع التنمية، تعمل بشكل خاص ضد السنّة في القصير، وكذلك ضد جميع الأفراد المرتبطين بالمعارضة المدنية والمسلحة. ويمكن أن يعني دعم المشاريع المحلية المشاركة –حتى ولو بشكل غير مباشر- في تعديل سكاني صممه النظام السوري. ويجب أن يدرك المانحون أيضاً أنه من المرجح تلاعب النظام بالشراكات الاقتصادية والإنمائية مع مستثمرين من القطاع الخاص في القصير، لإعادة تأكيد قوته وشرعيته.

نشر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤخراً طلباً للحصول على عرض أسعار للبناء الجاهز، لإدارة الشؤون المساحية في مدينة القصير.[111] وهناك شكوك في أن تكون مساعدة الحكومة السورية على إعادة فتح مكتب المساحة، حيث تم توثيق انتهاكات حقوق السكن والأرض والملكية، مناسبة للإسهام في تحقيق مصالحة فعالة وعادلة بعد انتهاء الصراع في سوريا. وقد قدّم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعدات والقرطاسية ومعدات تكنولوجيا المعلومات إلى بلدية القصير.[112] أظهرت الانتخابات المحلية السورية الأخيرة في أيلول/سبتمبر 2018 أن النظام استعاد السيطرة الكاملة على الإدارات المحلية، مع أنها لا تتمتع بأي حكم ذاتي.[113] وعلى ذلك، فإن دعم مشاريع بلدية القصير يدعم النظام السوري بشكل مباشر. وثمة عنصر آخر مهم، هو ضرورة العمل على إنجاز نظام عادل للتعويضات للأفراد الذين دُمرت منازلهم، أو الذين لا يُسمح لهم بالعودة إلى قريتهم أو مدينتهم الأصلية. إذا تم تطبيق هذا النظام بجدية، سيساهم في تجنب المزيد من التوتر بين مختلف المجموعات والسلطات.

(111) طلب عروض الأسعار، العطاءات، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 13 كانون الثاني/يناير 2019، متاح على: https://procurement-notices.undp.org/view_file.cfm?doc_id=164597 (آخر وصول 19 تموز/يوليو 2019).

(112) «دعوة إلى توريد أثاث وقرطاسية ومعدات تكنولوجيا المعلومات ليتم توزيعها على العديد من البلديات في مختلف المدن والمحافظات السورية»، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 3 آذار/مارس 2019، متاح على: https://procurement-notices.undp.org/view_file.cfm?doc_id=169683 (تم الوصول في 19 تموز/يوليو 2019).

(113) أنييس فافيه، ماري كوستز (2019): «الانتخابات المحلية: هل تنتقل سوريا إلى إعادة فرض السيطرة المركزية؟»، معهد الجامعة الأوروبية/برنامج مسارات الشرق الأوسط، متاح على: https://cadmus.eui.eu/bitstream/handle/1814/61004/MED_RR_2019_03.pdf?sequence=4&isAllowed=y (تم الوصول في 19 تموز/يوليو 2019).

"إذا غادرنا، فلن نعيش في هذا المنزل مرة أخرى أبداً": مشهد من أحياء حلب الشرقية حول إدارة المساكن والأراضي والممتلكات، وانتهاكات الحقوق المتعلقة بها خلال الحرب السورية

إينا رحيمة يان مع عمرو شنّان[1]

مدخل

أدت الحرب السورية، التي دخلت عامها التاسع، إلى نزوح 6.2 مليون سوري داخلياً، في حين سُجّل لجوء 5.3 مليون شخصاً إلى خارج البلد. أي أن نحو نصف سكان سوريا قبل الحرب، اضطروا إلى مغادرة منازلهم.[2] وبحلول تموز/يوليو 2017، كان 27 بالمئة من الأبنية السكنية في البلاد قد دُمّر أو تضرر جزئياً،[3] من أصل نحو 1.2 مليون وحدة سكنية متضررة، ويُقدّر أن نصفها على الأقل قد لحق به أضرار بالغة، أو لا يمكن إصلاحها.[4] يتركز الدمار إلى حد كبير في الأحياء غير الرسمية (العشوائيات) المنتشرة في سوريا، حيث تم الحفاظ على الملكية وحقوق المستخدم في الغالب «عبر التضامن الاجتماعي والجهات الفاعلة غير الرسمية».[5] يأتي هذا الدمار الهائل على رأس

(1) الآراء المعبر عنها في هذه المقالة هي آراء المؤلفين ولا تعكس السياسة الرسمية أو موقف المنظمة الدولية للهجرة.

(2) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية (2018): «لمحة عن الاحتياجات الإنسانية لسوريا (2019)»، متاح على: https://hno-syria.org/#key-figures.

(3) البنك الدولي (2017): «حصيلة الحرب: العواقب الاقتصادية والاجتماعية للصراع في سوريا»، ص17، متاح على: http://www.worldbank.org/en/country/syria/publication/the-toll-of-war-the-economic-and-social-consequences-of-the-conflict-in-syria (آخر وصول 21 حزيران/يونيو 2019).

(4) المرجع السابق.

(5) الاتحاد الأوروبي (2017): «الإسكان الحضري ومسألة حقوق الملكية في سوريا»، ص36، متاح على: https://drive.google.com/file/d/1bra99ucA6ElPQVj6p-wVlVxXdjThWh4B (آخر وصول 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2018).

طبقات تاريخية من مظالم الإسكان والأراضي والممتلكات، التي كانت من بين المحركات الرئيسية للحرب.[6] أُجبر النازحون على ترك أراضيهم ومنازلهم، وباتوا في وضع الدفاع عن أراضيهم وحقوق الملكية الخاصة بهم، لذلك يعدّون الأكثر تضرراً من انتهاكات حقوق السكن والأرض والملكية.

في حلب، ثاني كبرى المدن السورية، أصاب الدمار خلال الحرب 70 إلى 80 بالمئة من الممتلكات في الجزء الشرقي من المدينة، الذي كانت تسيطر عليه المعارضة، حيث دُمّر نحو 33,500 منزلاً بشكل كامل أثناء النزاع.[7] وفقاً للأمم المتحدة، يشمل الدمار اليوم نحو 60 بالمئة من المدينة القديمة، و40 بالمئة من نصف المدينة الشرقي. كان الدمار واسعَ النطاق ومنهجياً، إلى درجة يمكن القول معها: إنه جعل الحياة المدنية مستحيلة، «الدمار الذي ظهر في المدن مثل مدينة حلب.. لم يُشهد له مثيل منذ الحرب العالمية الثانية».[8]

ورغم استمرار معاملات السكن والأرض والملكية شرقي حلب، وغيرها من المناطق التي كانت تسيطر عليها المعارضة سابقاً طوال مدة الحرب، إلا أن الكثير منها لم يُسجل رسمياً في سجلات الأراضي والعقارات في المحافظة، وقاد ذلك إلى ظهور عدد من الآليات الجديدة لتسجيل الممتلكات وإصدار وثائق السكن والأرض والملكية، في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة. ولا يُعرف كثيراً حتى الآن عن هذه الأنظمة، وكيف تفاعل السكان وتعاملوا معها؛ ما هي الأنظمة التي كانت موجودة؟ كيف تمكن السكان من الوصول إليها والتعامل معها والثقة بها؟ كيف يرون نزوحهم الحالي؟ وهل يفكرون باحتمالية العودة واستعادة حقوق الملكية الخاصة بهم «وحقهم في المدينة»؟[9] تعدّ هذه المسائل حاسمة، لأن العديد من الفئات التي عاشت في مناطق كانت تسيطر عليها المعارضة في السابق -ومعظمها مساكن غير نظامية- من المرجح أن تُحرم من حقوق السكن والأرض والملكية، وخاصة مع خطط الحكومة لإعادة الإعمار.[10] من الضروري أيضاً الأخذ بعين الاعتبار أنظمة السكن والأرض والملكية الموازية، التي ظهرت أثناء النزاع، عند وضع آليات لمعالجة حقوق السكن والأرض والملكية، التي يجب أن تكون جزءاً لا يتجزأ من أي عملية سلام ذات معنى. لذلك، من المهم أن نفهم كيف حاولت العديد من الجهات الفاعلة في الحرب، ومن ضمنها مجموعات المعارضة، معالجة قضايا السكن والأرض والملكية وإدارتها في المناطق الخاضعة لسيطرتها، مع أخذ الدروس من ديناميات إعادة الإعمار في المناطق التي استعادتها الحكومة السورية، كنظرة للمستقبل.

---

(6) الاتحاد الأوروبي (2017). انظر أيضاً مقدمة هذا المجلد، و: بليز، إيما (a2018): «السكن والأرض والممتلكات (HLP) وعودة اللاجئين في سوريا»، ورقة موقف السياسة للمعهد الأوروبي للسلام، ص9 12؛ سومي، جورج (2018): «سورية تحت مبادئ بنهيرو: إعادة صياغة القانون المحلي السوري لإعادة الإعمار اللامركزي»، مجلة بروكلين للقانون الدولي 43 (2): 725-733. متاح على: https://brooklynworks.brooklaw.edu/bjil/vol43/iss2/16 ص. 725-733 (آخر وصول 12 أيار/مايو 2019).

(7) يونوسات (2016): «حجم الأضرار في مدينة حلب»، ص1، متاح على: https://unosat-maps.web.cern.ch/unosat-maps/SY/CE20130604SYR/UNOSAT_A3_Aleppo_Damage_Density_20160918_v2opt.pdf (آخر وصول 17 أيلول/سبتمبر 2018).

(8) دين شارب (2016): «إبادة المدن وترتيب العنف في سوريا» في دين شارب وكلير بانيتا: **العمران والثورات العربية**، UR/Terreform، نيويورك، ص118 - 141.

(9) عمر عبد العزيز الحلاج (2017أ): «من سيملك المدينة؟ قضايا الإسكان الحضري والأراضي والملكية في سوريا»، **الأصداء السورية**، متاحة على: https://syrianechoes.com/2017/07/31/who-will-own-the-city-urban-housing-land-and-property -issues-in-syria (آخر وصول 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2018).

(10) وزير الإسكان: الإسكان غير الرسمي في سوريا وحده يشكل 50 بالمئة، **عنب بلدي**، 13 أيار/مايو 2018، متاح على: https://www.enabbaladi.net/archive/228204 (آخر وصول 9 تشرين الأول/أكتوبر 2018).

مع أخذ أحياء حلب الشرقية كدراسة حالة، تسعى هذه المقالة إلى استكشاف الأنظمة المتنافسة في إدارة الممتلكات، التي ظهرت في تلك الأحياء أثناء خضوعها لسيطرة فصائل المعارضة من 2012 إلى 2016، وتحليل الحقائق على أرض الواقع فيما يتعلق بأنظمة السكن والأرض والملكية التي أنشأتها الحكومة بعد استعادة السيطرة في كانون الأول/ديسمبر 2016. يبحث المقال فيما قد يتكشّف عن النهج الاستراتيجي للحكومة في إعادة إعمار المناطق التي كانت تسيطر عليها المعارضة، والمناطق التي كانت محاصرة. ويجادل أيضاً في أن حقوق السكن والأرض والملكية ستكون الدينامية الرئيسية في تحديد مستقبل سوريا، التي يمكن أن تزعزع استقرار البلاد لعقود قادمة إذا تُركت دون معالجة. سيكون حل انتهاكات حقوق السكن والأرض والملكية قضية صعبة ومعقدة للغاية، على الأقل بسبب المصالح الاستراتيجية للحكومة في منع السكان «غير الموالين لها» من العودة واستعادة حقوق الملكية، وهذا يؤدي إلى زيادة سيطرة «منتفعي الحرب» على قطاع الإسكان والعقارات. ما يضع علامة استفهام حول كيفية عودة العديد من النازحين إلى أحياء حلب الشرقية وكل سوريا.

المنهجية

كان من المستحيل إجراء البحوث الأساسية داخل سوريا، نظراً للمخاوف الأمنية وتعذّر الوصول المباشر. لذلك، تعتمد هذه المقالة على مقابلات شبه منظمة، أُجريت بين تشرين الأول/أكتوبر 2018 ونيسان/أبريل 2019، مع عشرة نازحين من أحياء حلب الشرقية، يعيشون الآن في غازي عنتاب، على بعد 60 كم عبر الحدود جنوب شرقي تركيا. ولاستكمال النتائج، أجريت مقابلات مع عشرة محامين وقضاة وناشطين سوريين عملوا أو تواصلوا مع أنظمة المحاكم التي أقيمت في أحياء حلب الشرقية، حين كانت تسيطر عليها المعارضة. وأجريت المقابلات باللغتين العربية والإنجليزية، وتمحورت حول ثلاثة مسارات للتحقيق: 1) التجربة الشخصية لانتهاكات حقوق الملكية قبل وأثناء الحرب؛ 2) تصورات لإجراءات وكفاءة وشرعية أنظمة إدارة الممتلكات الجديدة التي ظهرت في أحياء حلب الشرقية بين 2012 و2016؛ 3) وجهات نظر حول إمكانات العودة إلى حلب الشرقية، وسيناريوهات إعادة الإعمار المحتملة فيها. على الرغم من أن العينة صغيرة، وهي من المعارضين للحكومة، كانت وجهات نظرهم توفر نظرة ثاقبة للمشهد المحلي في أحياء حلب الشرقية، ولهذا تعدّ آراؤهم مهمة. ولحماية هوية المستجيبين وسلامتهم، تم إخفاء كل التفاصيل الشخصية.

السكن غير الرسمي وحصار حلب الشرقية

انتظم الاقتصاد السوري منذ أمد بعيد حول مدينتين رئيسيتين: دمشق وحلب. وفي عام 2011، كان يقيم نحو 8 ملايين نسمة في هذه المناطق الحضرية، أي أكثر من ثلث سكان سوريا.[11] يعيش نحو 40 بالمئة من سكان دمشق، و50 بالمئة من سكان حلب في أحياء غير رسمية (مساكن عشوائية).[12] نتجت هذه الأحياء العشوائية عن حاجة سكان المناطق الحضرية المتزايدة بسرعة

(11) ليلى فينيال (2014): «الدمار الجاري: الثورة والقمع وتخطيط الحرب في سوريا (2011 فصاعداً)»، البيئة المبنية 40(3): 333.

(12) روبرت غولدن (2011): «الإسكان وعدم المساواة والتغيير الاقتصادي في سوريا»، **المجلة البريطانية لدراسات الشرق الأوسط**، 38 (2): 187-202.

إلى السكن، وعدم كفاية الإمدادات في قطاع الإسكان الرسمي، وتميزت بانتشار الوثائق شبه القانونية. شمل ذلك أنواعاً مختلفة من الأوراق، مثل أوامر المحكمة وعقود البيع والشراء وشهادات الأراضي الزراعية، و«ما لا يقل عن 20 نوعاً آخر من وثائق الحيازة»،[13] وأدى ذلك إلى ظهور سوق عقاري غير رسمي إلى جانب السوق الرسمية.[14] على هذا النحو، «عاش ملايين السوريين في منازل غير مسجلة طوال حياتهم، في منطقة رمادية قانونياً وُلدت من الطابع غير الرسمي التقليدي، والتحضر الفوضوي والحكم الفاشل».[15] هذه المناطق هي ما تسميه الحكومة مناطق المخالفات أو «مناطق التجاوزات الجماعية»، المعروف باسم العشوائيات، أو «الأحياء غير الرسمية».[16]

حين بدأت حكومة الأسد بتحرير الوصول إلى التمويل وفتح الاقتصاد الوطني عام 2004، تم تفكيك العديد من شبكات الأمان الاقتصادي المتبقية للفقراء. فارتفعت أسعار العقارات بشكل ملحوظ وتم تمرير قوانين جديدة لتسهيل طرد المستأجرين. وفي الوقت نفسه، ظلت القدرة التنظيمية على إدارة المدن منخفضة جداً بين عامي 1990 و2010، إذ كانت تُبنى ثلاث وحدات سكنية في العشوائيات، مقابل بناء وحدة سكنية واحدة في القطاع الرسمي.[17] وبالإضافة إلى سوء الإدارة المتفشية في سوق الإسكان، شهدت سوريا أزمة إسكان وُصفت عام 2007 بأنها «قنبلة موقوتة قد تهدد أمن واستقرار البلاد»، وساهمت في الاستياء ضد الدولة.[18] وفي عام 2011، اندلعت الثورة في المناطق السورية العشوائية، وانتشرت منها إلى مراكز المدن.

يُعدّ الطابع غير الرسمي أمراً راسخاً وذا جذور بشكل خاص في حلب. ففي معظم تاريخ المدينة، تركزت اهتمامات النخبة بشدة على الجزء الغربي من المدينة الذي كانت تهيمن عليه أحياء الطبقة المتوسطة، وشهدت استثماراً متسقاً. في حين نما شرقي حلب نمواً مطّرداً، نتيجة هجرة الريف إلى المدينة للعمل في الصناعات في الأجزاء الغربية من المدينة.[19] وتُركت معظم أحياء المدينة الشرقية تتطور وحدها، مع توفير الحد الأدنى من الخدمات العامة. وعلى مدى السنوات العشر الماضية، نمت مدينة حلب عمرانياً بنسبة 3.3 بالمئة سنوياً، معظمها في الأحياء الشرقية والمناطق غير المخططة.[20] وفي عام 2009، قُدر أن الأحياء العشوائية تمثل 45 بالمئة من المناطق السكنية في حلب، وأن هذه المساكن كانت تنمو بنسبة 4 بالمئة، أي ما يقارب 8000 أسرة في السنة.[21] في عام 2011، قُبيل بداية الحرب، تألفت حلب الشرقية من معظم المدينة القديمة التاريخية وشبه دائرة كبيرة مكونة من 52 حياً مكتظاً بالسكان، ومعظمها بُنيت كعشوائيات. ومع اندلاع الحرب في حلب عام 2012، لعبت ديناميكيات الصراع على التقسيمات الاجتماعية والخطوط الطبقية الممتدة

(13) يرجى الاطلاع على فصل حنا وحرستاني في هذا المجلد. انظر أيضاً: الاتحاد الأوروبي (2017)، ص52.

(14) انظر الحلاج (2017أ).

(15) شبكة حقوق الأرض والسكن (2018)، «سورية: الأحياء العشوائية القديمة، ساحة معركة حضرية جديدة» متاحة على: http://www.hlrn.org/arabic/activitydetails.php?id=pmllYw==#.XUrWs-gzbb0 (آخر وصول 9 كانون الأول/ديسمبر 2018).

(16) «نزع الملكية أو التنمية: شد الحرب على مساكن الأحياء الفقيرة المدمرة في سوريا'»، **إيرين نيوز**، 4 تموز/يوليو 2018، متاح على: https://www.irinnews.org/analysis/2018/07/04/disossession-or-development-tug-war-syria-s-ruined-slum-dwellings (آخر وصول 12 كانون الأول/ديسمبر 2018).

(17) عمر عبد العزيز الحلاج (2017ب): «سيناريوهات إعادة الإعمار بعد الحرب في حلب، سوريا»، محاضرات مختبر IUSD (2 حزيران/يونيو 2017)، متاح على: https://www.youtube.com/watch?v=HLU6LwbH_pE، دقيقة. 18 (آخر وصول 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2018).

(18) غولدن (2011)، ص201.

(19) عمر عبد العزيز الحلاج (2018): «السجل العقاري/كادستر، الملكية وخلق الحداثة في بلاد الشام»، مناظرات المدينة 2014، متاح على: https://www.youtube.com/watch?v=G_GLP24XLGo، دقيقة. 14 (آخر وصول 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2018)

(20) المرجع السابق.

(21) الجمعية الألمانية للتعاون الدولي (2009): «الأحياء العشوائية في حلب: ملامح سريعة لجميع الأحياء العشوائية في حلب»، ص8.

في المدينة، حيث سيطرت فصائل المعارضة المسلحة على شرقي المدنية، في حين حافظت الحكومة السورية على السيطرة غربي المدينة.

أثناء سيطرة جماعات المعارضة على أحياء حلب الشرقية، كانت الحكومة السورية وحلفاؤها تستهدف المنطقة بالبراميل المتفجرة يومياً، وبلغ القصف ذروته من 2014 إلى أواخر 2016؛ ونتج عن ذلك ازدياد في حالات النزوح والاختفاء والوفيات، وانخفض عدد السكان، البالغ 1.5 مليون، إلى 40.000 فقط.[22] وفي 7 تموز/يوليو 2016، بدأت الحكومة السورية حصاراً كاملاً لأحياء حلب الشرقية، لمحاصرة باقي السكان. واتفق الطرفان، في 13 كانون الأول/ديسمبر 2016، على إجلاء جميع السكان المتبقين والمقاتلين إلى شمال وغرب محافظة حلب. وقد اعتبرت لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة والخاصة بسوريا أن هذا الاتفاق يرقى إلى أن يكون جريمة حرب تتمثل بالتهجير القسري.[23] وأدى الإخلاء القسري إلى إضفاء الطابع الرسمي على ما وُصف بأنه «تطهير حضري، لم يسبق له مثيل في تاريخ الشرق الأوسط الحديث».[24]

نتج حجم هذا النزوح، والتحول المصاحب للميزات المكانية لمدينة حلب، عن الحرب التي اتّسمت بالتدمير المنظّم وواسع النطاق للنسيج الحضري، وحصار أحياء ومدن بأكملها بما يتجاوز الضرورات العسكرية العاجلة.[25] إذ تم خلال النزاع تطويق المناطق المضطربة وقصفها بعنف، وتم تهجير السكان قسراً، عبر ما يسمى «خطط الإخلاء والمصالحة». يتميز منهج «قتل المدن»،[26] أو «ذبحها»، بالدمار الشامل للممتلكات وراء خطوط المواجهة، من أجل معاقبة السكان الثائرين على خيانتهم المفترضة. ويمكن ملاحظة هذه التكتيكات في جميع أنحاء سوريا، وتدمير أحياء حلب الشرقية من بين أبرز الأمثلة. إذ وقع 70 إلى 80 بالمئة من مجمل عمليات التدمير التي ألحقتها الحرب في مناطق سيطرة المعارضة شرقي حلب.[27]

كان تدمير الوحدات السكنية شرقي حلب واسع النطاق، إلى درجة يمكن القول فيها إن «لا شيء في المدينة يمكن التعرف إليه بشكل كامل».[28] وقد دُمّر في سياق النزاع نحو 33,500 منزل في أحياء حلب الشرقية بشكل كامل، وتضررت آلاف المنازل الأخرى بشدة.[29] حتى قبل الحرب، لم يكن لدى العديد من السكان سندات ملكية رسمية (طابو) مسجلة لدى المديرية العامة للشؤون

(22) منظمة العفو الدولية (2017): «نترك أو نموت»: التهجير القسري بموجب اتفاقيات «المصالحة» السورية، ص35، متاح على: https://www.amnesty.org/download/Documents/MDE2473092017ENGLISH.pdf (آخر وصول 26 آب/أغسطس 2019).

(23) مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان (2017): تقرير اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق في الجمهورية العربية السورية، المعدة للدورة الرابعة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان 27 شباط/فبراير - 24 آذار/مارس 2017، متاح على الموقع: https://ap.ohchr.org/documents/dpage_e.aspx?si=A/HRC/34/64 (آخر وصول 2 شباط/فبراير 2019).

(24) خضر خضور (2017): «مستهلك في الحرب: نهاية حلب والنظام السياسي لشمال سوريا»، منظمة فريدريش إيبرت، ص17، متاح على http://library.fes.de/pdf-files/iez/13783.pdf (آخر وصول في 12 شباط/فبراير 2019).

(25) ليلى فينيال (2018): «وجهات نظر حول عودة اللاجئين السوريين»، **مجلة مراجعة الهجرة القسرية**، العدد 57، متاح على https://www.fmreview.org/syria2018/vignal (آخر وصول 8 كانون الثاني/يناير 2019).

(26) ستيفن غراهام (2004): «بناء المساكن بالبلدوزر في الأراضي المحتلة»، في ستيفن جراهام (تحرير): **المدن والحرب والإرهاب: نحو الجغرافيا السياسية الحضرية**، دار نشر بلاكويل، لندن.

(27) خضور (2017)، ص11.

(28) لينا عطار (2017): «الحزن على حلب، بعد عام واحد من سقوطها»، **ذا أتلنتك**، متاح على: https://www.theatlantic.com/international/archive/2017/12/syria-aleppo-assad/549437 (آخر وصول 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2018).

(29) بيلز (2018أ)، ص13.

الخريطة 1: حلب المقسمة عام 2016، ومستويات التدمير نتيجة الصراع في مناطق مختلفة من المدينة

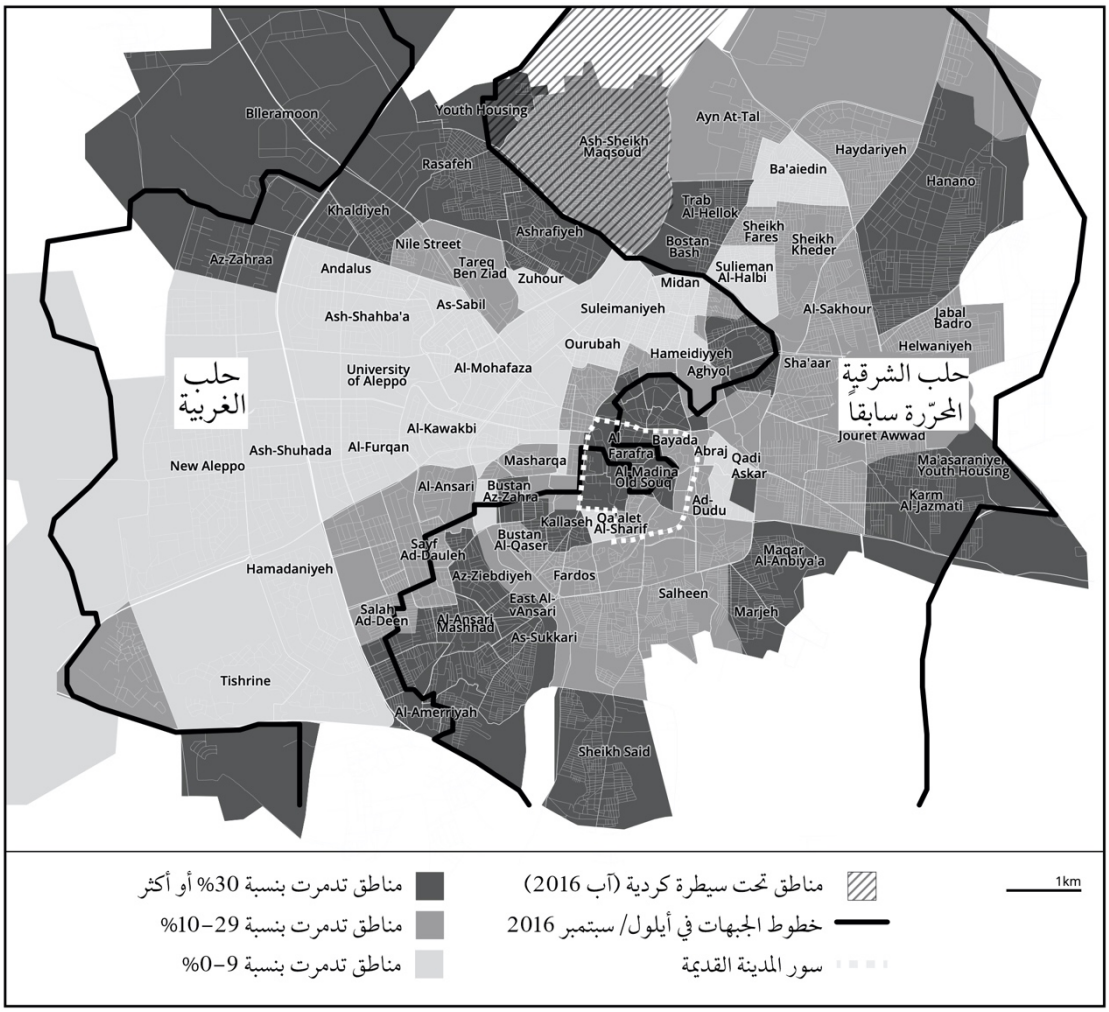

العقارية، وإنما كان لدى السكان قرارات محكمة أو عقود غير رسمية بين البائع والمشتري. وفي حين أن الدولة غالباً ما تعترف بهذه الوثائق، إلا أنها لا تضمن حقوق الملكية بشكل كامل. وقد أوضح أحد النازحين من حي صلاح الدين شرقي حلب ذلك بالقول: «حتى قبل الحرب، لم يكن قرار المحكمة يحميك حقاً، إذ يمكن للسلطات المحلية طردك بسهولة إذا أرادت».[30] على سبيل المثال، في المناطق المخصصة لـ«إعادة التطوير» الحضري أو البنية التحتية العامة،[31] كان ثمة لـ 77 بالمئة من المساكن المتضررة في حلب -معظمها في الشرق- وثائق سجلات أراضي فقط، ولم يكن ثمة سجل رسمي للمبنى على الأرض.[32] وتشير التقديرات إلى تدمير 30,000 سجل ملكية من شرقي حلب خلال النزاع.[33]

(30) مقابلة مع ناشط إعلامي من حي صلاح الدين شرقي حلب، غازي عنتاب، 8 تشرين الأول/أكتوبر 2018.

(31) غالباً ما كانت البلديات تقدم مدفوعات أو مساكن عينية للأشخاص الذين تم إجلاؤهم من المناطق غير الرسمية قبل إصدار القانون 2003/1. بعد ذلك، لم يعد يُنظر في عمليات الإجلاء للحصول على تعويض، وأدى ذلك إلى حرمان الشرائح الفقيرة بالفعل من السكان.

(32) إيما بيلز (2018ب): «أجندة الأسد لإعادة الإعمار لا تنتظر السلام. لا ينبغي لنا الانتظار»، **مؤسسة القرن**، متاح على: (آخر وصول 25 نيسان/أبريل 2019)

(33) المرجع السابق.

التحولات في حوكمة السكن والأرض والملكية في أحياء حلب الشرقية، 2012-2016

في بداية الانتفاضة، سحبت الحكومة السورية رسمياً الخدمات والموارد من جميع الوظائف المتعلقة بالوثائق المدنية وسجلات الأراضي في المناطق التي لا تسيطر عليها.[34] وأوقف المرسوم التشريعي 11، الصادر عام 2016، تسجيل الممتلكات في سجلات المناطق المتأثرة بالصراع. وهكذا حرمت الدولة جميع السكان الذين يعيشون تحت سيطرة فصائل المعارضة المسلحة من الوصول إلى المؤسسات الرئيسية التي توفّر الوثائق الرسمية وتضمن حقوق الأرض والملكية.[35] ومع ذلك، تمكن بعض الأشخاص من الاحتفاظ بالوصول إلى المؤسسات الحكومية، إما عن طريق توكيل محام، أو عبر الوصول إلى السجلات عن طريق الأقارب الذين يعيشون في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة. وبالنسبة إلى أولئك الذين لم يتمكنوا من القيام بذلك «ظهرت مؤسسات شبه حكومية... واحتفظت بالسجلات كجزء من أدواتها لحكم المناطق التي خرجت منها الحكومة المركزية».[36] وشكل الثائرون على النظام في أحياء حلب الشرقية، خلال عام 2013، أكثر من 60 مجلساً محلياً، على مستوى الأحياء لتقديم الخدمات العامة، وكانت تلك المرة الأولى التي تعمل فيها الأحياء الشرقية بشكل مستقل عن الغربية.[37] إضافة إلى ذلك، أُنشئت محاكم للنظر في المسائل القانونية في المناطق التي تسيطر عليها فصائل المعارضة. واختلفت طبيعة أنظمة المحاكم هذه اختلافاً كبيراً، وفقاً للجماعة المسلحة المسيطرة.[38] وحكمت هذه الكيانات المشكّلة حديثاً في إدارة الممتلكات وحلّت النزاعات على الملكية،[39] لكنها لم تخضع لأي من هيئات المعارضة الرسمية، مثل الحكومة السورية المؤقتة ومقرها في غازي عنتاب.[40] كما أنها لم تتطور لتصبح هيئات محلية أو وطنية.[41]

شرقي حلب، كان الهيكلان القانونيان اللذان ظهرا أثناء سيطرة المعارضة، فعلياً، نظامَين قانونيين متنافسين: «مجلس القضاء الموحد»، الذي دعمه الجيش السوري الحر جزئياً، ويقع في حي الزبدية؛ و«اللجنة الشرعية» المؤلفة من أقوى أربعة فصائل إسلامية: (جبهة النصرة، أحرار الشام، صقور الشام، ولواء التوحيد) التي كان مقرها في مركز طب العيون السابق في حي قاضي عسكر. وكان للّجنة الشرعية فروع في منطقتي مساكن هنانو والفردوس، وافتتحت مكاتب أخرى في مناطق بنش، وباب الهوى، وسرمدا في محافظة إدلب.[42] اتّبع مجلس القضاء الموحد في البداية القانون السوري، إلا أنه سرعان ما تبنى القانون العربي الموحد، وهو مجموعة من القواعد القانونية القائمة على الشريعة، أقرّتها جامعة الدول العربية بين عامي 1988 و1996، ولم يتم تطبيقها في أي مكان

(34) جون أونرو (2016): «تسليح نظام الأراضي وحقوق الملكية في الحرب الأهلية السورية: تسهيل الاسترداد؟»، مجلة التدخل وبناء الدولة، 10 (4)، ص453-471.

(35) الاتحاد الأوروبي (2017)، ص42-44.

(36) الاتحاد الأوروبي (2017)، ص36.

(37) خضور (2017)، ص10.

(38) ريجينا شواب (2018): «محاكم المتمردين في الحروب الأهلية: المسارات الثلاثة للتشكيل (العابر) في سوريا اليوم (2012-2017)»، في **الحروب الصغيرة والتمرد**، 29 (4)، ص812.

(39) المركز السوري للعدالة والمساءلة (2018)، «العودة حلم: خيارات استعادة الممتلكات بعد النزاع في سوريا»، ص9.

(40) مقابلة مع قاض ونائب رئيس سابق لوزارة العدل في الحكومة السورية المؤقتة، بيروت، 12 نيسان/أبريل 2019.

(41) عمر عبد العزيز الحلاج (2017 ج): «جغرافيا الغياب: الراديكالية وتشكيل الإقليم السوري الجديد»، **مجلة نيو إنغلاند للسياسة العامة** 29 (1)، ص22، متاح على: https://scholarworks.umb.edu/nejpp/vol29/iss1/10 (آخر وصول 20 أيلول/سبتمبر 2019).

(42) منظمة العفو الدولية (2017)، ص43.

قبل الانتفاضة السورية.[43] من جانب آخر، طبّقت اللجنة الشرعية تفسيراً أكثر تقليدية لقانون الشريعة الممزوج بالقانون العرفي «عبر التشاور مع بعض المحامين فقط».[44] واتفقت جميع الجهات الفاعلة في النظام القانوني الجديد على اعتماد الشريعة الإسلامية أساساً لهذا الإطار، للمساعدة في إضفاء الشرعية على أحكامه في نظر السكان.[45] ومع ذلك، يعتمد تطبيق القرار بشكل كامل على دعم الجماعات المسلحة للمحكمة، وغالباً ما يتغير مستوى هذا الدعم.[46]

أنشأ المحامون المعارضون «مجلس القضاء الموحد»، في تشرين الأول/أكتوبر 2012، بهدف «تنظيم العلاقات بين المدنيين والجهات العسكرية، وحماية الممتلكات العامة والخاصة».[47] كان للمجلس أربعة فروع: للقانون المدني، والجنائي، والأحوال الشخصية، والشؤون العسكرية.[48] اتخذ مجلس القضاء الموحد قرارات بشأن نزاعات الملكية فقط، بناءً على وثائق حكومية مسجلة رسمياً. وأوضح أحد الأعضاء المؤسسين للمجلس ذلك بالقول: «كانت هناك نزاعات قديمة على الملكية، فعلى سبيل المثال، كان لدى بعض الناس في شرقي حلب قرارات محاكم بمعاملات ملكية من الحكومة قبل الثورة، ويقدمونها إلى المحكمة القضائية الموحدة لتنفيذها».[49] كان بيع وشراء العقارات نادراً في البداية. لكن في عام 2013، حين بدأت الظروف بالتدهور، افتتح «مجلس القضاء الموحد» مكتب كاتب العدل في أيلول/سبتمبر، وكان يقع في المبنى نفسه الذي يحصل منه السكان على توكيل لتسهيل بيع العقارات».[50] مكّن مكتب كاتب العدل سكان أحياء حلب الشرقية من الاستعانة بمحامين للمساعدة في جميع المسائل القانونية، ومنها بيع وشراء العقارات. وكان مجلس القضاء الموحد يصدر وثائقه الخاصة، بختمه الخاص، الذي تم تصميمه على النماذج التي تستخدمها المحاكم الحكومية.

وما يميز مجلس القضاء الموحد عن اللجنة الشرعية، هو أن الأخيرة كانت تصدر قرارات وعقوداً بالاستناد إلى شهادات الشهود، ومن ضمنها النزاعات على الملكية، مثل المنازعات المتعلقة بالميراث، التي قيل إنها كانت شائعة جداً لأن الكثيرين قُتلوا أو اختفوا أو احتجزوا،[51] وهي قرارات تتطلب حضور شاهد عن كل طرف معني؛ ثم يقوم المشايخ بالتحقيق وإصدار الأحكام والإشراف على تنفيذها.[52] وعلى النقيض من مجلس القضاء الموحد، كان المشايخ أحياناً يغيرون الأحكام القضائية الرسمية السابقة.

(43) مقابلة مع أحد الأعضاء المؤسسين لمجلس القضاء الموحد في حلب، غازي عنتاب، 12 كانون الثاني/يناير 2019.

(44) قصة محكمتين، **نيويورك تايمز**، 11 نيسان/أبريل 2013، متاح على: https://latitude.blogs.nytimes.com/2013/04/11/a-tale-of-two-courts (آخر وصول 3 تشرين الأول/أكتوبر 2018).

(45) آدم بازكو، جيلز دورونسورو، آرثر كيسناي (2014): «بناء دولة سوريا في زمن الحرب الأهلية»، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، متاح على: https://carnegieendowment.org/2013/04/16/building-syrian-state-in-time-civil-war-war-pub-51517 (آخر وصول 9 تشرين الأول/أكتوبر 2018)

(46) مقابلة مع ناشط إعلامي من حلب الشرقية، غازي عنتاب، 29 تشرين الأول/أكتوبر 2018.

(47) شواب (2018).

(48) «التجربة القضائية في حلب»، **سوريا نور ميديا**، 17 أيلول/سبتمبر 2014، https://syrianoor.net/article/913 (آخر وصول 1 تشرين الأول/أكتوبر 2018).

(49) مقابلة مع أحد الأعضاء المؤسسين للمجلس القضائي الموحد في حلب، غازي عنتاب، 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2018.

(50) المرجع السابق.

(51) مقابلة مع عضو مجلس حلب الطبي، غازي عنتاب، 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2018.

(52) جسور للدراسات (2017): «قادة الشريعة في سوريا: العقل والدور». متاح على http://jusoor.co/details/Sharia-Leaders-in-Syria-Mentality-and-Role/338/en (تم الوصول في 16 أيلول/ديسمبر 2018).

اكتسبت اللجنة، التي تسمى أيضاً «المحكمة الرباعية»، سلطتها ونفوذها من القوة العسكرية لفصائلها المحلية الداعمة، ولم يكن معظم الموظفين من المهنيين القانونيين المدربين، وبحسب محام كان يقيم في شرقي حلب سابقاً، فإن «القضاة في المحكمة الشرعية لم يكونوا مهنيين قانونيين، بل كانوا في الغالب يحملون إجازة في العلوم الإسلامية (الشريعة)».[53]

كان التناوب على قيادة اللجنة الشرعية بين الفصائل الأربعة يتم كل شهر، وكان مصحوباً بتغيير كبير في الموظفين،[54] وقد قال عضو سابق في المجلس المحلي شرقي حلب إنه «مع توزع الإدارة بين أربع مجموعات مسلحة، كان من الصعب معرفة أي تفسير للقانون يجري تطبيقه».[55]

وأشار شيخ اتخذ قرارات في فرع حي الفردوس إلى أنه عمل على 100 إلى 110 معاملات ونزاعات عقارية، معظمها يتعلق ببيع أو شراء أو منازعات الميراث بين عامي 2013 و2016،[56] ونظراً للغياب العام لسندات الملكية الرسمية في شرقي حلب قبل الحرب، فقد استندت معظم القرارات إلى الأدلة شبه القانونية ورأي القاضي الشخصي.[57] كما شاركت اللجنة الشرعية في عملية رسم خرائط الملكية والتحقق منها، في حيي الفردوس والسكري، عبر تقسيم المنطقة باستخدام خرائط غوغل والتحقق من ملكية المنزل عبر جمع شهادات الجيران. وحين يتم التحقق من المنزل، كانت المحكمة الشريعة تصدر وثائق مؤقتة مع اسم المالك والعنوان الكامل وحجم العقار.[58] وإذا لم يتم الطعن في الملكية خلال 24 شهراً تصدر اللجنة الشرعية وثائق الملكية الخاصة بها.

إجمالاً، كل من أجريت معهم المقابلات قالوا إن اللجنة الشرعية لم تكن لديها خبرة قانونية كافية، وإن وثائق الملكية التي أصدرتها كانت ذات قيمة محدودة للغاية. ومع ذلك، عُدت اللجنة فعالة في معالجة الاحتلال الثانوي للمنازل في المناطق الخاضعة لسيطرتها، وكذلك في فض المنازعات العامة،[59] وكثيراً ما حلّ المشايخ معظم النزاعات على الأراضي بعد مراجعات سريعة، وأصدروا أحكاماً في غضون أيام قليلة، بعد جلستين أو ثلاث جلسات، في حين كانت هذه العملية تستغرق سنوات في المحاكم الرسمية قبل النزاع. وتحدَّثَ أحد الذين أُجريت معهم مقابلة، عن كيفية صياغة عقد الإيجار لمدة عام واحد في غضون يومين فقط: «لقد عملت في مستشفى خاص. واتصلنا بالمالك، عن طريق المحكمة الشرعية، لنسأله عن إمكانية تأجير المستشفى لمجلس حلب الطبي. تمكن المالك من العبور من الجانب الحكومي إلى حي الشعّار في اليوم التالي، ووقع عقد إيجار المحكمة الشرعية».[60]

مع تصاعد القتال بين جماعات المعارضة، تعرّض المجلس القضائي الموحد لعداء متزايد من الفصائل الإسلامية، ورفضت كل واحدة من المحكمتين الاعتراف بقرارات وأحكام نظيرتها، وكانتا غير قادرتين بشكل عام على التنسيق، بسبب تفسيراتهما القانونية المختلفة.[61] وقال أحد الأعضاء

(53) مقابلة مع محام معارض من جرابلس، 23 تشرين الأول/أكتوبر 2018.

(54) «التجربة القضائية في حلب»، **سيريا نور ميديا**، 17 أيلول/سبتمبر 2014.

(55) مقابلة مع عضو سابق في المجلس المحلي في حي مشهد شرق حلب، سكايب، 11 نيسان/أبريل 2019.

(56) مقابلة مع الرئيس السابق لفرع الفردوس للجنة الشرعية، غازي عنتاب، 18 نيسان/أبريل 2019.

(57) المرجع السابق.

(58) المرجع السابق.

(59) مقابلة مع طبيب من حلب الشرقية، غازي عنتاب، 23 تشرين الأول/أكتوبر 2018.

(60) المرجع السابق.

(61) مقابلة مع عضو مجلس حلب الطبي، غازي عنتاب، 29 تشرين الأول/أكتوبر 2018.

المؤسسين لمجلس القضاء الموحد إن «الفصائل المسلحة أصرّت على أن المشايخ فقط هم من يمكنهم اتخاذ القرارات، ووصفوا محامينا بـ(العلمانيين). وفي أواخر عام 2013، توصلنا إلى اتفاق يقضي بتوظيف نصف من المحامين والقضاة المُدرَّبين ونصف من مشايخ الشريعة».[62] وعلى الرغم من هذه التدابير، مع نهاية عام 2013، اندلع نزاع مفتوح بين مجلس القضاء الموحد واللجنة الشرعية. وفي منتصف تشرين الثاني/نوفمبر 2013، قام الفصيل الإسلامي «فاستقم كما أمرت» بتحريض من «جبهة النصرة»،[63] بالاستيلاء بالقوة على المحكمة القضائية الموحدة، ودمجها مع اللجنة الشرعية، وصادر العديد من وثائق المجلس وأرشيفه.[64]

حين أدرك سكان أحياء حلب الشرقية أن الحكومة لن تسقط، تضاءل تأثير المحاكم التابعة للمعارضة. وقد أكد الأشخاص الذين أُجريت معهم المقابلات بشدة أن خيارهم الأول -بالنسبة للقرارات الملزمة قانوناً- هو تسجيل المعاملات العقارية في نظام الدولة الرسمي. كان ذلك ممكناً عبر توكيل الأقارب المقيمين في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، أو عبر وسيط يمكنه الذهاب بأمان إلى مديرية الشؤون العقارية الواقعة غربي حلب.[65] «كان الناس يحاولون الوصول إلى الجانب الحكومي، لكن ذلك كان يتطلب مبالغ مالية كبيرة، لذلك لم يتمكن الجميع من القيام به».[66] وحتى منتصف العام 2013، كان غير المطلوبين للاعتقال من أجهزة النظام الأمنية بشكل مباشر قادرين أيضاً على عبور منطقة بستان القصر في الشرق إلى غربي حلب، لإجراء المعاملات في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة. اختار آخرون الذهاب إلى السجل العقاري في منطقة عفرين القريبة، قبل أن يتوقف عن خدمة السكان غير المحليين عام 2014.

استخدم بعض السكان أيضاً السماسرة والوسطاء ممن يُقال إنهم على صلة قوية بالسلطات الحكومية والشبيحة،[67] ويعمل أولئك غالباً ضمن شبكات لبيع وشراء العقارات.[68] على سبيل المثال، كان السماسرة ذوو العلاقات الجيدة قادرين على تسهيل تسجيل المعاملات العقارية في النظام الرسمي.[69] ويقول طبيب من شرقي حلب موضحاً: «كان يمكنك، إذا امتلكت المال، دفع وسطاء لتسجيل معاملاتك العقارية في السجل العقاري أو المحكمة في الجانب الحكومي، وقد قام صديق لي، هو الآن في تركيا، ببيع ثلاثة منازل في شرقي حلب، عبر وسيط دفع لقاضٍ 6000 دولار أميركي لبيعها نيابةً عنه». وأكدت تقارير عن الفساد في مؤسسات الدولة الرسمية، زعم موظف متقاعد من المديرية العامة للشؤون العقارية في مدينة حلب، أن العديد من سندات الملكية من شرقي حلب، وبخاصة من أحياء الأنصاري والزبدية وسيف الدولة، تم نقلها إلى الطابق السفلي للمكتب عام 2014، حيث تعرضت لتلف بسبب المياه، ويقول إنه فهم من ذلك أن هذه الفكرة

(62) مقابلة مع عضو مؤسس لمجلس القضاء الموحد في حلب، غازي عنتاب، 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2018

(63) التجربة القضائية في حلب، سيريا نور ميديا (17 أيلول/سبتمبر 2014).

(64) مقابلة مع أحد الأعضاء المؤسسين لمجلس القضاء الموحد في حلب، غازي عنتاب، 12 كانون الثاني/يناير 2019.

(65) مقابلة مع طبيب من حلب الشرقية، غازي عنتاب، 23 تشرين الأول/أكتوبر 2018.

(66) مقابلة مع عضو مجلس حلب الطبي، غازي عنتاب، 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2018.

(67) الشبيحة مصطلح للميليشيات التي ترعاها الدولة في الحكومة السورية. ومع ذلك، في محافظة حلب، يُستخدم مصطلح الشبيحة بشكل متكرر للإشارة إلى العائلات السنية الموالية للأسد. في مدينة حلب. يشمل هذا بشكل بارز قبيلة/عائلة (بري) العربية السنية القوية.

(68) مقابلة مع طبيب من حلب الشرقية، غازي عنتاب، 17 تشرين الأول/أكتوبر 2018.

(69) مقابلة مع ناشط إعلامي من حي صلاح الدين شرقي حلب، غازي عنتاب، 8 تشرين الأول/أكتوبر 2018. مقابلة مع طبيب من حلب الشرقية، غازي عنتاب، 28 تشرين الأول/أكتوبر 2018.

نابعة من رغبة رؤسائه، وليست بأوامر مباشرة من دمشق. كان الهدف المعلن هو جعل وثائق الملكية العقارية للمواطنين «الخائنين» غير قابلة للاستخدام.[70]

بعد أن أُعلن عام 2015 أن 5 بالمئة من جميع السجلات في حلب قد تضررت،[71] أصدرت الحكومة القانون 2017/33 «لإعادة تشكيل» السجلات العقارية في حلب. وقد أثارت الإجراءات الغامضة التي يفرضها القانون مخاوف الأفراد من أنهم سيُحرمون أكثر من حقوق الملكية الخاصة بهم، حيث كان الحضور الشخصي مطلوباً لاستعادة السجلات أو إعادة إصدارها.

حين سيطرت الحكومة على أحياء حلب الشرقية، في كانون الأول/ديسمبر 2016، أتلف العديد من المدنيين في المنطقة وثائق السكن والأرض والملكية التي أصدرتها مجموعات المعارضة، وكان ينظر إليها على أنها أدلة تُجرّم وقد تؤدي إلى التوقيف أو ما هو أسوأ. كما لم يكن لدى مَن أُجريت معهم المقابلات شكوك بأن الوثائق الصادرة عن جماعات المعارضة لن يُعترف بها: «بمجرد أن تغيّرت السيطرة، أصبحت المستندات عديمة الفائدة بين عشية وضحاها».[72] وقيل إن الفصائل الإسلامية أحرقت محاكمها الشرعية قبل مغادرة أحياء حلب الشرقية، لتدمير الأدلة.[73]

في الواقع، أعلنت الحكومة السورية مراراً أنها لا تعترف بالوثائق المدنية أو وثائق الملكية الصادرة عن أي كيان آخر غير مؤسسات الدولة.[74] وبالتالي، لا يمكن للأفراد الذين اشتروا أو باعوا أو استأجروا عقارات، في مناطق كانت تسيطر عليها المعارضة سابقاً، تسجيلها في النظام الرسمي.[75] ولا توجد آلية خارجية لتسوية هذه المخاوف والفصل فيها، إذ تعد نزاعات الملكية شائعة جداً، وتشير العوامل إلى أنها قد تزداد.

أنواع انتهاكات الحقوق العقارية الناجمة عن الحرب في أحياء حلب الشرقية

فقد جميع المستجيبين العشرين الوصول إلى ممتلكاتهم منذ نزوحهم. وأثناء الحصار، أنشأت الفصائل المسلحة مكاتب في منازل بعض المدنيين، واستولت بانتظام على الممتلكات الخاصة والتجارية التي تركها أصحابها الذين فروا من شرقي حلب، أو اعتُبروا [من جانب هذه الفصائل] مرتبطين بالحكومة، أو ماتوا.[76] وذكر المشاركون بشكل قاطع أن القصف بالبراميل المتفجرة من جانب الحكومة، ومصادرتها، تسببا في أكبر المظالم والانتهاكات لحقوق السكن والأرض والملكية. وما يضاعف الصعوبات أن معظم من أُجريت معهم مقابلات أفادوا بأن وثائق ممتلكاتهم دُمّرت أو سُرقت أو فُقدت أثناء هروبهم. وقد ثبت ذلك عبر مسح أجراه عام 2017 مجلس اللاجئين النرويجي، الذي وجد أن 25 بالمئة فقط من النازحين في شمال غربي سوريا أحضروا معهم وثائق

(70) مقابلة عبر سكايب مع موظف سابق في السجل العقاري لمدينة حلب، 16 نيسان/أبريل 2019.

(71) وزارة إدارة الأراضي السورية (2015)، «إدارة السجلات العقارية في حلب» [5% من سجلات الأراضي في حلب معطوبة]، متاحة على: http://www.mola.gov.sy/mola/index.php/المصالح-العقارية/item/4815-أضرار-السجلات-العقارية-في-حلب-5 (تم الوصول في 1 كانون الأول/ديسمبر 2018).

(72) مقابلة مع طبيب سابق في شرق حلب، غازي عنتاب، 23 تشرين الأول/أكتوبر 2018.

(73) رابطة علماء الإسلام في سوريا (2017): [المحكمة الشرعية في حلب وضواحيها]، https://islamsyria.com/site/show_articles/10180 (آخر وصول 7 كانون الأول/ديسمبر 2018).

(74) بيلز (2018أ)، ص21.

(75) المرجع السابق، ص16

(76) المرجع السابق، ص14

أملاكهم.[77] ويثير هذا مسألة مهمة: كيف سيتمكن هؤلاء النازحون من إثبات الحقوق التي كانت لهم على الأرض، قبل نزوحهم؟ لم يرَ أي واحد من الأشخاص العشرين الذين تمت مقابلتهم أيَّ أمل في استعادة حقوق الملكية واستردادها، بما في ذلك التعويض. وقال ساكن سابق في حي سيف الدولة بإيجاز: «كلنا عرفنا بالفطرة أننا إذا غادرنا، فلن نعيش في هذا المنزل مرة أخرى، ولن نعود».[78]

وعلى ذلك؛ يكون السؤال الرئيسي هو كيف سيتم إعادة بناء شرقي حلب ولمن؟ ومن سيعيش هناك في المستقبل؟ تشير بيانات المقابلات والعديد من التقارير بوضوح إلى أن الأجهزة الأمنية السورية تقوم بمصادرة وبيع أراضي وممتلكات السكان النازحين الذين يُعتقد أنهم داعمون للمعارضة،[79] وهو نشاط يسهله تآكل المؤسسات الرسمية وغياب القانون، إلى جانب الخسارة واسعة النطاق، أو الأضرار التي أصابت الممتلكات في معظم أنحاء البلاد. وبحسب ما ورد، فإن مصادرة ونهب الممتلكات بذريعة معاقبة المعارضين هي أمرٌ شائع في شرقي حلب وفي مناطق أخرى كانت تسيطر عليها المعارضة في السابق.[80] روى أحد المستجيبين، وهو من حي «صلاح الدين» وفرّ إلى تركيا عام 2012، كيف هرب في غضون مدة قصيرة مع عائلته إثر تقدم الحكومة في الحي: «تركتُ معظم مقتنيات العائلة، ومن ضمنها عمل حياتي كلها وجميع وثائق ممتلكاتنا في المنزل، ولم أعد منذ ذلك الحين. دخلت قوات الحكومة ونهبت كل شيء داخل المنزل. في وقت لاحق، استولى الشبيحة المحليون على منزلي، وبقوا هناك من 2012 إلى 2014. بعدها، صادرت الحكومة المبنى، ووضعت عليه وسم (بيت إرهابي) باستخدام الشمع الأحمر. هذا هو الوضع الحالي».[81] كما أفاد آخرون أجريت معهم المقابلات بأن السلطات المحلية وضعت علامات على منازلهم، لكونهم داعمين للمعارضة، مشيرين إلى أن المالكين فقدوا حقهم في الملكية، ويُسمح للحكومة فقط بشراء أو بيع أو استرداد أي شيء منها.[82]

كما أنشأت الحكومة السورية محاكم محددة، بموجب قانون مكافحة الإرهاب الجديد رقم 2012/19 والمرسوم التشريعي رقم 2012/63، الذي يأذن للمحاكم ووزارة المالية بمصادرة الأصول المتعلقة بجرائم الإرهاب.[83] تأمر هذه المحاكم بشكل روتيني بمصادرة جميع الممتلكات المنقولة وغير المنقولة للمدانين بارتكاب جرائم إرهابية.[84] وبالنسبة إلى من هم خارج البلاد، يتم إصدار الحكم غيابياً، ولا يمكن استئنافه، ولا يتم نشر قرار المحكمة: «نظراً لأنك لست هناك، لا

(77) المجلس النرويجي للاجئين (تموز/يوليو 2017)، «النزوح، السكن والأرض والملكية والحصول على الوثائق المدنية في شمال غرب الجمهورية العربية السورية».

(78) مقابلة مع طبيب من حلب الشرقية، غازي عنتاب، 12 تشرين الأول/أكتوبر 2018.

(79) أونرو (2016).

(80) «حلب الشرقية تحت حكم الأسد'»، الإنسانية الجديدة (12 نيسان/أبريل 2017)، متاح على: https://www.thenewhumanitarian.org/analysis/2017/04/12/eastern-aleppo-under-al-assad (آخر وصول في 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2018).

(81) مقابلة مع ناشط إعلامي من حي صلاح الدين شرقي حلب، غازي عنتاب، 8 تشرين الأول/أكتوبر 2018.

(82) مقابلة مع صحفي من حلب الشرقية، غازي عنتاب، 14 نيسان/أبريل 2019.

(83) تمنح المادة 12 من القانون 19 للمحكمة الحق في مصادرة ممتلكات الأشخاص المتهمين بالإرهاب.

(84) جوزيف ضاهر وآخرون. (2018): «إعادة بناء سوريا: المخاطر والآثار الجانبية»، ص7، متاح على: https://www.adoptrevolution.org/wpcontent/uploads/2019/01/Adopt_1812_Layout_EN_final_N.pdf (آخر وصول 6 كانون الثاني/يناير 2019).

يمكنك فعل أي شيء»،[85] هذا ما قاله عضو في تجمع المحامين السوريين الأحرار[86] من حلب، المقيم حالياً في غازي عنتاب، والذي تم تجميد جميع ممتلكاته المنقولة وغير المنقولة بموجب هذا التشريع عام 2016، بسبب الاشتباه في «نشاطه الإرهابي»، ومنذ ذلك الحين استسلم وأيقن أنه فقدها إلى الأبد.[87] صدر القرار بموجب المرسوم التشريعي رقم 2012/63 الصادر عن وزارة المالية، ووقّعه وزيرها المخوّل قانوناً بـ«اتخاذ الإجراءات الاحترازية اللازمة ضد الأموال المنقولة وغير المنقولة التي يمتلكها المتهم».[88] وبحسب ما ورد، واجه نحو 70 ألف سوري قرارات تجميد الأصول من جانب وزارة المالية في العامين الماضيين فقط.[89]

وكما أوضح قاض سابق من شرقي حلب، تتم مصادرة العقارات حالياً بثلاث طرق في أغلب الأحيان: المصادرة الكاملة عن طريق احتلال الممتلكات الفارغة دون موافقة. أو عبر المحاكم الخاصة لمحاكمة ما يسمى بالإرهابيين بموجب تشريع جديد لمكافحة الإرهاب يقضي بتجريدهم من ممتلكاتهم. أو باستخدام شبكة متطورة من الوسطاء الذين يساعدون في تزوير وثائق الممتلكات وصوغ عقد بيع غير قانوني لها. وقد سجنت الحكومة بعض هؤلاء الأشخاص، لكن موظفيها غالباً ما يغضون الطرف إذا تلقّوا نسبة مئوية من المبلغ.[90] يشير هذا إلى أن مصادرة الممتلكات تتم على نطاق واسع، عبر تطبيق قوانين جديدة والاستفادة من غياب القانون في المدينة.

وأشار أحد الذين تمت مقابلتهم إلى أن الممتلكات المهجورة تُصادر، لا سيما في أحياء سيف الدولة والشعار وصلاح الدين وغربي أحياء حلب الشرقية، التي تحتوي على منازل أكثر حداثة وأعيد ربطها بالخدمات العامة.[91] وغالباً ما تستخدم الميليشيات التابعة للحكومة العقارات الفاخرة والمصانع لأغراض عسكرية أو خاصة أو تجارية، في حين تتم مصادرة المنازل الأقل قيمة ثم بيعها أو تأجيرها (دون عقود). ولا يُسمح بالوصول إلى الأحياء والممتلكات إلا بإذن من الميليشيات التي تسيطر على المنطقة،[92] ويكون ذلك بدفع المال. ولجأ السكان النازحون إلى دفع مبالغ كبيرة للميليشيات لحماية ممتلكاتهم من النهب والاحتلال الثانوي في غيابهم. وقالت إحدى العائلات التي تمت مقابلتها أنها دفعت 1000 دولار لعائلة برّي ذات النفوذ في حلب، والمرتبطة ارتباطاً وثيقاً بكبار مسؤولي المخابرات العسكرية في حلب، لتأمين الحماية لمنزلهم في حي الشعّار.[93] وتسيطر مجموعات مسلحة مختلفة -بعضها عراقية وإيرانية- على الأحياء، وتوفر إمكانية الوصول وخدمات «الأمن الشخصي» مقابل رسوم.[94]

(85) مقابلة مع عضو في جمعية المحامين السوريين الأحرار وعضو سابق في مجلس القضاء الموحد، غازي عنتاب، 12 كانون الثاني/يناير 2019.

(86) المحامون المعارضون من حلب شكلوا هيئات مختلفة ومتميزة في غازي عنتاب، وعلى رأسها تجمع المحامين السوريين الأحرار، وتجمع المحامين السوريين، يترأس المستجيب هذه الأخيرة.

(87) مقابلة عبر سكايب مع عضو في تجمع المحامين السوريين الأحرار، 12 نيسان/أبريل 2019.

(88) مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان (2019): تقرير اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق في الجمهورية العربية السورية، المعدة للدورة الأربعين لمجلس حقوق الإنسان، 22 شباط-25 آذار، 2019، الحاشية 39، ص16، متاح على:
https://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/CoISyria/A_HRC_40_70.pdf (آخر وصول 5 نيسان/أبريل 2019)

(89) المرجع السابق، ص16.

(90) مقابلة مع أحد الأعضاء المؤسسين لمجلس القضاء الموحد في حلب، غازي عنتاب، 12 كانون الثاني/يناير 2019.

(91) مقابلة مع ناشط إعلامي من حلب الشرقية، غازي عنتاب، 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2018.

(92) بيلز (2018 أ)، ص22.

(93) مقابلة مع نازح من حي الشعار، غازي عنتاب، 24 تشرين الأول/أكتوبر 2018.

(94) المرجع السابق.

وضّح أحد من قابلتهم كيفية تأجير عقاراتهم، بمبالغ رمزية، قبل مغادرتهم حلب الشرقية حتى يحميها المستأجرون الجدد.[95] وترك آخرون وثائق الملكية في رعاية أفراد الأسرة، أو وضعوا عقود إيجار لممتلكاتهم باسم أفراد الأسرة أو الأقارب في سوريا. ويُعتبر وجود المستأجرين في الممتلكات الطريقة الأكثر فاعلية لحمايتها من المصادرة: «إذا كان منزلك في المنطقة الأكثر تضرراً من النزاع؛ فستكون سعيداً بالسماح للآخرين بالعيش هناك من دون إيجار، بالمجان. ليكونوا بمثابة حراس».[96]

أفاد العديد من المستجيبين بأنهم باعوا ممتلكاتهم تحت الإكراه لتمويل هروبهم من حلب الشرقية، غالباً بشروط استغلالية.[97] وبالفعل، باع كثيرون ممتلكاتهم خلال السنوات السبع الماضية، إما لأنهم كانوا بحاجة إلى المال، أو لأنهم كانوا تحت الضغط للقيام بذلك، أو لأن منازلهم تضررت ولم يكن بمقدورهم إصلاحها.[98] وشرح فؤاد، وهو نازح من حي سيف الدولة، كيف أثرت الحاجة إلى المال وحالة اليأس والاضطرار للمغادرة، في قرار عائلته بيع ممتلكاتها بأقل من قيمتها، بعد أن اضطرت للفرار من حلب، وقال: «باع والدي منزلنا في سيف الدولة مقابل 29 ألف دولار، وهو أقل من نصف قيمته الأصلية. كانت والدتي تملك شقة صغيرة في سيف الدولة، ولم يكن لديها طابو، لديها أمر محكمة فقط. كان السعر الذي تلقته نحو 6000 دولار أميركي. كان يمكن أن يكون السعر أعلى لو كان لديها طابو».[99] كما ذكرت وسائل إعلام سوريا معارضة، أن هناك حالات إجبار لأفراد عائلات تضم أنصاراً للمعارضة على بيع ممتلكاتهم على الفور. وبحسب ما ورد، فقد أُجبرت امرأة (تُعرف باسم أم محمود) على بيع منزلها في حي الهُلّك بنصف سعره الأصلي، بعد أن هددتها ميليشيا الباقر الموالية للحكومة بالاعتقال بذريعة أن ابنها ينتمي إلى المعارضة.[100]

توضح هذه الحالات ضعف قدرة سكّان حلب الشرقية على المساومة بشأن أسعار ممتلكاتهم، حيث أُجبروا في كثير من الأحيان على قبول شروط استغلالية للمعاملات العقارية.[101] وأكد محام سابق في مجلس القضاء الموحد شرقي حلب أن الناس، حين بدأت الحكومة في التقدم «بدؤوا عمليات البيع لتمويل هروبهم، وكان البيع أحياناً بنصف الثمن. لقد تم استغلال الوضع، وبدأ الناس في البيع لأنهم كانوا يعرفون أنهم لن يعودوا، وكان كثير منهم خائفين أن يصادر الشبيحة والإيرانيون ممتلكاتهم».[102]

أدخلت الحكومة لوائح تجعل من الصعب بيع أو شراء العقارات، مثل الرسالة رقم W/4554 بتاريخ 04 آب/أغسطس 2015، بشأن «متطلبات التخليص الأمني لشراء وبيع وتأجير العقارات السكنية والتجارية». يستلزم بيع وشراء الممتلكات، الآن، تصريحاً أمنياً رسمياً، وهو أمر يستحيل الحصول عليه لأي شخص مطلوب للسلطات، حتى للتهرب من التجنيد الإلزامي على سبيل المثال.

(95) مقابلة مع طبيب من حلب الشرقية، غازي عنتاب، 17 تشرين الأول/أكتوبر 2018.

(96) مقابلة مع أحد النازحين من حي صلاح الدين في شرق حلب، غازي عنتاب، 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2018.

(97) المركز السوري للعدالة والمساءلة (2018)، ص13.

(98) الاتحاد الأوروبي (2017)، ص54.

(99) مقابلة مع طبيب من حلب الشرقية، غازي عنتاب، 17 تشرين الأول/أكتوبر 2018.

(100) بعد الاستيلاء على مدينة حلب، الميليشيات تستولي على العقارات بأسعار منخفضة، متاح على: https://arabi21.com/story/989503 (آخر وصول 21 كانون الأول/ديسمبر 2018).

(101) المركز السوري للعدالة والمساءلة (2018)، ص13.

(102) مقابلة مع محام معارض، جرابلس، 23 تشرين الأول/أكتوبر 2018.

قد يكون هناك ثلاثة ملايين اسم على هذه القوائم، أي 12.5 بالمئة من سكان ما قبل الحرب.[103] ويحدد مكتب الأمن القومي، أو المخابرات، ما إذا كان الشخص الذي يرغب في إجراء صفقة عقارية سيحصلُ على تصريح أم لا.[104]

وبالمثل، يستلزم إصدار توكيل الآن أن يكون الشخص حاضراً لتفويض طرف ثالث لبيع أو تأجير أو شراء عقار نيابة عنه، ويجب تجديد ذلك كل عام، بحسب ما قال طبيب من حلب الشرقية يقيم في غازي عنتاب الآن: «نحن بصدد بيع منزلنا في حي سليمان الحلبي. على الرغم من وجود طابو، فهذا أمر صعب للغاية، لأنه يتطلب الآن وجودك شخصياً، حتى من أجل إصدار التوكيل. قبل بضعة أشهر عاد والدي من تركيا إلى حلب لحل هذه المشكلة. ولكن يجب تجديد التفويض كل عام، لذلك آمل أن نبيعه قريباً».[105] تُظهر هذه الحالة أنه حتى في الحالات النادرة التي يمتلك فيها الأشخاص سندات ملكية رسمية، فإن حقوق السكن والأرض والملكية في خطر كبير، وغالباً ما يتعذر إحقاقها.

رؤى حول العودة ومستقبل أحياء حلب الشرقية بعد عام 2016

قال جميع من أُجريت معهم المقابلات إنه لا يمكنهم تخيل العودة في الظروف الحالية، مع احتمال بقاء بشار الأسد في السلطة. ويلعب دعم الانتفاضة والانتماء إلى المعارضة دوراً رئيسياً في احتمالية العودة: «إن وجود أي صلة بالمعارضة سيجعل من الصعب للغاية استعادة الممتلكات. هؤلاء الناس لا يمكنهم العودة إذا ظل الأشخاص أنفسهم في السلطة».[106] الأهم من ذلك قول العديد من المستجيبين إن هذا ممكن [عدم استعادة الممتلكات] حتى لو كان الشخص يحمل وثائق ملكية رسمية مثل سند الملكية. وقال محامٍ سابق كان يعمل في شرقي حلب: «لدي طابو لمنزلي في سيف الدولة، لكن لا يمكنني العودة إلى شرقي حلب، لأن الحكومة اعتقلتني أثناء الثورة، وأنا مطلوب مجدداً الآن».[107] على هذا النحو، حتى أولئك الذين لديهم الوثائق الرسمية اللازمة قد يجدون صعوبة بالغة في الوصول إلى ممتلكاتهم، خوفاً من الانتقام أو الاعتقال أو التجنيد الإلزامي.[108] وبالنسبة إلى القلة الذين عادوا مع ذلك إلى شرقي حلب، (153،012 شخصاً فقط اعتباراً من حزيران/يونيو 2017)،[109] كانت حماية ممتلكاتهم دافعاً شائعاً: «لقد عاد البعض رغم تردّي الخدمات، لأنهم يخشون من أن منازلهم والشقق ستُسلب منهم».[110]

(103) بيلز (2018 أ)، ص20.

(104) الزين (2019): «العوائق القانونية لحقوق السكن والأرض والملكية في سوريا»، PAX Policy Brief ، ص6، متاح على: https://www.paxforpeace.nl/publications/all-publications/legal-obstacles-to-housing-land-and-property-rights-in-syria (آخر وصول 14 آب/أغسطس 2019).

(105) مقابلة مع طبيب من حلب الشرقية، غازي عنتاب، 23 تشرين الأول/أكتوبر 2018.

(106) مقابلة مع أحد النازحين من حي صلاح الدين في شرق حلب، غازي عنتاب، 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2018.

(107) مقابلة مع طبيب من حلب الشرقية، غازي عنتاب، 23 تشرين الأول/أكتوبر 2018.

(108) جوزيف ضاهر (2018): «الثورة والثورة المضادة في سوريا، الأصول والتطورات»، أطروحة الدكتوراه، جامعة لوزان، ص423، متاح على: https://serval.unil.ch/resource/serval:BIB_27632B4295FC.P001/REF (آخر وصول 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2018).

(109) توبياس شنايدر، «أمراء الحرب في حلب وإعادة الإعمار بعد الحرب»، معهد الشرق الأوسط (13 حزيران/يونيو 2016)، متاح على: https://www.mei.edu/publications/aleppos-warlords-and-post-war-reconstruction (آخر وصول 10 آذار/مارس 2019).

(110) مقابلة مع أحد النازحين من حي صلاح الدين في شرقي حلب، غازي عنتاب، 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2018.

ما يزال جزء كبير من أحياء حلب الشرقية غير صالح للسكن ومهجوراً ومدمراً إلى حد كبير. تمت إعادة الإعمار في جزء قليل عبر الخصخصة، واقتصرت إعادة الإعمار العامة على معالم التاريخية كالمسجد الأموي. ورغم اتهام الحكومة السورية العقوبات الغربية بالمسؤولية عن بطء الانتعاش،[111] إلا أن وجهة النظر على الأرض مختلفة تماماً. يوضح محمد، أحد النازحين من حي سيف الدولة: «في الوقت الحالي، لا تستثمر الحكومة في إعادة إعمار شرقي حلب. ليس هناك خدمات والحياة صعبة للغاية. وحتى بعد عامين من الإخلاء لا توجد كهرباء أو مياه في معظم المناطق. الحكومة لا تنفق فلساً واحداً على إعادة التأهيل، ولا توجد قوة شرطة. لا يوجد إلا قوات الشبيحة والميليشيات، وهي تدير كل شيء في هذه المناطق».[112] وفي حين قُدرت تكلفة إعادة إعمار حلب بنحو 35-40 مليار دولار،[113] خصصت الحكومة فقط عقود إعادة إعمار بقيمة 25 مليار ليرة سوريا (48.5 مليون دولار أميركي) ابتداءً من تموز/يوليو 2017.[114]

ويبدو أن هناك تجاهلاً متعمداً لعملية إعادة إعمار أحياء حلب الشرقية. ومن بين «المناطق الـ15 ذات الأولوية» لإعادة التأهيل في المدينة، التي اقترحتها الحكومة السورية على العاملين في المجال الإنساني، توجد سبع مناطق فقط في شرقي حلب، على الرغم من أن القسم الشرقي عانى الدمار إلى الحد الأقصى.[115]

المناطق ذات الأولوية الحالية هي الأحياء في غربي ووسط المدينة،[116] بينما الشرق بالكاد يُذكر في خطط إعادة التأهيل الحالية.[117] وقد امتثلت الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى إلى حد كبير للتوجيهات الحكومية.[118]

يحد الدمار وانعدام المأوى والأمن من عودة النازحين إلى شرقي حلب، حيث يمثل فقدان أو نقص الوثائق وترتيبات الإسكان غير الرسمية قبل النزاع عقبات رئيسية أخرى. وقال أحد المستجيبين من حي الخالدية موضحاً: «بنينا منزلنا دون تصريح بناء، ولم يكن لدينا سوى عقد بيع غير مسجل، وأثناء الحرب مات المالك ونزح أولاده، ولا يمكن لأحد أن يشهد على ملكيتنا. حتى لو استطعنا العودة إلى سوريا، لا أعتقد أننا سنتمكن من العودة إلى منزلنا».[119]

يُعتبر الانهيار العام لسيادة القانون، وسطوة الميليشيات الموالية للحكومة، مصدر قلق رئيسي آخر لجميع المشاركين، وهو الأمر الذي تم تسليط الضوء عليه في العديد من التقارير الإعلامية الأخيرة. فيما تستمر النزاعات أيضاً بين الميلشيات الموالية للحكومة، التي تسيطر الآن بفاعلية على مناطق واسعة من شرقي حلب، ويقال إن معظم هذه الخلافات تتعلق بمصادرة وبيع

(111) أنجوس ماكدوال، «في شرقي حلب، الجثث ما تزال تحت الأنقاض. حدود الانتعاش في سوريا»، رويترز (25 نيسان/أبريل 2019)، متاح على: https://www.reuters.com/article/us-syria-security-aleppo-insight/in-east-aleppo -odies-still-under-rubble-show-limit-of-syrias-recovery-idUSKCN1S115Y (آخر وصول 22 أيار/مايو 2019).

(112) مقابلة مع عضو سابق في مجلس حلب الطبي، غازي عنتاب، 29 تشرين الأول/أكتوبر 2018.

(113) لوند (2017).

(114) ضاهر (2018)، ص421.

(115) لوند (2017).

(116) ضاهر وآخرون. (2018).

(117) بيلز (2018 أ).

(118) بيلز، إيما، «الأمم المتحدة تسمح لحكومة الأسد بتولي زمام القيادة في إعادة بناء حلب»، **فوكس نيوز**، 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، متاح على: https://www.foxnews.com/world/un-allowing-assad-g Government-to -اخذ الرصاص في إعادة بناء حلب (آخر وصول 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2018).

(119) مقابلة مع ناشط إعلامي من أحياء حلب الشرقية، غازي عنتاب، 28 تشرين الأول/أكتوبر 2018.

العقارات،[120] وبخاصة في أحياء باب النيرب، والصاخور، والشعّار، وكرم حومد.[121] ويتسق هذا مع التقارير التي تفيد بأن «بعض قادة الحرب» أو أمراء الحرب جمعوا ثروات هائلة، خلال الحرب، ونتيجة لذلك، تم دمجهم باضطراد في الاقتصاد الرسمي عند قيامهم بتأسيس الشركات، أو المشاركة في المشاريع الاستثمارية والعقارات. وأصبحوا يتمتعون، عبر تراكم الربح والقوة بهذه الطريقة، بدرجة كبيرة من السيطرة على حياة السوريين الذين يعيشون في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة.[122]

دفع النهب واسع النطاق من جانب الميليشيات الموالية للحكومة في شرقي حلب الأخيرة إلى الاعتراف بتهديد الميليشيات للنظام العام. ففي آذار/مارس 2018، مع وصول عمليات النهب إلى مستوى غير مقبول، حتى بالنسبة إلى السلطات المحلية، أمر رئيس اللجنة الأمنية في حلب ميليشيا مؤيدة للأسد بالخروج من المدينة، بتهمة أعمال السرقة والنهب والسرقة والاعتداء على الممتلكات العامة وحريات المواطنين وممتلكاتهم الخاصة.[123] غير أن هذه الميليشيات مترابطة جيداً، وتؤدي الأرباح من الممتلكات المسروقة إلى إفادة الميليشيات والمسؤولين الحكوميين على حد سواء. وعلاوة على ذلك، تعتمد الحكومة على هذه الميليشيات في التعامل مع تحدياتها الأمنية.[124]

تحدث هذه التطورات في المشهد القانوني المتغير بسرعة، فيما يتعلق بالسكن والأرض والملكية، مثل القانون رقم 2017/33 بشأن إعادة بناء سجلات الملكية، والمرسوم التشريعي 2016/66 والقانون 2018/10 بشأن تحديد المناطق العشوائية والمتضررة كمناطق تنمية.[125]هناك ثلاثة جوانب رئيسية في المشهد القانوني المتطور: سيأخذ القطاع الخاص غالبية حصة إعادة الإعمار. إذ لا يُعدّ النازحون من المناطق العشوائية مقيمين شرعيين، بسبب دورهم في الانتفاضة.

ووثق النشطاء في سوريا كيف تم تجريف أحياء كثيرة كانت تسيطر عليها المعارضة المسلحة أو دعمت الانتفاضة، بذريعة «لوائح التخطيط الحضري».[126]

في هذا الصدد، شرقي حلب ليس استثناءً، فالعديد من المناطق فيه يتم هدمها بسرعة غير عادية ولغايات محددة. وفي نيسان/أبريل 2018، أعلن وزير الإدارة المحلية والبيئة السوري حسين مخلوف أن مناطق التطوير العقاري الثلاث الجديدة والأولى بموجب القانون 2018/10، تشمل حي الحيدرية العشوائي شرقي حلب، الذي تضرر بشدة خلال الحرب،[127]وسيتم تحويل الحي بأكمله إلى حديقة، دون إعادة بناء أي مساكن، أي أن السكان السابقين لن يتمكنوا من العودة. [128]وفي تشرين الأول/أكتوبر 2018، أفادت وكالة الأنباء السورية أن الحيين العشوائيين (كرم الأتارب وكرم القصر) في الشرق قرب مطار حلب الدولي ومطار النيرب العسكري واللواء 80، تم هدمهما جزئياً،

(120) مقابلة مع طبيب من أحياء حلب الشرقية، غازي عنتاب 17 تشرين الأول/أكتوبر 2018.

(121) مقابلة مع أحد النازحين من حي صلاح الدين شرقي حلب، غازي عنتاب، 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2018.

(122) ضاهر وآخرون. (2018)، ص16.

(123) لوند (2017).

(124) المرجع السابق

(125) يرجى الاطلاع على فصل حنا وحرستاني في هذا المجلد.

(126) يرجى الاطلاع على فصل فينال في هذا المجلد وفينال (2014)، ص335.

(127) ضاهر وآخرون. (2018)، ص11.

(128) إيما بيلز على تويتر، 10 حزيران/يونيو .2019، متاح على: https://twitter.com/ejbeals/status/1138032497625915394 (آخر وصول 14 اب/أغسطس 2019).

بحجة أن المباني «على وشك الانهيار»، ولا بد من إزالتها.[129] وبالمثل، بعد انهيار مبنى في حي صلاح الدين في 2 شباط/فبراير 2019 أسفر عن مقتل 11 شخصاً، أمرت بلدية حلب بهدم 10,000 مبنى «غير آمن» وإخلاء 4,000 عائلة، ويقع أكثر من 7,000 مبنى منها في أحياء صلاح الدين والأنصاري والشعار وتل اللوز شرقي حلب.[130]وفي غياب بدائل الإسكان، يُخشى أن تقوم السلطات بطرد عدد أكبر من السكان، لأسباب تتعلق بـ«السلامة»، وأن تُهدَم كتلٌ كاملة من المساكن العشوائية بغية تمهيد الطريق لمشاريع «إعادة التطوير العمراني».[131] ويمكن لهذه القوانين والمراسيم الجديدة أن تمهد الطريق إلى إعادة هندسة الحكومة لديموغرافيا حلب بشكل أكثر ديمومة.[132]

خاتمة

يلقي هذا الفصل الضوء على أنظمة إدارة الأراضي والممتلكات التي ظهرت في شرقي حلب، إبّان سيطرة المعارضة (2012-2016)، مع انقطاع السكان عن الوصول إلى آليات التسجيل الرسمية. وبالاعتماد على المقابلات مع السكان النازحين الذين يعيشون الآن في تركيا، حددت الدراسة أيضاً الانتهاكات المستمرة لحقوق السكن والأرض والملكية في شرقي حلب، بهدف تخيل كيفية إعادة إعمارها وتطورها العمراني في المستقبل.

سلّط من أُجريت معهم المقابلات الضوء على ظهور هيئات جديدة لإدارة السكن والأرض والملكية، في حلب الشرقية، التي كانت تسيطر عليها المعارضة، وأدى ذلك إلى وفرة في معاملات وقرارات الممتلكات التي لم يتم تسجيلها رسمياً. تستدعي مسألة كيفية التعامل مع المعاملات العقارية التي تتم في إطار هيئات المعارضة، وكذلك تلك غير المسجلة على الإطلاق، دراسة عاجلة، فقد خلقت هذه المؤسسات حقائق على الأرض لا يمكن التراجع عنها بسهولة، حتى لو توافرت النية لذلك، بينما بنى مجلس القضاء الموحد عمله على قرارات رسمية سابقة، كانت اللجنة الشرعية تقوم بإبطالها على الدوام. وتُعتبر احتمالية عودة نظام إدارة السكن والأرض والملكية إلى شكله السابق قبل الحرب منخفضة للغاية، إن لم تكن مستحيلة.[133]

تشير النتائج كذلك إلى أن العديد من الأشخاص عانوا بسبب نزوحهم من شرقي حلب، من عملية تجريد مستمرة من الممتلكات، التي قد لا يتمكنون من العودة إليها. تُمثّل انتهاكات حقوق السكن والأرض والملكية، بما يتجاوز الضرورات العسكرية العاجلة، جزءاً لا يتجزأ من الحرب في سوريا، ويمكن القول إن تلك الانتهاكات استُخدمت كسلاح.[134]ويُعدّ الدمار الهائل في السكن والأرض والملكية، إضافة إلى الاستيلاء على ممتلكات اللاجئين والنازحين في زمن الحرب، فضلاً على

(129) بدأت الحكومة بهدم مبان غير رسمية في شرقي حلب، ودمرتها بالفعل، المسير (29 تشرين الأول/أكتوبر 2018)، متاح على: https://maseer.net/archives/6854 (آخر وصول 25 نيسان/أبريل 2019).

(130) هدم حلب: الحكومة تشرد الآلاف من الناجين من الحرب، العربي الجديد، 6 شباط/فبراير 2019، متاح على: https://bit.ly/2ID8yvv (آخر وصول 19 آذار/مارس 2019).

(131) «عمليات الإخلاء المسطحة في شرقي حلب: حيلة جديدة للتطهير العرقي؟»، العربي الجديد، 4 شباط/فبراير 2019، متاح على: https://english.alaraby.co.uk/english/indepth/2019/2/6/aleppo-flat-evictions-a-new-ploy-for-ethnic-cleansing- (آخر وصول 4 شباط/فبراير 2019).

(132) شنايدر (2016).

(133) أونرو (2016).

(134) أونرو (2016).

التشريعات العقابية مثل القانون 2018/10 وتشريع مكافحة الإرهاب، من الأمور التي ستصعّب العودة على العديد من النازحين الذين كانوا مقيمين في شرقي حلب. ويتفاقم هذا القلق بحقيقة أن الحكومة السورية عازمة على إعادة الإعمار المنفصلة عن العملية الوطنية للتسوية السياسية أو المصالحة المجتمعية.[135]

تشير المقابلات إلى أن حماية حقوق السكن والأرض والملكية في سوريا تقع خارج المسعى القانوني والتقني البحت، لإنشاء السجلات والحفاظ على الكوادر. وهذا يؤكد النتائج التي توصل إليها حنا وحرستاني، المنشورة في هذا المجلد، بأن انتهاكات حقوق السكن والأرض والملكية تحدث في سياق غير رسمي شائع. والواقع أن قضايا السكن والأرض والملكية متشابكة مع تعريف المواطنة والصدوع الاجتماعية التي تقسم البلد.[136]والنتيجة أن أي إصرار على تصنيف الملكيات العقارية الـ«رسمية» و«غير الرسمية» سيخلق مزيداً من الانقسام بين الناس.[137] لذلك، يجب أن تحتل قضية الطابع غير الرسمي للملكية العقارية في سوريا، وخاصة بالنسبة للمجتمعات الأكثر ضعفاً، مركز الصدارة. ويجب أن تشمل إعادة الإعمار، وخاصة في المدن، أحكاماً تتعلق بالأراضي والسكن ميسور التكلفة لسكان التجمعات العشوائية قبل الحرب. وبالتوازي مع ذلك، يجب أن تعترف الجهود المبذولة لاستعادة الممتلكات أو التعويض، بالأدلة غير العقارية لحقوق الملكية، مثل فواتير الخدمات أو سجلات المحكمة، كوسيلة شبه قانونية لتأكيد حقوق المستخدم والملكية.

لقد سلط العديد من المستجيبين الضوء على انتشار اقتصاد الحرب الذي يركز على العقارات، وعدم وجود جهود جدية لإعادة البناء في شرقي حلب. وتخلق هذه الظروف عقبات كبيرة أمام إعادة الممتلكات واستعادتها، حتى حين يمتلك المالكون سندات ملكية رسمية، كما أنها تعزز المخاوف القائمة من أن إعادة الإعمار التي انتهجتها الحكومة السورية وحلفاؤها تهدف إلى منع عودة النازحين داخلياً واللاجئين الذين يُعدّون معادين للحكومة، مقابل مكافأة الموالين بعقود بناء مربحة.[138] سيتعيّن على أي خطة إعادة إعمار في حلب التعامل مع هذه المصالح المكتسبة الجديدة في سوق الإسكان والممتلكات، وضمان عدم مكافأة المستفيدين من الحرب وتقويتهم، خاصة في ظل عدم قدرة الحكومة المركزية وعدم استعدادها لكبح نفوذهم ووصولهم.[139]سيواجه المانحون الدوليون حقيقة أن النخب التجارية الجديدة التي برزت في الحرب هي نظيرتهم الوحيدة في القطاع الخاص. ويهدد توجيه تمويل إعادة الإعمار عبر هؤلاء الفاعلين بمزيد من التوطيد لانتهاكات حقوق السكن والأرض والملكية في حلب، نظراً للانقسامات الاجتماعية والطبقية قبل الحرب بين شرقي المدينة وغربيّها، ويجب فهم المخاطر الإضافية الكامنة في ترسيخ هذه الخطوط.

على الرغم من أن التغيير السياسي الحقيقي في سوريا لا يمكن تصوره في هذه المرحلة، إلا أنه يجب على المجتمع الدولي، كنقطة بداية، صياغة معايير وشروط واضحة لتمويل إعادة الإعمار، واتخاذ مواقف سياسية واضحة بشأن السكن والأرض والملكية. وينطبق هذا بالتساوي على التدخلات الإنسانية والإنعاش المبكر والتنمية التي يمكن أن تصبح متواطئة بسهولة في المزيد من انتهاكات

(135) بينيديتا بيرتي (2017): «هل إعادة إعمار سوريا هي ساحة المعركة التالية في سوريا؟»، مراجعة القاهرة للشؤون العالمية، متاحة على: https://www.thecairoreview.com/tahrir-forum/is-reconstruction-syrias-next-battleground (آخر وصول 22 فبراير 2019).

(136) الاتحاد الأوروبي (2017)، ص54.

(137) الحلاج (2017).

(138) ضاهر وآخرون. (2018)، ص9.

(139) شنايدر (2016).

حقوق الملكية الراسخة، مثل اشتراط سندات ملكية رسمية لإصلاح السكن أو التقيد الحتمي بأولويات الحكومة لإعادة الإعمار. وتتطلب المشاركة التي تراعي قضايا السكن والأرض والملكية في سوريا بشكل عاجل أيضاً دمج مسارات العمل الخاصة بالسكن والأرض والملكية في عملية السلام، وإدراج حقوق استعادة السكن والأرض والملكية في الدستور. وكما قال محام سابق لمجلس القضاء الموحد، فإن «المشكلة في هذه المرحلة هي أن قضايا الملكية ليست مطروحة على طاولة المفاوضات في جنيف، وأستانا، وسوتشي. أشعر أنه لا يتم اعتبار ذلك مشكلة».[140]توجب أي صيغة من صيغ السلام الدائم في سوريا رسم خرائط منهجية لحجم انتهاكات السكن والأرض والملكية، مع التركيز على توفير سبل الرد أو التعويض، لا سيّما لمن ينتمون إلى أحياء عشوائية مدمرة إلى حد كبير مثل أحياء حلب الشرقية.

(140) مقابلة مع أحد الأعضاء المؤسسين لمجلس القضاء الموحد في حلب، غازي عنتاب، 12 كانون الثاني/يناير 2019.

الفصل السادس

كيف يؤدي الحرمان من ملكية الأرض إلى زيادة إضعاف الأقليات: دراسة حال اليزيديين في العراق

سنقر يوسف صالح مع كيفي مغديد قادر

انتهكت حملة التعريب، التي جرت في الفترة ما بين عامي 1968 و2003 تقريباً في ظل نظام البعث العراقي، حقوق اليزيديين في السكن والأرض والملكية بشكل مخيف. واستغل النظام المستوطنين لتعريب شمال العراق ثقافياً، فهجّر قسراً مئات الآلاف من الأقليات، كالكرد واليزيديين والآشوريين والتركمان.[1] وجُرّدت الأقليات العرقية من ممتلكاتها وأُجبرت على ترك أراضي أجدادها، وتم تشجيع مواطنين آخرين، معظمهم من العرب السنة من أجزاء أخرى من العراق، على الاستقرار فيها بدلاً منهم. وبحلول أواخر السبعينيات، أعيد توطين ما يقرب من 100 ألف يزيدي من قضاء سنجار، وهي إحدى مناطق موطنهم الأصلي، قسراً في مجمعات سكنية شيدتها الحكومة العراقية في جنوب وشمال جبل سنجار.[2]

افترض مخططو الغزو الذي قادته الولايات المتحدة عام 2003 أن سقوط نظام صدام سيؤدي إلى العودة الجماعية والفورية لهؤلاء المهجرين إلى مساكنهم وأراضيهم وممتلكاتهم التي فقدوها قبل عقود من الزمان.[3] وفي الواقع، تمكنت أعداد قليلة جداً من العودة حتى الآن، ولا يُتوقع عودة المزيد في وقت قريب. ويرجع ذلك أساساً إلى أن النزاعات على السكن والأرض والملكية سرعان ما أصبحت مصدراً رئيسياً للاضطراب والصراع في فترة ما بعد الغزو.[4]

(1) هيومن رايتس ووتش (2004): «مطالبات في نزاع: وقف التطهير العرقي شمال العراق» متاح على: https://www.hrw.org/report/2004/08/02/claims-conflict/reversing-ethnic-cleansing-northern-iraq (آخر وصول 7 حزيران/يونيو 2019).

(2) دراسة لموئل الأمم المتحدة (2015): «قضايا حيازة الأراضي الناشئة بين اليزيديين النازحين في العراق: كيف يمكن أن تُقوّض فرص العودة أكثر بسبب سياسة التمييز التي يعود تاريخها إلى 40 عاماً؟»، متاحة على: http://www.hlrn.org/img/documents/YAZIDI%20HLP%20REPORT_EN.pdf (آخر وصول 15 تشرين الثاني/أكتوبر 2018).

(3) عرض بيتر فان دير أويررت (2007): «استرداد الممتلكات في العراق»، عرض في ندوة حول استرداد الممتلكات في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع، استضافتها وزارة الخارجية الأمريكية في (6 و7 أيلول/سبتمبر 2007)، متاحة على: https://2001-2009.state.gov/documents/organization/98032.pdf (آخر وصول 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2018).

(4) المرجع نفسه.

وبعد فترة وجيزة من الإطاحة بنظام صدام وإعادة الهيكلة السياسية في العراق، أصبح مستقبل الأراضي المتنازع عليها، بما في ذلك سنجار، مثار خلاف بين حكومة إقليم كردستان والحكومة العراقية.

وكان النظام السابق قد غير من ديموغرافية الأراضي المتنازع عليها بين عامي 1968 و2003 في محافظات ديالى وكركوك وصلاح الدين ونينوى (متضمنة سنجار). وقبل ظهور تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) عام 2014، كان الظن السائد أن التهديد المحتمل الأكبر لاستقرار العراق يكمن في الصراع الكردي العربي على هذه الأراضي، لا في الجماعات المتطرفة.[5]

يقع قضاء سنجار شمال غرب محافظة نينوى بين مدينة تلعفر في الشمال الشرقي، وقضاء البعاج في الجنوب الشرقي، والحدود السورية غرباً.[6] وهي محط مختلف أنواع النزاعات بعيداً عن نزاعات السكن والأرض والملكية. وبعد فصلها عن الأراضي الكردية، أصبحت سنجار محاطة بمستوطنات عربية سنية دعمت التمرد السني. وقد أثرت الصراعات المستمرة بين الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية بشكل سلبي على السكان اليزيديين.[7] كما كان لاحتلال داعش عام 2014 والتوترات بين حكومة إقليم كردستان والحكومة العراقية في أعقاب الاستفتاء على استقلال كردستان عام 2017 تأثير خطير على الطائفة اليزيدية.

ومنذ الأعمال الوحشية التي ارتكبها تنظيم داعش ضد اليزيديين في سنجار في آب/أغسطس 2014، وفرت وسائل الإعلام الوطنية والدولية تغطية واسعة لليزيديين.[8] ورغم التوثيق الجيد لمحاولات الجهاديين إبادة اليزيديين، إلا أننا لا نعرف الكثير عن انتهاكات حقوقهم في السكن والأرض والملكية. وتُعد هذا الدراسة جهداً أكاديمياً للإجابة على الأسئلة المتعلقة بقضايا السكن والأرض والملكية في قضاء سنجار.

منذ عام 2003، ورغم الآليات المستحدثة لإعادة المساكن والأراضي والممتلكات إلى ضحايا حملة التعريب، لم يسترجع اليزيديون سوى القليل منها. ويركز هذا الفصل على أسباب استمرار حرمان اليزيديين من حقوقهم في السكن والأرض والملكية، ويستكشف مواقف اليزيديين وآراءهم، لا سيما فيما يتعلق بأسباب عدم استفادتهم بشكل عادل من جهود ما بعد عام 2003 الرامية إلى إعادة السكن والأرض والملكية. كما تسعى الدراسة إلى طرح نظرة تجريبية متعمقة في الجوانب غير المرغوب فيها من جهود ما بعد 2003 لاسترداد السكن والأرض والملكية.

(5) مقالة شون كين (2011): «الأراضي المتنازع عليها في العراق: نظرة إلى الأفق السياسي وآثار السياسة الأمريكية»، معهد السلام الأمريكي، أعمال السلام، متاحة على: https://www.usip.org/publications/2011/04/iraqs-disputed-territories (آخر وصول 4 آب/أغسطس 2019).

(6) تشكل الزراعة مصدر الدخل الرئيسي ليزيدي سنجار. وقد تم إغلاق حقول النفط في قريتي عين غزال وحيال في قضاء سنجار بسبب الحرب. ويُعد جبل سنجار غنياً بالغاز الطبيعي والمعادن الثقيلة. ومنذ ضم مقاطعة الشمال إلى قضاء سنجار عام 1987، أصبحت مساحتها تبلغ 1420 كم2. وتُعد سنجار المنطقة الوحيدة المتنازع عليها التي لا تحد إقليم كردستان. انظر تقرير فيصل غانم (2017): «ملكية التغيير الديموغرافي في منطقة الشمال»، منظمة السلام والحرية بالتعاون مع منظمة باكس (تقرير غير منشور).

(7) بعد عام 2003، بدأت الجماعات والمليشيات المتطرفة، التي نشأ معظمها في محافظة الموصل، بتهديد اليزيديين. أفادت المجموعة الدولية لحقوق الأقليات بمقتل 335 يزيدي في الفترة ما بين عامي 2003 و2007. مقالة المجموعة الدولية لحقوق الأقليات (2017): «اليزيديون»، يمكن قراءتها (آخر وصول 7 شباط/فبراير 2019).

(8) انظر على سبيل المثال، «المشرع العراقي اليزيدي: «يتم ذبح المئات من شعبي'»، صسي إن إن (في 6 آب/أغسطس 2014)، يمكن قراءتها:
https://edition.cnn. com/2014/08/06/world/meast/iraq-crisis-minority-persecution/index.html (آخر وصول 7 حزيران/يونيو 2019).

بعد مناقشة السياق التاريخي لحملة التعريب وآثارها على الطائفة اليزيدية في سنجار، نقيّم جهود ما بعد 2003 لوقف انتهاكات السكن والأرض والملكية في حقبة حزب البعث. ثم نحلل أفكار اليزيديين حول استمرار حرمانهم من الحقوق المتساوية في السكن والأرض والملكية، ونقترح طريقة لإدراج آرائهم في إجراءات فعالة ومستدامة لاسترداد ملكيتهم.

المنهجية

يستند التحليل الوارد في هذه الدراسة إلى 22 مقابلة شبه منظمة، واستعراض شامل لمؤلفات ومعلومات ثانوية مهمة مستمدة من وثائق رسمية، ضمنها السياسات الحكومية والنصوص القانونية والتقارير الوطنية والدولية. وتم اختيار عينة هادفة ممن قوبلوا بالتشاور مع ناشطين يزيديين.[9] وباستثناء أحد المشاركين، لم تشمل البحوث سوى يزيديين مدركين لحالة السكن والأرض والملكية في قضاء سنجار. وشملت المقابلات أشخاصاً من عامة الشعب وناشطين وموظفين حكوميين ومحامين وقادة مجتمعات محلية يعيشون إما في قضاء سنجار أو في محافظة دهوك.

جرى تدقيق واقع السكن والأرض والملكية في سنجار من منظور اليزيديين. وقدمت مشاركة اليزيديين معلومات مفيدة عن وضعهم بالإضافة إلى آرائهم عن الانتهاكات التي طالتهم وجهود ما بعد 2003 لاسترداد الحقوق. وكان من الصعب على الباحثين الوصول إلى العرب السنة المحليين لاعتبارات أمنية. بالتالي غابت الأصوات العربية السنية، رغم أنها جهات فاعلة مهمة بطبيعة الحال، فيما يتعلق بآليات السكن والأرض والملكية في سنجار. ولم تجد الدراسة سوى القليل عن كيفية وأسباب تورط العرب السنة داخل قضاء سنجار في انتهاكات السكن والأرض والملكية ومدى اتفاقهم أو اختلافهم مع محاولات استرداد ملكيتها بعد عام 2003. ويلزم إجراء المزيد من البحوث لمعالجة هذه المسائل.

تاريخ سياسات وانتهاكات السكن والأرض والملكية في سنجار

حملة التعريب في مناطق سنجار قبل عام 2003

يعود تاريخ التعريب في العراق إلى 17 تموز/يوليو 1968، حين تولى حزب البعث السلطة على أساس برنامجه لتحقيق الاشتراكية والقومية العربية.[10] وهدفت القوانين واللوائح البعثية الرامية إلى تغيير الوضع الديموغرافي في الأراضي غير العربية داخل العراق إلى خدمة شعاره «أمة عربية واحدة، ذات رسالة خالدة».

وقد أنقص قانون الإصلاح الزراعي العراقي (رقم 117)، الذي سُن في 30 أيار/مايو 1970، من مساحة الأراضي المخصصة للأفراد وسلب ملكية أراضي العديد من كبار الملّاك في أغنى المناطق

(9) نحن مدينون بصفة خاصة للسيد خضر دوملي (ناشط يزيدي)، الذي عمل بنشاط لتزويدنا بوثائق تتعلق بالموضوع وتيسير التواصل مع من قوبلوا.

(10) منظمة هيومن رايتس ووتش (2004)، كتاب خليل الدباغ وغيث ضرغام (2018): «أوراق اللواء خليل جاسم الدباغ»، دار دجلة للنشر، عمان.

الزراعية في الشمال.[11] ورغم تنفيذ هذا القانون في جميع أرجاء العراق وتأميم الحكومة للأراضي الزراعية في عدد من المناطق، غير أنه أثر سلباً على حقوق السكن والأرض والملكية لأصحاب الأراضي من اليزيديين في سنجار على وجه الخصوص، حيث اعتمد معظم اليزيديين في سنجار على الزراعة لكسب رزقهم.[12] ومهد تنفيذ القانون رقم 117 الطريق أمام عدد كبير من الانتهاكات لحقوق اليزيديين في السكن والأرض والملكية.

الخريطة 1: الأراضي المتنازع عليها شمال العراق

في سبعينيات القرن الماضي، استخدم نظام البعث الأمن كذريعة لإجبار اليزيديين على ترك أراضيهم باتجاه «مجمعات سكنية» بعيدة عن قراهم.[13] وكان الأساس القانوني لهذا البرنامج مرسوم مجلس قيادة الثورة رقم 795 لعام 1975 الذي أجاز مصادرة ممتلكات أنصار الحركة الوطنية الكردية. وأراد النظام في المقام الأول منع اليزيديين من دعم الحركة وأنشأ مجمعات سكنية

(11) يمكن قراءة نص القانون رقم 117 لعام 1970 الصادر عن مجلس الشعب العراقي:
http://extwprlegs1.fao.org/docs/pdf/irq38269.pdf (آخر وصول 7 شباط/فبراير 2019).

(12) تقرير فيصل غانم (2017): «ملكية التغيير الديموغرافي في منطقة الشمال»، منظمة السلام والحرية بالتعاون مع منظمة باكس (تقرير غير منشور). مقالة نيليدا فوكارو (1999): «الشيوعية والدولة في العراق: الكرد اليزيديون، بين عامي 1869 و1940 تقريباً»، **دراسات الشرق الأوسط**، 35(2): 1-26..

(13) يطلق السكان المحليون على المجمعات السكنية اسم «مجمعات».

لتسهيل حصرهم والسيطرة عليهم.[14] ولتيسير المراقبة الحضرية، شُكِّلت المجمعات السكنية في مربعات.[15]

وبعد فترة وجيزة من تهجير اليزيديين من أرض أجدادهم، أكمل نظام البعث عملية التعريب. وسمح مرسوم مجلس قيادة الثورة رقم 358 الصادر عام 1978 بإبطال سندات ملكية الأكراد واليزيديين المسلمين المهجرين، وتأميم أراضيهم الواقعة تحت سيطرة وزارة المالية العراقية، وإعادة توطين العائلات العربية في المنطقة.[16]

ساعد وجود الكثير من العرب السنة في صحراء الجزيرة النظام على إنجاز عمله بسلاسة: «لم يكن على الحكومة العراقية أن تبحث بعيداً عن مجندين متحمسين لحملتها في التعريب: حيث كانت صحراء الجزيرة الكبيرة جنوب غرب الموصل، وهي موطن مئات الآلاف من قبائل العرب الرُحّل السنة الموالين لها. وبعد إغرائهم بأرض شاغرة ومروية، وبتشجيع من شيوخ قبائلهم، هجر رجال قبائل الجزيرة حياتهم القاسية في الصحراء وانتقلوا بشكل جماعي نحو الشمال.[17] وأثناء حملة التعريب في سنجار، دُمّرت أكثر من 150 قرية يزيدية.[18]

الخريطة 2 : قضاء سنجار والمناطق المحيطة بها

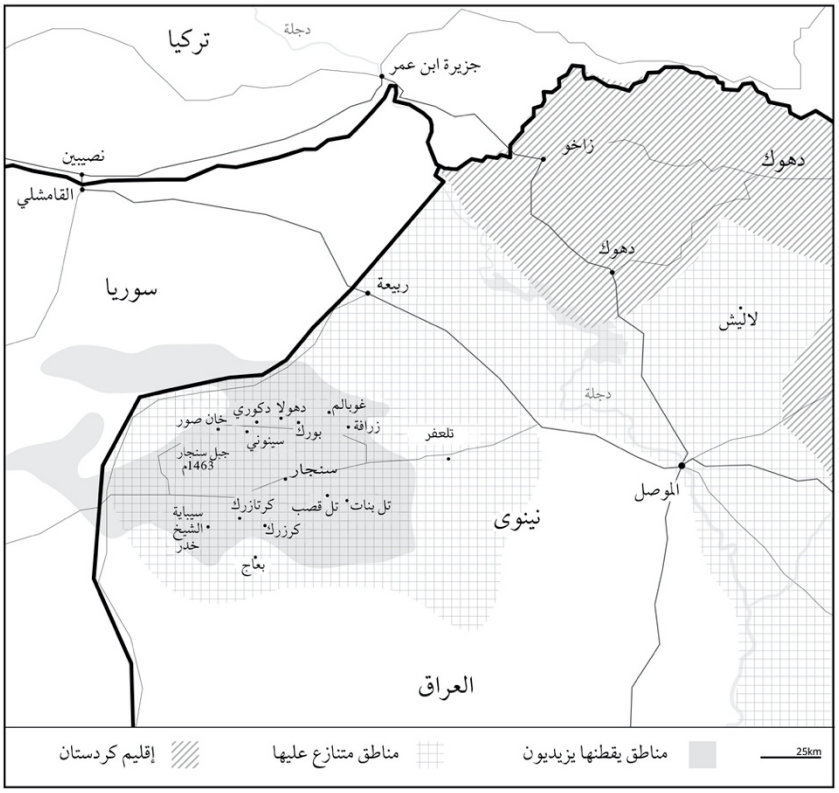

(14) مقالة إيفا سافلزبيرج، سيامند حجو وآيرين دولز (2010): «تمدّن فعلي: اليزيديون في المجمعات السكنية في شيخان وسنجار»، الدراسات ريفية رقم 186: ص101-116.

(15) تقرير فيصل غانم (2017).

(16) مقالة سافلزبيرج وآخرون (2010).

(17) دراسة لمنظمة هيومن رايتس ووتش (2004).

(18) من بين القرى التي دمرها نظام البعث ثم أعاد توطينها، بير آدم، طربقات الحسكان، جفريا، كندالا، بحرافا، قصيركي، جنوب بارة، شمال بارة، هاوي خالتي، كاركي، ساموكا، أديكا، دهولا القديمة، طريف، نصيريا، كولكا، سامي حستار، مالك، شوركا، كلخان، شنانيك، نسخة أوج، با خليف، زيروا، زواغا القديمة وبرانا.

وبعد التهجير القسري الذي تعرض له القرويون اليزيديون في وقت قصير، شنت الحكومة العراقية حملة مكثفة لإعادة توطين قبائل عربية في المناطق اليزيدية، كقبائل الحديدي والشمر والجحيش. وأجرت منظمة هيومن رايتس ووتش مقابلات مع عشرات العائلات العربية وزعماء القبائل العربية الذين غامروا بالسفر إلى الشمال في إطار حملة التعريب، وأوضحت أغلبية من قوبلوا أنهم جاؤوا إلى الشمال باختيارهم، بعدما عرضت عليهم الحكومة أراض مروية مربحة.[19]

وأفادت منظمة هيومن رايتس ووتش، استناداً إلى معلومات قدمها مستوطنون من العرب السنة، بأن الحكومة العراقية لم تمنح المستوطنين العرب سندات ملكية للأراضي حين استقروا في قرى اليزيديين وزرعوا أراضي اليزيديين خلال برنامج التعريب.[20] بل مُنحوا عقود إيجارات سنوية. وعلى النقيض من منظمة هيومن رايتس ووتش، ادعت مصادر أخرى بأن الحكومة العراقية أعادت تسمية الأراضي اليزيدية باستخدام أسماء لمستوطنين. فعلى سبيل المثال، وثق تقرير نشرته حكومة إقليم كردستان مُنح 7453 دونماً من الأراضي للمستوطنين في عين غزال، و440 دونماً في أرفيع، و3685 دونماً في تل عاقول، و5500 دونماً في قبة الوهبي.[21] كما شغلت القبائل العربية مساحات واسعة من الأراضي الزراعية اليزيدية دون سندات ملكية قانونية. فعلى سبيل المثال، استولى عرب الجحيش على أراضي الشيخ خزري في منطقة كوهبل المتاخمة لربيعة.[22] ويبين الجدول رقم (1) مساحة الأراضي التي صودرت من اليزيديين وسُلمت للعرب السنة، وفقاً للجنة تنفيذ المادة (140) التي أنشأها رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي عام 2006.

الجدول (1): مساحة أراضي اليزيديين المصادرة المعطاة للعرب السنة

مساحة الأرض (بالدونمات)	القبائل والقرى اليزيدية الذين كانت الأرض لهم	القبائل العربية التي استحوذت على الأراضي
400,000	قبيلة القيران	الصديد العربي
4,440	قبيلة وندان	حواس الصديد
6,000	قرويو صبا خشاني	عرب حواس الصديد
8,000	قبيلة فقارى	الصديد العربي
8,000	قرويو زراب بازار	الخرسا
5,000	قرويو بارة الجنوبية	فداغة عربي

.«المصدر: لجنة تنفيذ المادة 140 من الدستور العراقي لعام (2010): «تقرير خاص عن سنجار

حدثت تغيرات ديموغرافية كثيرة في مدينة سنجار. ففي بداية حملة التعريب، أعلنت الحكومة عن حصول العرب الذين رغبوا في تشييد منازل في المدينة على أراض وقروض من الحكومة. وتم بناء العديد من الأحياء العربية الجديدة مثل نصر واليرموك والقادسية والشهداء والسراي 1 و2. ولم

(19) دراسة لمنظمة هيومن رايتس ووتش (2004).

(20) المرجع نفسه.

(21) يُستخدم الدونم لقياس مساحة الأرض في الشرق الأوسط منذ العهد العثماني. وتتفاوت مساحته الفعلية بين البلدان: الدونم العراقي يساوي 2500 م^2.

(22) وثائق حكومة إقليم كردستان (2006): سنجار خلال نصف قرن (1947-2002): دراسة وثائقية في سياسة التعريب والتطهير العرقي في قضاء سنجار»، متاحة على: http://cabinet.gov.krd/a/d.aspx?a=8682&l=14 (آخر وصول 7 شباط/فبراير 2019).

تتواجد في سنجار سوى عائلتين عربيتن وثلاث عائلات مسيحية قبل عام 1970. لكن منذ ذلك الحين، ارتفع عدد العرب في المدينة ارتفاعا حاداً.[23]

علاوة على ذلك، وفي إطار عملية التعريب، منح نظام صدام عدداً كبيراً من الأراضي ذات المساحات المختلفة للعرب السنة في قضاء سنجار للسكن،[24] شملت التالي:

- 1450 قطعة أرض تبلغ مساحتها 200-250 م^2 (مع سندات ملكية) لجنود عراقيين (من العرب) ومتطوعين (فدائيي صدام).
- 1170 قطعة أرض تبلغ مساحتها (200-250 م^2) لعرب حاصلين على شهادات عليا.
- 461 قطعة أرض تبلغ مساحتها (250-300 م^2) لعائلات جنود عراقيين أُسروا أو فُقدوا أثناء الحروب. وفي حين لا يحدد التقرير الحروب، قد تكون الإشارة إلى الحرب مع إيران (1980-1988) وغزو الكويت (1990-1991).
- 650 قطعة أرض تبلغ مساحتها (250-300 م^2) لأصدقاء صدام حسين.

كما منح مكتب محافظ نينوى أراض ساحرة في حي اليرموك وحي سراي بمدينة سنجار إلى حمَلة درجة الماجستير والدكتوراة في جامعة الموصل. فيما دُمرت الأحياء اليزيدية بربروش وكلاهي والبرج وبرسهى وجوسقى والسراي وطُرد سكانها.[25]

نجح نظام البعث في نهاية المطاف بتغيير التركيبة العرقية لسنجار وزيادة أعداد العرب السنة في المنطقة. وإلى جانب التغييرات الديموغرافية، لم يسمح النظام إلا باللغة العربية كلغة رسمية في المدارس. وحظرت الحكومة العراقية استخدام اللغة الكردية في سنجار، بما أنها منطقة تخضع لسياسات كثيفة من التعريب. وواجه اليزيديون إنكاراً لهويتهم العرقية وأعلن النظام عروبتهم قسراً.[26]

وبمجرد إعادة توطين اليزيديين في 11 بلدة جماعية تحمل أسماء عربية، تم بناء ما يقارب 11,544 منزلاً عام 1976.[27] ومنذ ذلك الحين، لم يُمنح أي من هذه المنازل سند ملكية. وبالتالي، كان السبيل الوحيد لإثبات الملكية هو السكن في المنزل وفواتير الكهرباء. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المنازل بُنيت على أراض زراعية تمت مصادرتها أثناء حملة التعريب من مزارعين يزيديين وقرويين مجاورين دون أي تعويض. ومن الناحية القانونية، أصبحت هذه الأراضي تابعة للدولة تديرها وزارة المالية ووزارة الزراعة. ورغم منح المقيمين حق الانتفاع من الأراضي، يبقى احتمال تجريدهم هذه الأراضي من جانب الدولة وارداً في أي وقت.[28]

(23) لجنة تنفيذ المادة رقم 40 لعام (2010): «تقرير خاص عن سنجار». يمتلك المؤلف نسخة مطبوعة من التقرير، لكنه غير متاح على الانترنت.

(24) حكومة إقليم كردستان (2006).

(25) لجنة تنفيذ المادة رقم 140 (2010).

(26) سباستيان ميزل (2008): «التغيير الاجتماعي في خضم الإرهاب والتمييز العنصري: اليزيديون في العراق الجديد»، **معهد الشرق الأوسط**، متاحة على: https://www.mei. edu/publications/social-change-amidst-terror-and-discrimination-yezidis-new-iraq (آخر وصول 15 أيار/مايو 2019).

(27) مقالة سافلزبيرج وآخرون (2010).

(28) دراسة لموئل الأمم المتحدة (2015).

الجدول 2: عدد المنازل التي بُنيت في 11 بلدة عام 1976

أسماء المجمعات السكنية (بالعربية)	أسماء المجمعات السكنية (بالمحكية)	أعداد المنازل
اليرموك	بورك	1,120
التميم	خانة صور	1,195
العروبة	زورافا	510
الأندلس	كوهبل	771
حطين	دوكوري	1,531
القادسية	دهولا	858
الوليد	تل بنات	907
البار		1,300
العدنانية	كرزه رك	838
القحطانية	كير أوزير	1,334
الجزيرة	سيبا شيخ خدر	1,180

المصدر: سافلزبيرج وآخرون (2010).

الاستجابات لانتهاكات السكن والأرض والملكية في عهد البعث

طُوّرت بدءاً من عام 2003 آليات مختلفة لمعالجة شأن المناطق المتنازع عليها وانتهاكات السكن والأرض والملكية. وفي كانون الثاني/يناير 2004، وقّع بول بريمر، المدير الإداري لسلطة الائتلاف المؤقتة، القانون رقم 8 الذي يفوّض حكومة العراق المؤقتة، مجلس الحكم العراقي، بتأسيس هيئة دعاوى الملكية العراقية لاستعراض وحل نزاعات الملكية التي تعود إلى عهد البعث (1968-2003) وإصدار إجراءات لتسوية المطالبات بالملكية بسرعة وبطريقة عادلة ومتزنة.[29] وفي حزيران/يونيو من ذلك العام، وقّعت سلطة الائتلاف المؤقتة، ممثلة في بريمر، النظام رقم 12 الذي عدّل النظام رقم 8، مما جعل هيئة دعاوى الملكية العراقية أكثر فاعلية. وكان الغرض من هذه الأنظمة منع الاضطرابات والعنف اللذين قد ينجمان عن نزاعات السكن والأرض والملكية.[30] ويمكن اعتبار هذه الأنظمة نقطة انطلاق للجهود المشتركة التي يبذلها العراقيون والجهات الفاعلة الدولية من أجل التصدي رسمياً لانتهاكات السكن والأرض والملكية (بما في ذلك قانون الإصلاح الزراعي لعام 1970). وتتألف هيئة دعاوى الملكية العراقية من أمانة وطنية لجميع الأنشطة التنفيذية والإدارية، فضلاً عن لجان إقليمية (في الدرجة الأولى) في كل محافظة من محافظات العراق وفي منطقة حكومة إقليم كردستان، وقسم للاستئناف (في الدرجة الثانية) في بغداد. وفي

(29) أنظمة سلطة الائتلاف المؤقتة رقم 8 لعام 2004، متاح على: https://www.refworld.org/pdfid/5b3e22be4.pdf (آخر وصول 20 كانون الثاني/يناير 2019).

(30) أنظمة سلطة الائتلاف المؤقتة رقم 12 لعام 2004، متاح على: https://govinfo.library.unt.edu/cpairaq/regulations/20040624_CPAREG_12_Iraq_Property_Claims_Commission_with_Annex_A_and_B.pdf (آخر وصول 20 كانون الثاني/يناير 2019).

28 حزيران/يونيو 2004، عيّن رئيس الوزراء العراقي المؤقت إياد علاوي ومدير سلطة الائتلاف المؤقتة بريمر أول رئيس لهيئة دعاوى الملكية العراقية.[31]

وفي آذار/مارس 2006، بموجب قانون جديد حلّت فيه الهيئة العليا لحل النزاعات الملكية العقارية محل هيئة دعاوى الملكية العراقية. وعلى غرار هيئة دعاوى الملكية العراقية، كُلّفت الهيئة العليا لحل نزاعات الملكية العقارية بمهمة إيجاد حل لانتهاكات حقوق الأرض والملكية التي ارتكبها نظام صدام. 'يقتصر الاختصاص الزمني للهيئة العليا لحل نزاعات الملكية العقارية بشكل صارم على قضايا الأرض والملكية التي ظهرت في عهد حزب البعث. وهي تسمح للضحايا الذين صودرت ملكيتهم أو حُجزت «لأسباب سياسية أو دينية أو عرقية» أو بسبب «سياسات تهجير عرقية أو طائفية أو قومية» بالمطالبة -وفقاً لقرارهم- إما باسترداد ملكيتهم أو التعويض عنها'.[32]

وتدعو المادة 140 من الدستور العراقي لعام 2005 إلى «تطبيع» الأراضي المتنازع عليها.[33] وهي تنفذ المادة 58 من قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لعام 2004، الذي يلزم الحكومة العراقية بإعادة «المنازل والممتلكات» إلى «المرحّلين والمنفيين والمهجرين والمهاجرين»، أو منحهم «تعويض عادل» إذا تعذر ذلك.[34] وفي الوقت نفسه، يتم تعويض «الأفراد الذين تم نقلهم إلى مناطق وأراض معينة» في ظل النظام السابق وإعادتهم إلى مناطق نشأتهم.[35] وسيعقب ذلك إجراء تعداد للسكان، ثم، وبحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2007، إجراء استفتاء للمواطنين المقيمين في المناطق المتنازع عليها لتقرير ما إذا كانوا يفضلون الانضمام إلى إقليم كردستان العراقي أو البقاء تحت سلطة الحكومة المركزية في العراق.

غيّر نظام صدام ديموغرافياً المناطق الكردية، وخاصة كركوك. ويسيطر الأكراد على إقليم كردستان منذ عام 1991 ويصرون على أنه يشمل المناطق المتنازع عليها أيضاً. ولاستعادته بشكل قانوني، تعاون الأكراد مع الائتلاف بقيادة الولايات المتحدة والأحزاب السياسية في العراق -وخاصة الأحزاب الشيعية- لإدراج مخاوفهم في الدستور العراقي لعام 2005. وكانت النتيجة المادة 140 المتعلقة بالتغيرات الديموغرافية وانتهاكات السكن والأرض والملكية في ظل النظام السابق.

أسس المرسوم رقم 46 من القرار الوزاري رقم 1373 بتاريخ 9 آب/أغسطس 2006 لجنة وزارية دستورية تنفيذية للمادة 140، أو لجنة تنفيذ المادة 140. واتخذت اللجنة أربعة قرارات ركزت بشكل أساسي على مرحلة «التطبيع» الأولى شاملة الإجراءات،[36] وأنشأت فروعاً لها في المحافظات والمقاطعات والأقاليم. وتجدر الإشارة إلى أن قضاء سنجار له لجانه الخاصة. واعتُبر ذلك فرصة لليزيديين لتقديم مطالباتهم واسترداد مساكنهم وأراضيهم وممتلكاتهم المصادرة في عهد حكم صدام بشكل قانوني. ولكن، ولأسباب سياسية وأمنية -الصراعات بين الأحزاب السياسية العراقية

(31) دراسة للمجلس النرويجي للاجئين (2006): العراق: العنف الطائفي، العمليات العسكرية تشعل شرارة تشرد جديد، مع تدهور وصول المساعدات الإنسانية. لمحة عن حالة التشرد الداخلي. متاح على: https://www.refworld.org/pdfid/3ae6a62b4.pdf (آخر وصول 7 شباط/فبراير 2019).

(32) تقرير ديبرا إيسر وفان دير أويرارت (2009): «ملكية الأرض، وتحدي العودة لمشرّدي العراق»، تقرير خاص رقم 221 لمعهد السلام الأمريكي، متاح على: https://www.usip.org/publications/2009/04/land-property-and-challenge-return-iraqs- (آخر وصول 4 آب/أغسطس 2019).

(33) الدستور العراقي لعام 2005، متاح على: https://www.constituteproject.org/constitution/Iraq_2005.pdf?lang=en

(34) سلطة الائتلاف المؤقتة، قانون إدراة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية الذي صدر في (8 آذار/مارس 2004)، متاح على: http://www.au.af.mil/au/awc/awcgate/iraq/tal.htm (accessed 4 Aug. 2019 (آخر وصول 4 آب/أغسطس 2019).

(35) المرجع نفسه.

(36) قرار الأمانة العامة لمجلس الوزراء، متاح على: http://www.com140.com/pdf/k6756.pdf (آخر وصول 8 شباط/فبراير 2019).

والتدخلات الإقليمية من جهة، وقتال الجماعات المتطرفة في المناطق المتنازع عليها من جهة أخرى- أخرت الحكومات العراقية المتعاقبة تنفيذ المادة 140، لتبقى نزاعات الملكية دون حل. وكما ترد مناقشته أدناه، لم تكن عملية التطبيع في سنجار ناجعة كما كانت في مناطق أخرى متنازع عليها: إذ لم يتمكن اليزيديون من تقديم مطالباتهم كما فعل العراقيون في أراض أخرى متنازع عليها.

واعتُبرت هذه الحلول القانونية آليات لاسترداد الملكية والتخفيف من انتهاكات السكن والأرض والملكية الناجمة عن سياسات البعثيين التي مارست التمييز ضد الجماعات العرقية والدينية. غير أن الجماعات المتطرفة التي ظهرت بعد عام 2003 تسببت في موجات جديدة من التهجير القسري وانتهاكات السكن والأرض والملكية في الأراضي المتنازع عليها. وكان اليزيديون من بين المجموعات الدينية والعرقية التي دفعت ثمناً باهظاً.

حالة السكن والأرض والملكية اليزيدية أثناء سيطرة تنظيم داعش وبعدها

في آب/أغسطس 2014، هاجم ما يدعى بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) الأقلية الدينية اليزيدية التي تعيش في منطقة جبل سنجار في محافظة نينوى بالعراق. وبسبب ديانتهم، لم يقتصر الأمر على تنظيم داعش فحسب، بل استهدفت جماعات متطرفة أخرى على مر التاريخ اليزيديين في العراق. ووفقاً للقوائم التي جمعتها السلطات المحلية ومنظمات حقوق الإنسان، قُتل ما بين 2000 و5500 يزيدي واختُطف أكثر من 6000 في هجوم لتنظيم داعش على جبل سنجار في آب/أغسطس 2014.[37]

وأدى ظهور تنظيم داعش إلى موجة جديدة من التهجير، إلى جانب تدمير السكن والأرض والملكية ومصادرتها في سنجار.[38] واستولى مقاتلو تنظيم داعش على العديد من الممتلكات اليزيدية. ويُعتقد أن نحو 3000 منزلاً قد دُمر أو أُحرق في مقاطعة سنوني وحدها. كما تسبب هجوم تنظيم داعش في ضياع المزيد من الوثائق المتعلقة بمساكن وأراضي وممتلكات اليزيديين.[39] وفي 22 آب/أغسطس 2014، في محاولة منها لمنع مصادرة السكن والأرض والملكية وحماية ممتلكات اليزيديين، المسيحين والصابئين في مناطق نينوى التي يسيطر عليها تنظيم داعش، أصدرت وزارة العدل في العراق تعليمات إلى مكاتب تسجيل الأراضي بوقف جميع المعاملات العقارية في المنطقة.[40]

وبعد تحرير المنطقة، وضع موئل الأمم المتحدة برنامجاً خاصاً لإعادة بناء المنازل المدمرة وتيسير عودة آلاف من اليزيديين المهجرين إلى ديارهم. وقام موئل الأمم المتحدة، بالتعاون مع محافظة

(37)فالبريا سيتوريللي وآخرون (2017): «تقديرات أعداد القتلى والمخطوفين من اليزيديين في منطقة جبل سنجار في العراق في شهر آب/أغسطس 2014: مسح للأسر بأثر رجعي»، **مجلة بلوس الطبية**، 14 (5)، متاحة على: http://eprints.lse.ac.uk/76109/1/Cetorelli_Mortality%20and%20kidnapping_2017.pdf (آخر وصول 10 أيار/مايو 2019).

(38) يقول إستر سبات: «أحرق أو فجر تنظيم داعش العديد من المنازل، وحتى المباني التي بقيت سليمة تعرضت للنهب من القبائل العربية المجاورة، كما سُرقت أغنام ومعدات زراعية». مقالة إستر سبات (2018): «الهوية السياسية لليزيديين وطموحاتهم السياسية في أعقاب هجوم تنظيم داعش»، صحيفة دراسات البلقان والشرق الأدنى، 20 (5): 424.

(39) موئل الأمم المتحدة (2017): «يصدر موئل الأمم المتحدة شهادة حيازة للعائدين في مقاطعة سنوني في سنجار، محافظة نينوى»، متاح على: https://unhabitat.org/un-habitat-issues-occupancy-certificates-to-returnees-in-sinunisinjar-ninewah-governorate (آخر وصول 10 أيار/مايو 2019).

(40) «العراق يبطل بيع العقارات في المناطق الخاضعة لسيطرة تنظيم داعش»، **وكالة أين نيوز الإخبارية** (25 آب/أغسطس 2014)، متاحة على: http://www.aina.org/news/20140825012457.htm (آخر وصول 10 أيار/مايو 2019).

نينوى وكجزء من برنامجه «من أجل مستقبل حضري أفضل»، بإصلاح 562 منزلاً متضرراً في إحدى عشرة قرية في مقاطعة سنوني، منها 108 منزلاً في ناحية آشتي. وأجرى فريق موئل الأمم المتحدة مشاورات مع المجتمع المحلي للتحقق من مطالبات الحيازة للعائدين وأصدر شهادات حيازة أقرتها السلطات المحلية وأفراد المجتمع المحلي. ومن المهم ملاحظة اعتبار شهادة الحيازة وثيقة غير رسمية، رغم تصديق السلطات المحلية لها. وقد عملت الحكومة العراقية مؤخراً مع المنظمة لتشجيع الأشخاص المهجرين من إقليم سنجار على العودة إلى ديارهم عن طريق تخصيص أراض لمن يعيشون في المنطقة. وسيتلقى الشاغلون الحاليون سندات تسجيل الملكية في برنامج سينفذ في المستقبل القريب.[41]

منظور اليزيديين في انتهاكات السكن والأرض والملكية

في الجزء الثاني من هذه الدراسة، نناقش المنظورات اليزيدية فيما يتعلق بانتهاكات السكن والأرض والملكية: كيف أعاق الصراع وتسييس حقوق السكن والأرض والملكية استردادها، وكيف أثرت سيطرة تنظيم داعش على حقوق اليزيديين فيها وعلى فقدان وثائق الملكية. ويقيِّم التقرير أيضاً جهود موئل الأمم المتحدة لمعالجة الانتهاكات الأخيرة للسكن والأرض والملكية في سنجار.

الصراع وتسييس حقوق السكن والأرض والملكية

رغم تطور الإطار القانوني للأراضي المتنازع عليها نحو الأفضل منذ عام 2003، غير أن الصراعات السياسية بين الأكراد والسنة والشيعة أعاقت جميع الجهود العملية لإعادة المساكن والأراضي والممتلكات إلى اليزيديين. وذكر العديد ممن قوبلوا أنهم يحمّلون الحكومة المركزية العراقية المسؤولية عن حل نزاعات الملكية في سنجار، وانتقدوا بشدة تحيز الحكومة.

وقال شيخ يزيدي من مقاطعة سنوني: «لا فرق بين النظام السابق وهذه الحكومة. إذا كان صدام حسين قد دعم العرب في مصادرة أراضينا، فإن الحكومة العراقية لا تساعد اليزيديين في استرداد أراضيهم. ولا تزال هناك مناطق واسعة من الأراضي اليزيدية التي استولى عليها العرب وسيطروا عليها. إذ سيطر المستوطنون الجدد على أراض في كوهبل وسيبا شيخ خدر واستخدموها رغم أنها كانت في الأصل ملك لليزيديين. وأدركنا نحن اليزيديين أن الحكومة ليست جادة في إعادة العرب إلى أراضيهم الأصلية وإعادة الأراضي اليزيدية إلى ملاكها الأصليين».[42]

ولم يتمكن اليزيديون من المشاركة بشكل فعّال في السياسة العراقية بسبب افتقارهم للتمثيل الكافي في الحكومة. ومن الواضح أن نظام الحكم في العراق فشل في تمثيل جميع الطوائف المختلفة. إذ يشارك نحو 85 بالمئة من اليزيديين في الأحزاب الكردية.[43] ويتبنى اليزيديين -مثلهم في ذلك كمثل أغلب المجتمعات- مجموعة متنوعة من وجهات النظر السياسية المتضاربة: فبعضهم تحالف مع الحزب الديمقراطي الكردستاني أو الاتحاد الوطني الكردستاني ودافع عن سياسة كردستان

(41) مقابلة مع السيد سمير عدنان، ممثل عن رئيس الوزراء السابق، دهوك في 8 تشرين الأول/أكتوبر 2018.

(42) مقابلة مع شيخ قبيلة يزيدية، دهوك في 8 تشرين الأول/أكتوبر 2018.

(43) «لا يرى اليزيديون بصيص أمل في عراق دائم التغيير أو كردستان يفتقر إلى العدالة»، **روداو**، متاح على: iraq/110520183 (آخر وصول 10 أيار/مايو 2019).

العراق، في حين يتطلع آخرون إلى بغداد. ويعني الانقسام بين اليزيديين أن مخاوفهم لم تعطَ الأولوية. بل استُغلت قضية السكن والأرض والملكية من مختلف الأحزاب السياسية لصالح أجنداتها السياسية. ولم تنفذ المادة 140 من الدستور -كما كان متوقعاً- بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2007.[44] ولا يمكن توقع عودة المستوطنين العرب إلى مناطقهم قبل موافقة جميع الأحزاب السياسية على تنفيذ المادة 140. وقد يؤدي تنفيذها إلى نشوء صراعات جديدة.

ورغم أن أغلبية من قوبلوا يرون أن المادة 140 مفيدة في حل نزاعات الملكية في سنجار، غير أنهم لا يتوقعون تنفيذها ما دام الصراع قائماً بين حكومة إقليم كردستان والحكومة العراقية.[45] وقد يكون هذا هو السبب الذي دعا بعض اليزيديين إلى اقتراح حلول أخرى، بما في ذلك حل من شيخ قبيلة يزيدية: «في هذا الوقت العصيب، أعتقد أن إنشاء لجان قبلية قد يكون حلاً جيداً لاستعادة الأراضي اليزيدية. يجب إيجاد حل لهذه المشكلة لأن اليزيديين يكافحون منذ عقود في قضايا الأراضي».[46]

قد يكون تفضيل هذا الحل مرتبطاً بالمركز الاجتماعي للشيخ: فهو شيخ قبيلة. وقد تضع اللجان القبلية هذا الشخص في موقع قوي لصياغة العملية. بيد أن هذا يشير أيضاً إلى عدم ثقة العديد من اليزيديين في قدرة الحكومة المركزية على إعادة مساكنهم وأراضيهم وممتلكاتهم. وكرر من قوبلوا على قدرة الحكومة العراقية على حل مشاكل حيازة الأراضي بسهولة في مناطق سنجار لاعتقادهم بملكية الدولة لمساحات شاسعة وإدارتها من وزارة المالية أو وزارة الزراعة. ويتعلق ذلك مرة أخرى بتنفيذ المادة 140 التي تصف تأميم الأراضي الزراعية أثناء حملة التعريب بأنها انتهاك للسكن والأرض والملكية. وذكر محام يزيدي عمل في كل من هيئة دعاوى الملكية العراقية والهيئة العليا لحل نزاعات الملكية العقارية في الفترة بين عامي 2004 و2012 ما يلي: «كانت معظم المطالبات المقدمة من اليزيديين في أراضي سنجار ضد الحكومة لأن النظام السابق كان قد أبطل ملكيتهم للأراضي الزراعية».[47]

ومن الواضح أن الصراعات على الأراضي المتنازع عليها بشكل عام، وسنجار على وجه الخصوص، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأجندات الأحزاب السياسية، التي عادة ما تدعم المشاريع الحكومية التي تتناغم مع أهدافها. فإذا دعمت الأحزاب السياسية السنية، على سبيل المثال، تشريعاً كالمادة 140 التي تضر العرب السنة، فمن المرجح أن تخسر دعم ناخبيها من السنة. وينطبق الكلام ذاته على الساسة الشيعة. وقد يعود تجاهل الحكومات العراقية ذات الأغلبية الشيعية لهذه المادة إلى «خشية الحكومات العراقية الدائمة من إمكانية الانفصال الكردي الذي قد يشكل سابقة يمكن للعرب الشيعة اتباعها، ما يهدد مستقبل الدولة العراقية».[48] وعلى أية حال، كان الشيعة في البصرة

(44)رانيا أبو زيد (2018): «حين تصمت الأسلحة: المصالحة في سنجار بعد داعش»، وزارة الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي، موجز السياسات، متاح على:
https://www.ecfr.eu/publications/summary/when_the_weapons_fall_silent_reconciliation_in_sinjar_after_isis
(آخر وصول 4 آب/أغسطس 2019).

(45) في تقرير عام 2007 «التغييرات الإدارية في كركوك والمناطق المتنازع عليها»، لم تعتبر وزارة الشؤون الإقليمية الإضافية في حكومة إقليم كردستان اليزيديين متميزين عرقياً عن الأكراد. متاح على:
http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:ARJKyBtRFScJ:perleman.org/files/articles/13050811135.pdf+&cd=9&hl=en&ct=clnk&gl=iq (آخر وصول 15 آب/أغسطس 2019).

(46) مقابلة مع شيخ قبيلة يزيدية، دهوك في 8 تشرين الأول/أكتوبر 2018.

(47) مقابلة مع محام يزيدي، دهوك في كانون الثاني/يناير 2019.

(48) كين (2011).

يحاولون الحصول على الاستقلال الذاتي على غرار الأكراد.[49] فمن وجهة نظرهم، لم يدعم العامة من السنة تنفيذ المادة 140، رغم أنها تنص على تعويض العرب السنة الذين يعودون إلى موطنهم الأصلي، لأنهم يعتبرون ذلك ضرراً عليهم،[50] بما أنهم أكثر من استفاد من انتهاكات السكن والأرض والملكية التي حصلت في ظل نظام البعث.

بالإضافة إلى الصراعات السياسية بين الأكراد والشيعة والسنة، كانت هناك صراعات بين الأحزاب السياسية الكردية أيضاً، وهذا ما أعاق استرداد السكن والأرض والملكية، حسب اعتقاد اليزيديين. وذكر من قوبلوا في هذه الدراسة حالات مختلفة أثرت سلباً على نزاعات السكن والأرض والملكية. وادعت امرأة يزيدية أن «جميع الأعضاء الأكراد في الهيئة العليا لحل نزاعات الملكية العقارية ينتمون إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني وأنهم يعملون لتحقيق مطالب اليزيديين المنتمين إلى الحزب ذاته فقط».[51]

وقد استغلت الأحزاب السياسية آليات استرداد السكن والأرض والملكية بأشكال مختلفة لخدمة أجنداتها.[52] وانتقد ناشط يزيدي ينحدر من سنجار بشدة الأحزاب السياسية الكردية التي أدارت قضاء سنجار بعد عام 2003، حيث قال: «لم يعبّر المسؤولون الحكوميون الذين يديرون المؤسسات الحكومية في مناطق سنجار عن الصوت الحقيقي لليزيديين. فالحزب الديمقراطي الكردستاني يدعم دائماً من ينفذون أجندته. وبسبب الصراع الدائر بين الأحزاب السياسية، ركز هؤلاء الأشخاص بشكل رئيسي على القضايا السياسية بدلاً من دعم احتياجات اليزيديين. ولذلك لم يعملوا كثيراً في مجال حقوق اليزيديين».[53]

وكشف البحث فيما يتعلق بقضايا الأقليات الأخرت، أن الأحزاب السياسية أدانت انتهاكات الأحزاب الأخرى لحقوق اليزيديين في السكن والأراض والملكية. وكما جاء في تقرير مركز ابتكار الحوكمة الدولية، تُعد الأقليات الضحية الرئيسية لهذه السياسات: «تزيد المطالب السياسية المتنافسة الوضع سوءاً بالنسبة للأقليات، لأن الكثير منها يعيش في ما يسمى أراض متنازع عليها. فالأقليات في العراق ليست ضحية الطائفية والتطرف فحسب، بل ضحية أجندات سياسية متنافسة أيضاً، ونزوحها نتيجة لكلا الأمرين».[54]

ولعل هذا هو السبب الذي يجعل بعض اليزيديين يؤمنون بحاجتهم إلى الدعم السياسي لتسليط الضوء على حقوقهم في السكن والأرض والملكية في الخطاب السياسي الأوسع نطاقاً وضمان تمتعهم بحقوقهم هذه كغيرهم من العراقيين.

(49) «ساسة البصرة يطالبون بالاستقلال عن بغداد»، **ذا ناشيونال**، 3 نيسان/أبريل 2019, متاحة على: https://www.thenational.ae/world/mena/basrapoliticians-call-for-independence-from-baghdad-1.844724 (آخر وصول 15 أيار/مايو 2019).

(50) منظمة مجموعة الأزمات الدولية (2018): «إحياء وساطة الأمم المتحدة في قضية الحدود الداخلية المتنازع عليها في العراق»، متاحة على: https://www.crisisgroup.org/middle-eastnorth-africa/gulf-and-arabian-peninsula/iraq/194-reviving-un-mediation-iraqs-disputed-internal-boundaries (آخر وصول 17 أيار/مايو 2019).

(51) مقابلة على الهاتف مع امرأة يزيدية (موظفة في الحكومة)، مدينة خانة صور في 18 شباط/فبراير 2019.

(52) أبو زيد (2018).

(53) مقابلة مع ناشط يزيدي، سنجار في 17 كانون الثاني/يناير 2019.

(54) مختار لماني (2009): «الأقليات في العراق: الضحايا الآخرون»، تقرير خاص لمركز ابتكار الحكم الدولي، ص11. متاح على: https://www.cigionline.org/sites/default/files/minorities_in_iraq_final.pdf (آخر وصول 10 أيار/مايو 2019).

المتطرفون، والعرب السنة، وانتهاكات السكن والأرض والملكية بعد عام 2003

لطالما شعرت الطائفة اليزيدية بالقلق إزاء الروابط بين العرب السنة، الذين يشكلون معظم المستوطنين، والجماعات المتطرفة. وكان العرب السنة يهيمنون على نظام صدام ولكنهم تضرروا سياسياً في ظل سياسات «اجتثاث البعث»[55] التي استبعدت بعضهم في فترة ما بعد عام 2003، فيما لم يرغب آخرون في المشاركة في السياسة العراقية، إذ اعترضوا على الجهود الرامية إلى استرداد السكن والأرض والملكية في الأراضي المتنازع عليها، لأن المادة 140 تحرمهم من الأراضي والممتلكات التي سلمهم إياها نظام البعث. وكان العرب السنة في محافظة الموصل هم الأكثر تضرراً، حيث كان معظم السكان السنة من أعضاء حزب البعث وكبار العسكريين العراقيين. وكان كثيرون يسعون إلى الانتقام أو استعادة سلطتهم المفقودة. واعتبر بعض السنة الانضمام إلى الجماعات الإسلامية المتمردة المتطرفة، مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق، الذي تحول فيما بعد إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، وسيلة جيدة لاستعادة السيطرة على الأراضي والممتلكات التي شغلوها وزرعوها في عهد البعث. واندلع صراع طائفي بين أصحاب الأراضي اليزيدية والمستوطنين السنة في قضاء سنجار، الأمر الذي سيؤثر بالتأكيد على المحاولات المستقبلية لاسترداد السكن والأرض والملكية. ورغم محاولات الحكومة العراقية استخدام آلية جديدة لضمان حقوق اليزيديين في السكن والأرض والملكية منذ تحرير سنجار من تنظيم داعش، وجدت هذه الدراسة أن هذه الآلية تنتج نوعاً خاصاً بها من انتهاك السكن والأرض والملكية.

وأكّد من قوبلوا على تورط السكان المحليين من العرب السنة في أعمال العنف التي ارتكبها تنظيم داعش،[56] ما يعني أن انتهاكات السكن والأرض والملكية ضد اليزيديين تحت سيطرة تنظيم داعش جزء من تاريخ طويل من نزع الملكية يعود إلى حملة «التعريب» التي قام بها حزب البعث في سبعينيات القرن الماضي. وزعموا أن بعض المحليين من العرب السنة (ومعظمهم من المستوطنين) تعاونوا مع تنظيم داعش في هجماته على اليزيديين ودمروا ممتلكاتهم: «كان معظم أعضاء تنظيم داعش من العرب السنة الذين صادروا أراضينا أثناء حملة التعريب».[57]

لم تنتهِ حملة التعريب بالنسبة لهذا الرجل اليزيدي: فهي لا تزال تؤذي اليزيديين لأن حملة صدام مهدت الطريق للانتهاكات اللاحقة -والحالية- ضد اليزيديين. ويؤكد رجل يزيدي آخر قوله: «إن العرب الذين استقروا أثناء حملة التعريب هم الأشخاص ذاتهم الذين دعموا تنظيم داعش. وكان أفراد قبيلة المطيوط مع تنظيم داعش حين هاجم قرية كوجو في عام 2014.وقد أُحضرت هذه القبيلة لحماية حقل النفط أثناء عملية التعريب».[58]

وسمى ناشط يزيدي شاب مطّلع على الانتهاكات المرتكبة ضد اليزيديين في عهد سيطرة تنظيم داعش القبائل التي دعمت التنظيم في عام 2014، ووصف الهجمات قائلاً: «جاءت قبيلتا الجغايفة والقحطوني من بعاج باتجاه سيبا شيخ خدر وتل إزر إلى طرف سنجار. واستولوا على هذه المناطق. وكانت بعاج نقطة البداية للهجوم. ومن جنوب سنجار توجد قبيلة أبو مطيمط التي

(55) لتوضيح آليات السياسات السنية في عراق ما بعد 2003، انظر بحث ريناد منصور (2016): «المأزق السني في العراق»، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، متاح على: https://carnegieendowment.org/files/CMEC_59_Mansour_Sunni_Final.pdf (آخر وصول 10 أيار/مايو 2019).

(56) مقالة أبو زيد (2018): «تدمير اليزيديين». **لوموند ديبلوماتيك**، كانون الثاني/يناير 2017, متاح على: https://mondediplo.com/2017/01/08Yazidis (آخر وصول 4 آب/أغسطس 2019). سبات (2018)، ص424.

(57) مقابلة مع مزارع يزيدي، مقاطعة سنوني في 17 كانون الثاني/يناير 2019.

(58) مقابلة مع ناشط يزيدي، مقاطعة سنوني في 17 كانون الثاني/يناير 2019.

دعمت تنظيم داعش. بدؤوا من كوجو حتى سيطروا على تل قصب وتل بنات. ومن الجانب الشرقي، هاجم السنة من تلعفر، بالإضافة إلى ما نطلق عليهم لقب «جحيش»، قبيلة الجحيش مع سنيي تلعفر. بعدئذ، سيطروا على المناطق الحدودية. وقد دُعم تنظيم داعش من قبيلة الجحيش. هذه القبائل ذاتها والأشخاص ذاتهم الذين صادروا أراضي اليزيديين في السابق».[59]

تم توثيق تورط العرب السنة في انتهاكات ضد اليزيديين بشكل جيد. وتؤكد نتائج الدراسة المقابلات السابقة التي اتهم فيها اليزيديون بعض هذه القبائل العربية السنية بمشاركتها في هجمات تنظيم داعش. ورغم عدم تأييد جميع السنة لتنظيم داعش -إذ حارب أفراد قبيلة شمر ضد الإسلاميين- يبدو أن اليزيديين فقدوا ثقتهم في جيرانهم السنة. وعن عدم ثقة اليزيديين في جميع السنة، كتب أحد الباحثين: «رغم تباين العرب في منطقة سنجار، فهم ينتمون إلى قبائل مختلفة، يعيش بعضهم في المنطقة منذ فترة طويلة، بينما انتقل آخرون من الجنوب في عهد صدام، غير أنهم مجموعة متجانسة في الخطاب اليزيدي الحالي، الذي يصف العرب جميعاً بأنهم حلفاء لتنظيم داعش». ومن المثير للاهتمام أن نرى كيف يوضح الضحايا هذا:

> نادية مراد الحائزة على جائزة نوبل للسلام، والتي نجت من عنف تنظيم داعش في سنجار، تستنكر تقاعس العرب السنة عن الوقوف في وجه التنظيم.

وحتى قبل الهجوم الذي شنه تنظيم داعش عام 2014، كانت التدابير القانونية المتخذة لإعادة المساكن والأراضي والممتلكات لليزيديين عقيمة. فعلى سبيل المثال، منعت الظروف الأمنية في سنجار اليزيديين من تقديم مطالباتهم.[60] واضطر اليزيديون إلى السفر إلى الموصل لتقديم مطالباتهم أو إحضار وثائق من الموصل لاستكمال ملفاتهم الخاصة بالهيئة العليا لحل نزاعات الملكية العقارية في سنجار. ووفقاً لمن قوبلوا، كانت الجماعات المتطرفة، حتى قبل عام 2014، تستهدف اليزيديين في الموصل، مما جعلهم يخشون الذهاب إلى هناك. وقال عضو في مجلس مقاطعة سنوني: «في حين كانت الهيئة العليا لحل نزاعات الملكية العقارية تعمل على إعادة السكن والأرض والملكية إلى أصحابها الأصليين قبل عام 2014، لم يقدم العديد من اليزيديين مطالباتهم الخاصة بها لأنه كان عليهم الذهاب إلى الموصل لتقديم مطالباتهم أو جلب الوثائق المطلوبة لمكتب الهيئة العليا لحل نزاعات الملكية العقارية في سنجار».[61]

فقدان ونقص سندات الملكية

تسبب التشريد القسري في فقدان اليزيديين لوثائقهم المدنية وسندات الملكية، ما قلل فرصهم في الاستفادة من جهود استرداد السكن والأرض والملكية. وسلط من قوبلوا الضوء مراراً على فقدان اليزيدين عموماً لوثائق ملكيتهم نتيجة السياسات التمييزية -غياب سندات الملكية في الماضي بسبب التعريب- وموجات التهجير. كان المزارعون اليزيديون يملكون صك تسوية باسم «تابو

(59) مقابلة مع ناشط يزيدي، سنجار في 17 كانون الثاني/يناير 2019.

(60) لمزيد من التفاصيل عن عنف الجماعات الإسلامية المتطرفة ضد سفر اليزيديين إلى الموصل، انظر: شيتيريان (2017).

(61) مقابلة على الهاتف مع عضو في مجلس مقاطعة سنوني، دهوك في 21 تشرين الأول/أكتوبر 2018.

راش» (يعود تاريخه إلى الإمبراطورية العثمانية).[62] وذكر بعض الأشخاص أن هذه الوثيقة لم تعد موجودة في سنجار. ووفقاً لأحد الذين قوبلوا: «كان جدي يمتلك صك (تابو راش) لأراضينا، ولكن ذلك كان قبل وقت طويل. نحن لا نملكها الآن. أراضينا أراض زراعية. قام عرب قبيلة القحطوني بمصادرة هذه الأراضي. وحدثت بعض المشاكل معهم لفترة، ثم حل زعماء القبائل المسألة. هذه أراضينا، لدينا «حق التصرف» فيها لكنني أعلم أن ملكية أراضينا تعود لوزارة المالية».[63]

وفيما يتعلق بصكوك التسوية، قال شاب يزيدي من سنجار بتردد: «لا أعتقد أن هذه الوثيقة موجودة في سنجار. قد يكون الملّاك فقدوها أو دُمرت عمداً لحرمان اليزيديين من ملكية الأرض».[64]

ومن الجدير بالذكر أن صكوك التسوية لا تزال متواجدة في دائرة التسجيل العقاري.[65] ورغم أن اليزيديين في سنجار لم يعودوا يمتلكون هذه الوثيقة، فإن الناس في المناطق الأخرى المتنازع عليها مثل كركوك لا يزالون يمتلكونها.

وأفاد الذين قوبلوا مراراً بأنه حتى لو كان بحوزة اليزيديين وثائق رسمية للسكن والأرض والملكية حين تهجّروا قسراً، فإنهم نسوها أو فقدوها على الطريق. وقال عضو يزيدي في مجلس محافظة الموصل واصفاً هجوم تنظيم داعش عام 2014: «حين هاجم التنظيم سنجار، لم يتمكن اليزيديون الفارون إلا من إنقاذ أنفسهم ولم يستطيعوا أخذ أي شيء معهم».[66]

ووصف شخص آخر كيف تسبب العنف في مغادرة الكثير من اليزيديين للبلاد وفقدانهم لسندات ملكية أراضيهم على الطريق قائلاً: «اضطر العديد من اليزيدين إلى الهجرة إلى بلدان أخرى بسبب العنف. وإن كان بحوزة هؤلاء الناس سندات ملكية لأرضهم، فلا أعتقد أنها ما زالت بحوزتهم».[67]

وقال المحامي الذي عمل على المطالبات اليزيدية في هيئة دعاوى الملكية والهيئة العليا لحل نزاعات الملكية العقارية في الفترة ما بين عامي 2004 و2012: «كنا نواجه مشاكل كثيرة مع المطالبات اليزيدية لأن الوثائق التي طلبناها لم تكن بحوزتهم. وكان معظمهم يقولون لي 'لقد فقدنا وثائقنا'».[68]

وما لم يتم تطوير آلية مناسبة، سيبقى اليزيديون الذين فقدوا وثائقهم يواجهون تحديات خاصة تعيق جهود استرداد السكن والأرض والملكية وتحرمهم من حقوقهم.

(62) «كانت التسوية إجراءً إدارياً يعود تاريخها إلى الملَكية العراقية التي أنشأت إدارة تسوية (دائرة التسوية). وكان الغرض منها فحص دراسة الأراضي قطعة قطعة في جميع أنحاء العراق من أجل التحقق من الملكية القانونية وترسيم حدودها. ونتيجة لهذه العملية، تم تأكيد الملكية القانونية لملاك الأراضي الذين كانوا يملكون صكوك ملكية، يعود معظمها إلى عهد الإمبراطورية العثمانية. وشارفت العملية على الاكتمال حين أُطيح بالنظام الملكي سنة 1958». منظمة هيومان رايتس ووتش (2004).

(63) مقابلة على الهاتف مع مزارع يزيدي، سنجار في 25 كانون الثاني/يناير 2019.

(64) مقابلة مع ناشط يزيدي، سنجار في 17 كانون الثاني/يناير 2019.

(65) موئل الأمم المتحدة (2015).

(66) مقابلة مع عضو يزيدي في مجلس محافظة الموصل، الموصل في 16 تشرين الأول/أكتوبر 2018.

(67) مقابلة مع باحث يزيدي، مقاطعة سنوني في 17 كانون الثاني/يناير 2019.

(68) مقابلة مع محام يزيدي، دهوك، كانون الثاني/يناير 2019.س

تقييد حقوق السكن والأرض والملكية واستبعادها

حُرم اليزيديون من حقوقهم المعترف بها دولياً في السكن والأرض والملكية، مثل المنح والقروض، وبيع الأراضي وشرائها ونقل ملكيتها.[69] وكانت معاملات الأراضي والممتلكات اليزيدية مقيدة في ظل نظام صدام، إلا حين قام الناس بتغيير منازلهم في المجمعات السكنية. وذكر كثير ممن قوبلوا أن فواتير الكهرباء استُخدمت ولا تزال تُستخدم لإثبات الملكية في المعاملات العقارية في غياب سندات الملكية.

لا توجد مكاتب عقارية في سنجار. والثقة المتبادلة بين البائعين والمشترين مطلوبة لشراء وبيع المنازل أو المباني التجارية. وقال رجل يزيدي يعمل في بلدية سنوني: 'إذا تجولت في المجمعات السكنية، لن ترى مكاتب عقارية. ولو أراد أحدهم شراء منزل فهو يحتاج فقط لشاهدين. فالناس أقرباء ويعرفون بعضهم، ولا أرى مشكلة في ذلك».

وأسهب قائلاً: «لكن المشكلة تظهر حين يريد شخص ما أن يبني، حظيرة دواجن على سبيل المثال. حتى لو كان هذا الشخص يمتلك الأرض، عليه الذهاب إلى الموصل أو مدينة سنجار للعثور على شاهدين بحوزتهما سندات ملكية لممتلكاتهما. ويتعين أن يكون الشاهدان مدرجين في قائمة إدارة البلدية ليكونا مؤهلين لإثبات ملكية الشخص للأرض وأن الأرض ليست محل نزاع. ولن يأتي بعض الشهود لو لم يتلقوا أجراً. كما تعلمون، يمتلك قليل من اليزيديين سندات ملكية لذلك من الصعب العثور على شهود يزيديين».[70]

وبالممارسة العملية، يبدو أن اليزيديين لا يتمتعون بحقوق مساوية لحقوق المواطنين العراقيين الآخرين، الذين يملكون سندات ملكية لمساكنهم وأراضيهم وممتلكاتهم. وهذا يعني أن اليزيديين لم يستفيدوا من القروض الحكومية. وقد أشار بعض من قوبلوا إلى أنه دون سندات ملكية الأراضي، لا يمكن للمزارعين اليزيديين التقدم بطلب للحصول على قروض زراعية أيضاً. وقال مزارع يزيدي يعيش في سنوني بأرض زراعية على الحدود العراقية السورية: «لدي 500 دونم من الأراضي في منطقة طربقة على الحدود السورية. وعلى الرغم من أنني قمت بزراعة الأرض في السنوات السابقة (ليست هذه الأرض)، لم يُسمح لي بحفر بئر للمياه على أرضي، لأنني لم أمتلك سند ملكية مسجل لأرضي. وإذا كان هنالك قرض زراعي حكومي، فلن استفيد منه لأنني لا أملك سنداً رسمياً».[71]

(69) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (2002): «حيازة الأرض والتنمية الريفية، متاح على: http://www.fao.org/3/a-y4307e. pdf (آخر وصول 4 آب/أغسطس 2019).

(70) مقابلة مع رجل يزيدي يعمل في بلدية سنوني، سنوني في 17 كانون الثاني/يناير 2019.

(71) مقابلة على الهاتف مع مزارع يزيدي، سنجار في 18 كانون الثاني/يناير 2019.

مخاوف من النتائج غير المرغوب بها لجهود استرداد السكن والأرض والملكية الأخيرة

رغم تطور معظم آليات استرداد السكن والأرض والملكية بشكل جيد، ثمة شكوك بين اليزيديين بشأن شكل جديد من انتهاكات السكن والأرض والملكية قد ينتج عن تنفيذ هذه الآليات. وفي الوقت ذاته، هم يخشون من الآليات المستحدثة أيضاً في حال عدم تنفيذها بشكل عادل.

وقال باحث يزيدي إن خطط موئل الأمم المتحدة المنفذة منذ عام 2015 والتي وُضعت رداً على انتهاكات تنظيم داعش للسكن والأرض والملكية غير ملائمة لإعادة المساكن والأراضي والممتلكات لليزيديين: «ستتفاقم قضايا الأرض بمجرد تنفيذ مشروع موئل الأمم المتحدة. ولا يقتصر هذا المشروع على اليزيديين فحسب، بل على أولئك الذين عاشوا هنا قبل عام 2014 أيضاً. أعلم أن السكان الذين ليسوا من سنجار في الأصل سيحصلون على سند ملكية مسجل إذا نفذت الحكومة هذا المشروع. وهذا يعني انهم أصبحوا ملّاكاً شرعيين للأراضي رغم أنهم ليسوا من هنا».[72]

ورغم أن هدف مشروع موئل الأمم المتحدة كان يصب في صالح اليزيديين، غير أنه شمل مستفيدين من «التعريب» أيضاً: كحصول السكان غير اليزيديين الذين لا ينحدرون من المنطقة في الأصل على وثائق رسمية تثبت ملكيتهم في سنجار. وهذا يتناقض مع أهداف المادة 140 التي تقضي باستعادة حقوق اليزيديين في السكن والأرض والملكية وعودة المستوطنين إلى مناطقهم الأصلية. فالمشروع إما أسيء تطبيقه أو كان من الصعب توفير الخدمات المناسبة في سياق حالات الطوارئ.

وقد أضر سوء إدارة جهود الاسترداد إلى حد ما بقضايا السكن والأرض والملكية لليزيديين حتى قبل عام 2014. وفيما يتعلق بحالات الفشل السابقة هذه، قال محام يزيدي، كان عضواً في كل من هيئة دعاوى الملكية العراقية والهيئة العليا لحل نزاعات الملكية العقارية في الفترة بين عامي 2004 و2012: «للأسف، لم تُربح قضايا بعض المطالبين اليزيديين لأن بعض أعضاء اللجنة لم يفهموا طبيعة القضايا. وأدركت أنهم لا يملكون معلومات كافية عن المنطقة: فهم لم يفهموا أن اليزيديين قد أجبروا على ترك أراضيهم ولذلك اتخذ بعض أعضاء اللجنة قرارات خاطئة في حالات كانت فيها مطالبات اليزيديين محقة».[73]

خاتمة

تشير نتائج الدراسة بشكل واضح إلى أن الأساليب التي استُخدمت للتصدي لانتهاكات السكن والأرض والملكية كانت حسنة النية ولكنها عديمة الجدوى: فلم تنفَّذ المادة 140 قط. ويرى من قوبلوا فشل الأحزاب السياسية العراقية والكردية في ضمان حقوق اليزيديين في السكن والأرض والملكية وتحويل هذه الحقوق المعترف بها عالمياً إلى لعبة سياسية. وقد أثر نقص وثائق السكن والأرض والملكية في قضاء سنجار كثيراً على اليزيديين بحرمانهم من تقديم الأدلة إلى نظام العدالة القانوني، الذي استبعدهم بدوره من الخدمات الحكومية مثل القروض. واعتبر اليزيديون الذين

(72) مقابلة مع باحث يزيدي، سنوني في 17 كانون الثاني/يناير 2019.

(73) مقابلة مع محام يزيدي، دهوك في كانون الثاني/يناير 2019.

قوبلوا أن عملية الاسترداد عقيمة ومالوا إلى التشكيك في جهود الاسترداد، بما في ذلك جهود الجهات الفاعلة الدولية. كما أدى تورط العرب السنة المحليين في انتهاكات السكن والأرض والملكية قبل عام 2003 وبعده إلى تأجيج صراع بين السنة واليزيديين. وقد تؤدي نزاعات السكن والأرض والملكية إلى صراعات جديدة: فعدم التوصل إلى حل يهدد السلام في المنطقة.

ولحل مشاكل السكن والأرض والملكية في سنجار، يجب إعطاء الأولوية للعودة إلى وضع ما قبل تنظيم داعش. وينبغي أن تلتقي جميع الجهات الفاعلة الرئيسية وتتوصل إلى إجماع بقضايا السكن والأرض والملكية والأسس القانونية لها في سنجار. كما ينبغي أن تستكشف للجهات الفاعلة الوطنية والدولية الآليات البديلة لحل النزاعات وتعزز ما يلزم من آليات صنع القرار والتنفيذ والطعون. ويشمل ذلك تدريب أفراد المجتمع المحلي وتفويضهم لتقديم أدلة على حقوق ملكية الأراضي يمكن أن يدعمها القادة المحليون.

ويمكن لمبادرات بناء السلام على مستوى المجتمعات المحلية أن تكون خطوة أولى جيدة لضمان الاستقرار السياسي ودرء نشوب صراعات جديدة. ويمكن للحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان لعب أدوار جوهرية بدعم المنظمات الوطنية والدولية غير الحكومية في عملها نحو بناء السلام والمصالحة في المنطقة. وتستطيع الجهات الفاعلة الدولية، مثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والمنظمات الدولية، مساعدة الحكومة العراقية في توفير الخدمات الأساسية في قضاء سنجار حتى يتمكن اليزيديون من العودة إلى موطنهم. وينبغي على الحكومة العراقية أن تستأنف عملية التطبيع باعتبارها المرحلة الأولى من تنفيذ المادة 140 للمناطق المتنازع عليها، وأن تعطي الأولوية للمناطق اليزيدية التي عانت كثيراً في ظل تنظيم داعش. كما يجب أن يعمل أعضاء الحكومة بنزاهة لضمان استفادة اليزيديين من جهود الاسترداد بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية. وينبغي أن تستند جميع عمليات الاسترداد إلى تقييمات شاملة تمنع حدوث انتهاكات جديدة للسكن والأرض والملكية.

الفصل السابع

’لا شيء ملكنا بعد الآن‘ [1] – انتهاكات حقوق السكن والأرض والملكية في عفرين السورية

توماس ماكغي[2]

مدخل: موقع عفرين من أزمة السكن والأرض والملكية في سوريا

في السنوات الثماني الأخيرة من الصراع في سوريا، ظهرت قضايا تتعلق بالسكن والأرض والملكية، وازدادت بشكل مذهل في جميع أنحاء البلاد. على سبيل المثال، أفادت دراسة أجرتها جهات فاعلة في المجال الإنساني بأن 50 بالمئة من النازحين داخلياً في جنوب سوريا قد دُمرت مساكنهم التي كانوا يقطنونها قبل النزوح أو تضررت بشكل لا يمكن إصلاحه.[3] كما أدت الغارات الجوية المكثفة في الحملة التي قادتها الولايات المتحدة ضد تنظيم الدولة إلى تدمير البنية التحتية بشكل كبير، وخاصة في الرقة.[4]

ومع تطور الصراع في سوريا، تغيرت ملكية بعض المناطق عدة مرات، مما أدى إلى حدوث موجات متعددة من النزوح والعودة خلقت تحديات معقدة ومتداخلة حول السكن والأرض والملكية.[5] وفضلاً عن فقدان المساكن والممتلكات بوصفها أضراراً تبعية، دمرت الحكومة السورية عمداً

(1) تم أخذ هذا العنوان من التقارير الإعلامية حول اتساع انتهاكات حقوق السكن والأرض والملكية في عفرين منتصف 2018: مارتن شولوف وكريم شاهين، «لم نعد نملك شيء بعد الآن»: أُجبر الأكراد على الخروج من عفرين بعد الهجوم التركي، **ذا غارديان،** 7 حزيران/يونيو 2018، متاح على الرابط: https://www.theguardian.com/world/2018/jun/07/too-many-strange-faces-kurds-fear-forced-demographic-shift-in-afrin

(2) يود المؤلف الإقرار بأهمية التعليقات التي قدمها المراجعون النظراء، بالإضافة إلى التعليقات البناءة على مسودة سابقة لهيفين كاكو وعدة خبراء آخرين من سوريا، عفرين يرغبون بعدم الكشف عن هويتهم.

(3) المجلس النرويجي للاجئين ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (2017): «النزوح والسكن والأرض والملكية والحصول على الوثائق المدنية في جنوب الجمهورية العربية السورية»، متاح على الرابط : https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/final_nrc_displacement_hlp_and_civil_doc_s_syria_23_07_2017_en.pdf

(4) منظمة العفو الدولية (22 تشرين الأول/أكتوبر 2018): «سوريا: بينما يُدفن قتلى الرقة في مقابر جماعية، يدفن التحالف بقيادة الولايات المتحدة رأسه في الرمال»، متاح على الرابط: https://www.amnesty.org/en/latest/news/2018/10/syria-while-raqqas-dead-are-buried-in-mass-graves-us-led-coalition-buries-its-head-in-the-sand

(5) انظر فصل فينال في هذا المجلد.

ممتلكات الناس لمعاقبة السكان الثائرين في معاقل المعارضة،[6] كما وضعت سلسلة من القوانين تسهل نقل ملكية المساكن من المجتمعات الداعمة للمعارضة. وعلاوة على ذلك، تسعى الحكومة للاستفادة من هذا الدمار عبر خطط لإعادة الإعمار مثيرة للجدل.[7]

وفي ضوء ذلك، فتحت «عملية غصن الزيتون»[8] بقيادة تركيا في شمال غرب سوريا في كانون الثاني/يناير عام 2018 جبهة جديدة في الصراع السوري، حيث تم الإبلاغ عن انتهاكات لحقوق السكن والأرض والملكية على نطاق واسع في عفرين ذات الأغلبية الكردية، والتي تم استهدافها بالهجوم. شملت تلك الانتهاكات أعمال النهب ومصادرة المنازل والمحلات التجارية،[9] بالإضافة إلى نهب محصول الزيتون.[10] وبحسب وسائل الإعلام الدولية، نتج عن النقل المنظم لعائلات من أماكن أخرى في البلاد إلى عفرين استياء السكان المحليين، الذين قالوا إنه «تتم مصادرة الأراضي، والمزارع، والقمح، والأثاث، ولم نعد نملك شيء بعد الآن».[11] تشير دراسة حالة عفرين إلى وجود تشابك بين الجهات الفاعلة في قضايا السكن والأرض والملكية، من الكيانات العسكرية (القوات المسلحة التركية والفصائل السورية المسلحة الشريكة) إلى مؤسسات الدولة التركية الأخرى والمجالس المحلية وقوات الشرطة المدنية التي أُنشئت لإدارة المنطقة بعد العملية. وفي العديد من الحالات، تشير قضايا السكن والأرض والملكية إلى التوترات بين حقوق السكان الأصليين (غالباً يتم تهجيرهم الآن) وحقوق المدنيين الذين تم نقلهم إلى عفرين من مناطق أخرى من سوريا. وغالباً ما فقد النازحون من الفئة الأخيرة منازلهم وأراضيهم الخاصة نتيجة لاستراتيجية «الحصار والتجويع والتدمير والتهجير» التي نفذتها الحكومة السورية منذ عام 2014.[12]

وفي حين تزامنت قضايا السكن والأرض والملكية في جميع أنحاء البلاد أحياناً مع التغيرات الديموغرافية بسبب النزوح الناجم عن الصراع، فإن دور تركيا -وهي جهة خارجية فاعلة لها تاريخ من التهجير القسري تجاه سكانها الأكراد- يُقدم بعداً إثنياً واضحاً لتحليل التطورات في عفرين. وقد علق صحفي مخضرم من الشرق الأوسط في آذار/مارس عام 2018 في نهاية عملية غصن الزيتون قائلاً إن «ما يجب رؤيته أولاً هو ما إن كان يتبعها التطهير العرقي أو 'التعريب'». مشيراً إلى أن «إزالة المجتمعات العرقية أو الطائفية المعارضة أصبح سمة متكررة في الحرب الأهلية السورية».[13]

---

(6) مرصد حقوق الإنسان (30 كانون الثاني/يناير2014): «سويت بالأرض: عمليات هدم الأحياء السكنية غير القانونية في سوريا في 2012-2013»، متاحة على الرابط: https://www. hrw.org/report/2014/01/30/razed-ground/syrias-unlawful-neighborhood-demolitions-2012-2013

(7) انظر فصل حنا وحرستاني في هذا المجلد، يازيجي، جهاد (2017): «التعمير بعد تدمير: كيف يستغل النظام دمار المملتكات وتشريعات الأراضي المتعلقة بالأراضي»، مؤسسة فريدريش إيبرت، متاح على الرابط: http://library.fes.de/pdf-files/iez/13562.pdf

(8) باللغة التركية: Zeytin Dalı Harekâtı (عملية غصن الزيتون)

(9) منظمة العفو الدولية (1 آب/أغسطس 2018): «سوريا: الاحتلال التركي لعفرين أدى إلى انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان - نتائج جديدة» (Syria: Turkish occupation of Afrin has led to widespread human rights violations – new findings)، متاح على الرابط: https://www.amnesty.org.uk/press-releases/syria-turkish-occupation-afrin-has-led-widespread-human-rights-violations-new'

(10) بادكوك جيمس، «تركيا متهمة بنهب محصول زيت الزيتون من سوريا لبيعه في الاتحاد الأوروبي»

(Turkey accused of plundering olive oil from Syria to sell in the EU)، التلغراف (14 كانون الثاني/يناير 2019)، متاح على الرابط: https://www.telegraph.co.uk/news/2019/01/14/turkey-accused-plundering-olive-oil-syria-sell-eu/

(11) شولوف وكريم، «لم نعد نملك شيء بعد الآن»: أجبر الأكراد على الخروج من عفرين بعد الهجوم التركي»، الغارديان (7 حزيران/يونيو 2018)، متاح على الرابط: https://www.theguardian.com/world/2018/jun/07/too-many-strange-faces-kurds-fear-forced-demographic-shift-in-afrin

(12) المعهد السوري ومنظمة باكس للسلام (2017): «لا عودة إلى حمص: دراسة حالة حول الهندسة الديموغرافية في سوريا»، ص28، متاح على الرابط: https://www.paxforpeace. nl/publications/all-publications/no-return-to-homs

(13) باتريك كوكبرن، «بعد رحلتي الأخيرة إلى سوريا، علمت أن سقوط عفرين كان حتمياً -الآن يجب أن نهتم بالمرحلة التالية من الحرب» (After my recent trip to Syria, I knew Afrin's fall was inevitable – now we must concern ourselves with the next phase of

ويناقش هذا الفصل هذا السؤال بالذات عن طريق تحليل انتهاكات حقوق السكن والأرض والملكية في المنطقة بشكل مركّز، ويسعى إلى تحميل المسؤولية وفقاً لذلك.

المنهجية

بناءً على وثائق المنظمات المحلية والمراقبة المنتظمة للمؤلف على الإنترنت (بما في ذلك منصات التواصل الاجتماعي المرتبطة بالمعارضة، والتي يديرها المجتمع)، تأتي معظم البيانات الأساسية للدراسة من 28 مقابلة شبه منظمة أجراها المؤلف مع مقدمي المعلومات الرئيسيين من عفرين: الصحفيون والناشطون من مختلف الانتماءات السياسية، وأصحاب الأعمال ومعاصر الزيتون، والمعلمون والعاملون في المجال الإنساني والمتقاعدون.[14] وبالنظر إلى التركيبة السكانية للسكان المحليين، فإن غالبية من أُجريت معهم المقابلات، والبالغ عددهم 25 شخصاً كانوا من أصل كردي. ولحمياتهم تم إخفاء جميع الأسماء، وأحياناً تم استخدام أسماء مستعارة. كان الأشخاص الذين تمت مقابلتهم قادرين بشكل عام على التحدث عن حالة منازلهم وأراضيهم وممتلكاتهم، وأيضاً نقل روايات أقاربهم ومعارفهم من عفرين. وبسبب القيود المفروضة على الباحثين المستقلين والصحفيين ومنظمات حقوق الإنسان على الوصول المباشر إلى المنطقة من جانب القوى المسيطرة، أُجريت معظم المقابلات عن بعد أو مع أفراد كانوا يتواجدون خارج عفرين عند إجراء المقابلات معهم. وبالنظر إلى هذه القيود، تم إثراء بيانات المقابلات بإضافة تقارير مستقلة من جانب مجموعات حقوق إنسان معترف بها. كما تم استشارة المصادر الإعلامية لعكس المواقف الرسمية للحكومة التركية وجماعات المعارضة السورية، بالإضافة إلى منصات التواصل الاجتماعي للمجالس المحلية والفصائل المسلحة في عفرين.

تاريخ انتهاكات حقوق السكن والأرض والملكية للأكراد في سوريا

انتهكت سياسات التعريب في سوريا بعد الاستقلال حقوق السكن الأرض والملكية عدة مرات لسكان المناطق ذات الأغلبية الكردية. ففي عام 1952، أصدرت الحكومة مرسوماً «يحظر تشييد أو تطوير أو نقل ملكية الأراضي الواقعة في المناطق الحدودية مع تركيا»، بحجة أن ذلك يؤدي إلى اختلال التناسب في المدن ذات الأغلبية الكردية.[15] وقد كان هذا جزءاً من سلسلة من الأحكام القانونية التي تقيد معاملات السكن والأرض والملكية في «المناطق الحدودية» بموجب سياسات «تأمين الحدود» العامة التي استمرت حتى عام 2011. على سبيل المثال، شدد المرسوم 49 لعام

war)، الإنديبندنت (18 آذار/مارس 2018)، متاح على الرابط: https://www.independent.co.uk/voices/afrin-turkey-ypg-kurdish-forces-erdogan-syria-russia-recent-trip-fallinevitable-next-war-a8262236.html

(14) يعرب المؤلف عن امتنانه لجميع من أُجريت المقابلات معهم والذين أسهموا في هذه الدراسة.

(15) التحالف الدولي للموئل (2011): «الانتهاكات المنهجية لحقوق السكن والأرض ضد الأكراد السوريين» (Systematic Housing and Land Rights Violations against Syrian Kurds) متاح على الرابط:
https://www.hlrn.org/img/documents/kurds%20status%20in%20Syria.pdf

2008 على أوجه الحظر القائمة على نقل الممتلكات والسكن ضمن نطاق 25 كم من الحدود الدولية دون إذن من الحكومة المركزية، والتي لم تُمنح للأكراد أبداً.[16]

ومع تزايد قلقها تجاه المقاومة القومية للأكراد العراقيين، التي انتشرت عبر الحدود في الستينيات، بدأت الحكومة السورية بتنفيذ برنامج شامل لحرمان الأكراد من حقوق المواطنة في شرق سوريا. وفي عام 1962، أجرت الحكومة إحصاءً سكانياً خاصاً في محافظة الحسكة، معقل الأكراد، نتج عنه فقدان نحو 120,000 كردي لجنسيتهم السورية بين عشية وضحاها.[17] وتم التشديد على منع الأشخاص الذين سُحبت منهم الجنسية من امتلاك أو شراء أو بيع أو نقل المساكن والممتلكات والأراضي. وقد اضطر العديد من الأكراد عديمي الجنسية إلى اللجوء لممارسات محفوفة بالمخاطر لتسجيل ممتلكاتهم وعقاراتهم بأسماء مواطنين سوريين.[18] وبعد عام، نشر رئيس المخابرات السابق في الحسكة، محمد طالب هلال، دراسته الشهيرة التي تدعو إلى تطبيق سلسلة من 12 إجراء قمعي لإدارة «القضية الكردية»، والتي وصفها بأنها «ورم خبيث في جسد الأمة العربية.[19] اقترح هلال ترحيل الأكراد واستبدالهم بالعرب، وخلق طوق عسكري يُعرف باسم «الحزام العربي» على طول الحدود مع تركيا. وقد تم تنفيذ جميع توصياته إلى حد ما من جانب الحكومة السورية على مدى العقود التالية.[20]

على الرغم من أن سياسات الحكومة المناهضة للأكراد قبل عام 2011 ركزت بشكل أساسي على الشمال الشرقي، فقد تعرضت منطقة عفرين الشمالية الغربية أيضاً لتعريب أسماء القرى[21] وسياسات إعادة التوطين. وأفاد مقدمو المعلومات الرئيسيين بأنه أثناء الوحدة مع مصر في الجمهورية العربية المتحدة (1958-1961)، أعادت الحكومة السورية توطين العائلات العربية، وكان معظمها في مدينة عفرين ومنطقة جنداريس. وأكد أستاذ من عفرين في مقابلة أنه بعد إصلاحات الأراضي المحلية، حصل عدد من العائلات العربية من قبيلة عميرات في ريف حلب الشرقي على أرض في قريته، والتي كان يقطنها حتى ذلك الحين ثلاث عائلات كبيرة من أصول كردية تزاوجت من بعضها على مدى عدة أجيال. كما تم إحضار عائلات من قبيلة بوبنا إلى عفرين من مناطق حول منبج (شرق حلب) وأذنت لها الحكومة بالانضمام إلى الرعاة العرب الرُحل الذين

(16) مركز ياسا الكردي للدراسات والاستشارات القانونية (كانون الأول/ديسمبر 2010): «منتدى حول قضايا الأقليات في مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، جنيف"(Forum on Minority Issues at UN Human Rights Council, Geneva). تتوفر ترجمة إنكليزية للمرسوم على الرابط: http://www.kurdwatch.org/pdf/kurdwatch_dekret49_en.pdf

(17) كردووتش (2010): «الأكراد عديمي الجنسية في سوريا: غزاة غير شرعيين أم ضحايا سياسة قومية؟»

(Stateless Kurds in Syria: Illegal invaders or victims of a nationalistic policy?)، متاح على الرابط: https://www.kurdipedia.org/docviewer. aspx?lng=14&book=2013100810352692383

(18) مرصد حقوق الإنسان (1996): «سوريا: الأكراد الصامتون» (Syria: The Silenced Kurds)، متاح على الرابط: https://www.hrw.org/report/1996/10/01/syria-silenced-kurds

(19) محمد طالب هلال (1963): «دراسة محافظة الجزيرة 'الحسكة' من منظور وطني واجتماعي وسياسي، أعيد نشره من قبل مركز عامودا للثقافة الكردية (2003)، ص5، متاح على الرابط: http://www.amude.net/erebi/mihemed-taleb-hilal-lekolin.pdf.

في حين تخلى الرئيس حافظ الأسد رسمياً عن بناء «الحزام العربي» في 1976، زعمت مصادر كردية بشكل عام أن الحكومة السورية حاولت استكمال العملية عبر إصلاحات وتشريعات لاحقة تتعلق بالأراضي: مريم عبابسة (2009): «خمسون عاماً من توزيع أراضي الدولة في الجزيرة السورية: الإصلاح الزراعي، الإصلاح الزراعي المضاد، وسياسة الحزام العربي' (1958 - 2008)، أوراق القاهرة في العلوم الاجتماعية، المجلد 32، العدد 2، ص44-60.

(20) في حين تخلى الرئيس حافظ الأسد رسمياً عن بناء «الحزام العربي» في 1976، زعمت مصادر كردية بشكل عام أن الحكومة السورية حاولت استكمال العملية عبر إصلاحات وتشريعات لاحقة تتعلق بالأراضي: مريم عبابسة (2009): «خمسون عاماً من توزيع أراضي الدولة في الجزيرة السورية: الإصلاح الزراعي، الإصلاح الزراعي المضاد، وسياسة الحزام العربي' (1958 - 2008)، أوراق القاهرة في العلوم الاجتماعية، المجلد 32، العدد 2، ص44-60.

(21) ذكر أحد مقدمي المعلومات الرئيسيين كيف تم تغيير اسم قرية جيوبندا رسمياً إلى البتراء.

عبروا المنطقة لفترة طويلة على أساس موسمي.[22] وذكر آخرون ممن تمت مقابلتهم أن عفرين (بحدودها الطويلة مع تركيا) تأثرت بشدة بالمرسوم 49، الأمر الذي جعل من الصعب جداً على أصحاب المنازل في المناطق الحدودية الحصول على سندات ملكية رسمية (طابو أخضر).[23]

عفرين وعملية غصن الزيتون

تغطي منطقة عفرين ذات الأغلبية الكردية 365 قرية تقريباً عبر سبع نواحٍ إدارية في محافظة حلب شمال غربي سوريا. ويهيمن على إدارة المنطقة منذ عام 2012 مكون سياسي كردي يُدعى حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD)،[24] ونظيره العسكري، وحدات حماية الشعب (YPG).[25] حين بدء الصراع السوري عام 2011، نجت عفرين من الدمار الشديد الذي حصل في أماكن أخرى من البلاد، وقد حولها الاستقرار النسبي إلى ملاذ آمن للمدنيين النازحين من مناطق أخرى من سوريا، حيث أبلغت الأمم المتحدة عن عدد النازحين داخلياً فيها تقريباً بـ 125,000 نازح.[26] ومع ذلك، تمزق هذا الاستقرار بشكل كبير في 20 كانون الثاني/يناير عام 2018 عندما أطلق الرئيس التركي إردوغان عملية غصن الزيتون، وهي حملة عسكرية على عفرين بقيادة القوات المسلحة التركية وقوات المعارضة السورية الحليفة.

تعتبر تركيا منذ زمن طويل مشروع الحكم الذاتي للأكراد السوريين على الجانب الآخر من حدودها تهديداً لأمنها القومي، وتنظر إليه على أنه مشروع مرتبط ارتباطاً وثيقاً بحزب العمال الكردستاني[27] الذي تصنّفه كجماعة إرهابية. ويشير المسؤولون في الدولة التركية بصورة دائمة إلى ضرورة مواجهة ما يسمونه «الممر الإرهابي»[28] في سوريا. في الواقع، كان عزل عفرين عن الأراضي السورية الأخرى الخاضعة للسيطرة الكردية هو الدافع الأول لتدخل تركيا العسكري المباشر في سوريا ضمن عملية درع الفرات (آب/أغسطس 2016 - آذار/مارس 2017). وقد أدى هذا الهجوم إلى فصل عفرين عن كوباني التي يسيطر عليها الأكراد في الشرق، مما يحول دون تشكيل منطقة متاخمة يسيطر عليها الأكراد في شمالي سوريا.

بناءً على عملية درع الفرات، قامت تركيا في منتصف عام 2017 بدمج فصائل المعارضة السورية المسلحة المتنوعة تحت رعاية هيئة المعارضة المتمركزة في تركيا، وهي «الحكومة السورية المؤقتة». تم تدريب وتجهيز الفصائل من جانب جهاز الاستخبارات الوطنية التركية[29] وقواتها

(22) لمزيد من التفاصيل حول تأثير الإصلاح الزراعي والاستيطان العربي في عفرين، انظر: روشن عفريني، ' العرب في منطقة عفرين من رعاة للمواشي إلى ملاكين وحكام للمنطقة، **وكالة روجافا للأخبار** (2005)، متاح على الرابط: https://rojavanews.com/arabic/index.php/ku/item/7918rojavanews

(23) انظر فصل حنا وحرستاني في هذا المنشور لتوضيح سبب أهمية مثل هذه الوثائق في تأمين حقوق السكن والأرض والملكية في سوريا.

(24) Partiya Yekîtiya Demokrat (حزب الاتحاد الديمقراطي).

(25) Yekîneyên Parastina Gel (وحدات حماية الشعب).

(26) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (18 آذار/مارس 2018)، «منطقة عفرين: حقائق وأرقام»، متاح على الرابط: https://reliefweb. int/report/syrian-arab-republic/syria-afrin-district-facts-and-figures-updated-18-march-2018-enar

(27) Partiya Karkerên Kurdistanê (حزب العمال الكردستاني).

(28) «اشتباكات بين تركيا والمسلحين في حين يتعهد أردوغان بتدمير الممر الإرهابي في سوريا»، **ميدل إيست آي**، 8 تشرين الأول/أكتوبر 2017، متاح على الرابط: https://www.middleeasteye.net/fr/news/turkey-troops-syria-jihadists-clash-ahead-expected-incursion-99068758

(29) Millî İstihbarat Teşkilatı (جهاز الاستخبارات الوطنية)

العسكرية الخاصة لتصبح «الجيش الوطني». وبحسب وسائل الإعلام التركية، فإن الجيش الوطني[30]عبارة عن هيكل «يتألف من 36 مجموعة معارضة مختلفة تحت مظلة الجيش السوري الحر... مقسم إلى ثلاثة فيالق»[31]، بينما يشير باحث سوري كردي في منشور له لمركز أبحاث أمريكي أنه يشمل «مزيجاً من 17 مجموعة من المقاتلين السلفيين والجهاديين والمتطرفين»[32]. في كانون الثاني/يناير عام 2018، أتاح الإعلان المفاجئ والاستفزازي عن خطط الولايات المتحدة لتشكيل قوة من 30,000 مقاتل تحت مسمى «قوة حماية الحدود»، بقيادة حلفائها الأكراد، الفرصة للمسؤولين الأتراك لتأطير عملية غصن الزيتون كرد على التهديدات الأمنية عبر الحدود.[33] وقد أدى ذلك أيضاً إلى تحول في السياسة الروسية التي كانت تستخدم في السابق قواتها المتواجدة غرب نهر الفرات لمنع الهجمات على عفرين من جانب القوات التركية والمعارضة السورية.[34] سحبت روسيا بشكل مفاجئ قواتها نتيجة اتفاق مع تركيا قبل جولة جديدة من المحادثات الدبلوماسية بشأن سوريا.[35] ويستند هذا التأويل إلى الإطلاق المتزامن لهجوم من جانب الحكومة السورية المدعومة من روسيا ضد مقاتلي المعارضة في ريف دمشق، وعملية غصن الزيتون المدعومة من تركيا في عفرين.[36] ووصف مسؤولون أتراك رفيعو المستوى العملية بأنها «تستند إلى حق تركيا الأصيل في الدفاع عن النفس بموجب القانون الدولي النابع من المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة».[37] ومع ذلك، تشير الأبحاث التي أجرتها الوكالة الإعلامية التابعة للبي بي سي إلى أن تركيا ربما تكون قد بالغت في التهديد الذي تشكله عفرين[38] فعلياً كذريعة لإطلاق عملية غصن الزيتون.

ومع محاذاة جزء كبير من عفرين للحدود مع تركيا مباشرة، بدأت عملية غصن الزيتون بغارات أرضية من خمس نقاط منفصلة. وتم حشد الدبابات والمعدات العسكرية التركية بسرعة مع تقدم الفصائل السورية المسلحة التابعة للجيش الوطني حديث التشكيل عبر الحدود، والتي قامت تركيا بتدريبها. في غضون ذلك، شن الجيش التركي غارات جوية ومدفعية متواصلة للدخول في عمق المنطقة، مما تسبب في دمار كبير، خاصة في جندريس وراجو بالقرب من الحدود غرب عفرين (انظر الخريطة). وعلى الرغم من المقاومة الشرسة والهجمات المضادة لوحدات حماية الشعب

(30) «المعارضة السورية المدعومة من تركيا تشكل جيشاً جديداً في شمالي سوريا»، تي أر تي وورلد (30 أيار 2017)، متاح على الرابط: https://www.trtworld.com/mea/turkey-backedrebels-to-form-new-army-in-northern-syria-367931

(31) «ما هو الجيش الوطني السوري الجديد؟»، **تي أر تي وورلد** (27 كانون الثاني/يناير 2018)، متاح على الرابط: https://www.trtworld.com/middle-east/what-is-the-new-syrian-nationalarmy--14648

(32) سيروان كاجو، «من هم الجهاديون الذين يقاتلون إلى جانب تركيا في سوريا؟» (Who are the Jihadists Fighting alongside Turkey in Syria)، معهد جيتستون (20 آذار/مارس 2018)، متاح على الرابط: https://www.gatestoneinstitute.org/12061/turkey-jihadists-syria

(33) آن بيرنارد، «القوة المدعومة من الولايات المتحدة قد تعزز جيباً كردياً في سوريا»، نيويورك تايمز (16 يناير 2018)، متاح على الرابط: https://www.nytimes.com/2018/01/16/world/middleeast/syria-kurds-force.html

(34) جنكيز كاندار، «تركيا تواصل تهورها في السياسة الخارجية»، المونيتور (2 أيار/مايو2017)، متاح على الرابط: https://www.al-monitor.com/pulse/originals/2017/05/turkey-has-never-been-so-isolated.html

(35) لتحليل الخلفية الجيوستراتيجية والدوافع المحلية التركية حول عملية غصن الزيتون، انظر: توماس شميدنغر (2018)، **عفرين- الصراع من أجل جبل الأكراد: تاريخ وحاضر منطقة عفرين**، كتب باهو، فيينا.

(36) «الحكومة السورية تحقق مكاسب في الغوطة. وتركيا تصعّد هجوم عفرين»، رويترز (3 آذار/مارس 2018)، متاح على الرابط: https://www.reuters.com/article/us-mideastcrisis-syria/syrian-government-makes-ghouta-gains-turkey-steps-up-afrin-attack-idUSKCN1GF0L8

(37) مركز الأبحاث الدولي تي أر تي (نيسان/أبريل 2018)، «عملية غصن الزيتون»، ص25، متاح على الرابط: https://researchcentre.trtworld.com/images/files/reports/OperationOliveBranch.pdf

(38) إرم كوكير، «التحقق من الواقع: كم عدد الهجمات التي واجهتها تركيا من عفرين؟»، **بي بي سي التركية**، متاح على الرابط: https://www.bbc.com/news/worldmiddle-east-43262839

ووحدات حماية المرأة الحليفة لها،[39] والتي سيطرت على المنطقة لمدة ست سنوات تقريباً، إلا أنه بحلول آذار/مارس 2018، استولت قوات عملية غصن الزيتون على معظم الأراضي الحدودية، بالإضافة إلى العديد من المناطق الفرعية، وتوجهت نحو مدينة عفرين نفسها.

مناطق السيطرة في عفرين في جميع مراحل عملية غصن الزيتون

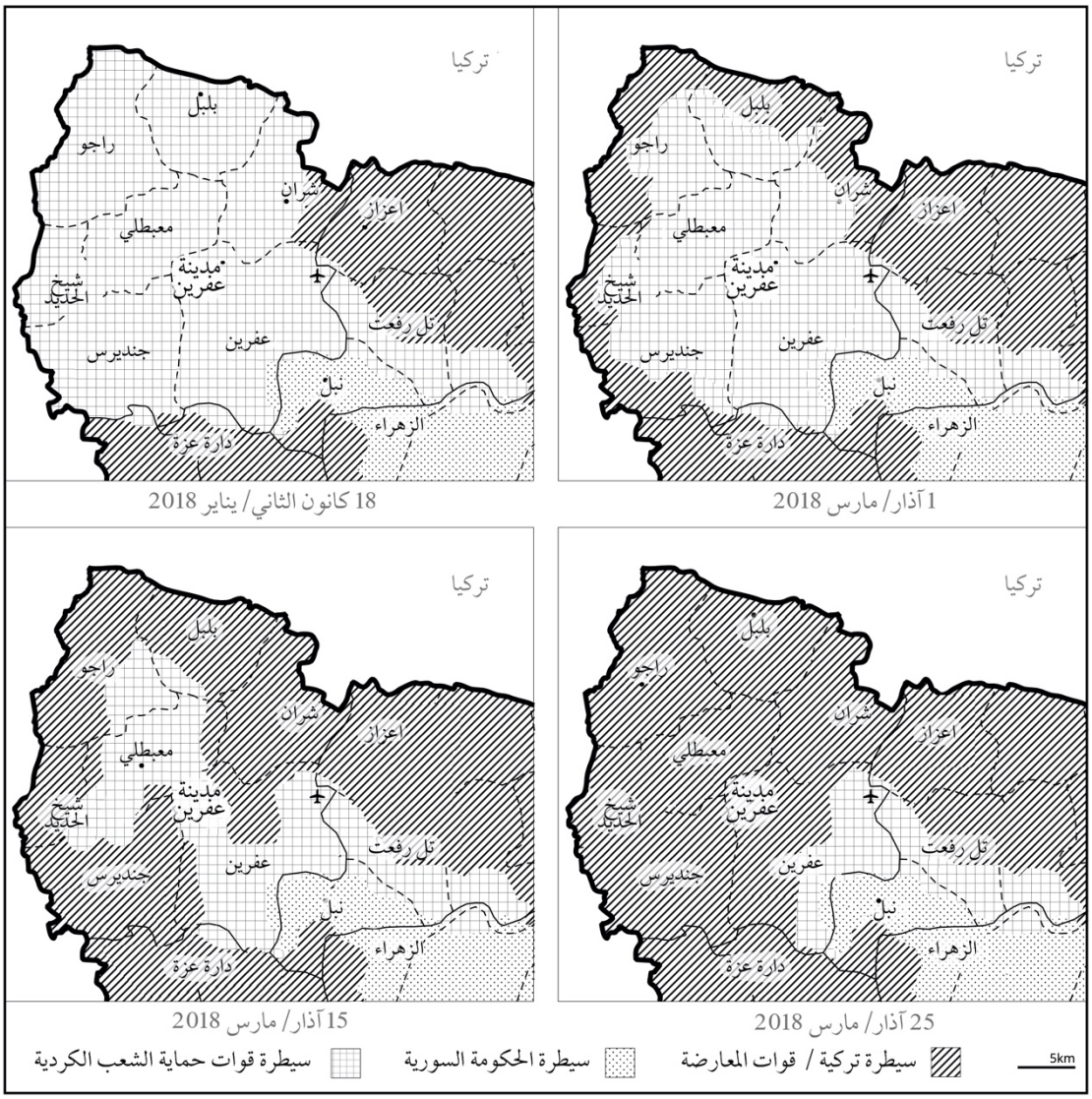

في بداية العملية العسكرية التركية، تم تهجير السكان المحليين من القرى القريبة من الحدود التركية. ومع استمرار الهجوم حدثت موجات ثانوية من النزوح، مما أدى إلى زيادة أعداد النازحين الباحثين عن مأوى في مدينة عفرين. أفادت الأمم المتحدة في الأيام الأولى بأن نحو 5000 شخص نزحوا نحو المدينة،[40] وتضاعف الرقم عشر مرات بحلول نهاية شباط/فبراير وفقاً لمصادر ميدانية.[41] وفي 8 آذار/مارس، وبينما كانت وحدات حماية الشعب تستعد لاستعادة عفرين، بدأ المدنيون

(39) وحدات حماية المرأة.

(40) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (23 كانون الثاني/يناير 2018): «التطورات الأخيرة في شمال غرب سوريا (محافظة إدلب ومنطقة عفرين)»، متاح على الرابط: https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/turkey-syria-recent-developments-northwestern-syria-idleb-governorate

(41) أرقام متقاطعة من مجموعة مقابلات أجراها المؤلف مع 3 صحفيين وناشطين و4 نازحين آخرين من عفرين، أواخر شباط/فبراير 2018.

بالهرب من المدينة متجهين شرقاً نحو تل رفعت، وتمكن البعض من العبور إلى الأراضي التي تسيطر عليها الحكومة السورية. وفي 18 آذار/مارس، بعد 58 يوماً من المقاومة، انسحبت وحدات حماية الشعب والقوات الكردية تدريجياً من عفرين، وأجلت جزءاً من أهالي المدينة.

وفي اليوم نفسه، أعلن أردوغان انتهاء عملية غصن الزيتون وسيطرة الجيش التركي وشركائه السوريين على منطقة عفرين بأكملها.[42]

في المراحل الأخيرة من النزاع على عفرين وما تبعها من فوضى، نزحت المزيد من العائلات من المنطقة، ولجأت إلى مناطق نبل والزهراء وتل رفعت شرق عفرين (تدعوها السلطات الكردية «شهبا» – انظر الخريطة). وقدرت الأمم المتحدة، في أواخر أيار/مايو 2018، أن نحو 134,000 نازح من عفرين لا يزالون هناك، في مخيمات سيئة وبدائية.[43] ولا يستطيع اجتياز نقاط العبور إلى الأراضي التي تسيطر عليها الحكومة السورية ودخول مدينة حلب إلا القادرون على دفع رسوم نقاط التفتيش، حيث سجل مرصد حقوق الإنسان مبالغ باهظة تصل إلى 1,000 دولار أمريكي على الفرد.[44] ويخشى النازحون الذين عملوا مع السلطات الكردية في إدارة المنطقة، أو في قوات الأمن المرتبطة بها، من الاختطاف والاضطهاد عند العودة، ولهذا انتقلوا شرقاً نحو كوباني والحسكة. فيما لم يعد سوى عدد قليل من الشبان لتخوفهم من الاتهام بأنهم «مقاتلون أكراد». وهرب النازحون العرب الذين كانوا يعيشون في عفرين قبل عملية غصن الزيتون بشكل عام خوفاً من اعتبارهم متعاونين مع حزب الاتحاد الديمقراطي.

أفاد جميع من تمت مقابلتهم بأن الغارات الجوية التركية والغارات المدفعية التي شنها الجيش التركي وشركاؤه السوريون لم تقتصر على الأهداف العسكرية فحسب، وإنما ألحقت أضراراً بالغة بالبنية التحتية للخدمات العامة، بما في ذلك المستشفيات ومحطات المياه،[45] ودمرت منازل المدنيين.[46] كما أجبر قطع إمدادات المياه عن المنطقة السكان على المغادرة.[47] واستهدفت الغارات التركية أيضاً مواقع تراثية، مما أثار اتهامات بأن تركيا تسعى إلى القضاء على آثار الثقافة

(42) «قوات الجيش السوري الحر المدعومة من تركيا تعلن النصر على الإرهابيين في عفرين»، **ديلي صباح**، 18 آذار/مارس 2018، متاح على الرابط: https://www.dailysabah.com/%20politics/2018/03/18/turkey-backed-free-syrian-army-forces-declare-victory-over-terrorists-in-afrin.

(43) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (15 حزيران/يونيو 2018): «الجمهورية العربية السورية: تحديث الوضع الإنساني في منطقة عفرين والنازحين في المجتمعات المحيطة» (Syrian Arab Republic: Humanitarian situation update in Afrin District and for IDPs in surrounding communities)، متاح على الرابط: https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/syrian-arab-republic-humanitarian-situation-update-afrin-district-and. يتفق الصحفيون المحليون وغيرهم من مقدمي المعلومات الرئيسين بشكل عام على أن الرقم لا يزال 100000شخص تقريباً في منتصف عام 2019.

(44) مرصد حقوق الإنسان (8 نيسان/أبريل 2018): «سوريا: سكان عفرين ممنوعون من النزوح، والمساعدات. الجماعات الحليفة لتركية تنهب وتدمر ممتلكات الناس' (Syria: Afrin Residents Blocked from Fleeing, Aid. Turkish Allied Groups Loot, Destroy People's Property)، متاح على الرابط: https://www.hrw.org/news/2018/04/08/syria-afrin-residents-blocked-fleeing-aid

(45) أطلقت الأمم المتحدة مثل تلك الإدعاءات أثناء إعرابها عن قلقها تجاه ما يجري والتحقيقات المستقلة: مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (16 آذار/مارس 2018): «ملاحظات الموجز الصحفي حول الوضع في عفرين، سوريا»، متاح على الرابط: https://www.ohchr.org/SP/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=22839&LangID=E؛ وأيضاً: موقع بيلينغ كات، «هل قصفت تركيا مستشفى عفرين العام؟»، 19 آذار 2019، متاح على الرابط: https://www.bellingcat.com/news/mena/2018/03/19/did-turkey-bomb-afrinhospital

(46) روبرت فيسك، «داخل عفرين، تم الكشف عن الضحايا الحقيقيين لغزو تركيا شمال سوريا - اللاجئون والأطفال الرضع والنساء والأطفال»، **ذا إندبندنت**، 28 كانون الثاني/يناير 2018، متاح على الرابط: https://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/afrin-turkey-invasion-syria-enclave-kurds-ypg-airstrike-war-civil-a8182266.html

(47) «قطع المياه عن عفرين السورية، وتشريد آلاف الأشخاص»، **رويترز**، 14 آذار/مارس 2018، متاح على الرابط: https://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-syria-afrinwater-idUSKCN1GQ0ZR

والتاريخ الكردي في المنطقة.[48] ولم تنتهِ انتهاكات حقوق السكن والأرض والملكية بتوقف العمليات العسكرية، إنما دشنت مرحلة جديدة من نهب الممتلكات والاحتلال المساكن.

انتهاك حقوق السكن والأرض والملكية بعد إطلاق عملية غصن الزيتون: الفوضى الأولية

«سلوك بعض الفصائل أفضل من سلوك غيرها، ولا تسرق من المدنيين مباشرة، ولكنها في النهاية تتبع جميعاً نفس الاستراتيجية والأيديولوجيا المعادية للأكراد بشكل واضح».[49]

من اللحظة الأولى لسيطرة قوات غصن الزيتون على عفرين، تأزمت قضايا السكن والأرض والملكية أثناء الفوضى بين الفصائل السورية المختلفة المدعومة من تركيا (تحت قيادة الجيش الوطني). وقد وصف أحد من تمت مقابلتهم الوضع بأنه «قانون الغابة»، بينما أوضح صحفي محلي أن «الفصائل كانت تنشر الفوضى في أنحاء المدينة». وأشارت الأمم المتحدة إلى أن «الاعتقالات التعسفية أصبحت منتشرة في جميع أنحاء منطقة عفرين».[50] وفي 18 آذار/مارس، قامت الفصائل السورية المسلحة المدعومة من تركيا بتدمير تمثال الرمز الأسطوري كاوا الحداد، وهو رمز لصراع الأكراد من أجل التحرر من الاستبداد. لم يتمكن معظم مقدمي المعلومات الرئيسين من عفرين من تحديد هوية الجهة المسؤولة بشكل مؤكد، إلا أن عدم استنكار أي فصيل لهذا الفعل بشكل علني، حدد المسار لما يعتبره السكان المحليون حقبة من العقاب الجماعي ضد السكان الأكراد الأصليين.[51]

وفي الأيام القليلة التالية، أصدرت وكالات الإعلام الدولية سلسلة من التقارير حول مقاتلي الفصائل السورية المتحالفة مع تركيا الذين نهبوا منازل المدنيين النازحين.[52] وأشار الأشخاص الذين تمت مقابلتهم في هذه الدراسة باستمرار لمثل هذه الأحداث. على سبيل المثال، قال جوان، الذي هرب من عفرين في 15 آذار/مارس 2018 وعاد بعد ذلك عدة مرات لتقييم الوضع: «لقد سُرقت سياراتنا وزيتوننا ومولدات الكهرباء، واستولى الغرباء على منازلنا ومتاجرنا». وعلق الصحفي المواطن ريبوار قائلاً: «كانوا يسرقون كل شيء... رأى أقاربنا مقاتلين يمشون مع دجاجات الناس! أي شيء لم يتم تقييده سُرق على الفور، وسرعان ما قاموا بفك مولدات كهربائية وسرقوها أيضاً».

وروى أستاذ المدرسة عزيز كيف بدأ النهب في القرى حتى قبل سقوط مدينة عفرين، وسُرقت ثلاثة جرارات لشقيقه. وأفاد صحفي من عفرين يعيش الآن في كردستان العراق بأن «السيارات والجرارات والمركبات الأخرى تحت خطر التعرض للسرقة». مضيفاً أن العديد من السكان المحليين تحولوا إلى استخدام الدراجات النارية بدلاً من السيارات حيث يمكن ركنها داخل المنزل.

(48) ومن الأمثلة البارزة الموقع الأثري القديم للحثيين في عين دارة، والذي دمره القصف الجوي في الأسبوع الأول من عملية غصن الزيتون: صور الأقمار الصناعية (5 شباط/فبراير 2018): «صور الأقمار الصناعية لعفرين تُظهر الضرر الهائل للمعبد القديم، متاح على الرابط: https://www.euspaceimaging.com/satellite-images-of-afrin-identify-massive-damage-to-ancient-temple/

(49) حسبما أوضحت امرأة في أواخر الثلاثينيات من العمر مقيمة في أربيل لمنظمة محلية للإغاثة في عفرين.

(50) مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (31 كانون الثاني/يناير 2019): تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة حول الجمهورية العربية السورية، متاح على الرابط: https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/G1902320.pdf

(51) كان هذا موضوعاً ثابتاً في المقابلات التي أُجريت لهذه الدراسة، بينما تشير التقارير التي شاركها مركز معلومات روجافا مع المؤلف تورط فرقة الحمزة ولواء السلطان مراد في تدمير التمثال.

(52) «الحرب السورية: عفرين تُنهب من طرف المتمردين المدعومين من تركيا»، **بي بي سي** (19 آذار/مارس 2018)، متاح على الرابط: https://www.bbc.com/news/world-middle-east-43457214

ويعتقد جميع السكان المحليين الـ28 الذين تمت مقابلتهم أن الفصائل السورية التابعة للجيش الوطني قد نهبت ممتلكات أسرهم. وذكر المرصد السوري لحقوق الإنسان في 8 نيسان/أبريل 2018 أن «الجماعات المسلحة التي تعمل مع القوات التركية تقوم بنهب وتدمير الممتلكات المدنية في مدينة عفرين والقرى المجاورة، مما أدى إلى تفاقم محنة المدنيين».[53]

القوات المدعومة من تركيا تدمر تمثال كاوا الحداد في مركز مدينة عفرين: رويترز: خليل عشوي، 18 آذار/ مارس 2018

في البداية، نهبت الفصائل السورية التابعة للجيش الوطني واحتلت منازل من ينتمون إلى حزب الاتحاد الديمقراطي والمنشآت العسكرية والإدارية التابعة لها. ويروي مقدمو المعلومات الرئيسيين أن مقاتلي الفصائل غالباً ما يعتقدون بأن الاستيلاء على ممتلكات أعضاء حزب الاتحاد الديمقراطي الكفار أمر مشروع وحلال. وذكر من تمت مقابلتهم أن الفصائل المسلحة أعلنت في نيسان/أبريل 2018 أنها ستعتبر كل من لم يعد إلى عفرين على صلة بالحزب أو القوات الكردية،[54] رغم أن العديد من المدنيين الذين نزحوا إلى الشهباء لا ينتسبون للحزب. ويعتقد العديد ممن تمت مقابلتهم أن وسائل الإعلام التركية، بما في ذلك منصات قريبة من الحكومة، أعادت نشر الأخبار التي تتحدث عن النهب لمنع العودة وتخويف السكان. فيما كانت الفصائل المسلحة تطلق «اتهامات بالانتماء إلى حزب الاتحاد الديمقراطي أو وحدات حماية الشعب لا أساس لها من الصحة» كذريعة لتجريد المدنيين، ولا سيما الأغنياء من حقوق الملكية ومصادرة ممتلكاتهم.[55]

(53) المرصد السوري لحقوق الإنسان (8 نيسان/أبريل)، المرجع السابق

(54) وفقاً لأحد مقدمي المعلومات الرئيسيين، تم ذلك عبر مكبرات الصوت من المساجد.

(55) منظمة العفو الدولية (2 آب/أغسطس 2018): «سوريا: يجب على تركيا أن توقف الانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها الجماعات الحليفة وقواتها في عفرين» متاح على الرابط: https://www.amnesty.org/en/latest/news/2018/08/syria-turkey-must-stop-serious-violations-by-allied-groups-and-its-own-forces-in-afrin/

بدأ المقاتلون من الفصائل المسلحة، في غضون أسبوع بعد انتهاء عملية غصن الزيتون، بإحضار أقاربهم من إدلب وشمال حلب التي تسيطر عليها المعارضة وإسكانهم في منازل خالية في عفرين. وقال أحد مقدمي المعلومات الرئيسيين: «عندما كانت معظم العائلات الكردية تهرب إلى الشهباء، قرر والداي العودة إلى قريتنا في ريف عفرين الجنوبي الغربي. كان أبي يتصل بي يومياً واصفاً خطوط السيارات والحافلات التي تجلب الناس إلى عفرين من إدلب». وفي حين استفاد أفراد الفصائل المسلحة من غياب السكان الأصليين الذين نزحوا، أفاد أحد الذين قوبلوا بأن حتى من ظلوا في المدينة لم يسلموا من عمليات النهب تلك: «كانت قريتنا واحدة من القرى القليلة التي لم يغادرها معظم الناس، وقد جاءت الفصائل إلى هناك ونهبت في وضح النهار. مرة توقف التلفزيون عن العمل بينما كان والدي بالداخل يشاهد الأخبار، وحين خرج، رأى رجلاً مسلحاً يمشي حاملاً صحن القمر الصناعي. ويتم بيع هذه الأشياء في أسواق اعزاز (بلدة عربية شرق عفرين) وهطاي (في تركيا)».

في هذا السياق، أفاد الذين قوبلوا بأن العائلات، منذ أواخر آذار/مارس 2018، بدأت تفكر في العودة إلى عفرين، وتقييم المخاطر الأمنية للمطالبة باستعادة الممتلكات والمساكن. وقد قرر سكان إحدى القرى العودة كجماعة لمحاولة تأمين منازلهم معاً. وفي مكان آخر، عادت عائلات قليلة في البداية، وأرسلت في بعض الأحيان ممثلاً لتقييم الوضع، وغالباً ما كانوا يعودون بأخبار عن منازل احتلتها الفصائل المسلحة وعائلاتهم، وأحياناً القوات التركية.[56] كان يتعذر على المدنيين الوصول إلى عدد من القرى بشكل كامل بسبب استخدامها كقواعد عسكرية من جانب الجيش التركي،[57] بينما كان يُحظر دخول مواقع أخرى بسبب انتشار الذخائر غير المتفجرة.

وفي حين كانت عفرين مقسمة فعلياً بين الفصائل المختلفة لقوات غصن الزيتون (الجيش الوطني)، اعتمد الوضع فيما يتعلق بالنهب ومصادرة الممتلكات في مكان معين بشكل عام على الفصيل المتواجد أو مجموعة الأفراد المسيطرة. وأوضح طالب ينتمي إلى الأقلية الدينية اليزيدية في إحدى قرى عفرين الجنوبية بالقول: «قد يتصرف الفصيل ذاته بشكل مختلف بين مكان وآخر لأن الأفراد يُمنحون الحرية الكاملة للقيام بما يحلو لهم». كان هناك إجماع واسع بين الأشخاص الذين تمت مقابلتهم من عفرين على أن جميع الفصائل المسلحة في المنطقة قد ارتكبت انتهاكات لحقوق السكن والأرض والملكية بصورة اعتيادية تقريباً. إلا أن هناك بعض المجموعات لها سمعة سيئة بشكل خاص. يقول أحد كبار السن المحليين: «في حين أن جميعها سيئة، تبدو فصائل الجيش الوطني متنافسة على من يكون الأسوأ، وبعضها يفوز بالمنافسة بشكل واضح». وغالباً ما يتم ذكر فرقة الحمزة وأحرار الشرقية (التي سنتناولها لاحقاً بمزيد من التفصيل) في الحديث عن الانتهاكات الفادحة لحقوق السكن والأرض والملكية.[58]

يعتبر السكان المحليون أن عمليات النهب الفوضوي الواسعة واستيلاء مقاتلي الفصائل المسلحة على المنازل تم التغاضي عنها من جانب قادة عملية غصن الزيتون. ويدعم هذا الرأي وثيقة رسمية

(56) انظر أيضاً: مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (حزيران/يونيو 2018)، «بين المطرقة والسندان - مدنيون في شمال غرب سوريا»، ص6-7، متاح على الرابط: https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/ohchr_-_syria_monthly_human_rights_digest_-_june_2018.pdf

(57) وبحسب الأشخاص تمت مقابلتهم، فقد شملت: قرى طليف ومسكه فوقاني في ناحية جنداريس، وقرية درويش في ناحية راجو، وبيباركا في ناحية بلبل، وجالبال وكيمار في منطقة عفرين، وبارافا في ناحية شاران.

(58) اشتبك الفصيلان المدعومان من تركيا في مناسبات عديدة في عفرين. انظر: «أحرار الشرقية تشتبك مع فرقة الحمزات في شمال حلب»، **سمارت نيوز**، 6 حزيران/يونيو 2018، متوفرعلى الرابط: https://smartnews-agency.com/en/wires/279217/alahrar-alsharqiagathering-clashes-with-alhamzat-division-in-northern-aleppo

مسربة من الجيش الوطني، عبر قسم الأمن المشترك في عفرين في ناحية راجو (تداولتها وسائل الإعلام الكردية). تفرض الوثيقة عقوبات على حرية حركة البضائع المنهوبة عبر نقاط التفتيش في المنطقة على أساس أنها «غنائم حرب».[59] وشدد الأشخاص الذين تمت مقابلاتهم على كيفية قيام الفصائل المدعومة من تركيا أحياناً بإجبار سكان محليين على تقديم معلومات عن الأوضاع السياسية والمالية لأصحاب منازل معينة بهدف المصادرة. وأوضح أحد الذين تمت مقابلتهم أنهم «كانوا يعرفون من لديه أقارب أثرياء في الخارج ويمكنه دفع فدية كبيرة أو رسوم استرداد المصادرات». والدليل الواضح على التصنيف الإيجابي يتجلى في رواية عامل في المجال الإنساني سابقاً: «كان والدي، خلافاً لي، معروفاً جيداً بدفاعه عن الجماعات المتمردة الإسلامية السنية، وقد انتقده الأكراد بسبب ذلك. ولا أعتقد أنه من قبيل المصادفة نُهبت جميع المنازل الأخرى في منطقتنا أو تم تدميرها أو احتلالها بالكامل، ولم يتم التعرض لمنزل والدي على الإطلاق».

وفي حين ارتكبت الفصائل السورية المسلحة المدعومة من تركيا معظم انتهاكات حقوق السكن والأرض والملكية في الأيام التالية لعملية غصن الزيتون في مدينة عفرين، كان الجيش التركي ينتشر في الوقت نفسه في مواقع استراتيجية داخل المنطقة. وقال أحد الناشطين: «كان واضحاً من السرعة التي أقام بها الجيش التركي قواعد عسكرية في المباني الرئيسية في كل من أحياء الأشرفية والمحمودية، بالإضافة إلى Têlêf (نقطة اتصالات)، أنه حدد المواقع التي يريد السيطرة عليها قبيل العملية». وفي الوقت نفسه سيطرت القوات التركية على المباني الإدارية الرئيسية وسط المدينة. وفي 18 آذار/مارس، أظهرت الصور أن القوات التركية رفعت العلم التركي فوق مبنى السراي (المحكمة القديمة)[60] والذي أصبح منذ ذلك الحين موقع العمليات الرئيسي لقواتها الخاصة والاستخبارات العسكرية في عفرين. وأقامت القوات الخاصة بسرعة مقراً لها في مدرسة فيصل قدور الثانوية الجديدة في مدينة عفرين، وهي واحدة من أكبر المباني في المنطقة. وأفاد مقدمو المعلومات الرئيسيون بأن هناك فريق مراقبة لجهاز الاستخبارات الوطنية موجود هناك أيضاً. ومع احتلال هذه الأجهزة لمباني الإدارة العامة المحلية في عفرين، من المتوقع أن تكون الدولة التركية مدركة تماماً للوضع على الأرض. وبحسب أحد الأشخاص الذين قوبلوا فإن «جميع الانتهاكات تقع تحت أعين الدولة التركية وإشرافها».

النقاش المتعلق بقضية النازحين داخلياً: استيعاب النازحين القادمين من دمشق وتغيير التركيبة السكانية

'إنهم يعيشون في منازلنا كأنها قصور بينما نعيش نحن في الخيم'.[61]

تشمل معظم انتهاكات حقوق السكن والأرض والملكية المرتكبة في عفرين قيام الفصائل المسلحة بإسكان النازحين في منازل المالكين الكرد الغائبين. ويشير تقرير كردي، وهو أحد المصادر القليلة المتاحة للبيانات الكمية حول قضايا السكن والأرض والملكية في عفرين، إلى أن 85 بالمئة تقريباً

(59) نهب عفرين هو غنائم حرب مشروعة، وفق وثائق مسربة»، روداو (23 آب/أغسطس 2018)، متاح على الرابط : http://www.rudaw.net/english/middleeast/syria/230820181

(60) («الجيش التركي ينشر أول فيديو لمركز بلدة عفرين منذ توليه السيطرة»، صحيفة حريت اليومية (18 كانون الثاني/يناير 2018)، متاح على الرابط: https://www.hurriyetdailynews.com/turkish-army-shares-first-video-of-afrin-town-center-since-taking-control-128912

(61) أحد الأشخاص الذين تم مقابلتهم في مخيم الشهباء للنازحين الذين فروا من عفرين في 15 آذار/مارس 2018.

ممن غادروا المنطقة أبلغوا عن حدوث انتهاكات في منازلهم. فيما أشار 45 بالمئة منهم إلى أن النازحين من أماكن أخرى من سوريا احتلوا منازلهم وسكنوها.[62] وفي حين يصعب تحديد ما إذا كانت هذه الأرقام تعكس الواقع، إلا أن حقيقة إبلاغ جميع مقدمي المعلومات الذين قوبلوا في هذه الدراسة عن قضايا السكن والأرض والملكية المتعلقة باستقرار النازحين داخلياً في منازلهم أو في منازل أقربائهم تشير إلى ظاهرة واسعة النطاق.

ومع استمرار حالة التردد لدى العائلات النازحة من عفرين بشأن العودة، ظهر تهديد جديد فيما يتعلق بحقوق السكن والأرض والملكية، وهو: التوطين الجماعي والمنظم للمدنيين ومقاتلي المعارضة الذين تم إجلاؤهم من ريف دمشق في عفرين. فبعد أسبوع من سقوط مدينة عفرين، استسلم آلاف المقاتلين من فصائل فيلق الرحمن وأحرار الشام والمدنيين في الغوطة الشرقية في ريف دمشق للحكومة السورية، وتم نقلهم إلى مناطق إدلب وحلب التي تسيطر عليها المعارضة شمالي سوريا. حصل ذلك بموجب اتفاق بين الفصائل والحكومة السورية، مع ضمانات روسية لنقل العائلات إلى عفرين.[63] في 20 نيسان/أبريل، أبلغت وسائل الإعلام الكردية عن قدوم 31 حافلة كبيرة تقل نحو 1600 مقاتل من فصيل جيش الإسلام مع عائلاتهم من ريف دمشق عبر اعزاز، شمالي حلب، إلى مدينة عفرين.[64] وبحسب لجنة توثيق تابعة لإدارة عفرين الكردية السابقة، قام الجيش التركي في اليوم التالي بإحضار الحافلات إلى بلدة جندريس، حيث تم توطين نحو 200 عائلة.[65]

عانى المدنيون الذين تم نقلهم في هذه القوافل بشكل كبير من حصار الحكومة السورية وعمليات القصف التي كانت تهدف إلى استعادة السيطرة على ريف دمشق، الذي كان خاضعاً لقوات المعارضة.[66] وفي حين سهلت الدوريات العسكرية التركية دخول القوافل عند نقاط التفتيش حول منطقة عفرين، قامت الفصائل السورية المدعومة من تركيا بتخصيص منازل للنازحين داخل المنطقة. وقد استخدم بعض النازحين علاقاتهم الشخصية مع الفصائل المسيطرة لتكون لهم الأولوية في الحصول على المساكن المتاحة.[67] ووفقاً للأشخاص الذين تمت مقابلتهم، كانت الفصائل تتقاضى في بعض الأحيان إيجاراً من عائلات نازحة عن مساكن لا تمتلكها، تاركين من لا يملكون وسيلة دخل للعيش في مخيم مزدحم للنازحين في جنوب جندريس. وبعد فترة قصيرة، انضمت فصائل مثل فيلق الرحمن، الذي نُقل من ريف دمشق، إلى قوات عملية غصن الزيتون في بيع الأراضي للنازحين.[68]

---

(62) مركز روجافا للدراسات الإستراتيجية (كانون الثاني/يناير 2019): «التطهير العرقي والتغيير الديموغرافي في منطقة عفرين من جانب الدولة التركية ومرتزقتها»، متاح على الرابط: https://bit.ly/2ZDfvlf. وأشارت الردود الأخرى إلى تدمير المنازل (10%)، استخدام الممتلكات كثكنات عسكرية (13%)، وأعمال النهب (17%).

(63) «هل يتوجه مقاتلو الغوطة إلى عفرين؟»، بي بي سي (26 مارس 2018)، متاح على الرابط : https://www.bbc.com/arabic/amp/middleeast-43541883

(64) «تم نقل المتمردين السوريين الذين تم إجلاؤهم إلى عفرين»، روداو (20 نيسان/أبريل 2018)، متاح على الرابط: http://www.rudaw.net/english/middleeast/syria/20042018

(65) الإدارة الذاتية في شمال شرقي سوريا، مكتب العلاقات الخارجية (12 كانون الثاني/يناير 2019)، «الجرائم التركية في عفرين»، ص8، متاح على الرابط: https://www.kurdipedia.org/files/books/2019/228045.PDF?ver=131928403291665995

(66) عمار حمو وباريت ليموج، «الاستيلاء على الأراضي من أكراد عفرين النازحين، والفصائل المدعومة من تركيا تقدم منازل لعائلات الغوطة الشرقية»، **سيريا ديريكت**، 1 أيار/مايو 2018، متوفرعلى الرابط: https://syriadirect.org/news/seizing-lands-from-afrin's-displaced-kurds-turkish-backed-militias-offer-houses-to-eastghouta-families

(67) تم تقديم هذه الرواية باستمرار في المقابلات التي أجراها المؤلف.

(68) «المرصد السوري لحقوق الإنسان: ميليشيات تبيع المنازل المسروقة، والممتلكات في عفرين»، **ذاريجون**، 25 أيلول/سبتمبر 2018، متاح على الرابط: https://theregion.org/news/13131-sohr-militias-sellingstolen-homes-property-afrin

كما قامت الفصائل المسلحة بطرد السكان ومصادرة الممتلكات بهدف إعطاء مساكن للنازحين داخلياً لتحقيق مكاسب مالية غالباً. وأشار العديد ممن قوبلوا إلى التكتيكات المستخدمة لتخويف سكان المنطقة ودفعهم إلى التخلي عن منازلهم أو بيعها بأسعار قليلة. وقال أحد مقدمي المعلومات الرئيسيين: «بعد قدوم الفصائل مراراً وتكراراً في وقت متأخر من الليل لطلب منزل ابن عمي، انفجرت سيارة مفخخة أمام الباب مباشرة، مما آثار مخاوفه على سلامة عائلته. في النهاية باع منزله بسعر رخيص وغادر المنطقة. يُعتبر ذلك نقلاً قانونياً للممتلكات، إلا أنه في الحقيقة لم يكن يملك الخيار». وعرضت جماعة أحرار الشرقية الحماية على صاحب مطعم من عفرين تم اختطافه أثناء نقل زوجته الحامل إلى مستشفى في اعزاز، وذلك مقابل 50 بالمئة من أرباحه، وقد دفعه ذلك إلى حزم أمتعته والمغادرة إلى دمشق تاركاً منزله ومطعمه.[69] وتوصلت منظمة بحثية سورية إلى أن السكان «تعرضوا بشكل متكرر لعمليات النهب» من جانب الفصائل المسلحة و«يعيشون تحت تهديدات مستمرة بالإخلاء أو مصادرة منازلهم وممتلكاتهم».[70]

وفي حين تؤيد جميع الفصائل العسكرية هدف عملية غصن الزيتون الاستراتيجي والأيديولوجي المعادي للأكراد، شدد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم على تورط أحرار الشرقية وفرقة الحمزة بشكل خاص في الاستيلاء على منازل السكان المحليين. وتضم الفرقة في الغالب مقاتلين من دير الزور ومنطقة البادية شرق سوريا.[71] وأشار الأشخاص الذين تمت مقابلتهم إلى أن معرفة مقاتلي أحرار الشرقية أنهم لن يتمكنوا من العودة إلى غرب دير الزور التي تخضع لسيطرة الحكومة السورية، تتسبب في زيادة أعمالهم الوحشية لفرض سيطرتهم على عفرين.[72] وفي الوقت نفسه، هم يستاؤون من سيطرة الإدارة الذاتية الكردية على المجتمعات العربية في الرقة والريف الشرقي من دير الزور، ويظهر عداؤهم بشكل واضح في تعهداتهم بـ«قتل الكفار الأكراد».[73] وقد أُفيد بأن أحرار الشرقية تسيطر، بالإضافة إلى قسم كبير من جندريس، على العديد من الأحياء في مدينة عفرين حيث توجد بعض العقارات السكنية المرغوبة، خاصة في شارع الفيلات. ويقال إن مكتب عقارات الشرقية التابع لها يُصدر عقود نقل ملكية المنازل والمحلات التجارية للقادمين الجدد إلى المنطقة.[74] وفي الوقت نفسه، هناك تقارير متعددة تفيد بوقوع اشتباكات بين أحرار الشرقية وفصائل الجيش الوطني الأخرى، وحتى الشرطة العسكرية المشرفة على الممتلكات.[75] ووصف ناشط يعمل مع حركة غير رسمية للتضامن بين عفرين والغوطة، كيف طردت أحرار الشرقية عائلة نازحة من الغوطة ساعدها الناشط على إيجاد منزل بعقد إيجار مع عائلة من عفرين: «لم يرغبوا بالسكن في منزل شخص بشكل غير قانوني، لذلك ساعدناهم على التواصل مع عائلة مستعدة

(69) قدم الرواية قريب لصاحب المطعم.

(70) إيمباكت (أيار/مايو 2019): «الأثر الاجتماعي والاقتصادي لموجات النزوح في شمال سوريا»، متاح على الرابط: https://www.impact-csrd.org/Socioeconomic_ impact_of_Displacement_EN_web.pdf

(71) ماتيو بوكستون، «سوريا: أحرار الشرقية، خريجو النصرة هؤلاء الذين أصبحوا متعبين من تركيا»، **فرنس سوار**، 3 أيار/مايو 2018، متاح على الرابط: http://www. francesoir.fr/en-coop-matteo-puxton/syrie-ahrar-al-sharqiya-ces-anciens-dal-nosra-qui-combattent-avec-larmee

(72) وائل عاصم، «'فصيل أحرار الشرقية' يعلن عن أن مدينة عفرين تابعة لدير الزور»، **القدس العربي**، 26 آذار/مارس 2018، متاح على الرابط: https://bit.ly/2TfkUfD

(73) سيث فرانتزمان، «الأكراد يخشون من هجوم المتطرفين السوريين المتمردين المدعومين من تركيا مع انسحاب الولايات المتحدة"(Kurds Fear Turkish-Backed Syrian Rebel Extremists Will Attack as U.S. Withdraws)، **جيروزاليم بوست**، 27 كانون الأول/ديسمبر 018)، متاح على الرابط: https://www.jpost.com/Middle-East/Kurds-fear-Turkish-backed-Syrian-rebel-extremists-will-attack-as-US-withdraws-575596

(74) أبلغ عن ذلك الأشخاص الذين تمت مقابلتهم من عفرين وقوطعت المعلومات عبر مجموعة توثيق محلية.

(75) على سبيل المثال، «شكاوي حول الانتهاكات والهجمات من جانب الفصيل العسكري في مدينة عفرين، حلب»، **سمارت نيوز** ، 11أيلول/سبتمبر 2018، متاح على الرابط: https://bit.ly/2ZLz0bq

لتأجير منزلها بسعر مقبول. وفي تموز/يوليو 2018، وبعد الاستيلاء على جزء استراتيجي من مدينة راجو، احتل القائد الميداني للمجموعة أبو عدي المنازل وأصدر تعليمات للنازحين بالانتقال إلى المنطقة، وقد قيل لهم كما أفيد إنهم يجب أن يستقروا في راجو وينسوا مدينتهم دير الزور».[76]

تُعتبر فرقة الحمزة إحدى فصائل الجيش الوطني التي تلقت تدريباً مكثفاً بشكل خاص من القوات الخاصة التركية، ويقودها التركماني سيف أبو بكر الذي «يتمتع بدعم قوي من تركيا».[77] ينحدر العديد من مقاتلي الفرقة وقادتها من المناطق ذات الأغلبية العربية في شمالي حلب (مثل تل رفعت ومينيه ودير جمال). وحقيقة عدم استهداف عملية غصن الزيتون لهذه المناطق، التي لا تزال تحت سيطرة وحدات حماية الشعب، تغذي مشاعرهم التاريخية المعادية للأكراد. ورغم إدانة الإدارة الذاتية الكردية للحادثة، فقد أجج مقاتلو وحدات حماية الشعب الذين يستعرضون جثث مقاتلي المعارضة القتلى من هذه المناطق في شوارع عفرين في نيسان/أبريل 2016 مشاعر الانتقام والثأر.[78] يقول 78 من مقدمي المعلومات الرئيسيين من عفرين إن فرقة الحمزة احتلت المنازل والممتلكات بلا رحمة، واستأجرت متاجر مسروقة وأصدرت تصاريح لإعادة توطين العرب الذين شرعوا بأعمالهم في أماكن الأكراد الغائبين. وتدعم التقارير على الإنترنت الادعاءات بأن الفرقة كانت متورطة في الاستيلاء على المنازل وسرقة الزيتون وزيت الزيتون في موسم حصاد 2018، وحتى قامت بطرد النازحين داخليا لإيواء أقارب قادتها.[79]

وقد أفيد بأن جماعات إسلامية أخرى قريبة من تركيا فرضت عقوبات على من يعتبرون أنه يخالف عقيدتهم. حيث ذكر ناشط بارز ومتطوع إنساني من عفرين كيف أعلن أفراد من فرقة السلطان مراد التركماني أمامه بأن الاستيلاء على السكن وممتلكات اليزيديين حلال لأنهم غير مؤمنين.[80] وقال شخص يزيدي هرب من قرية كفر زيد، ذات التنوع اليزيدي والإسلامي، للمؤلف إن ممتلكات أسرته قد تم استهدافها «لمعاقبتهم» لأنهم يزيديون.[81] تؤثر مثل هذه الانتهاكات المُرتكبة بحق أشخاص من عفرين لحقوق السكن والأرض، من جانب الجماعات التي ترتبط بشكل وثيق بالدولة التركية، تأثيراً سلبياً على العلاقات الاجتماعية بين السكان المحليين والنازحين داخلياً. وفي حين ترددت بعض عائلات النازحين بالسكن في المنازل بشكل غير قانوني وغادرتها بسهولة عندما عاد أصحابها، قاوم البعض الآخر بشكل شديد فكرة التخلي عن المنازل التي يسكنونها. وأصبحت هذه الديناميات واضحة في معبطلي في تموز/يوليو 2018 حين نظم النازحون داخلياً احتجاجات للمطالبة بالبقاء.

---

(76) تقاسم السلطة في سوريا الموحدة (25 تموز/يوليو 2018): «تقرير عن الوضع في عفرين»، متاح على الرابط: https://power-sharing-syria.org/2018/07/25/reportabout-the-situation-in-afrin/?lang=en

(77) نيكولاس هيراس (2018): «رجل تركيا في سوريا - سيف أبو بكر» مرصد القيادات العسكرية: الشخصيات التي تقف وراء التمرد، 9 (2) ص11-16.

(78) انظر: فلاديمير فان ويلجنبرغ، «القادة الأكراد يستنكرون عرض جثث المتمردين في عفرين من جانب مقاتلي قوات سوريا الديمقراطية»، **أرا نيوز**، 29 نيسان/أبريل 2019، متاح على الرابط: http://aranews.net/files/2016/04/kurdish-leaders-condemn-display-rebel-bodies-afrin-sdf-fighters/

(79) «قائد فرقة الحمزة يطلب من النازحين التخلي عن منازلهم لإسكان أقاربه»، **سمارت نيوز**، 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، متاح على الرابط: https://bit.ly/2YueE9T. المرصد السوري لحقوق الإنسان، «في موسم الزيتون، تواصل فصائل عملية غصن الزيتون سرقة الحصاد وفرض الضرائب على المزارعين» (20 تشرين الأول/أكتوبر 2018)، متاح على الرابط: http://www.syriahr.com/?p=288039؛ «ميليشيا الحمزة تسرق 70 شاحنة من زيت الزيتون في قرية قده»، **عفرين بوست** (25 كانون الثاني/يناير 2019)، متاح على الرابط: https://bit.ly/2TcpkEd مقابلة المؤلف عبر الهاتف في 10 شباط/فبراير 2019.

(80) مقابلة المؤلف عبر الهاتف في 10 شباط/فبراير 2019.

تم تأكيد وقوع انتهاكات ضد اليزيديين في عفرين في مكان آخر: شيار خليل،'الانتهاكات بحق اليزيديين من قبل فصائل المعارضة في عفرين' (2 تشرين الأول/أكتوبر 2018)، أنا إنسان، متاح على:https://bit.ly/2M5366t

(81) تم تأكيد وقوع انتهاكات ضد اليزيديين في عفرين في مكان آخر: شيار خليل،'الانتهاكات بحق اليزيديين من قبل فصائل المعارضة في عفرين' (2 تشرين الأول/أكتوبر 2018)، أنا إنسان، متاح على: https://bit.ly/2M5366t

وكانت الشعارات من قبيل: «إلى من يريدون إخراجنا، أعيدونا إلى بيوتنا بضمانات أمنية»، و«لا تشردوا المشردين».[82] ويساهم الفشل في حل مثل هذه النزاعات ومعالجة الانتهاكات الأخرى لحقوق السكن والأرض والملكية في عدم عودة السكان الأكراد الأصليين وحرمانهم أكثر من حقوقهم، مما يثير الشكوك حول أجندات الجهات الفاعلة السورية والتركية المنخرطة في عفرين.

إدارة قضايا السكن والأرض والملكية في أعقاب عملية غصن الزيتون في منطقة عفرين: تقويض عمل الهياكل المدنية المحلية

«تم الاستيلاء على منزلنا وتحويله إلى مركز لإحدى الفصائل. لديّ الكثير من الأصدقاء العرب في سوريا، التقيت بهم أثناء سنوات الدراسة في دمشق، ولذلك بدأت بالتواصل وتسليط الضوء على الأوضاع. وسرعان ما جذبتُ اهتمام وسائل الإعلام، وتحدثت عن الوضع في برلمان الاتحاد الأوروبي. وفجأة، اتصل بي العديد من الناشطين والسياسيين المعارضين السوريين لمساعدتي في استعادة منزلنا، وإنهاء الدعاية السيئة التي كنت أقوم بها ضد عملية غصن الزيتون».[83]

بشكل عام، تم الاستيلاء على المنازل في منطقة عفرين أولاً على نحو فوري، وحسبما تقتضي الحاجة، حيث قام عناصر الفصائل المسلحة المتنافسة بإعلان ملكيتهم لها عبر كتابة أسمائهم على الجدران أو كتابة عبارات مثل «مُصادرة» أو «محتلة» على المباني. ورغم إنشاء عدد من المؤسسات المدنية المحلية في وقت لاحق لإدارة فترة ما بعد الصراع، إلّا أن الأشخاص الذين تمت مقابلتهم في إطار هذه الدراسة أجمعوا على أن الفصائل المسلحة لا تزال تهيمن على واقع حقوق السكن والأرض والملكية في عفرين. أنشأت تركيا وجهات فاعلة من المعارضة السورية بصورة مشتركة المجالس المحلية وقوات الشرطة المدنية، لكن الفصائل المسلحة منعتها من القيام بدور فعّال في معالجة مخاوف المجتمعات المحلية، ومن ضمنها تلك المتعلقة بحقوق السكن والأرض والملكية.[84] وبدلاً من الاعتماد على الجهات الفاعلة المدنية التي يُفترض أن تعالج مثل هذه القضايا، فإن معظم الذين تمت مقابلتهم، والذين تمكنوا من استعادة منازلهم وممتلكاتهم، فعلوا ذلك عن طريق حشد شبكاتهم بشكل غير رسمي للتعامل مع الفصائل المسلحة. يسلط هذا القسم الضوء على تقويض هيمنة الفصائل المسلحة السورية لدور المجالس المحلية والشرطة المدنية في عفرين، حيث يرى السكان المحليون أن تركيا حدّت من قدرتهم على خدمة مصالح المجتمع.

في 18 آذار/مارس 2018، وقبل الفوضى التي أعقبت عملية غصن الزيتون، عقد جهاز الاستخبارات الوطنية التركي والحكومة السورية المؤقتة مؤتمر» إنقاذ عفرين» في مدينة غازي عنتاب، جنوبي تركيا. واختُتم المؤتمر بقرارات لتشكيل مجلس مدني وقوة شرطة مدنية «لتوفير

(82) الانتهاكات المسجلة في مرصد عفرين (28 تموز/يوليو 2018): «انتهاك رقم 157، رفض المستوطنون العرب مغادرة منازل الأكراد»، متاح على الرابط:
https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=1458801424266706&id=1343386779141505&__tn__=-R

(83) مقابلة مع ناشط وفنان من منطقة شاران يعيش الآن في أوروبا،1 كانون الثاني/يناير 2019.

(84) تم التأكيد على هذه النقطة في دراسة نشرت حديثاً حول عفرين: خير الله الحلو، (25 تموز/يوليو 2019): «عفرين تحت السيطرة التركية: التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية» (Afrin under Turkish Control: Political, Economic and Social Transformations)، معهد الجامعة الأوروبية، ص7-12، متاح على الرابط:
https://cadmus.eui.eu/bitstream/handle/1814/63745/MED_2019_10.%20pdf?sequence=3&isAllowed=y

الأمن وحماية المدنيين في عفرين».[85] فشل المجلس المدني الأول، الذي تألف بمعظمه من أشخاص يقيمون في تركيا، في الحصول على قبول محلي في سوريا. وفي 12 نيسان/أبريل، تم تشكيل مجلس محلي في منطقة عفرين، تلته مجالس محلية مماثلة في المناطق الفرعية الأخرى. وتعمل المجالس المحلية شكلياً تحت إشراف الحكومة السورية المؤقتة و«مجلس محافظة حلب الحرة» التابع لها، لكنها تخضع للرقابة التركية عن كثب، وتعاني من تدخل الفصائل المسلحة في عملها. وبالمثل، ما زال دور قوات الشرطة المدنية التي أُسّست بالتعاون مع كل مجلس محلي، والتي درّبتها تركيا، محدوداً بسبب احتكار الفصائل المسلحة للسلطة.

وأفاد الذين قوبلوا بأن عدداً من أعضاء المجالس المحلية في عفرين معروفون بالتزامهم بخدمة المجتمع، وسعى بعضهم إلى دعم السكان المحليين لتسوية قضايا السكن والأرض والملكية، ولكنهم يواجهون تحديات بسبب هيمنة الفصائل المسلحة. كما أفاد أحدهم بأن عمّه انضم في أواخر 2018 إلى أحد المجالس المحلية، وطالب بعودة المدنيين إلى منازلهم: «لم يكن عمّي شخصية سياسية، ولكنه انضم إلى المجلس المحلي بصفته وطنياً. كانت العائلة بأكملها ضد ذلك، لكنه كان يعتقد بقدرته على المساعدة. تعرض عمّي للضرب المبرح على يد إحدى الفصائل المسلحة بعد أن بدأ الناس بالتواصل معه بشأن منازلهم. والآن ما زال يعمل في المجلس ولكنه غير قادر على فعل أي شيء».[86] وبحسب ما ورد، اعتقلت الفصائل المسلحة أعضاء آخرين في المجالس المحلية واعتدت عليهم، بينهم نائب رئيس المجلس المحلي في ناحية شيخ الحديد، أحمد شيخو، الذي تم إلقاء القبض عليه في سياق خلافات تتعلق بمصلحة مواطني الناحية خدمياً وإدارياً وإغاثياً. وبحسب وكالة أنباء كردية، قُتِل شيخو تحت التعذيب على يد عناصر فصيل العمشات التابع للجيش الوطني.[87]

يُظهر رصد المجالس المحلية في النواحي السبع التابعة لعفرين[88] على منصات التواصل الاجتماعي الجهود المبذولة لتنظيم المعاملات الخاصة بالسكن والأرض والملكية في المناطق الخاضعة لسيطرتها. على سبيل المثال، في تشرين الأول/أكتوبر 2018، دعا المجلس المحلي لمنطقة عفرين أصحاب الأملاك إلى ضرورة مراجعة مكتب التوثيق العقاري في المجلس مصطحبين معهم كافة الثبوتيات من أجل تصديقها بصفة رسمية.[89] وأكد المجلس أنه «لن يعترف بأي عملية بيع أو شراء ممتلكات حدثت مؤخراً، كونها غير شرعية ولا تحمل أي صفة قانونية». وفي الآونة الأخيرة، أصدر المجلس المحلي في بلدة جندريس إشعاراً بأنه يجب الحصول على موافقة مكتبه الفني على جميع عمليات البيع أو الشراء الخاصة بالممتلكات، بعد النظر في شرعيتها.[90] لكن من الناحية العملية، يبدو أن المجالس المحلية وهيئات الشرطة المدنية المرتبطة بها لا تتمتع بالنفوذ المطلوب لتنفيذ مثل هذه السياسات عندما تكون الجهات المسلحة ضالعة بالأمر. وكما أشار أحد الأشخاص الذين

(85) البيان الختامي الصادر عن مؤتمر إنقاذ عفرين، 18 كانون الثاني/يناير 2019، نشرته صحيفة كوردستريت، متاح على الرابط : https://bit.ly/2ZDBhFb

(86) سجيل ناشطين حالة مماثلة: عفرين الآن (27 يوليو 2018)، متاحة على الرابط: https://www.facebook.com/afrinnow/posts/1836671356440894

(87) عفرين: استشهاد نائب رئيس المجالس المحلي في شيخ الحديد تحت التعذيب على يد فصيل"العمشات»، روجافا نيوز (12 حزيران/يونيو 2018)، متاح على الرابط: https://www.rojavanews.com/arabic/index.php/ku/item/23715-2018-06-12-08-21-29

(88) استعرض المؤلف جميع المشاركات على هذه المنصات منذ إنشائها حتى منتصف أيار/مايو 2019.

(89) مجلس عفرين المحلي، الإدارة القانونية، رقم الإشعار 1، تم نشره في 8 أكتوبر/تشرين الثاني 2018، متاح على الرابط : https://www.facebook.com/maherElyase/photos/a.183211975904261/183211439237648/?type=3&theatre

(90) المجلس المحلي لجنداريس، 13 مايو/أيار 2019، متاح على الرابط: https://www.facebook.com/193083614687912/photos/a.193109254685348/330748440921428/?type=3&theater

تمت مقابلتهم: «ليس بمقدورهم فعل شيء. وحتى إذا اعترف المجلس بأن المنزل ملكك، فهو والشرطة المدنية غير قادرين على تطبيق أي إجراء».

يتجلى ضعف المجالس المحلية في عدم قدرتها على تطبيق لوائحها الخاصة المتعلقة بتحصيل رسوم محاصيل الزيتون. وأفاد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم ومصادر إعلامية بأن الفصائل فرضت أتاوات خاصة بها إضافةً إلى رسوم المجالس المحلية، مما جعل العملية غير مربحة للمزارعين في عفرين.[91] وبالمثل، لم تتمكن المجالس المحلية من منع الفصائل المسلحة من قطع الأشجار أو سرقة الزيتون.[92]

في شباط/فبراير 2019، قال صحفي مواطن من قرية بلبل، شمالي سوريا، لمؤلف الدراسة إنه بعد شكوى قدمها رجل مسن إلى المجلس المحلي بسبب قيام فصيل مسلح بسرقة عربة الزيتون الخاصة به، لم يتمكن المجلس حتى من منع الفصيل نفسه من اختطاف الرجل. وعلى وقع التدخلات المستمرة من جانب الفصائل المسلحة المختلفة، نظّم المجلس المحلي في منطقة عفرين إضراباً لمدة ثلاثة أيام في أوائل تشرين الأول/أكتوبر 2018، دعا فيه إلى إخراج جميع الفصائل التابعة للجيش الوطني وأفراد الشرطة العسكرية من المنطقة.[93]

وأشار الأشخاص الذين أُجريت معهم المقابلات على نحو متكرر إلى أن المجالس المحلية هي هياكل «شكلية» موجودة أساساً لتنفيذ أوامر السلطات التركية. وعلى حدّ تعبير أحد الناشطين من عفرين: «إنهم فقط يختمون الأوراق ويتقاضون رسوماً إدارية، وغير ذلك، ليس لديهم القدرة على التدخل بقضايا السكن والأرض والملكية... أقصى ما يمكنهم فعله للمساعدة هو تسهيل التواصل مع الفصائل أو الضباط الأتراك». يتم تنسيق أعمال المجالس المحلية بشكل وثيق مع مكتب والي محافظة هطاي في تركيا، رحمي دوغان، وهو المعني بالإشراف عليها أيضاً.[94] وقال الذين قوبلوا إن تركيا لا تثق بالسلطات المحلية، وقد عملت على إضعافها بعدما أدركت أن العديد من أعضائها يعطون الأولوية لخدمة عفرين أكثر من خدمة تركيا. وذكر عضو مجلس محلي أن «تركيا تدفع رواتب الفصائل المسلحة، مثلما تدفع رواتبنا، لذلك هي قادرة على ضبط الفصائل، ولكنها تمتنع عن ذلك». ويُعتقد بصورة عامة أن تركيا سمحت للفصائل السورية بالتحكم بقضايا السكن والأرض والملكية والاستفادة من الانتهاكات كمكافأة على ولائهم أثناء عملية غصن الزيتون. وليس لدى السكان المحليين سوى احتمالات قاتمة لإيجاد سبل تنصفهم بشكل عادل أو الحصول على تعويضات عن انتهاكات حقوق السكن والأرض والملكية. قال أحدهم: «نحن أهالي عفرين الضحايا الحقيقيون، فالفصائل التي يفترض أنها حليفة تتناحر فيما بينها على حيازة ممتلكاتنا. هم يتنازعون على منازلنا وكأنه لا وجود لنا».

(91) باهوز جينكو، «ميليشيات المعارضة تفرض رسوماً إضافية على موسم الزيتون في عفرين»، **باس نيوز**، 22 تشرين الأول/أكتوبر 2018، متاح على: http://www. basnews.com/index.php/ar/news/kurdistan/474825

(92) دانيال داوسون، «تركيا متهمة ببيع النفط السوري المسروق باعتباره ملكاً لها»، زيت الزيتون تايمز (15 كانون الثاني/يناير 2019)، متاح على: https://www.oliveoiltimes.com/oliveoil-business/turkey-accused-of-selling-stolen-syrian-olive-oil-as-its-own/66581

(93) باهوز جينكو، «المجلس المحلي في عفرين حول الإضراب»، **باس نيوز**، 1 آب/أغسطس 2018، متاح على الرابط: http://www.basnews.com/index.php/ar/news/kurdistan/456237

(94) « والي هاتاي التركية رحمي دوغان (بالتركية)، هابر تيرك (كانون الأول/ديسمبر 2018)، متاح على الرابط: https://www.haberturk.com/hatay-valisi-rahmi-doganafrinde-2274703

أجندة تركيا بشأن حقوق السكن والأرض والملكية في عفرين

رغم الانتشار الواضح لانتهاكات حقوق السكن والأرض والملكية في منطقة عفرين، إلّا أنه من الصعب محاسبة الأطراف المسؤولة عنها. وعلى نطاق أوسع، لا توفر القيود التشغيلية للقانون الدولي أي وسيلة لإنصاف السكان المحليين المتضررين جراء الانتهاكات التي وقعت بحقهم.[95] يُعزى ذلك جزئياً إلى الصعوبة التي يواجهها المجتمع الدولي في تحديد طبيعة العلاقة بين الدولة التركية والفصائل السورية الموالية لها، والتي تنشط تحت مسمّى الجيش الوطني. وقد صرّحت الأمم المتحدة بأنها غير قادرة على التحديد الدقيق لمدى منطقة عفرين وضواحيها التي تخضع لسيطرة القوات التركية أو الجماعات المسلحة.[96] ويزداد هذا الوضع تعقيداً بسبب التفسيرات المتضاربة داخل القانون الدولي العرفي حول إسناد المسؤولية الدولية إلى الدول عن الانتهاكات التي ترتكبها الجماعات التي تعمل بناءً على تعليماتها أو بتوجيهها أو تحت رقابتها في أراضي دولة أخرى.[97]

مع ذلك، تكشف دراسة دور تركيا في عملية غصن الزيتون عن كثب أنها لم تموّل وتدرّب وتجهّز الفصائل السورية فحسب، بل شاركت أيضاً في تنظيم وتنسيق وتخطيط أعمالهم العسكرية جنباً إلى جنب مع عملياتها. أولاً، تمّت قيادة العملية والتخطيط لها من جانب القوات الخاصة التركية التي دخلت عفرين مع الفصائل السورية التي دربتها وجهزتها.[98] ثانياً، كان هناك تنسيق واضح للغارات الجوية التي نفذها سلاح الجو التركي، والتي سهّلت تقدم القوات التركية والفصائل السورية الموالية لها في المنطقة.[99] إلى جانب ذلك، بالإضافة إلى إعلان مسؤولين أتراك عن إطلاق العملية وانتهائها «بنجاح»،[100] قدمت الدولة التركية نفسها بشكل صريح على أنها الطرف الضامن للاستقرار والازدهار بعد انتهاء العملية. وقبل أيام قليلة من سيطرة القوات المشاركة في عملية غصن الزيتون على عفرين، أفادت وسائل الإعلام التركية الرسمية بأن طائرات تابعة للجيش التركي أسقطت منشورات على المنطقة مكتوبة باللغتين الكردية والعربية: «نحن هنا من أجل سلامتكم

(95) ميغان بوديت، «لا مكان نلجأ إليه: المساءلة القانونية في عفرين المحتلة»، **ذاريجن**، 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، متاح على الرابط: https://theregion.org/article/13237nowhere-to-turn-legal-accountability-occupied-afrin

(96) مجلس حقوق الإنسان (9 آب/أغسطس 2018)، «تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة حول الجمهورية العربية السورية»، متاح على الرابط: ?https://documentsdds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G18/246/15/PDF/G1824615.pdf

(97) اللجنة الدولية للصليب الأحمر (2017): «قاعدة بيانات القانون الدولي الإنساني العرفي، القانون 149. المسؤولية عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني»، متاح على الرابط: https://ihl-databases.icrc.org/customary-ihl/eng/docs/v1_rul_rule149#_om

(98) «الشرطة التركية، قوات الدرك الخاصة تدخل عفرين السورية لتطهير المدينة من وحدات حماية الشعب» (Turkish police, gendarmerie special forces enter Syria's Afrin to clear YPG in urban warfare)، صحيفة ديلي صباح (26 شباط/فبراير 2018)، متاح على الرابط: https://www. dailysabah.com/war-on-terror/2018/02/26/turkish-police-gendarmerie-special-forces-enter-syrias-afrin-to-clear-ypg-in-urban-warfare

(99) كان كاسا بوغلو، سجل الأداء العسكري لعملية غصن الزيتون: أثبتت القوات المسلحة التركية مرة أخرى قدراتها المتقدمة، وكالة الأناضول، 26 آذار/مارس 2018، متاح على الرابط: https://www.aa.com.tr/en/analysis-news/military-scorecard-ofoperation-olive-branch/1099535

(100) «تركيا تطلق"عملية غصن الزيتون «ضد» تهديد حزب العمال الكردستاني في سوريا»، **حوريت ديلي نيوز**، 20 كانون الثاني 2018، متاح على الرابط: www.hurriyetdailynews. com/turkey-launches-major-land-operation-into-ypg-militants-in-syrias-afrin-126031

رئاسة الجمهورية التركية (18 آذار/مارس 2018): «الآن، ترفرف رموز السلام والأمن في عفرين، وليس الشعارات البالية للمنظمة الإرهابية»، متاح على الرابط: https://www.tccb.gov.tr/en/news/542/91811/now-the-symbols-of-peace-and-security-are-waving-in-afrin-not-the-rags-of-the-terrorist-organization

وأمنكم. ثقوا في اليد التي نمدها إليكم. ثقوا في عدالة تركيا. تعالوا واستسلموا. ينتظركم مستقبل مملوء بالهدوء والسلام في عفرين».[101]

على أية حال، ليس هناك ما يبعث على الراحة في قلوب أهالي عفرين، نظراً إلى طبيعة العلاقة التاريخية بين تركيا ومواطنيها الأكراد. فقد كانت انتهاكات حقوق السكن والأرض والملكية سمة ثابتة في السياسات المحلية التركية للحد من نفوذ الحركة السياسية الكردية السائدة. فقبل التدخل التركي الأخير في عفرين بعقود، أجبرت تركيا الأكراد على الهجرة من جنوب شرق تركيا، وأخلت قراهم ودمرتها. وما قامت به تركيا من إخلاء قرى بأكملها أثناء عملية غصن الزيتون يعيد إلى الأذهان إخلاء وتدمير نحو 3500 منطقة ريفية كردية في تركيا خلال تسعينيات القرن الماضي من أجل «حرمان الحركات المسلحة الكردية من الدعم اللوجستي من السكان المدنيين».[102]وفي عدة حالات حمّلت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان قوات الأمن التركية المسؤولية عن حرق وتدمير المنازل والممتلكات في القرى الكردية.[103] وفي السنوات القليلة التي سبقت الهجوم التركي على عفرين، ارتكبت المؤسسات الحكومية التركية انتهاكات لم يسبق لها مثيل في عدة مراكز حضرية في جميع أنحاء المناطق ذات الأغلبية الكردية جنوب شرقي تركيا، وخاصة في بلدتي «نصيبين» و«سيزر» والأحياء التاريخية في بلدة «سور» الواقعة في محافظة ديار بكر.[104]

جرت هذه الأحداث بعد انهيار عملية السلام التي استمرت عامين بين تركيا وحزب العمال الكردستاني، وتفاقمت أعمال العنف من جديد في تموز/يوليو 2015. ورغم التسليم بالظروف الصعبة، ترى منظمة العفو الدولية أن انتهاكات تركيا لحقوق الأكراد في السكن والأرض والملكية كانت جزءاً من «خطة مُتعمدة لتهجير السكان وتدمير المناطق وإعادة بنائها، بغية ضمان الأمن عن طريق إحداث تغييرات في البنية التحتية وترحيل السكان».[105] وأشارت الأمم المتحدة في تقرير لها مبني على تحليل صور الأقمار الصناعية إلى أن «الفترة التي شابها دمار هائل بدأت في أعقاب العمليات الأمنية مباشرةً، عندما أُفيد بأن السلطات منعت النازحين من العودة إلى منازلهم، وجلبت الآلات لهدم أحياء بأكملها، بما في ذلك المباني المتضررة بشكل طفيف والمعالم الثقافية».[106]

---

(101) أحمد أيتاك سييت، «مناشيرفي عفرين: ثق بتركيا، لا تصدق الإرهابيين»، **وكالة الأناضول** (16 آذار/مارس 2018)، متاح على الرابط: https://www.aa.com.tr/en/middleeast/flyer-in-afrin-trust-turkey-dont-believe-terrorists/1090616

(102) مشروع النازحون داخلياً العالمي (2001)، «ملف النزوح الداخلي: تركيا»، متاح على الرابط: https://www.ecoi.net/en/file/local/1412241/dh1804_00629tur.pdf. انظر أيضاً: جوست جونجيردن (2010): « إخلاء القرى وإعادة الإعمار في كردستان (1993-2002)»، دراسات ريفية،187، ص77-100.

(103) مؤسسة المجتمع والدراسات القانونية (TOHAV)، ونقابة المحامين في ديار بكر، والمجموعة الدولية لحقوق الأقليات، وجمعية ثقافة وتضامن بلاد ما بين النهرين (MEZODER): «مشكلة النازحين الذين هجرتهم تركيا: خطة عمل لعودتهم وتعويضهم» ص8-11، متاح على الرابط : https://minorityrights.org/wp-content/uploads/old-site-downloads/download-163-The-Problem-of-Turkeys-Displaced-Persons-AnAction-Plan-for-Their-Return-and-Compensation.pdf. مثلاً:

Ayder v. Turkey (No. 23656/94) 8 January 2004; Yöyler v. Turkey (No. 26973/95) 24 July 2003; Akdivar v. Turkey (No. 21893/93) 16 September 1996; Selçuk and Asker v. Turkey (No. 23184-5/94) 24 April 1998.

(104) الفريق الدولي المعني بالأزمات «إدارة صراع تركيا مع حزب العمال الكردستاني: حالة نصيبين، متاح على الرابط: https://www.crisisgroup.org/europecentral-asia/western-europemediterranean/turkey/243-managing-turkeys-pkk-conflict-case-nusaybin؛ مجموعة مازلومدر للتحقيق في النزاعات وحلها (آذار/مارس 2016): (تقرير التحقيق والمراقبة في جزيرة ابن عمر حول التطورات خلال حظر التجول المفروض على مدار الساعة على المدينة بين 14 كانون الأول/ديسمبر 2015 و 2 آذار/مارس 2016، متاح على الرابط: http://www.mazlumder.org/fotograf/yayinresimleri/dokuman/MAZLUMDER_ CIZRE_REPORT_20162.pdf؛ منظمة العفو الدولية (2016): «النازحون والمُهجورون: حق مواطنو صور في العودة إلى الوطن»، متاح على الرابط: https://www.amnesty.org/download/Documents/EUR4452132016ENGLISH.PDF

(105) منظمة العفو الدولية (2016)، مرجع سابق. ص6.

(106) المفوضية السامية لحقوق الإنسان، شباط/فبراير 2017): «تقرير عن حالة حقوق الإنسان في جنوب شرق تركيا: تموز/يوليو 2015 إلى كانون الأول/ديسمبر 2016»، متاح على الرابط: https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/OHCHR_South-East_TurkeyReport_10March2017.pdf

ورغم استخدام وسائل أخرى بشكل عام (كتهجير الأكراد وتوطين النازحين السوريين العرب محلهم)، إلّا أن انتهاكات حقوق السكن والأرض والملكية في منطقة عفرين تخدم بالمثل هدف تركيا في مواجهة مشروع «الحكم الذاتي» الكردي عن طريق تغيير التكوين الديموغرافي في المنطقة. وتزامنت عمليات التهجير وانتهاكات حقوق السكن والأرض والملكية مع ظهور هياكل وشخصيات سياسية جديدة مدعومة من تركيا وهي: الوالي والمجلس المحلي في عفرين، وشخصيات من مجلس الأمناء تم تعيينهم ليحلوا محل رؤساء البلديات الأكراد المنتخبين جنوب شرقي تركيا.[107]

استندت تركيا في عملياتها في عفرين بشكل واضح إلى تجاربها الداخلية على صعيد الحملات العسكرية والسياسات القمعية ضد مواطنيها الأكراد. وقد كان الجنرال اسماعيل متين تمل، القائد العسكري المسؤول عن عملية غصن الزيتون وعن الوضع الأمني في عفرين بعد العملية لمدة عام، معروفاً بتورطه منذ فترة طويلة في عمليات مكافحة التمرد ضد الأكراد في تركيا.[108] وبحسب ما ورد، تم اختيار بعض ضباط العمليات الخاصة الذين تم نشرهم في عفرين بسبب الخبرة التي اكتسبوها خلال فترة حظر التجوال الذي فرض إلى أجل غير مسمّى عام 2015، والذي دمّر المجتمعات الكردية (في محافظات ديار بكر وشرناق وماردين) جنوب شرقي تركيا، مما يكشف عن النوايا التركية.[109] بالإضافة إلى ذلك، لا تُعتبر عمليات إعادة توطين السوريين العرب في مناطق الأكراد حديثة العهد، وإنما تتبع سياسات مُعتمدة منذ 2016 لإعادة توطين السكان غير الأكراد (بينهم اللاجئون السوريون) في الأحياء المدمرة في البلدات والمحافظات ذات الأغلبية الكردية، مثل محافظة ديار بكر.[110]

ورغم ارتكاب تركيا عدداً قليلاً من الانتهاكات الفردية لحقوق السكن والأرض والملكية في عفرين بشكل مباشر منذ انتهاء عملية غصن الزيتون، إلّا أن مكانتها الفعلية كقوة احتلال تحمّلها مسؤولية الانتهاكات التي ترتكبها الفصائل السورية الموالية لها، وبوصفها قوة دولية تدّعي أن وجودها في عفرين قانوني بموجب ميثاق الأمم المتحدة، فهي تفشل بشكل واضح في أداء مسؤوليتها المتمثلة بالحفاظ على النظام ومنع انتهاكات حقوق السكن والأرض والملكية. وقد أفادت التقارير بأن تركيا تمنح شركاءها السوريين «سلطة مفتوحة»، و«تغض الطرف» عن انتهاكاتهم، بما فيها تلك المتعلقة بالسكن والأرض والملكية.[111] ونظراً لقيام المؤسسات التركية بتدريب وتجهيز وحشد الفصائل السورية المشاركة بعملية غصن الزيتون، وهي مستمرة في تمويلها ودعمها، فيجب أن تكون قادرة على توظيف التسلسل الهرمي لقيادتها للتأثير على واقع حقوق السكن والأرض والملكية في عفرين بشكل إيجابي.

واستناداً إلى نتائج المقابلات، تبدو الحجج القائلة بأن تركيا عاجزة عن ضبط الأوضاع في عفرين مجرد حجج واهية، بالنظر إلى أن تركيا تمتلك ثاني أكبر جيش في حلف شمال الأطلسي.

---

(107) الفريق الدولي المعني بالأزمات (2017) مرجع سابق.

(108) سوات يحيى أوغلو، «أبطال عمليات عفرين والباب في 5 مقالات: إسماعيل متين تيمل» (باللغة التركية)، *GZT Politika*، 5 حزيران/يونيو 2018، متاح على الرابط: https://www.gzt.com/dunya-politika/5-maddede-afrin-ve-el-bab-operasyonlarini-yuruten-ismail-metin-temel-3388928

(109) «تركيا ترسل قوات خاصة من الشرطة إلى عفرين، إشارة إلى حرب مدن»، **حرييت**، 22 شباط/فبراير 2018، متاح على الرابط: http://www.hurriyetdailynews.com/turkey-sends-police-special-forces-to-afrin-signaling-urban-fight-127771

(110) جيتيغوليج تولاي، «التركيبة السكانية السورية المتغيرة في المناطق الكردية في تركيا»، **المونيتور**، 10 آب/أغسطس 016)، متاح على الرابط: https://www.al-monitor.com/pulse/originals/2016/08/turkey-syria-syrian-refugees-kurdish-region.html

(111) منظمة العفو الدولية (2 آب/أغسطس 2018)، مرجع سابق.

وأكد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم على وجود ضابط مخابرات تركي في كل ناحية، يعمل كحلقة اتصال أمنية ويقود التنسيق مع الفصائل المسلحة، وذلك تحت مظلة «فرقة العمل السورية» التابعة لقوات العمليات الخاصة في الشرطة التركية (المكونة من أعضاء الهياكل الأمنية في مدينة أنقرة وهاتاي وغازي عنتاب).[112] كما أكد ثلاثة ممّن قوبلوا، كانوا محتجزين سابقاً في عفرين، أن ضباطاً أتراك قادوا عمليات التحقيق التي خضعوا لها.[113] لقد تم تفويض المؤسسات التركية لتضطلع بمهام صنع القرار. وأفادت الأمم المتحدة بأن والي هاتاي عيّن، بحلول حزيران/يونيو 2018، مواطنين أتراك للقيام بمهام الوالي في عفرين.[114] فيما أوضحت مصادر ميدانية أن المسؤولين الأتراك في كل ناحية تابعة لعفرين يقومون بإرسال تقاريرهم إلى والي هاتاي.

وشدّد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم على أن تركيا كانت انتقائية في تأديب الفصائل التي تعمل بتوجيهها فيما يتعلق بانتهاكات حقوق السكن والأرض والملكية. فعلى سبيل المثال، أفاد العديد منهم بأن شكاويهم التي رفعوها إلى الوالي بشأن سلوك الفصائل المختلفة لم تلق أي رد، وقد أكد على ذلك عضو في أحد المجالس المحلية حاول سابقاً التواصل مع الوالي دون جدوى. وعلى النقيض من ذلك، أكد أولئك الأشخاص على استجابة الأتراك بسرعة حين يتعلق الأمر بوجود شكاوى من طرف الكتائب التركمانية -المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بتركيا- ضد فصيل مزعج.[115] ويتناقض الأداء السيء والفوضوي للفصائل السورية التي تنشط تحت قيادة الجيش الوطني في عفرين بشكل صارخ مع الأجهزة الأمنية ذات التنظيم الجيد، والتي تقوم تركيا بإدارتها عبر قيادة مركزية قوية في مدينتي جرابلس واعزاز ذاتَي الغالبية العربية، ويشير ذلك إلى إمكانية استخدام تركيا لنفوذها في إدارة الوضع بين المجموعات التي دربتها ونشرتها في عفرين. وقد أدى إخفاقها في القيام بذلك بطبيعة الحال إلى جعل السكان المحليين يعتقدون أن تركيا تمتنع عن استخدام نفوذها للسيطرة على الوضع كجزء من استراتيجية لتعزيز وجودها في المنطقة. وقال صحفي من عفرين إن «تركيا تريد منا أن نرى الاقتتال الداخلي بين الفصائل السورية، وأن ندعوها لطردهم، الأمر الذي سيعطيها سلطة أكبر علينا».

تكشف المقابلات التي أُجريت في إطار هذه الدراسة عن الاعتقاد الراسخ لدى أبناء عفرين بأن تركيا، بالإضافة إلى تجاهل مسؤولياتها بموجب القانون الدولي، تتبع استراتيجية لإحداث تغيير ديموغرافي في المنطقة ذات الأغلبية الكردية. وقد قدم الذين قوبلوا حججاً متكررة بأن تركيا سمحت، أو حتى أمرت، شركاءها السوريين بنشرالفوضى لطرد السكان الأصليين وتغيير الهوية المحلية. وما يعزز هذه المخاوف هو سياسة إضفاء الطابع التركي على النظام التعليمي، إلى جانب انتشار الأعلام التركية وغيرها من الرموز القومية التركية، واستبدال أسماء الشوارع الكردية بأسماء

(112) فرقة العمل على سوريا، الشرطة الوطنية التركية - مديرية العمليات الخاصة (باللغة التركية). وانظر أيضاً: «القوات التركية تشن عملية ضد جماعة إجرامية في عفرين»، **حرييت**، 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، متاح على الرابط: http://www.hurriyetdailynews.com/turkish-forces-launch-operation-against-crime-group-inafrin-139004

(113) أفادت جماعات حقوق الإنسان ووسائل الإعلام أن أكراداً آخرين من عفرين تم نقلهم إلى السجون في تركيا ما يمثل انتهاك للقانون الجنائي الدولي: المرصد السوري لحقوق الإنسان (15 أيار/مايو 2019): المخابرات التركية والفصائل الموالية تنقل مئات المعتقلين الأكراد من سكان عفرين إلى أماكن مجهولة وسط مخاوف على حياتهم، متاح على الرابط: http://www.syriahr.com/en/?p=127880؛ «تركيا تنقل جميع السجناء الأكراد إلى الأراضي التركية»، **دار نيوز**، 16 أيار/مايو 2019، متاح على الرابط: darnews.net/?p=4961

(114) المفوضية السامية لحقوق الإنسان (حزيران/يونيو 2018)، مرجع سابق، ص5.

(115) «تسفر الاشتباكات بين فصائل المتمردين الموالين لتركيا عن مقتل 25 شخص في عفرين السورية»، **ميدل إيست آي**، 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، متاح على الرابط: https://www.middleeasteye.net/news/clashes-between-pro-turkish-rebel-factions-kill-25-syrias-afrin

تركية (مثل ساحة رجب طيب إردوغان).[116] يبدو أن انتهاكات حقوق السكن والأرض والملكية، كما هو الحال جنوبي شرق تركيا، تمثل ركيزة مهمة للإستراتيجية التركية التي بدأت مع انطلاق عملية غصن الزيتون في عفرين. والحقيقة أن وصول أعداد كبيرة من النازحين داخلياً من العرب لاحتلال منازل الأكراد، الذين يمثلون الآن الأغلبية الديموغرافية في بعض المواقع، ما كان ليحدث دون تسهيلات من نقاط التفتيش التي يسيطر عليها الجيش التركي.

خاتمة

يسلط هذا الفصل الضوء على انتهاكات حقوق السكن والأرض والملكية المرتكبة في منطقة عفرين منذ بدء عملية غصن الزيتون في كانون الثاني/يناير 2018. وجميع الأشخاص الـ28 الذين تمت مقابلتهم في إطار هذه الدراسة قد فقدوا منازلهم وأراضيهم وممتلكاتهم في عفرين إما الخاصة بهم أو بأسرهم. ترسم رواياتهم صورة خطيرة لواقع حقوق السكن والأرض والملكية في ظل سيطرة الفصائل المسلحة.

تُقرّ الدراسة بالتعقيدات القانونية فيما يتعلق بإسناد المسؤولية الدولية إلى الدول عن الانتهاكات التي ترتكبها الجماعات التي تعمل بناءً على تعليماتها أو بتوجيه منها أو تحت رقابتها في أراضي دولة أخرى. إلّا أن الدور الذي تضطلع به تركيا من «وراء الستار» في عفرين لا يقلّل من وجودها أو مسؤوليتها بصفتها الدولة الفاعلة التي نسقت وقادت عملية غصن الزيتون. علاوة على ذلك، وعلى الرغم من أن الفصائل السورية الموالية لتركيا كانت الأكثر تورطاً في انتهاكات حقوق السكن والأرض والملكية منذ انتهاء عملية غصن الزيتون، إلّا أن تركيا كانت ومازالت تسيطر على الوضع بصفتها قوة الاحتلال الفعلية. تتدخل القوات الخاصة وجهاز الاستخبارات الوطنية التركي، اللذين تم غرسهما في عفرين عقب السيطرة عليها، بشكل انتقائي في القضايا ذات الأهمية لتركيا. ورغم الحاجة إلى مزيد من البحث، يجب مراقبة تركيا عن كثب، ولا ينبغي السماح لها بالتهرب من المسؤولية القانونية عن طريق النأي بنفسها عن انتهاكات حقوق السكن والأرض والملكية، وغيرها من الانتهاكات المرتبطة بعملية غصن الزيتون.

هناك أوجه شبه واضحة بين انتهاكات حقوق السكن والأرض والملكية في عفرين، والقمع الذي تمارسه تركيا منذ عقود ضد مواطنيها الأكراد، بما في ذلك عمليات إخلاء السكان لتغيير التركيبة السكانية وتعزيز سيطرتها. وقد خلقت سياسات التهجير الجماعي التي تنتهجها تركيا (بينها شن الغارات الجوية أثناء عملية غصن الزيتون)، ومنع عودة النازحين (وما رافق ذلك من تجاهل لممارسات الترهيب التي تقوم بها الفصائل السورية)، بيئة مواتية لانتهاكات حقوق السكن والأرض والملكية على يد الفصائل السورية الموالية لتركيا. بالإضافة إلى ذلك، فرضت الحكومة السورية قبل وقوع المنازعات قيوداً على حقوق الأكراد في السكن والأرض والملكية في مناطق عفرين الحدودية، مما مهد الطريق أمام الانتهاكات التي ارتُكبت في إطار عملية غصن الزيتون. ومما يثير الحيرة أن مشروع «الحزام العربي» الذي أقرّته الحكومة السورية لعزل الأكراد عن أقرانهم في تركيا يبدو أنه قد تم توسيعه تحت رعاية الدولة التركية والفصائل السورية الموالية لها، الذين يعارضون الحكومة السورية.

(116) «سياسات الدمج والإبادة الثقافية مستمرة في عفرين»، **آ إن إف نيوز**، 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2018، https://anfenglish.com/women/policies-ofassimilation-and-cultural-genocide-continue-in-afrin-30781

تشكل الانتهاكات المستمرة من نهب ومصادرة الممتلكات واحتلال المساكن، ناهيك عن الفشل في إيجاد أي سبيل للعدالة، تحديات خطيرة للتماسك الاجتماعي وعمليات المصالحة المستقبلية في عفرين. وتسلط دراسة الحالة الواردة في هذا الفصل الضوء على الطبيعة المعقدة لقضايا السكن والأرض والملكية المتفاقمة في الصراع السوري. وقد دفعت هذه النتائج المؤلف إلى تقديم التوصيات التالية إلى المجتمع الدولي:

- ينبغي تحميل تركيا المسؤولية الأخلاقية والقانونية عن انتهاكات حقوق السكن والأرض والملكية في عفرين.

- الدعوة إلى إنشاء هياكل مدنية تمثيلية وتمكينها، تكون ذات سلطة على الفصائل المسلحة المختلفة، لتنظيم قضايا السكن والأرض والملكية في عفرين.

- تعزيز التماسك الاجتماعي في عفرين بين السكان المحليين والنازحين داخلياً، عن طريق دعم مشاركة المدنيين في حل النزاعات المتعلقة بالسكن والأرض والملكية. وينبغي التفكير في كيفية تعويض الذين فقدوا منازلهم وأراضيهم وممتلكاتهم.

- ينبغي على الأمم المتحدة أن ترصد شروط العودة الطوعية للنازحين داخلياً من وإلى عفرين، وضمان استمرار أعمال الإغاثة للنازحين في سوريا.

- دعم الآليات التي من شأنها إعادة تفعيل عملية السلام بين تركيا وحزب العمال الكردستاني.

- الاستمرار في بذل جهود المناصرة لتسهيل وصول البحوث الدولية وجماعات حقوق الإنسان ومجموعات الرصد الأممية لإجراء عمل ميداني لتقصي الحقائق وتوثيق الأوضاع في عفرين.

- يجب على الدول الغربية مراجعة القوانين المتعلقة بالدعم العسكري والمادي لتركيا، وضمان عدم استخدام تركيا للمساعدات الخارجية والصادرات ضد المدنيين سواء على أراضيها أو داخل سورية.

- ينبغي على دول الاتحاد الأوروبي ضمان عدم الاستحواذ على زيت الزيتون المُنتج في عفرين وبيعه في الأسواق الأوروبية على أنه من إنتاج تركيا.

- الدعوة إلى الإفراج عن المعتقلين بسبب معارضتهم لعملية غصن الزيتون.

نبذة عن المؤلفين

إدوار حنا مهندس معماري ويعمل في مجال التخطيط الحضري، يركز على دَور الاتصالات والحوار الحضري بوصفهما أداتين تشاركيتين لتحقيق العدالة الاجتماعية وإعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الصراع. حاصل على درجة الماجستير في تخطيط التنمية والتصميم الحضري من جامعة لندن ودرجة البكالوريوس في الهندسة المعمارية. ولإدوار نهج متعدد التخصصات في تصميم المشاريع وتنفيذها وبحوثها. شارك في تأسيس مبادرة النشاط الحضري (سيربانيزم) عام 2017. وقاد مشاريع تشاركية قامت بها منظمات غير حكومية ووكالات تابعة للأمم المتحدة لبناء السلام في أكثر من عشرة بلدان أنهكتها الحروب في مختلف أنحاء العالم.

إينا رحيمة يان أخصائية في مجال السكن والأرض والملكية تركّز على سوريا وإدماج اعتبارات السكن والأرض والملكية في مشاريع البرامج الإنسانية. حاصلة على بكالوريوس في الأنثروبولوجيا الاجتماعية من مدرسة الدراسات الشرقية والإفريقية في لندن، وماجستير في الطبيعة والمجتمع والسياسة البيئية من جامعة أوكسفورد، فضلاً عن الماجستير الأوروبي في الهجرة والعلاقات بين الثقافات. عملت إينا في مشروع قانون اللاجئين والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، وتشغل حالياً منصب ضابط حماية في المنظمة الدولية للهجرة.

توماس ماكني باحث حاصل على شهادة دكتوراة في مركز بيتر ماكمولين المعني بقضية انعدام الجنسية في كلية الحقوق بجامعة ملبورن، ويركز على المشهد المتغير لانعدام الجنسية في سوريا منذ بداية الحرب الأهلية في البلاد عام 2011. وقد حصل على درجتي البكالوريوس والماجستير من جامعتي كامبريدج وإكستر على التوالي. عمل توماس، الذي يتقن العربية والكردية، لمدة عشر سنوات كمحلل ومستشار في البرامج الإنسانية والإنمائية المنفذة في العراق وسوريا. وزوّدت الفترة التي عاشها توماس في حلب (سوريا)، مع الزيارات المنتظمة التي قام بها لمنطقة عفرين بين عامي 2009 و2011، فهماً سياقياً قيماً لمساهمته في هذا الكتاب.

خافيير غونزاليز اسم مستعار لباحث في إحدى الجامعات الأوروبية.

سليمان إبراهيم أستاذ مساعد في القانون الخاص في جامعة بنغازي، ومدير مركز دراسات القانون والمجتمع بجامعة بنغازي. وهو أيضاً من كبيري الباحثين في معهد فان فولينهوفن للقانون والحكم والمجتمع في جامعة لايدن.

سنقر يوسف صالح محاضر في قسم العمل الاجتماعي بجامعة صلاح الدين في العراق. حاصل على بكالوريوس في علم الاجتماع من جامعة صلاح الدين، وعلى ماجستير في علم الاجتماع من جامعة سينسيناتي في الولايات المتحدة. ويعمل سنقر أيضاً مديراً للبرامج وباحثاً مع منظمة السلام والحرية منذ عام 2015، حيث يركز على التعليم والتفاوت الاجتماعي والأقليات وغيرها من الفئات الضعيفة.

عمرو شنان باحث وناشط عمله عن سوريا والحفاظ على سجلات السكن والأرض والملكية في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة. شغل منصب مدير البرامج في منظمة اليوم التالي، وهي مشروع سوري لدعم الانتقال الديمقراطي في سوريا. حاصل على درجة الماجستير في الدراسات العليا في العدالة الانتقالية وحقوق الإنسان وسيادة القانون في أكاديمية جنيف للقانون الدولي

الإنساني وحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، فهو يدعم الوكالة الألمانية للتعاون الدولي في تنفيذ برنامجها المتعلق بالسكن والأرض والملكية في سوريا.

كيفي مغديد قادر باحث قانوني مقيم في منطقة كردستان العراق. حاصل على درجة البكالوريوس والماجستير في القانون الخاص من جامعة صلاح الدين في العراق.

ليلى فينال أستاذة مساعدة في الجغرافيا البشرية في جامعة رين-2. تتمحور بحوثها حول المدن والعولمة وتجاور القوميات في العالم العربي. ومنذ عام 2011، أجرت بحوثاً ونشرت مقالات عن العديد من جوانب التحول التي شهدتها سوريا في الصراع، مع تركيز خاص على عمليات التدمير والتغيرات الاقتصادية والإقليمية والديموغرافية.

نور حرستاني هي مهندسة معمارية وباحثة حضرية، وتمتلك معرفة في مجال الإسكان الاجتماعي وتصميم البيئة. حصلت على منحة من خدمة التبادل الأكاديمي الألمانية ومتحصلة على درجة دبلوم في الهندسة المعمارية من جامعة دمشق وماجستير في التصميم الحضري من جامعة برلين. شاركت نور في تأسيس مبادرة النشاط الحضري (سيربانيزم)، حيث تركز على العدالة الاجتماعية والوثائق غير الرسمية والتحول المكاني والقوانين والتشريعات الحضرية في سياقات ما بعد الصراع.

هانس بومان محاضر في قسم السياسة في جامعة ليفربول. وهو متخصص في الاقتصاد السياسي في الشرق الأوسط ومؤلف كتاب «الحريري المواطن: إعادة إعمار لبنان النيوليبرالي».

من أجل تنمية أكثر عدالة
For Socially Just Development

من أجل تنمية أكثر **عدالة**

For **Socially Just** Development

نشر عام ٢٠١٩ من قبل
مؤسسة فريدريش إيبرت

www.fes-mena.org